

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

تحت إشراف الدكتور:

– مرغاد لخضر

إعداد الطالب :

– أحميمة خالد

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا

مقررا

ممتحنا

ممتحنا

جامعة بسكرة

جامعة بسكرة

جامعة المدية

جامعة بسكرة

د. عبد الوهاب بن بريكة

د. لخضر مرغاد

د. علي سماي

د. رابح خوني

السنة الجامعية: 2012/2013

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين
مدفوعات دول المغرب العربي
(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد دولي

تحت إشراف الدكتور:

– مرغاد لخضر

إعداد الطالب :

– أحميمة خالد

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا

مقررا

ممتحنا

ممتحنا

جامعة بسكرة

جامعة بسكرة

جامعة المدية

جامعة بسكرة

د. عبد الوهاب بن بريكة

د. لخضر مرغاد

د. علي سماي

د. رابح خوني

السنة الجامعية: 2012/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ
لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۗ إِنَّ
اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا

الطلاق الآية (2-3)

صدق الله العظيم

الإهداء

الحمد لله فالق الأنوار ، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار

صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح :

إلى التي حملتني وهنا على وهن، ووفرت لي شروط الراحة التامة، أمي العزيزة حفظها الله .

إلى الذي حثني على العلم والعمل كل هذه السنين أبي الكريم حفظه الله.

وأمدّ الله في عمرهما.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم ، إخوتي وأخواتي.

و زوجات إخوتي وأبن وبنت أخي.

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد.

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة ، أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل .

خالد

شكر وتقدير

قال الله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿من لا يشكر الناس لا يشكر الله﴾

بعد الثناء والحمد لله الذي وفقني لإعداد هذا العمل، لا يسعني إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وخالص تقديرنا.

إلى الأستاذ المشرف الدكتور "مرغاد لخضر" على ما بذله من نصح وإرشاد وتوجيه ومتابعة وإشراف.

إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و صرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

كذلك تحية خاصة لجميع الأساتذة على دعمهم ومساعدتهم لنا ونخص بالذكر أساتذتنا الأفاضل.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأصدقاء الأعزاء خاصة الأستاذ.

إلى كل هؤلاء شكراً جزيلاً ...

خالد

الملخص

لم يتعاف الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008، حتى انفجرت أزمة الديون السيادية لليونان منذرة ومهددة بتقويض تجربة فريدة كان من المؤمل أن تتوج بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي والنقدي الأوروبي «اليورو»، فقد نتج عن الأزمة العالمية ركود في الاتحاد الأوروبي، ترتب عليه ضخ سيولة للتحفيز فتم الاستدانة الخارجية، وهو ما نتج عن تباطؤ النمو فالعجز عن السداد الديون السيادية التي انتشرت إلى باقي دول منطقة اليورو : إيرلندا، والبرتغال، وإسبانية، والتي تضخمت حتى وصلت إيطاليا، وتدابير أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، ستؤثر على استقرار النظام المالي العالمي، بما فيها الدول النامية. وتعتبر دول المغرب العربي من بين أكبر الدول المتضرر من أي انهيار للاقتصادات الأوروبية، مشيرين إلى أن 60% من اقتصاد دول المغرب العربي مرتبط بأوروبا.

جاءت هذه الدراسة لبحث انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية « أزمة منطقة اليورو » على موازين المدفوعات دول المغرب العربي « دراسة حالة الجزائر».

الكلمات الإفتاحية :

– أزمة الديون السيادية الأوروبية، موازين مدفوعات، دول المغرب العربي، دراسة حالة الجزائر

The global economy did not recover from the crisis of home buying loan of 2008, till the sovereign debt crisis of Greece exploded warning and threatening to undermine a unique experience which was hoped to be crowned with highest forms European of economic and monetary integration «euro». An economic recession in the European Union has resulted from the global crisis, which lead to the pumping of liquidity to stimulate the economy. foreign loaning occurred which resulted in slower growth, deficits for repayment of sovereign debt that has spread to the rest countries: Ireland, Portugal and Spain and which has inflated to reach Italy. The implications of the sovereign debt crisis in the euro zone, will affect the stability of the world system financial, including developing countries.

The Maghreb Arab countries are considered to be among the largest states affected by the collapse of European economies, pointing out that 60% of the economy of the countries of the Maghreb Arab is linked to Europe.

This study came to discuss the reflections of the European sovereign debt crisis «euro zone crisis» on the balances of payments for Maghreb Arab countries « case study of Algeria».

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية	14
(2-1)	مؤشرات الإنذار المبكر	15
(3-1)	وضعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ضوء معايير ماسترخت	28-27
(4-1)	العمالة ومعدل البطالة في اليونان	35
(5-1)	الميزانية والدين العمومي اليوناني	36
(6-1)	النمو الفعلي والمتوقع للنتائج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري باليونان (2009-2015)	39
(7-1)	التسلسل الزمني لأهم أحداث الأزمة اليونانية	42-40
(8-1)	انحراف معايير التقارب لدول منطقة اليورو 2008-2009	46-45
(9-1)	نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة اليورو في عام 2010	47
(10-1)	النتائج المحلي الإجمالي والدين العام والاستثمارات وميزان الحسابات الجارية لإيطاليا (2007-2011).	49
(1-2)	نموذج لميزان المدفوعات بطريقة الميزان الشامل للسيولة	88
(2-2)	نموذج لميزان المدفوعات بطريقة الميزان الأساسي	89
(3-2)	علاقة الاختلال الداخلي بالاختلال الخارجي	111
(1-3)	تطورات الميزان التجاري التونسي	122
(2-3)	تطور عجز الحساب الجاري في تونس	127
(3-3)	تطورات الميزان التجاري المغربي	129
(4-3)	تطور رصيد الميزان الجاري في المغرب	132
(5-3)	تطور الميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية خلال الفترة (2005-2011)	134
(6-3)	تطور رصيد رأس المال والعمليات المالية في المغرب.	137
(7-3)	تدهور رصيد ميزان المدفوعات التونسي.	140
(8-3)	تطور رصيد ميزان المدفوعات المغربي	144
(9-3)	تطور المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي)	145
(10-3)	التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة (2005-2011)	147
(11-3)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2004 - 2011	149
(12-3)	تطورات الواردات في الجزائر من منطقة الاتحاد الاوروبي بعملتي اليورو والدولار خلال الفترة (2001-2011)	151
(13-3)	تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو وتطور الواردات	152
(14-3)	التركيب السليعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2011	152
(15-3)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	154
(16-3)	تطور الصادرات النفطية الجزائرية وأسعار النفط	156
(17-3)	تطورات صادرات قطاع المحروقات في الجزائر بالقيمة الجارية والقيمة الثابتة للدولار مقارنة	158

	باليورو خلال الفترة 2005-2011	
159	تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2011)	(3-18)
161	تطور عجز ميزان الخدمات خلال الفترة (2005 - 2011)	(3-19)
162	تطور رصيد ميزان صافي دخل العوامل خلال الفترة (2007-2011)	(3-20)
162	رصيد ميزان التحويلات خلال الفترة (2005 - 2011)	(3-21)
163	تطورات رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة (2005 - 2011)	(3-22)
164	تطور رصيد الاستثمارات خلال الفترة (2005 - 2011)	(3-23)
166	تطور ميزان رؤوس الاموال في الجزائر خلال الفترة (2005 - 2011)	(3-24)
167	تطور رصيد ميزان السهو والخطأ خلال الفترة (2005 - 2011)	(3-25)
167	تطور رصيد الحساب الرأسمالي 2005 - 2011	(3-26)
168	تطور رصيد ميزان المدفوعات والاحتياطات النقدية في الجزائر	(3-27)
170	تغطية احتياطات الواردات	(3-28)
171	نسبة الاحتياطات إلى المديونية	(3-29)
172 - 171	تغيرات حجم الاحتياطات ومتوسط سعر النفط	(3-30)
173	الاطار الزمني لجدولة الديون الجزائرية	(3-31)
175	تطورات الإيرادات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة 2005-2011.	(3-32)
177	نسبة عناصر الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام	(3-33)
178	تطور هيكل النفقات الجارية	(3-34)
179	نسبة الإنفاق العمومي إلى إجمالي الناتج المحلي الداخلي في الجزائر	(3-35)
180	تطور رصيد الميزانية العامة	(3-36)
181	نسب الادخار العمومي خلال الفترة 2005-2011	(3-37)
182	هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة 2005 - 2011	(3-38)
182	تطورات المؤشرات النقدية في الجزائر	(3-39)
183	مساهمة العوامل المؤثرة في نمو السيولة المحلية	(3-40)
187	سرعة التداول لـ M1.M2	(3-41)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	قنوات انتشار الأزمات المالية	(1-1)
30	التطورات الاقتصادية لدول الـ "PIIGS" ودول أوروبا الشمالية	(2 -1)
31	تطور الحساب الجاري لميزان المدفوعات في بعض البلدان الأوروبية.	(3 -1)
34	نمو الناتج المحلي الإجمالي والعناصر الداخلة في تكوينه لليونان	(4 -1)
35	التضخم ومعدلات الضرائب في اليونان	(5 -1)
39	تطور العجز المالي لليونان	(6 -1)
44	العجز المالي بلغ مجموع النفقات وإجمالي الإيرادات	(7-1)
44	عجز الحساب الجاري اليوناني	(8 -1)
52	الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي	(9 -1)
112	المعالجة المستقلة للاختلال الداخلي	(1-2)
113	المعالجة المستقلة للاختلال الخارجي	(2 -2)
115	المعالجة الآنية للاختلال الداخلي والخارجي	(3 -2)
124	تطور حصة الصادرات من السوق لتونس في سوق البلدان الإثني عشر للاتحاد الأوروبي	(1-3)
125	تطور أهم المؤشرات السياحية	(2-3)
126	تطور أهم بنود ميزان مداخل ومداخيل والتحويلات الجارية	(3 -3)
128	تطور أهم حواصل الحساب الجاري التونسي	(4 -3)
129	تطور الميزان التجاري المغربي	(5 -3)
130	المبادلات التجارية بين المغرب و الاتحاد الأوروبي	(6 -3)
131	مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج	(7-3)
133	مساهمة أبرز البنود في الحساب الجاري	(8 -3)
133	رصيد الحساب الجاري والاحتياطات بعدد الأشهر من الواردات	(9 -3)
136	هيكل التمويل الخارجي	(10 -3)
137	تطور أرصدة بنود حساب رأس المال والعمليات المالية في المغرب	(11-3)
138	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات	(12-3)
139	مجموعات وضع الاستثمار المالي الدولي	(13 -3)
141	تدهور أهم حواصل المدفوعات الخارجية لتونس	(14 -3)
156	تطور أسعار النفط والصادرات النفطية الجزائرية	(15 -3)
157	تغيرات الأسعار الفورية لسلة خامات الاوبك	(16 -3)
160	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2007-2011)	(17-3)
176	علاقة النمو الاقتصادي العالمي بالطلب العالمي على النفط	(18 -3)
185	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2007-2011)	(19 -3)
186	معدل تغير الاسعار العالمية الغذائية خلال أزمة الديون السيادية الأوروبية	(20 -3)

المقدمة العامة

شكل تكرار الأزمات المالية منذ نهاية عقد العشرينيات من القرن العشرين ظاهرة اختلفت أسبابها ومجربتها، فبعد الأزمة الكساد الكبرى سنة 1929 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت موجاتها إلى باقي الدول المتقدمة الأخرى، شهد العالم العديد من الأزمات تزامنت مع موجات الانفتاح الاقتصادي والتجاري المتزايد من فترة زمنية لأخرى، مما ساهم بشكل كبير في خطورتها التي تحمل وزرها دول متسببة فيها وأخرى مساهمة .

ولقد ساهم الهيكل الذي يركز عليه النظام المالي الدولي والقطبية الأحادية في بروز وتكرار تلك الأزمات سواء في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية أو خارجها، وذلك لما يتضمنه هذا النظام من عناصر تشكل منظومة محفوفة بالمخاطر، حيث يرجع العديد من المفكرين الاقتصاديين ظهور تلك الأزمات إلى فشل النظام المالي القائم على الرأسمالية في إشارة واضحة إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية التي تدافع بشدة عن هذا النظام، ومع مرور الوقت تزايدت مظاهر فشل الرأسمالية متمثلة في تسارع وتيرة حدوث الأزمات المالية منذ عقد السبعينات من القرن العشرين، كان أبرزها أزمة النور الآسيوية سنة 1997، والتي تميزت بانتشارها السريع بين الدول التي ترتبط فيما بينها بعلاقات تبادل مالي وتجاري أوسع .

هذا وقد شهد العالم بروز أزمة مالية حادة، ظهرت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008 وعرفت في البداية على أنها أزمة رهون عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة اقتصادية، ولقد أطاحت هذه الأزمة بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية، وانخفضت أسواق المال الأمريكية والأوروبية والآسيوية، واضطرت الحكومات للتدخل، ولجأت بعض الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة إلى صندوق النقد الدولي خوفا من الإفلاس .

لم يتعاف الاقتصاد العالمي من أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 حتى انفجرت أزمة الديون السيادية لليونان منذرة ومهددة بتقويض تجربة فريدة كان من المؤمل أن تتوج نجاحا تحقق على مدى عشرات السنين بدأت بوحدة اقتصادية وتجارية ناجحة كان من المفترض أن تنتهي بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي، فقد نتج عن الأزمة المالية العالمية 2008، ركود في الاتحاد الأوروبي ترتب عليه ضخ سيولة للتحفيز، فتم الإستدانة الخارجية، وهو ما نتج عنه تباطؤ النمو فالحجز عن سداد الديون السيادية التي تضخمت حتى وصلت في إيطاليا إلى 1.7 تريليون يورو، وفي إسبانيا 700 مليار يورو، وفي اليونان 350 مليار يورو، فإن انفجار أزمة الديون السيادية الأوروبية كانت بفعل غياب الثقة أيضا في الأسواق الأوروبية، نتيجة لموقف المستشار الألمانية السليبي تجاه اليونان بعدم تقديم أي عون لها، وهو ما انعكس أثره سلبا على كافة الأسواق، كما ذكر صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2011، أن تداعيات أزمة الديون السيادية المتفاقمة في منطقة اليورو، ستؤثر على استقرار النظام المالي العالمي، بما فيها الدول النامية.

وتعتبر دول المغرب العربي من بين أكبر الدول المتضررة من أي انهيار للاقتصاديات الأوروبية، مشيرين إلى أن ما بين 45% و 60% من اقتصاد دول المغرب العربي مرتبط بأوروبا، وتعد أوروبا هي الزبون الأول والأهم لتونس والمغرب، فالمبادلات التجارية بينهما مع أوروبا تبلغ حوالي 80% من حجم المبادلات مع العالم، وهناك السياحة التي يأتي جانب كبير منها من أوروبا وهناك تحويلات المهاجرين المغاربة، ونسلط الضوء في دراستنا على تونس والمغرب من بين الدول المغرب العربي، والجزائر أحد الدول المغرب العربي التي تربطها علاقة اقتصادية مع دول الأوروبية، حيث أدى الركود الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي إلى تراجع حجم التجارة العالمية مما انعكس سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو دول المغرب العربي بسبب عزوف المستثمرين وهرولتهم نحو أسعار الفائدة المرتفعة، ومن جهة أخرى أدى الركود الاقتصادي إلى تراجع الطلب العالمي على النفط الذي يشكل النسبة الأكبر من صادرات الدول النامية النفطية مما سيؤثر لاشك في حجم الإيرادات النفطية في تلك الدول، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد في اقتصادها بشكل بالغ على الصادرات النفطية، التي تتحكم بدرجة كبيرة على ميزان المدفوعات.

الإشكالية:

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو، حتى وجد نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه ألا وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية، فقد كان التركيز طوال عام 2010 على أزمة الديون السيادية لليونان، وهي بمثابة تحدى صمود اقتصاديات دول منطقة اليورو .
تتمثل الإشكالية الرئيسية التي تطرحها الدراسة في السؤال الآتي :

إلى أي مدى أثرت تبعات أزمة الديون السيادية الأوروبية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي ؟

- للإلمام بالجوانب المتعددة لهذا السؤال وتبسيط مواطن الغموض فيه تم تبسيطه لأسئلة فرعية نحاول الإجابة عليها من خلال متن هذا البحث وهي :
- ما طبيعة أزمة الديون السيادية الأوروبية « أزمة منطقة اليورو » ؟ وما هي نتائجها على الاقتصاد العالمي ؟ وما هي الوسائل التي تم إتخاذها لمعالجتها ؟
 - هل أثرت أزمة الديون السيادية الأوروبية على عناصر ميزان المدفوعات في دول المغرب العربي؟
 - ما هو اتجاه تغير أسعار صرف اليورو والدولار، وأسعار النفط ؟ وما مدى انعكاس ذلك على الميزان التجاري الجزائري ؟
 - هل تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة نحو الجزائر ؟
 - كيف أثرت تطورات رصيد ميزان المدفوعات الجزائري على الاحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

- وللإجابة على التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:
- تعتبر هذه الأزمة مرآة عاكسة للممارسات الغير شفاف في الإحصائيات المقدمة من بعض دول منطقة اليورو " اليونان"، وانتقال أزمة اليونان إلى باقي دول الأوروبية، مما سيحرك الجهود بصفة جماعية لمحاولة احتواء هذه الأزمة .
- أدت أزمة الديون السيادية إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات في الدول المغاربية لا سيما السياحة منها و النفطية.
- يؤدي الركود الاقتصادي في الدول الأوروبية إلى تراجع قيمة اليورو أمام الدولار، وإنكماش الطلب على النفط مما سيؤدي إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية الجزائرية .
- سوف يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ولكن بشكل محدود، وذلك لمحدوديته من الأصل من جهة، وأيضاً للقوانين الجديدة التي تميز بها مناخ الاستثمار في الجزائر.
- يغذي فائض ميزان المدفوعات الجزائري الاحتياطيات التي ستشهد حتماً تزايد لكن بوتيرة أقل من التي عرفت في السنوات الماضية.

أهداف الدراسة :

- يمكن بلورة أهداف الدراسة في النقاط الآتية:
- تشخيص طبيعة أزمة الديون السيادية الأوروبية من حيث الوصول إلى أدق الأسباب التي ساهمت في ظهورها وحدود الوسائل الكفيلة بعلاجها.
- تحديد مدى جاهزية اقتصاديات دول المغرب العربي للتصدي لمثل هذا النوع من الأزمات، ومدى إرتباطها بالعالم الخارجي.
- رصد تطورات حجم الصادرات الجزائرية التي تعطي فكرة حول قدرة الاقتصاد الوطني عن التصدير.
- تحديد عناصر الصمود والهشاشة في الموازين الفرعية للميزان المدفوعات في الجزائر.
- محاولة إيجاد أسس قوية لتعزيز ميزان المبادلات الخارجية بصفة دائمة وفعالة مما يجد من خطورة الصدمات التي يتلقاها الاقتصاد الجزائري من الخارج.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة في خطورة أزمة الديون السيادية الأوروبية التي ضربت اقتصاد يلتف حوله العديد من دول العالم، ويعتبر الإتحاد الأوروبي موطن « اليورو» الذي تسعر به وريادات و صادرات العديد من الدول المغرب العربي وخاصة النفطية منها، مما يشكل خطراً على الموارد التي تتشكل بنسبة كبيرة من عملة اليورو

الذي ربما تدهور في قيمته مما يشكل خطرا على الاحتياطيات التي تملكها تلك الدول، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي من المحتمل أن يسود لفترة طويلة.

حدود الدراسة :

تهتم هذه الدراسة إلى كيفية بروز أزمة الديون السيادية الأوروبية، والتطورات التي عرفتتها في مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى الأسباب المختلفة لهذه الأزمة وأهم الآثار الناجمة عنها في العالم، كما تهتم هذه الدراسة بتحديد مدى قدرة ميزان مدفوعات دول المغرب العربي على الصمود أمام التحديات التي فرضتها أزمة الديون الأوروبية.

وسيتم اختيار الحقبة الزمنية لنصف العقد الأول للألفية الحالية (2005-2011)، نظرا لما تضمنته من محطات تاريخية هامة ومفصلية لإبراز مكامن الإشكال والغموض حول الظاهرة المدروسة.

المنهج المتبع في الدراسة والأدوات المستخدمة:

بالنظر للموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي** الذي يعني بوصف وتفسير الأحداث والظواهر المتمثل في الجوانب النظرية لظاهرة الأزمات المالية التي تتكرر باستمرار، ويستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث.
- **المنهج التاريخي** وهو منهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع وتفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي، ويتجلى ذلك بتركيز على كرنولوجيا أهم الأزمات المالية السابقة و المتعلقة بموضوع الدراسة في أغلب أقسام البحث .
- **المنهج التحليلي** الذي سنقوم من خلاله بتحليل التطورات الخاصة بتفاعل مفرزات أزمة الديون السيادية الأوروبية مع عناصر ميزان المدفوعات دول المغرب العربي ويظهر هذا بوضوح في الفصل الثالث.

المبررات العلمية :

- تمحور المبررات العلمية التي دفعتنا لتناول موضوع أزمة الديون السيادية الأوروبية حول النقاط الآتية:
- إن محاولة فهم ظاهرة الأزمات المالية باعتبارها تتكرر بصفة شبه دورية واستخلاص أهم الدروس والنتائج، كان من بين الحوافز الدافعة للبحث في الموضوع.
- كون هذا الموضوع حديث الساعة ومجرياته تدعو للبحث فيه.
- كون الأزمة الديون السيادية الأوروبية أول أزمة مالية في أوروبا بعد الوحدة النقدية بهذا الحجم وهذه الانعكاسات يشهدها العالم المعاصر بعد أزمة الكساد الكبير وأزمة المالية العالمية.

- الفضول العلمي لدى الطالب في البحث في هذا الموضوع للإطلاع على حقائق هذه الأزمة، والبحث في أبعادها وامتداداتها التاريخية، كما كان لتوافق هذا الموضوع مع طبيعة التخصص: اقتصاد دولي دور هام من أجل إثراء الرصيد المعرفي للطالب.

الدراسات السابقة :

في حدود علم الطالب أنه إلى جانب البحوث العلمية التي تناولتها العديد من المنشورات العلمية والمداخلات التي تمت في مختلف الملتقيات الدولية، هناك ثلاثة دراسات وهي :

- سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة « اليورو» و إنعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج الخضر باتنة، سنة 2007، والتي عاجلت من خلالها الطالبة مراحل تطور الوحدة النقدية الأوروبية « اليورو»، التي عرفت في مختلف مراحلها، وهذا بالإضافة إلى النتائج الأولية لها، كما تمكنت الباحثة من توضيح حجم إرتباط الجزائر بدول الإتحاد الأوروبي، من خلال التطرق إلى أهم هذه الخصائص بدءا بالتجارة الخارجية للجزائر، ثم المديونية الخارجية، وأخيرا الاستثمار الأجنبي المباشر.

- بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي " دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي"، مذكرة ماجستير

« جامعة محمد خيضر بسكرة» 2010-2011، والتي تناولت دور التكتلات الاقتصادية في نشر الأزمات داخل رقعتها الجغرافيا من عدمه آخذين في ذلك التكتل الاقتصادي للإتحاد الأوروبي كدراسة حالة.

- شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطة- حالة المغرب العربي- أطروحة لنيل دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003-2004، وتناولت الدراسة تحديد لطبيعة الدور الذي ستلعبه دول المغرب العربي في العولمة الاقتصادية ومعرفة الحوافز والعراقيل المواجهة لمسعى هذه الدول من منطلق كونها شريك للإتحاد الأوروبي ضمن الشراكة الأورو- متوسطة، وإشارة لمجمل التأثيرات الداخلية والخارجية.

تقسيمات الدراسة:

من أجل الوصول إلى إجابة على الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول والتي تتضمن ما يلي:

الفصل الأول ويتضمن مفاهيم وتطورات أزمة الديون السيادية الأوروبية ونتائجها على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، فتناولنا في المبحث الأول الإطار النظري والتاريخي للأزمات المالية، من خلال التعرف بالأزمات المالية وقنوات إنتقالها مع التعرض لبعض الأزمات السابقة التي حدثت في العالم، أما المبحث الثاني فتطرقتنا إلى النشأة وتطور أزمة الدين الحكومي اليوناني وكذلك تطور الأزمة إلى باقي دول منطقة اليورو وأهم الأسباب الأخرى التي ساهمت فيها، وفي المبحث الثالث تناولنا فيه كذلك خطط الانقاذ الأوروبية

والحلول المقترحة لحل الأزمة وكذلك مستقبل منطقة اليورو في ظل الأزمة، كما تطرقنا إلى الآثار التي تسببت فيها هذه الأزمة في الدول المتقدمة والدول النامية لاسيما النفطية منها.

أما الفصل الثاني فقد نتعرض فيه إلى مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات وآليات وسياسات تصحيح الاختلال فيه، وهذا عن طريق ثلاثة مباحث، حيث نقوم في المبحث الأول بالتعريف بالتوازن والاختلال في ميزان المدفوعات بالإضافة إلى المؤشرات الاقتصادية التي يمكن إستنتاجها من الأرصدة الفرعية لميزان المدفوعات، وفي المبحث الثاني تناولنا من خلاله الآليات التي تتضمنها النظرية الكلاسيكية و الكنزوية والتدفقات المالية التي من شأنها إعادة التوازن التلقائي لميزان المدفوعات، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى السياسات التي تتخذها الدولة من أجل إعادة التوازن في حالة فشل آليات التصحيح التلقائي.

وأخيرا الفصل الثالث الذي يتضمن آثار هذه الأزمة على موازين مدفوعات دول المغرب العربي مع دراسة حالة الجزائر، وهذا من خلال ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول آثار الأزمة على ميزان مدفوعات التونسي والمغربي كنماذج للدول المغرب العربي، و توضيح مصدر الاختلال في تلك الدول، أما المبحث الثاني نقوم فيه برصد انعكاسات الأزمة على ميزان المدفوعات الجزائري، وذلك بالتعرض إلى تطورات الحساب الجاري الذي يعتبر أهم بند لميزان المدفوعات إلى جانب تطورات الميزان الرأسمالي، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى تحليل آثار وانعكاسات هذه الأزمة على الوضع المالي والنقدي للجزائر من خلال تتبع تطور رصيد الموازنة العامة والمؤشرات النقدية في الجزائر.

وتوجنا البحث بخاتمة تناولنا فيها أهم نتائج الدراسة وتوصياتها.

الفصل الأول :

أزمة الديون السيادية الأوروبية

" المفاهيم، التطورات، النتائج "

تمهيد :

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو حتى وجد نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه ألا وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية، فقد كان التركيز طوال عام 2010 على أزمة الديون السيادية لليونان وهي بمثابة تحدٍ لمدى صمود اقتصاديات منطقة اليورو الستة عشر أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية وكذا مدى قدرة الحكومات على مواصلة دعم الاقتصاد الضعيف. وفي الواقع ظهرت بوادر الأزمة بالتحديد في نوفمبر 2009 عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العام للعام المالي الحالي وذلك كي تتجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على اعتبار أن ذلك يهدد استقرار وحدة منطقة اليورو النقدية ومن ثم أهيارها.

ويمكن القول أن أزمة الديون اليونانية الحالية تعد من أكبر تحديات الاتحاد الأوروبي، وتحديدًا منه النظام النقدي الموحد « اليورو » لما يمكن أن تؤدي إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة تهدد بانتقال العدوى إلى بعض بلدان الاتحاد الأوروبي لا سيما منها البرتغال و إيرلندا وإسبانيا وبدرجة أقل إيطاليا، ووضعت احتمالية تدهوره إلى مراحل أدنى من تلك التي وصل إليها بدءًا من تفكك النظام النقدي الموحد « اليورو ».

نحاول خلال متن الفصل تناول للإطار النظري والتاريخي للأزمات المالية معرجين على إحدى أنواعها ومتمثل في الدين الخارجي ومن ثم التطرق لأزمة الديون السيادية الأوروبية « أزمة منطقة اليورو » ثم نتناول خطط الإنقاذ الأوروبية لأزمة ونتائجها على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول : الإطار النظري والتاريخي للأزمات المالية.
- المبحث الثاني : أزمة الديون السيادية الأوروبية « أزمة منطقة اليورو ».
- المبحث الثالث : خطط الإنقاذ الأوروبية ونتائجها على الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي للأزمات المالية.

مازالت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية تعصف باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، وقد تسارعت الأزمات المالية الحالية أكثر من السابق في ظلّ عوامة الأسواق المالية، وفي هذا المبحث نتطرق إلى الجانب النظري للأزمات المالية من ناحية المفهوم وأنواعها وأسبابها وقنوات انتشارها وملامح التاريخيّة لبعض الأزمات المالية.

المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية وأنواعها.

يعد موضوع الأزمات المالية من أكثر المواضيع الاقتصادية تداولاً نظراً لطبيعتها، وارتباطها بالاقتصاد المالي والحقيقي، وفي هذا المطلب نتناول مفهوم الأزمات المالية وأنواعها.

الفرع الأول: مفهوم الأزمات المالية .

تعددت تعريفات الأزمة المالية، وفي هذا الصدد نحاول الإلمام بتعريف الأزمة من ثلاثة أبعاد سياسية: البعد الاصطلاحي اللغوي، البعد الاقتصادي، البعد المالي.

أولاً: المفهوم العلمي للأزمة :

تنحدر الكلمة الفرنسية "crise" (=أزمة) من اللاتينية "crisis" التي تنحدر بدورها من اليونانية، وتكتب عادة "krisis". وحسب قاموس ظهرت كلمة الأزمة في الأدبيات الفرنسية في القرن الرابع عشر الميلادي¹ وعلى الرغم من غياب مفهوم أو تعريف جامع لكلمة "الأزمة" وللوصول إلى تعريف دقيق للأزمة لا بدّ أن نفرق لغوياً بين المصطلحات الآتية²:

- **الواقعة:** مؤنث الواقع وتعني المصادمة في الحرب أو النازلة من ظروف الدهر، كما أنها تعني القياس؛ لأنها تدفع بخلف فتغشاهم.

- **الحادثة:** مؤنث الحادثة، وجمعها حوادث وحادثات، وهي الشيء أول ما يبدو، أو نقيض القدم.

- **الكارثة:** جمعها كوارث، وهي الشيء المسبب للغم الشديد.

- **الأزمة:** ونقول الأزمة: هي جمع إزم وأزم وأزمات وأوازم، وتعني الشدة الضيقة، ونقول أزمة اقتصادية وأزمة سياسية، ونقول أزم العام بمعنى اشتد قحطه.

وحسب قاموس ويبستر WEBSTER معنى الأزمة كما يلي:

"الأزمة هي نقطة تحول إلى الأحسن أو الأسوأ في مرض خطير، أو خلل في الوظائف أو تغيير جذري في حالة الإنسان، وفي أوضاع غير مستقرة"، وهي أيضاً فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر حدوث تغير حاسم،

¹ بلعباس عبد الرزاق سعيد- ما معنى الأزمة؟- كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي - مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة (المملكة العربية السعودية)، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 5-6.

² عبد الرحمان تومي، قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009، ص 119.

هجمة مبرجة من الألم، كرب أو خلل وظيفي"¹
 أما قاموس أكسفورد OXFORD فعرفها " بأنها نقطة تحول، أو لحظة حاسمة مجرى حياة الإنسان كالأزمة
 المالية أو السياسية، ونقطة التحول هذه هي وقت يتسم بالصعوبة، والخطر، والقلق من المستقبل، ووجوب
 اتخاذ قرار محدد وحاسم في فترة زمنية محددة"².

أما اصطلاحاً فتعرف الأزمة: "حالة طارئة تتميز بثلاث عناصر هي: التهديد للقيم أو الأهداف والمصالح
 القومية، والمفاجأة في التوثيق، وقصر الوقت المثير لإتخاذ القرار"³.

ومن خلال ما سبق نجد أن معظم الباحثين اتفقوا في تعريفاتهم للأزمة على وجود عنصر المفاجأة في الأزمة
 وحدوثها وما تسببه من خلل يؤثر على المنطقة من جهة، واتخاذ القرار والتحدي لهل من جهة أخرى.
 ويمكن القول بأن الأزمة في ضوء ما ورد من تعريفات تتضمن الملامح التالية:⁴

- حالة استثنائية طارئة تتعرض لها المنظمة، فيختل التوازن في سير العمل؛
- تتضمن عنصر المفاجأة والحدوث غير متوقع؛
- تهديد النظام بالزوال والانهيار؛
- تتطلب اتخاذ قرارات سريعة في فترة زمنية قصيرة؛
- تتطلب قيادة إدارية واعية قادرة على مواجهة والانتصار على الموقف، والحد من الخطورة؛

ثانياً: المفهوم الاقتصادي للأزمة:

انطلقت كل النظريات وآراء الاقتصاديين من أن الأساس في الاقتصاد هو التوازن والاستقرار وأن الاستثناء
 هو الأزمات، لكن الواقع العلمي يتعارض مع ذلك، حيث لم تعد هناك دولة في العالم اقتصادها مستقر تماماً،
 حتى أصبحت القاعدة هي الأزمات والمشاكل الاقتصادية وصار الاستثناء هو الاستقرار.⁵

وتعرف الأزمة الاقتصادية: "بأنها مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي، وتتميز
 عادة بانخفاض عنيف للإنتاج (dépression) ولمعدل النمو (récession)، وبارتفاع معدل البطالة".

ويقسم الاقتصاديون دورات الإنتاج وفق أربع مراحل متتالية:⁶

- مرحلة النمو أو التوسع يتبعها ارتفاع الإنتاج؛
- مرحلة الأزمة: وتتميز بانخفاض عنيف لارتفاع الإنتاج؛

¹ رابط القاموس على الإنترنت : <http://www.merriam-webster.com/dictionary/crisis> ، تاريخ الإطلاع : 2012/05/05 .

² رابط القاموس على الإنترنت : http://www.askoxford.com/concise_oed/crisis?view=uk ، تاريخ الإطلاع : 2012/05/05 .

³ مهنا محمد، إدارة الأزمات " قراءة في المنهج "، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2004، ص 243.

⁴ وافي بن صالح بن شليويج الزلفي، إدارة الأزمات لدى مديرية مدارس التعليم، رسالة ماجستير، قسم الإدارة والتربوية و التخطيط في كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1432 هـ، ص 14.

⁵ أوكيل نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من اثارها - مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا- رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 57.

⁶ بلعباس عبد الرزاق سعيد، مرجع سابق، ص ص 14-15.

- مرحلة الكساد: وتمتاز بانخفاض الإنتاج؛

- مرحلة عودة النشاط الاقتصادي؛

ومن هنا يتضح بالمعنى الدقيق للكلمة، أن "الأزمة الاقتصادية" هي المرحلة المحددة التي يقع فيها تقلب عنيف للوضع الاقتصادي التي تنبئ بنهاية مرحلة الرواج أو التوسع الاقتصادي، ولكن في الاستعمال الفعلي أتت كلمة "الأزمة الاقتصادية" معنى أعم لتشمله في الغالب فكرة الكساد الاقتصادي نفسها.

ثالثا: مفهوم الأزمة المالية :

الأزمات المالية عبارة عن محطات تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي، وهي تؤثر على هشاشة وسوء أداء في النظام المالي لهذا البلد أو ذلك، وبالرغم من أنه لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمات المالية، ونحاول فيما يلي استعراض بعض المفاهيم منها:

- **المفهوم الأول:** " تعرف الأزمة المالية على كونها اختلالا عميقا واضطرابا حادا ومفاجئا في بعض التوازنات المالية، يتبعهما انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها"¹.

- **المفهوم الثاني:** يعرف فريدريك شكان (FREDRIC MISHKAN) "الأزمة المالية عبارة عن اضطراب في أسواق المال، والذي يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى هؤلاء الذين يكون لديهم أفضل الطرق الاستثمارية"².

من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية: هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف، وتعتبر على إهتبار شامل في النظام المالي والنقدي.

رابعا: خصائص الأزمات المالية :

هناك ست خصائص للأزمات المالية حسب "steve alberte" في كتابه إدارة الأزمات وهي كالآتي³:

1- **نقص المعلومات:** وتعني عدم توفر معلومات دقيقة عن أسباب حدوث الأزمة وحجمها، ويعود عنصر نقص المعلومات إلى حداثة الأزمة التي على الأقل تتطلب معلومات أولية حتى تكون الرؤية واضحة أمام متخذ القرار.

2- **المفاجأة:** تتسم الأزمات بعنصر المفاجأة بحيث لا يمكن التنبؤ بها، ولا يكون هناك أي سابق إنذار، مما ينبؤ بحدوث وضع جديد أقل ما عنه أنه سيء.

¹ عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، بيروت، العدد 46، ربيع 2009، ص8.

² آيت زيان، إلفي محمد، تحليل وتشخيص الأزمة المالية العالمية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (محاولة لاستنباط الدروس واستخراج الحلول)، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر في يومي 5-6 ماي 2009، ص6.

³ محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص3.

- 3- **تصاعد الأحداث:** حيث تتوالى الأحداث بسرعة لدرجة تضيق الخناق على من يمر بالأزمة، وعلى صاحب القرار.
- 4- **حالة الذعر:** يعني أن يكون هناك ارتباك ومخاوف كبيرة من حدة تصاعد الأحداث، بحيث تؤدي إلى تصرفات وردود أفعال غير مدروسة من الأطراف التي تتعلق بالأزمة.
- 5- **فقدان السيطرة:** عندما تقع الأحداث خارج توقعات صاحب القرار وتكون هناك فجوة كبيرة بين استعداداته وحجم وخطورة الأزمة فإنه يفقد السيطرة عليها.
- 6- **غياب الحل الجذري السريع:** بالطبع لا يستطيع صاحب القرار في المؤسسة أو أي مكان أن يقوم بإيجاد حل جذري وسريع للأزمة، لكن يجب أن يختار من البدائل ما يخفف من حدة تلك الأزمة وبأقل تكلفة.

الفرع الثاني: أنواع الأزمات المالية .

على اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية والاقتصادي، يمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع رئيسية هي:

أولاً: أزمة العملة وأسعار الصرف :

تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات، وتحدث تلك الأزمات عندما تتخذ السلطات النقدية قراراً بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة، وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لانهايار سعر صرف تلك العملة، وهو شبيه بما حدث لتايلاند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام 1997¹.

ثانياً: الأزمات المصرفية :

تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك إلى قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك، وتميل الأزمات إلى الاستمرار وقتاً أطول من أزمات العملة، ولها آثار حادة على النشاط الاقتصادي².

وهناك العديد من المعايير المستخدمة في تمييز الأزمات المصرفية عن الأزمات الأخرى أهمها³:

- نسبة القروض المعدومة (Non Performing Loans- NPL) إلى مجموع القروض تتجاوز 10%.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثر والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص190.

² زايد عبد السلام، مقران يزيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية- دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا،مصر- الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الرهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر في يومي 5-6 ماي 2009، ص7 .

³ طلفاح أحمد، الأزمة المالية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص6. متاح على الموقع: www.arab-api.org، تم الاطلاع عليه في: 2012/05/07.

- تجاوز حجم الإصلاح أو عملية الإنقاذ 2% من الناتج المحلي الإجمالي.
- إذا نتج عن الأزمة تأمين بعض البنوك.
- هناك حالة هستيرية بنكية (Bank-Runs) متمثلة في تسهيل كبير للودائع من قبل المودعين مما يستدعي تدخل السلطات من خلال تجميد الودائع أو إغلاق البنوك أو تعميم تأمين القروض (هستيرية بنكية في حالتي الإكوادور 1999 والأرجنتين 2002 وإغلاق بنك في اندونيسيا عام 1997).

ثالثا: أزمة أسواق المال (حالة الفقاعات، Bubble) :

تحدث أزمات الأسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعات"، حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف اتجاه قوي لبيعه، فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتتسارع الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى، سواء في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى، ويتم الحديث عن أزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20 بالمئة قياسا على أزمته 1929 و1987.¹

رابعا: أزمة الدين الخارجي (المديونية) :

يقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركة نفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة، وعند انقطاع حركة تدفقات تحدث أزمة المديونية الخارجية، ويكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية.²

ويمكن تقسيم أسباب أزمة المديونية إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية كالآتي:

1- الأسباب الداخلية³:

وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي :

- الأستدانة من أجل التنمية:

تلتجئ بعض الدول إلى عملية الاستدانة لغرض تنمية و تطوير اقتصادها الوطني، فأمام عجز المدخرات المحلية للدول النامية في تلبية ما تحتاج إليه عملية التنمية من أموال لتحقيقها وتطويرها واستمرارها لجأت هذه الدول للاستدانة والاقتراض.

- سوء توظيف القروض :

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء على الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينيات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحه تم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية ونخبطها من فلسفة الاشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى الاشتراكية أدى إلى فشل كثير من المشروعات.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 9.

² آمال فحارية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 3، ديسمبر 2005، ص136.

³ أوكيل نسيم، مرجع سابق، ص112.

- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج :

يمكن تعريف ظاهرة هروب أو تهريب رؤوس الأموال على أنها عملية تهريب أي إخراج لرأس المال بشكل يتنافى مع قوانين الدولة المعينة¹، ويعتبر كل تدفقات رأس المال الخاص من البلدان النامية إلى الخارج سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل أو كانت استثمارات في حوافض الأوراق المالية أو في الأسهم هروبا برأس المال. وأجمع الباحثون والخبراء الاقتصاديون والمحللون الماليون، على أن هناك علاقة وثيقة بين تأزم مشكلة المديونية وبين ظاهرة هروب وتهريب الأموال من الدول النامية المدينة².

- العجز في الموازين العامة :

من العوامل الداخلية الرئيسية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية العجز المستمر في الموازنة العامة (العجز الداخلي) نتيجة للاختلالات الهيكلية-الجانب الحقيقي- والتي أدت إلى توسع نقدي، ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الأسعار في هذه الدول الجانب النقدي، ويعرف العجز عادة بأنه الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويعود ذلك إلى التوسع الكبير في النفقات الحكومية من جهة، وإلى قصور الإيرادات المحلية بالإضافة إلى الانخفاض المساعدات الخارجية من جهة أخرى، ولقد أدت هذه العوامل إلى عجز مستمر في ميزانية هذه الدول³.

- العجز المتزايد في ميزان المدفوعات :

ينطلق صندوق النقد الدولي من أن أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية، تتبع أساسا من وجود إفراط في زيادة الطلب الكلي الناتج عن انحرافات السياسات الاقتصادية الذي يؤدي إلى عجز داخلي على مستوى الموازنة العامة، وآخر خارجي يتمثل في عجز الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات عن الصادرات، ومن ثمة عجز الموازين التجارية والحسابات الجارية، والذي يؤدي إلى الاقتراض الخارجي ومن ثم تراكم الديون⁴.

2- الأسباب الخارجية:

ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية⁵:

- ارتفاع أسعار الفائدة:

كالارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دورا حاسما في استفحال أزمة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة القيمة للتمويل الإضافي الصافي وتكبدت

¹ نفس مرجع سابق، ص113.

² نعوم إبراهيم عبود، مشاكل وأزمات اقتصادية تقلق العالم، دار النشر "غير مذكورة"، سوريا، 2005، ص 133.

³ مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر- نظرية التجارة الدولية- النظام الجديد للتجارة العالمية، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2007، ص323.

⁴ زياد بن علي عريبي، المديونية العربية الخارجية أسبابها وانعكاساتها على عملية التنمية في الوطن العربي، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، العدد 13، 1995، ص24.

⁵ أوكيل نسيم، مرجع سابق، ص 114-115.

البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيبا هاما من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

- انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام :

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المحددة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية.

- آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية :

نظرا لاندماج معظم الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجاريا وغذائيا ونقديا وتكنولوجيا فضلا عن التبعية العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائيا في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان، ومنذ بداية الثمانيات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم أصبحت تعرف بالتضخم الركودي الذي أثر كثيرا في الأوضاع المالية وانخفض حجم المعاملات الأجنبية فيها في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقمت صعوبات الاقتراض الخارجي وخاصة بعد انفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982.

المطلب الثاني: أسباب وقنوات انتشار الأزمات المالية .

و تناول في هذا المطلب أهم الأسباب التي تؤدي إلى الاضطرابات المالية في الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: أسباب الأزمات المالية .

لا يمكن إرجاع الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لإحداث أزمة مالية، وأهم هذه الأسباب فيما يلي¹:

أولا: عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على زبائن البنوك المشغلين بنشاطات ذات علاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم، خصوصا خدمة الديون، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن حوالي 75% من الدول النامية التي تعرضت لأزمة مالية شهدت انخفاضا في شروط التبادل التجاري بحوالي 10% قبل حدوث الأزمة، وشكّل انخفاض شروط التجارة سببا رئيسيا للأزمة المالية في حالة كل من فنزويلا والإكوادور، حيث الاعتماد الكبير على صادرات النفط الخام مع صغر حجم الاقتصاد وقلة تنوعه.

¹ ناجي توني، الأزمات المالية - سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية - ،السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 29، ماي 2004، ص 4.

وتعتبر التقلبات في معدلات الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية، فالتغيرات الكبيرة في معدلات الفائدة عالميا لا تؤثر فقط في تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، ويقدر السبب المباشر لما بين 50% و67% من تدفقات رؤوس الأموال من الدول النامية خلال حقبة التسعينيات كانت التقلبات في معدلات الفائدة عالميا.

كما تعتبر التقلبات في أسعار الصرف الحقيقة المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات في مستوى الاقتصاد الكلي، وهي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، وذكرت الدراسة أن وقوع الأزمات المالية أحدثت ارتفاعا حادا في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع معدلات الفائدة المحلية¹.

أما في الجانب المحلي، فهناك التقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في قدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية، وخصوصا منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي الناتج من ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي، كما أن هناك آثار سالبة أخرى على مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي التي كان لها دور هام في التهيئة لحدوث الأزمات المالية².

ثانيا: اضطرابات القطاع المالي:

شكل التوسع الكبير في منح الائتمان، والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال من الخارج، وانهيار سوق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا، حيث شهدت هذه الدول خلال حقبة الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين توسعا كبيرا في القطاع المالي، تزامنا مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر بعد سنوات من الانغلاق وسياسات الكبت المالي بما في ذلك ضغط الاقتراض وصغر حجم ودور القطاع المالي في الاقتصاد.

كما كانت انتكاسة الأسواق المالية القاسم المشترك الذي سبق العديد من الأزمات المصرفية في الدول النامية. وكانت الانتكاسة أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول الصناعية خلال حقبة الثمانينات والتسعينيات، ودلت دراسة "مشكين" (Mishkin، 1994) على أن من الدلالات الظاهرة والقوية التي تسبق حدوث الأزمات المالية انهيار سوق الأوراق المالية بصورة متكررة، كما حدث في فنزويلا في بداية التسعينيات.

ثالثا: عدم تلائم أصول وخصوم المصارف :

إذ يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلائم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف، خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات

¹ شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث إقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 48-49، خريف 2009-شباط 2010، ص ص 50-51.

² ناجي توني، مرجع سابق، ص 5.

تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة و أكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالمية و سعر الصرف ثابتا، مما يغري المصارف المحلية بالتزامها من الخارج، وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق¹. وهذا بالإضافة إلى الأسباب الآتية²:

1- تحرير المالي غير وقائي :

إن التحرير المالي المتسارع، غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي، أيضا من أهم المصادر التي ساهمت بشكل رئيسي في حدوث الأزمات المالية، وخاصة إذا ما سبق ذلك التحرر فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد، مما ينتج عنه انعكاسات غير مسبوقة، كفقدان المصارف المحلية الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الصرف، وعلى العموم يؤدي التحرر المالي إلى عدة آثار سلبية على المصارف والقطاع المالي منها:

- يؤدي التحرر المالي: إذا ما ترافق مع التوسع في منح الائتمان إلى ارتفاع أسعار الفائدة خصوصا في القروض العقارية، أو القروض المخصصة للاستثمار في أسواق الأوراق المالية.
- كما يمكن أن ينتج عنه استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف أو في القطاع المالي يعجز العاملون في المصارف على تقييمها أو التعامل معها بحذر أو الوقاية منه.

2- تدخل الحكومات في تخصيص الائتمان :

من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية خصوصا في عملية تخصيص القروض الائتمانية، وفي كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات أو الخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية.

3- ضعف النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي :

تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة، ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصا تلك المتعلقة بالديون المدومة، ومن بين السمات الأساسية للدول التي تعرضت لأزمات مالية، هذا بالإضافة إلى ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية، وعدم الالتزام بالحد الأقصى للقروض الممنوحة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصرف، خاصة إذا ترافق ذلك مع نقص الرقابة المصرفية التي من شأنها أن تؤدي إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية، وتركزها في مجال واسع كالتوسع في القروض العقارية والاستهلاكية كما حدث في الأزمة الكوريا الجنوبية.

4- سياسات سعر الصرف :

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة

¹ شريط عابد، مرجع سابق، ص 51.

² ناجي توني ، مرجع سابق، ص ص 5-8.

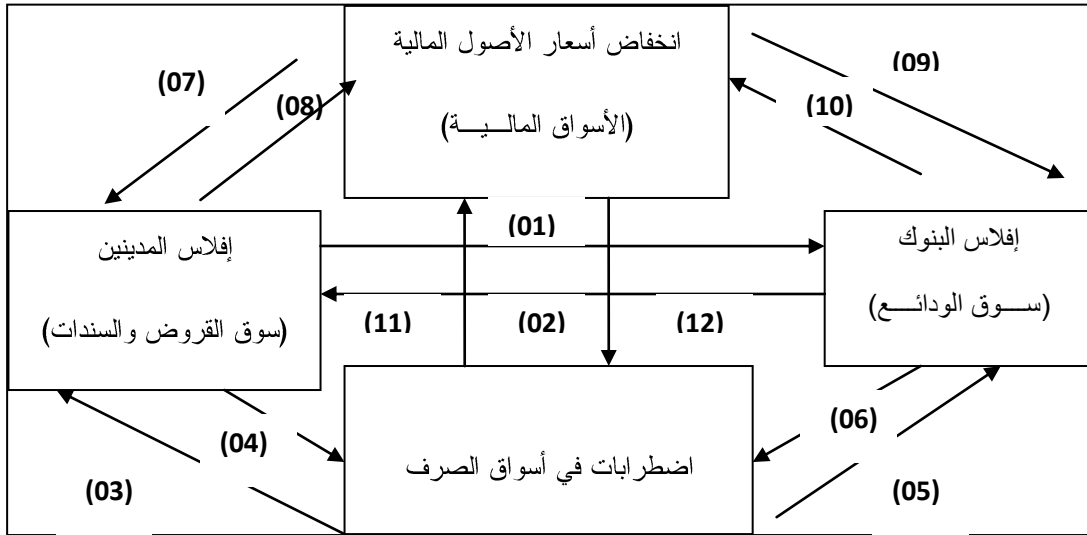
الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي و حدوث أزمة العملة مثل حالة المكسيك والأرجنتين، وفي المقابل وعند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فوراً إلى تخفيف قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر انساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي¹.

الفرع الثاني: قنوات انتشار الأزمة المالية.

من خلال ما سبق تكون الأزمة المالية أول ما تظهر مرتكزة على أحد متغيرات النظام المالي، ثم سرعان ما تنتشر عبر قنوات بين مختلف الأسواق والشكل الآتي يوضح هذه القنوات.

يوضح هذا الشكل أدناه، أهم القنوات التي يمكن أن تنتشر عبرها الأزمات المالية بين مختلف الأسواق الأخرى: سوق القروض، السوق المالية، سوق الودائع "البنوك"، أسواق الصرف، ونقوم فيما يلي شرح دور تلك القنوات في نقل عدوى الأزمات المالية بين الأسواق².

الشكل رقم (1-1): قنوات إنتشار الأزمات المالية.



المصدر: بن ثابت علال، الأسواق المالية في ظل العولمة بين الأزمات ومظاهر التجديد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسير، فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002-2003، ص 75.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، قنوات إنتشار الأزمات ويمكن توضيح ذلك فيمايلي:

- **القناة رقم (01):** وتوضح إمكانية انتقال أزمة المديونية من سوق القروض والسندات نحو الجهاز المصرفي، وذلك بسبب الانقطاع عن دفع خدمة الدين الخاصة من طرف بعض الدول مما يؤثر سلباً على البنوك ويزيد من احتمال إفلاسها، وهو ما حدث في أزمة المديونية سنة 1982.

¹ زايد عبد السلام، مقران يزيد، مرجع سابق، ص ص 11-12.

² بن ثابت علال، مرجع سابق، ص 75.

- **القناة رقم (02):** تبين الحالة العكسية للقناة الأولى، حيث أن ظهور حالات إفلاس لدى البنوك سيؤدي إلى انخفاض تقديم القروض إلى المدينين وبالتالي احتمالات إفلاسهم كذلك، والشاهد على ذلك ما حدث في الأزمة البنكية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929.

- **القناة رقم (03):** أزمة سعر الصرف من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات في أسعار السندات نتيجة تخلي المستثمرون عنها والتحول إلى السندات بعملة أخرى.

- **القناة رقم (04):** إفلاس المدينين من شأنه أن يحدث هلعاً لدى المستثمرين (الأجانب خاصة)، فيقومون بالتخلي عن تلك السندات فيحدث هناك اضطراب في سعر الصرف عملتها نتيجة كميات البيع الكبيرة المعروضة.

- **القناة رقم (05):** قد يؤدي تخفيض قيمة العملة أو مجرد توقعات بذلك إلى ظهور موجة من سحب الودائع لدى البنوك قصد تحويلها إلى عملات أجنبية لتفادي خسائر الصرف، وهو ما سبب أزمة مصرفية لدى البنوك.

- **القناة رقم (06):** إذا تم إفلاس العديد من البنوك ذات التزامات مع الخارج خاصة، سيؤدي ذلك إلى تسجيل خسائر الصرف من طرف الأعوان الذين يقومون بعمليات مع الخارج.

القناتين رقم (07) و (08): وتمثلان الانتقال من الأزمة في أسواق الأسهم إلى أزمة في أسواق السندات وهي غالبية الحدوث بالنظر إلى أن الاستثمار في السندات هو بديل عن الاستثمار في الأسهم.

- **القناتين رقم (09) و (10):** وتعتبر عن انتقال الأزمة من أسواق الصرف إلى أسواق المال والعكس، حيث أن عدد كبير من البنوك كمتعاملين في السوق المالية، سواء كوسطاء ماليين أو تجار أوراق مالية، كما أن البنوك وخاصة في الدول المتقدمة تمتلك حصة كبيرة من رسملة سوق المال.

- **القناتين رقم (11) و (12):** وتصف كيف يمكن لأزمة في أسواق الصرف أن تتحول إلى أزمة في أسواق المال والعكس، فمثلاً عند تخفيض العملة يحدث هلع لدى المستثمرين الأجانب ويقبلون بالتخلي عن أصولهم المالية المقيمة بتلك العملة.

الفرع الثالث: المؤشرات الاقتصادية للأزمات المالية .

لا توجد مؤشرات واضحة للدلالة على حدوث الأزمات مستقبلاً بشكل يقيني، وإلا أمكن معالجة الموقف بمجرد ظهورها ومن ثم إمكانية تجنب الأزمات، ففي الحقيقة هناك مجموعة من المؤشرات الدالة فقط على مواقف تتسم بتزايد مخاطر التعرض للأزمات، وهناك أيضاً نظام الإنذار المبكر ونظام الحيلة والحذر.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية التقليدية :

يمكن تصنيف هذه المؤشرات التي تعرض الدولة لأزمات وصددمات أو هزات في سوق الأوراق المالية والأسهم أو تعرضها للأزمة في العملات من خلال صنفين¹:

¹ عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم "عدوى الأزمات المالية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 39.

- 1- التطورات في السياسة الاقتصادية الكلية التي تهم ثقة المستثمرين.
- 2- الخصائص الهيكلية للسوق أو خصائص التركيب التي تجعله عرضة لأن يفقد المستثمرون الثقة فيه. ونحاول من خلال هذا الجدول توضيح تلك المؤشرات وما تحتويه من مؤشرات فرعية حسب التصنيفين: جدول رقم (1-1) : المؤشرات الاقتصادية التقليدية للتعرض للأزمات المالية.

التطورات في الاقتصاد الكلي	الخصائص الهيكلية أو البنيوية
- ارتفاع معدل التضخم.	- استراتيجية النمو المتزايد في الصادرات.
- نمو التدفق التقدي وتزايد العجز المالي.	- ارتفاع معدل التغير للديون الخارجية.
- انخفاض معدل نمو الصادرات.	- ارتفاع حجم الدين الخارجي قصير الأجل.
- ارتفاع نسبة الاعتمادات المالية المحلية من الناتج الإجمالي.	- تحرر سوق المال الحديث.
- ارتفاع نسبة القروض غير المنتجة إلى إجمالي القروض.	- أسواق الإئتمان مضمونة بأصول مالية أو عقارية.
- ارتفاع نسبة عجز الحسابات الجارية من الناتج الإجمالي.	- انخفاض الاكتتاب في سوق الأسهم.
- زيادة الديون الخارجية وديون العملات الأجنبية.	- سيطرة بعض المؤسسات على سوق الأسهم.
- انخفاض النمو الاقتصادي الحقيقي.	- الرقابة على دخول السوق والخروج منه.
- ارتفاع معدلات الفائدة المحلية والبطالة.	

المصدر: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص 39.

في الواقع من الدول التي تظهر القليل من المؤشرات التقليدية على التعرض للأزمات التي يوضحها الجدول أعلاه، لديها ما يدعو للقلق اتجاه العدوى المالية ذات الأسباب الخارجية، ويمكن توضيح هذه النقطة خاصة إذا علمنا أن هذه المؤشرات التقليدية كانت قد أوضحت قبيل حدوث الأزمة المكسيك و تايلاند سنة 1996، أن اقتصاديات هذه الدول ما تزال مزدهرة و منتعشة، لذلك و بما أن لم يكن من الممكن التنبؤ بالأزمة بناء على المؤشرات السالفة الذكر فقد تم إجراء مجموعة من الدراسات أقضت إلى تبني أنظمة أكثر فعالية في التنبؤ بالأزمات.

ثانيا: نظام الإنذار المبكر.

جاء هذا النظام ليحل محل المؤشرات الاقتصادية التقليدية، ويقصد بنظام الإنذار المبكر: "تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية وغيره لبلد ما"¹.

و يتضمن هذا النظام مجموعة الإجراءات العلمية المتسلسلة و المتناسقة التي يتم من خلالها تشخيص مختلف

¹ أوكيل نسيم، طبيعة الأزمات التي ضربت الاقتصاديات الناشئة وإمكانية التنبؤ، مجلة جديد الاقتصاد ، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، العدد رقم 3، جوان 2008 ، ص 137 .

المخاطر في مجال معين لبلد ما، وعموماً يمكن النظر الإنذار المبكر أن تساعد فيما يلي¹:

- 1- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المعرفية في إطار رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.
- 2- التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يهتم وقوعها في مشاكل.
- 3- المساعدة في تحديد أولويات الفحص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص.
- 4- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

ويمكن تصنيف تلك المؤشرات حسب العديد من الدراسات إلى مجموعتين، الأولى مؤشرات اقتصادية كلية و الأخرى نوعية مصدرها الجهاز المصرفي:

الجدول رقم (1-2): مؤشرات الإنذار المبكر.

المؤشرات النوعية المصرفية	المؤشرات الاقتصادية الكلية
- ملائمة رأس المال.	- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي.
- مؤشرات السيولة.	- سعر الصرف الحقيقي.
- مؤشرات العسر المالي.	- سعر الفائدة الحقيقي.
- الربحية أو العائد.	- الحساب الجاري.
- الديون المتعثرة ومخصصاتها.	- الاحتياطيات الدولية.
- ودائع البنوك.	- أسعار الأسهم والسندات.
- نسبة القروض للودائع.	- تدفقات رأس المال الأجنبي وهيكلها.

المصدر: عبد الغني إسماعيل الطوخي ، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة ، كلية العلوم التجارية، جامعة أسيوط ، مصر، ص7.

و يضم كل مؤشر من هذه المؤشرات تفصيلية وفقاً لظروف كل دولة و النظام المصرفي المتبع فيها، ومدى وفرة البيانات المنشورة كما الجهاز المصرفي إلا أن معظم نظم الإنذار المبكر جارية من واقع الدول الصناعية المتقدمة و قد لا تتلاءم هذه النظم مع الظروف الدول النامية، و قد اهتمت بعض الدراسات بتطوير هذه النظم و المؤشرات لتلائم ظروف الدول النامية و اختيار مؤشرات أكثر صدقا و تعبيراً عنها، من بين هذه الدراسات دراسة -Rojas Sworew Liliaua- و يتطلب أي نظام للإنذار المبكر أو المؤشرات الرائدة وضع قاعدة من البيانات التي يتم تجميعها وتطويرها والتوسع فيها بصفة دورية لإعداد تقارير عن هذه المؤشرات ربع سنوية و سنوية لدعم قدرات الجهاز المصرفي و حماية الاقتصاد القومي من الوقوع في أزمات مالية سواء أزمة عملة أو بنوك، وتحليل أسباب التغير من فترة لأخرى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية في وقت مبكر والحد من الخسائر لأدنى قدر ممكن².

¹ عبد الغني إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، كلية العلوم التجارية، جامعة أسيوط ، مصر. ص6.

² عبد الغني إسماعيل الطوخي، مرجع سابق، ص 8.

المطلب الثالث: ملامح لبعض الأزمات المالية السابقة.

ظهرت في العالم العديد من الأزمات المالية، وكانت أسوأها أزمة الكساد العالمي سنة 1929 بالولايات المتحدة الأمريكية، والأزمة الآسيوية، بالإضافة إلى بعض الأزمات الأخرى التي مست الدول بشكل فردي.

الفرع الأول: كرونولوجيا الأزمات المالية (لمحة تاريخية لأشهر أزمات القرن).

نتطرق إلى أهم الأزمات التي حصلت في القرن العشرون ومن أهمها ما يلي:

أولا: أزمة الكساد العظيم سنة 1929 :

وهي أسوأ كارثة اقتصادية تواجه الاقتصاد العالمي و تسمى أزمة الكساد الكبير Great Depression وهي لحد الآن لأزالت محط اهتمام الباحثين، فهم يعيدون تحليل، أسبابها، وكيفية خروج الولايات المتحدة منها، حيث أنها كانت أكبر المتضررين منها. لقد حدثت بداية الأزمة في يوم الخميس 24 أكتوبر 1929 في بورصة "وول تسريت" نيويورك بعد طرح 13 مليون سهم في السوق لكن لا وجود للمشتريين، انتشر الذعر و تدافع المستثمرون إلى البورصة لبيع ما لديهم من أسهم وظلت الأسعار في تذبذب وخسر "مؤشر داو جونز" 22.6% من قيمته، وفي نفس اليوم وجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين بل أن 11 مضاربا انتحروا في نهاية النهار بإلقاء أنفسهم من ناطحات السحاب مناهاتن، وأهملت البورصة خاسرة 30 مليار دولار، إلى أن فقد مؤشرات "داو جونز" 89% من قيمته في عام 1932، وهذا المبلغ في حينه يمثل عشرة أضعاف الميزانية الفدرالية، ويفوق الإنفاق الأمريكي خلال الحرب العالمية الأولى. واستكملت الأزمة تأثيراتها وأغلقت العديد من المصانع وسرح أعداد هائلة من العاملين، وتوقف الإنتاج وانتقلت الأزمة إلى بقية الأسواق العالمية، خصوصا في انكلترا، وفرنسا، وألمانيا، وكانت تأثيراتها في ألمانيا أكثر حدة، وأفلست مئات البنوك وشركات التأمين في الولايات المتحدة الأمريكية¹، وتوقفت عجلة الإنتاج في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وتدهور النظام الاقتصادي برمته.

1- أسباب أزمة الكساد العظيم :

ترجع هذه الأزمة إلى العديد من الأسباب نذكر منها²:

- إهمار في سوق الأسهم وإنخفاض مؤش " داو جونز" في الأعوام الثلاثة التي تلت سنة 1929 بـ 89% ؛
- تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصارف التجارية بعد إهمار أسواق الاسهم بشهور؛
- إفلاس مالا يقل عن 608 مصرف ومنها Bank of America ؛
- تقليص الاحتياطي الفدرالي من قروضه للنظام المصرفي مما أسهم في تفاقم الأزمة ؛

¹ راضية بوزيان، الأزمة المالية العالمية وأثارها على اقتصاديات العالم العربي الأسباب والتداعيات...التأثيرات وأفاق التغيير على الاقتصاد العالمي والجزائري، الملتقى العلمي الدولي، بجامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص ص7-8.

² عبد القادر بلطاس ، تداعيات الأزمات المالية أزمة Sub-prime ، ليجند للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 137-138.

- إنتشار الإشاعات عن نية إدارة الرئيس " فرانكلين روزفلت " خفض سعر الدولار، ما دفع الناس إلى بيع الدولار وشراء الذهب ؛

2- خصائص أزمة 1929:

تميزت أزمة 1929 عن باقي الأزمات السابقة بمجموعة من المميزات تعكس بالدرجة الأولى خصوصيتها وتعكس هذه الأخيرة بالنقاط التالية¹:

أ- قوة الأزمة: بحيث أدت إلى زعزعة الاستقرار في النظام الرأسمالي.

ب- صفة الدورية: و الناتجة عن ارتباطها بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي.

ج- عمق وحدة هذه الأزمة بشكل استثنائي: وهذا بناء على بعض المؤشرات الاقتصادية في الو.م.أ، حيث انخفضت الودائع لدى البنوك بنسبة 33 %، كما انخفضت عمليات الخصم والإقراض بمقدار مرتين وهو انخفاض كبير إذا ما قرناه بأزمة 1907 والمقدرة بـ (4-5)%، هذا وقد بلغ عدد البنوك التي أفلست خلال فترة 1929-1933 أكثر من 10.000 بنك، أي ما يعادل 40 % من إجمالي عدد البنوك الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك فقد انهارت أسعار الأوراق المالية في الأسواق وذلك بنسبة 66% في ألمانيا، و90% في الولايات المتحدة الأمريكية.

د- الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة: حيث تراجعت أسعار الفائدة من 55 % سنة 1929 لتصل إلى 3.1 % سنة 1933، وقد كان هذا الانخفاض في البداية ناتجا عن تزايد الطلب عن النقود لسداد القروض السابقة، لكن مع استمرار الأزمة انخفض الطلب على القروض بشكل حاد بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي والمبادلات، وزيادة عرض رؤوس الأموال.

ه- تراكمت الأزمة مع التقلبات الحاد في أسعار صرف العملات: وهذا ما أدى إلى انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، وتزامن ذلك مع تدهور القدرة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة وموازن المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.

بالإضافة إلى ذلك، وبتاريخ 1933/03/06، تم إغلاق كافة البنوك بأمر من الرئيس الأمريكي " روزفلت"².

ثانيا: أزمة النور الآسيوية 1997 :

كانت دول جنوب شرق آسيا التي مستها الأزمة المالية: تايلاند، كوريا، اندونيسيا، ماليزيا، فلين، تتميز بالنمو السريع والتضخم المنخفض واستقرار الاقتصاد الكلي والمراكز المالية القوية ومعدلات الادخار المرتفعة والاقتصاديات المفتوحة والقطاعات الاقتصادية المزدهرة.

¹ مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال- مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية- الجزء الثاني- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 100-104.

² منير إبراهيم الهندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، دار المعارف، مصر، 1999، ص 174.

1- بداية الأزمة وانتشارها :

بدأت الأزمة الآسيوية باعتبارها أزمة عملة ما تطورت لتقود إلى أزمات في النظام المالي وأزمات تفجير مديونيات، وكان بداية تفجر الأزمة في تايلاند في جويلية 1997، حيث قام ستة من تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض سعر "البات" baht (عملة تايلاند)، وذلك بعرض كميات كبيرة منه للبيع مما أدى إلى انخفاض قيمته بالنسبة للعملاء الأخرى، ومع فشل الحكومة في تايلاند في الحفاظ على قيمة عملتها نتيجة تآكل احتياطي النقد الأجنبي لديها لجأت تايلاند إلى فك ارتباط عملتها الوطنية بالدولار الأمريكي وشرعت في تعويمها، وتبع ذلك في نفس اليوم انخفاض سعر "البات" بنسبة 20 بالمائة وهو الأمر الذي نتج عنه تراجع حاد لأسعار الأسهم بعد أن قرر الأجانب الانسحاب من السوق.

نظرا للروابط القوية بين اقتصاديات دول شرق آسيا كان من الطبيعي أن تنتقل الأزمة إلى دول الآسيوي الأخرى والتي بدأت عملاتها الوطنية تعاني من التدهور المستمر، وسبق ذلك تحليل انهيار أسعار الأوراق المالية في بورصتها.

مع اتساع نطاق الأزمة وفي ظل وجود ارتباط بين أسواق دول شرق آسيا والأسواق العالمية، كان لابد أن تنتقل الأزمة إلى خارج نطاق المنطقة الآسيوية وقد ساعد على ذلك ما يعرف بـ "أثر العدوى"، فخلال عام 1998 بدأ انتقال الأزمة إلى دول أوروبا بإعلان روسيا عن وقف سداد الدين الخارجي لمدة 90 يوم وإعادة هيكله الدين المحلية في أوت 1998. وهكذا تعددت الأزمة الآسيوية الإقليمية وباتت تشكل أزمة عالمية متعددة الأبعاد: **صرف أجنبي، ديون مالية، ومصرفية.**

تجدر الإشارة إلى أن بورصة نيويورك عادت لتشهد انتعاشا تجاوزت معه الأسواق الأوروبية في حين استمرت الأزمة في أسواق آسيا¹. ويمكن إرجاع أسباب أزمة جنوب شرق آسيا إلى عدة عوامل نذكر منها على الخصوص:

- ضعف الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي؛
- هشاشة السياسة المالية المحلية؛
- التغير المفاجئ في المحيط الخارجي²؛

2- أهم نتائج الأزمة المالية وآثارها :

وفيما يلي أهم النتائج والآثار التي تترتب على الأزمة الآسيوية³:

- تشير بعض التقديرات إلى مجموع الخسائر التي تكبدها أسواق المال في دول جنوب شرق آسيا ما لا يقل عن 600 مليار دولار أو ما يساوي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، حيث نتج عن الأزمة انخفاض حاد في

¹ عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص ص 265-270.

² عبد القادر بلطاس، مرجع سبق ذكره، ص 106.

³ عمرو محي الدين، أزمة النمر الآسيوية (الجذور والآليات والدروس المستفادة)، دار الشروق، ط1، القاهرة، مصر، 2000، ص 78.

القيم، فقد خسرت أسواق الأسهم حوالي 60% من قيمتها في المتوسط خلال الفترة من أول جويلية 1997 حتى فيفري 1998؛

- تخوف الكثير من المستثمرين من تدهور اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، كما جعلهم يسارعون إلى بيع حجم كبير من الأسهم لتقليص خسائرهم، وهو ما زاد تدهور قيمة الأسهم وزعزعة الثقة لدى المستثمرين.

- الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي أسهمت فيه هذه الأموال في رفع معدلات النمو خلال السنوات الأخيرة قبل الأزمة.

- إفلاس وانهيار العديد من البنوك والشركات، مما أدى إلى ارتفاع قيمة البطالة والتضخم.

- الآثار السلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، وارتفاع معدلات الفقر والخلل الاجتماعي، وسوء توزيع الثروات والتحول.

- انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتباطؤ النمو الاقتصادي، وهروب رؤوس الأموال ونقص في الإنفاق العام والخاص، وزيادة عجز الحسابات الجارية وموازين المدفوعات وتفاقم في المديونية للخارج بدول الأزمة.

الفرع الثاني: الأزمة المالية العالمية 2007 قراءة تاريخية.

أواخر القرن العشرين تحديدا مطلع الألفية الجديدة، عرف العالم نوعا جديدا من الأزمات المالية عرفت بـ"أزمة فقاعات شركات الانترنت" بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والذي يعرف بمؤشر "ناسداك" (NASDAQ) حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في وقت حقق عدد قليل من تلك الشركات أرباحا مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة في عام 2000، وقد ترتبت عن هذه الأزمة انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت، واستمر الانخفاض لهبط قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لـ: ناسداك بحوالي 78% في 2002¹.

وقد قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1%.

كحل استعجالي لعلاج قيمة الأسهم المنهارة و منع الاقتصاد الأمريكي من الدخول ضمن دوامة الكساد و الركود.

أولا: تشخيص الأزمة و جذورها:

رغم أن الأزمة المالية العالمية تظهر بشكل واضح في سنة 2008 إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير إلى أقل من 1%²، كما تزامن ذلك مع انفجار فقاعة شركات الانترنت ثم أخذت قيمة العقارات ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية

¹ فوزي محيريق، عقبة عبد اللاوي، "مصيصة السيولة الكينزية" كأحد حلول الأزمة...بين: وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي، الملتقى الدولي الثاني، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسير، مركز الجامعي خميس ميلبانية، يومي 5-6 ماي 2009، ص 7.

² إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف التجارية السعودية 10 أكتوبر 2008، ص 3.

المسجلة بالبورصة بشكل مستمر سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل وزادت وفقا لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض الرديئة وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد.

ومع بداية عام 2006 وحدث حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5.5% وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم وازداد الأمر سوءا بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك لعقارات من لم يستطيعوا السداد لتصل لحوالي 93%، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات طوال حياتهم¹.

ثانيا: الأسباب المباشرة لاندلاع الأزمة المالية العالمية :

ويمكن إجمال الأسباب المباشرة وراء اندلاع الأزمة المالية في مجموعة من عوامل أساسية² :

أ- التوسع في الإقراض العقاري :

شجع الازدهار الكبير الذي شهدته سوق العقارات الأمريكية منذ عام 1995، المصارف وشركات الإقراض على منح قروض لقطاع الإسكان، ففي مطلع القرن ومع التوسع الكبير في قيمة الأحوال وفي مقدمتها العقارات كانت السيولة مشكلة لدى المصارف والمؤسسات بمعنى أن لديها فائض هائلة من السيولة لا تجد منافذ استثمارية لها ولأن العقار يبدو ملاذا آمنا للاستثمار، أتجه قدر كبير من ذلك السيولة إلى قطاع العقارات. وقد أقبل الأمريكيون أفرادا وشركات على شراء العقارات بهدف السكن ذو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة المضاربة تمنح قروضا بدون الاستناد بالضرورة إلى جدارة إئتمانية سليمة ومطمئنة في إطار ما يعرف بـ "الرهون العقارية ذات الجدارة الإئتمانية الضعيفة"، متجاوزة بذلك شروط التسليف وأحواله، معتمدة في ذلك على قيمة العقار المؤمن عليه كضمان للقرض، خاصة بعد الارتفاع الذي عرفته القيم العقارية، لكن المصارف لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة بل استخدمت "المشتقات المالية" لتوليد مصادر جديدة للتمويل، حيث ارتفعت أسعار البيوت إلى مستويات عالية جدا، حتى تشكل في سوق العقارات ما بات يعرف بظاهرة "الفقاعة" أي ارتفاع الأسعار إلى حدود ليس لها علاقة بالقيمة.

¹ نفس المرجع السابق، ص 3.

² بدعية لشهب، الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 52 / خريف 2010، ص ص 67-69.

ب- توريق القروض :

عملت المصارف بشكل مباشر أو عن طريق مؤسسات خاصة، على تحويل الرهون العقارية إلى أوراق مالية (سندات) وعمدت إلى بيعها إلى المصارف ومؤسسات أخرى لتقوم هذه الأخيرة باستعمال السيولة الناجمة عن عمليات بيع هذه السندات لإعادة تحويل قروض عقارية جديدة، وهكذا في ما يعرف بـ "عملية التوريق".

ج- رفع سعر الفائدة :

اتخذ البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، في أوت 2006 قرارا مفاجئا برفع أسعار الفائدة الأساسية من 1% في عام 2004 إلى 5% في عام 2007 بسبب ارتفاع قيمة الدولار، في محاولة للحد من ارتفاع مستوى التضخم.

وحتى تتمكن المصارف من تمويل احتياطياتها، رفعت أسعار الفائدة على القروض العقارية ولم يعد المقترضون قادرين على السداد بسبب ارتفاع قيمة التزاماتهم بالمصارف، مما دفع جزءا كبيرا منهم إلى عرض عقاراتهم للبيع من أجل سداد ديونهم، وخلال هذه الفترة ارتفعت نسبة العقارات المعروضة للبيع إلى حدود غير مسبوقة، وكنتيجة طبيعية للزيادة الكبرى للعرض على الطلب بدأت أسعار العقار بالانخفاض في الولايات المتحدة بشكل كبير في الأعوام الأخيرة.

وقد بلغت "الفقاعة العقارية" في الولايات المتحدة الأمريكية ذروتها لتنفجر في صيف عام 2007.

د- المشتقات المالية :

وأثر المشتقات على الأزمة يظهر في أن التوسع في اشتقاق أدوات المالية جديدة تعتمد على الثقة في تحقيقها مكاسب في المستقبل، ونظرا لانهيار أسعار الأسهم والسندات الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث زعر في الأسواق المالية نتيجة لتزاحم الجميع على تصفية ملازمهم فانخفضت مؤشرات الأسواق انخفاضاً كبيراً أدى إلى شلل هذه الأسواق، ومن العجب أن من أهم أهداف هذه المشتقات هو مواجهة هذه المخاطر التي يمكن أن تحدث وأظهرت الأزمة عجزها حتى عن حماية نفسها¹.

هـ- قيام مؤسسات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً :

نظراً إلى أنها صادرة من بنوك قوية، بما أن الديون العقارية المرتفعة المخاطر قد اشترتها بنوك كبيرة و قوية كـ "مورعات ستانلي" و"ليمان براذرز" قامت وكالات التصنيف الائتماني بمنح السندات التي تضم حزمة من الديون الخطرة والمشكوك فيها تصنيفاً مرتفعاً آمناً "AAA"²، كما تمت هذه الأخطاء التي وقعت فيها وكالات التصنيف العالمية، من خلال إعطاء إمكانيات للشركات ذات التصنيف الأدنى أن تتحصل على تصنيف أعلى من خلال توريق أحوالها لدى شركة ذات تصنيف أعلى وهو ما تسبب في خسائر كبيرة

¹ محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة "الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية"، جامعة الأزهر، 11 أكتوبر 2008، ص ص 11-12.

² نيبيل بوفليج، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009- شتاء 2010، ص 94.

للمستثمرين، فمثلا يمكن للشركة المصنفة في الفئة B أن ترتفع من تصنيفها من خلال توريق أصولها لدى شركة ذات تصنيف ائتماني أعلى أن تصدر أوراقا لأصولها مصنفة على أنها "AAA"¹، مما أحدث عمليات بيع كبيرة وسريعة لأسهم البنوك والشركات المالية المستقرة الأمر الذي أفضى في نهاية لتمتاز الأزمة عالميا².

ثالثا: نتائج الأزمة المالية العالمية :

يمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي³ :

- 1- قادة الأزمة المالية التي بدأت في المركز الرئيسي للنظام الرأسمالي وفي إطار السياسة المالية والاقتصادية، ونتيجة للتشابكات والتدخلات بين فروع الاقتصاد من جهة، واقتصاديات مختلف الدول من جهة ثانية إلى أزمة الركود العالمي والتي من بين مظاهرها :
 - تباطؤ النمو الاقتصادي على المستوى العالمي، وتراجع أسعار النفط وأسعار المواد الأولية والغذائية؛
 - تصاعد البطالة وتفاقم التضخم؛
 - إفلاسات وانهيارات في الشركات والمؤسسات المالية وأهم معاقل الاقتصاد العيني؛
 - تراجع الاستثمار وانسحاب رؤوس الأموال؛
- 2- أظهرت الأزمة المالية والاقتصادية فشل السياسات الليبرالية المالية والاقتصادية الجديدة سواء على المستوى المحلي، أو في العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المنخرطة في الاقتصاد العالمي وهذا يعني فشل توجيهات السياسة الاقتصادية وفشل إستراتيجية الأمريكية المتمثلة في توجيهات اليمين المحافظ الذي آمنت به الإدارة الأمريكية.
- 3- فشل الافتراضات التي يقوم عليها اقتصاد السوق الحر وأهم الافتراضات قدرة السوق على تصحيح الاختلافات والانحرافات ذاتيا.
- 4- أبرزت الأزمة أهمية وضرورة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وأهمية وجود تنظيم ورقابة على الأسواق فضلا عن أهمية ضرورة التدخل الإيجابي من قبل الدولة في الأسواق.
- 5- أظهرت هذه الأزمة و تداعياتها أهمية البحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي عن بدائل مما أعاد طرح مسألة مستقبل الرأسمالية، ومستقبل عملية التنمية في بلدان العالمين الثالث والرابع.
- 6- أسقطت الأزمة دعاوى الاندماج في الاقتصاد العالمي والالتحاق بالعملة، من أجل تحقيق النمو والتقدم.

¹ يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية : الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 365، تموز/يوليو 2009، ص 47.

² نبيل بوفليح، مرجع سابق ، ص ص 94-95.

³ منير الحمش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 48/صيف 2009، ص ص 19-20.

المبحث الثاني : أزمة الديون السيادية الأوروبية « أزمة منطقة اليورو ».

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو، حتى وجد نفسه في طاحونة أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه، ألا وهي " أزمة الديون السيادية الأوروبية "، وظهرت بوادر الأزمة بالتحديد في نوفمبر 2009، عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العامة للعام المالي الحالي، وذلك كي تجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها، الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على اعتبار أن ذلك يهدد استقرار وحدة منطقة اليورو النقدية من الهيار، وبناء على ما سبق نسلط الضوء على هذه الأزمة، وقبل ذلك نتطرق إلى ميلاد العملة الأوروبية الموحدة " اليورو".

المطلب الأول : منطقة اليورو : النشأة والتطور ومعايير الانضمام.

يعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية، وتتويجا باهرا لجهودها المتواصلة التي بدأتها منذ الحرب العالمية الثانية، ويتطلب إقامة وحدة اقتصادية ونقدية توافر قواعد مشتركة تحكم السياسات الاقتصادية والنقدية، ومراحل يجب تنفيذها حتى يكون البناء راسخا ومتينا.

الفرع الأول : النشأة و مراحل تطور الوحدة النقدية الأوروبية (ميلاد اليورو) .

تعتبر البداية الحقيقية والعملية لفكرة إنشاء العملة الأوروبية الموحدة من معاهدة ماستريخت التي وقعتها 15 دولة أوروبية، فمن هذه معاهدة بدأت أوروبا حملتها في تحقيق الوحدة النقدية.

أولا: معاهدة ماستريخت (إتفاقية الوحدة النقدية الأوروبية):

رسمت معاهدة " ماستريخت" الطريق لإقامة "الإتحاد الأوروبي"، فخلال قمة ماستريخت التي عقدت في ديسمبر 1991، صادق رؤساء دول وحكومات البلدان الإثني عشر الأعضاء على إتفاقية تأسيس "الإتحاد الأوروبي"، والتي تم التوقيع عليها في 7 فيفري 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993. واستهدفت تلك الإتفاقية تسهيل تحول الجماعة الأوروبية إلى اتحاد اقتصادي ونقدي بحلول عام 1999 كحد أقصى وإقامة إتحاد سياسي بما في ذلك تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة في مرحلة لاحقة¹. (حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما).

وفي مطلع ماي 1998 قرر مجلس الوزراء الإتحاد الأوروبي بصلاحيه عضوية إحدى عشر دولة أوروبية للانضمام للترتيبات الخاصة بإقامة الوحدة النقدية الأوروبية، وتشكيل منطقة نقدية واحدة عرفت اصطلاحا بـ: " منطقة اليورو" ابتداء من أول جانفي 1999، هذه الدول هي : فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اسبانيا، النمسا، بلجيكا، إيرلندا، فنلندا، البرتغال، لوكسمبورخ، هولندا، وفي جانفي 2001 استطاعت اليونان أن

¹ أوكار غورلار، انعكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2003، ص 16.

تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية للانضمام إلى منطقة اليورو، وليصبح عدد الدول الأعضاء فيها اثني عشر دولة¹.

و من أبرز ما نصت عليه معاهدة ماستريخت ما يلي²:

- 1- السعي لإقامة أوروبا الموحدة على شكل إتحاد فيدرالي؛
- 2- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء؛
- 3- تحقيق سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة؛
- 4- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل 1 جانفي 1994 ويتحكم في إصدار العملة الموحدة؛

ثانيا: مراحل تطور و تحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو) :

حددت معاهدة ماستريخت الطريق نحو بناء منطقة الأورو، من خلال إلزام مؤسسات الإتحاد الأوروبي ببناء منظومة النقدية الأوروبية خلال التسعينيات من القرن الماضي، والقيام بالإجراءات الخاصة بالأمر التشريعية والمؤسسية لطرح العملة الموحدة، وتم الاتفاق بين الدول الأعضاء على ثلاث مراحل يتم من خلالها التحول إلى استخدام الأورو في الحياة اليومية هي³:

1- المرحلة الأولى: بدأت في جويلية 1990 وأمتدت إلى نهاية ديسمبر 1993، ويتم خلال هذه المرحلة تكثيف الجهود من أجل تحرير رؤوس الأموال للوصول إلى السوق المشتركة مع نهاية سنة 1993، ويتم ذلك من خلال توسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق التحكم في أهم المؤشرات الاقتصادية⁴، لتجنب حدوث عجز كبير في الميزانية العامة لأي دولة وزيادة حجم الاستثمارات الأوروبية المشتركة.

2- المرحلة الثانية : وتمتد من بداية 1994 حتى نهاية سنة 1998، ويتم من خلالها تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية، عن طريق اتخاذ الإجراءات التنظيمية والتشريعية والمؤسسية تمهيدا لاعتماد عملة موحدة، وفي هذه المرحلة يتم التحول من عملية التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة الخاصة بكل دولة إلى إيجاد صبغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة⁵، كما تركز هذه المرحلة على إنشاء منظمة النقد الأوروبية التي تحولت بعد هذه المرحلة (نهاية سنة 1998) إلى البنك المركزي الأوروبي⁶، إضافة إلى تقليص هوامش أسعار

¹ سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص 201.

² حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص 145.

³ عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مستقبل الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 3.

⁴ مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة النشر، ص 76.

⁵ نبيل حشاد، الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي: من الفكرة إلى اليورو، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 55، 1998، ص 18.

⁶ صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 18-19.

صرف عملات دول الاتحاد الأوروبي وتحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي سيما معايير التقارب الاقتصادي الأربعة الآتية:

- معدل التضخم؛
- نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- أسعار الفائدة طويلة الأجل؛
- نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتعتبر هذه الشروط والمؤشرات الاقتصادية الواردة في معاهدة ماستريخت الركيزة الأساسية التي يتم من خلالها تحديد الدول الأعضاء المؤهلة للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية¹.

3- المرحلة الثالثة : و تبدأ هذه المرحلة في أول جانفي 1999 لتنتهي في 30 جوان 2002 ، تميزت بإعتماد " اليورو" بشكل فعلي كعملة رسمية²، كما تم تحديد سعر الصرف بين العملات الدول الأعضاء فيما بينها وسعر صرفها مقابل اليورو³، وشهدت انضمام الدول التي حققت معايير التقارب إلى منطقة اليورو، والجدير أن المملكة المتحدة قد احتفظت لنفسها بحق عدم الانضمام لهذه المرحلة. وتتميز هذه المرحلة بمرحلتين فرعيتين هما⁴:

3-1- من جانفي 1999 إلى جانفي 2002 : خلال هذه الفترة الانتقالية لعب اليورو دور العملة المصرفية أي أن استخدامه كان مقصورا على العمليات المصرفية وتعاملات النقد الأجنبي ولم يتم تداوله في صورة ورقية أو معدنية.

3-2- من جانفي 2002 إلى جوان 2002: يتم في هذه المرحلة سحب الأوراق النقدية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في الأورو وطرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية للأورو للتداول في الحياة اليومية، وتقوم الحكومات والمؤسسات بدفع أجور العمال بالأورو، وكذلك تحديد أسعار السلع وتسديد الضرائب باليورو.

و يصبح للأورو الصفة القانونية في 30 جوان 2002 كحد أقصى مما يعطي شيء من المرونة النسبية وقد أعطت فترة 10 سنوات بالنسبة للأعوان الاقتصاد لتحويل العملات الوطنية في البنوك إلى الأورو.

الفرع الثاني: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية " منطقة اليورو" .

رسمت اتفاقية ماستريخت شروط انضمام الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إلى العملة الموحدة "اليورو"، ومن أهم هذه الشروط هي: العجز في الموازنة العامة ومستويات التضخم متحكم فيها، إضافة إلى حجم الدين

¹ محمد عبد الحليم عمر، العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، سلسلة المنتدى الاقتصادي، اللقاء السادس، القاهرة، 22 مارس 1999، ص 50.

² عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مرجع سابق، ص 3.

³ محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص 50.

⁴ عبد الكريم عبيدات، علي بوعمامة، مرجع سابق، ص ص 3-4.

العام وأسعار الفائدة، هذه الشروط التي تعد كمعايير من أجل التنسيق والتقارب بين اقتصاديات الدول الأعضاء.

- المعيار الأول: ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة عن 3% من الناتج الإجمالي للدولة :

اشتراطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة العامة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الإجمالي¹، وبعد توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن البعض من دول الاتحاد الأوروبي استطاعت تحقيق هذا المعيار وهي : الدانمارك وفرنسا وإيرلندا ولوكسمبورغ والمملكة المتحدة ، وحيث حققت دول أخرى نسبة قريبة من النسبة المعيارية وهي ألمانيا 3.3%، هولندا 3.6% أما الفئة الثالثة من الدول فقد حققت نسبة عجز مرتفعة مثل اليونان 18%، إيطاليا 10.5%²، وهو الأمر الذي أدى إلى التزام بعض الدول بتطبيق برامج اقتصادية على المدى المتوسط تتضمن مجموعة من السياسات للاقتراب إلى المعيار المحدد في معاهدة ماستريخت، و هذا الدليل على جدية الدول الأوروبية في تحقيق ما نصت عليه تلك المعاهدة.

- المعيار الثاني: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

نظرا لأهمية الدين العام وخطورته في آن واحد اشتراطت معاهدة ماستريخت أن لا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام للدولة 60% من ناتجها المحلي الإجمالي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتتقرب من النسبة المعيارية بسرعة مرضية، ومع توقيع معاهدة ماستريخت وجد أن كلا من ألمانيا وفرنسا ولوكسمبورغ وإسبانيا والمملكة المتحدة، حققت هذا المعيار (60% و أقل) بينما كانت هذه النسبة مرتفعة في دول أخرى ولاسيما في بلجيكا 129%، إيرلندا 103%، إيطاليا 101%³، وتوضح هذه النسب التباين الذي تتسم به اقتصاديات الدول الأوروبية العضوة في الإتحاد الأوروبي.

- المعيار الثالث: معدل التضخم:

جددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي يؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المتمثل في المعدلات التضخم التي يجب أن تقترب من المعدلات التي حققتها اقتصاديات أفضل ثلاث دول من حيث قدرتها على كبح جماح التضخم أي عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة المعنية 1.5% عن متوسط معدل التضخم في الدول الثلاث⁴، إلا أن هذه الطريقة وجهت لها الكثير من الانتقادات مما استلزم اختيار معدل أكثر تجريدا وتم اختيار معدل بين 2% إلى 3%، ويتم الاتفاق على أن يكون المعدل 2.7% ولقد استطاعت معظم دول الإتحاد الأوروبي استيفاء هذا المعيار بمعدلات أقل من 3%، ولقد استطاعت كل دول الإتحاد الأوروبي تحقيق هذا المعيار باستثناء اليونان.

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 19.

² فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة، والتطور، والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 61، 2000، ص 39.

³ نفس المرجع السابق، ص 40.

⁴ François Descheemakere, **Mieux comprendre L' EURO** (Paris:d' organisation,1998) , p 43.

المعيار الرابع: معدل سعر الفائدة :

بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة ومدى تأثيره على توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول اشترطت معاهدة ماستريخت ألا يتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدول الأعضاء حدود 2% بالمقارنة مع متوسط هذا المعدل في أكثر دول الإتحاد الأوروبي تمتعا بالاستقرار في الأسعار(أقل ثلاث أسعار فائدة في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي)¹، وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار، وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

المعيار الخامس: سعر الصرف :

واجهت الدول الأوروبية متاعب حمة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها، وانطلاقاً من هذا ألزمت معاهدة ماستريخت دول الإتحاد الأوروبي الرغبة في العضوية في الوحدة النقدية، أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي، أي السماح بتقلبات سعر الصرف في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (النطاق الضيق 2 إلى 6 بالمائة و النطاق الواسع 15 بالمائة).

وقد استطاعت جميع العملات تحقيق هذا المعيار باستثناء الجنيه الأيرلندي²، وهدف هذا المعيار هو تلاقي سلبيات ومخاطر تقلبات أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء بالإتحاد، وتأثير هذه التقلبات على أداء الشركات وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

وتطبيقاً لهذه المعايير واستناداً إلى نصوص اتفاقية ماستريخت تم قبول جميع البلدان المرشحة لعضوية الإتحاد الاقتصادي والنقدي باستثناء اليونان، فأصبح عدد أعضاء الإتحاد 11 دولة، أما الدول التي لم تتقدم بطلب العضوية فهي السويد والدانمارك وبريطانيا، وتعامل عملاتها معاملة العملات الأخرى كالدولار من حيث أسعارها التعادلية مقابل اليورو، كما يتضح ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-3) : وضعية الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على ضوء معايير ماستريخت .

المؤشرات		نسبة التضخم %		عجز الموازنة بالنسبة المتوية إلى الناتج المحلي الإجمالي		الدين العام بالنسبة المتوية إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة الفائدة على المدى الطويل %	
دول الإتحاد الأوروبي									
المعايير المتفق عليها		2.7		3.0		60		7.8	
		1998	1997	1998	1997	1998	1997	1998	1997
بلجيكا		1.8	1.7	- 2.3	- 2.6	121.3	124.7	5.7	6.1
الدانمارك		2.5	2.1	+ 1.9	+ 1.3	62.2	67.0	6.2	6.5
ألمانيا		2.2	2.1	- 2.6	- 3.0	61.7	61.8	5.6	6.0

¹ François Descheemakere ,Op, cit,p,43.

² فاروق محمود الحمد، مرجع سابق، ص 39.

9.8	-	106.4	109.3	- 3.0	- 4.2	4.5	6.0	اليونان
6.3	7.1	66.5	68.3	- 2.4	- 2.9	2.2	2.1	إسبانيا
5.5	6.0	58.2	57.3	- 3.0	- 3.1	1.5	1.3	فرنسا
6.2	6.6	59.2	65.8	+ 1.2	+ 0.6	2.5	1.4	ايرلندا
6.7	7.1	121.9	123.2	- 3.7	- 3.0	2.2	2.2	إيطاليا
5.6	6.1	6.9	6.7	+ 1.0	+ 1.6	1.7	1.6	لوكسمبورغ
5.5	6.0	71.5	73.4	- 1.9	- 2.1	2.1	2.1	هولندا
5.6	5.1	65.6	66.1	- 2.6	- 2.8	2.1	1.9	النمسا
6.2	7.0	60.8	62.5	- 2.4	- 2.7	2.1	2.2	البرتغال
5.9	5.3	57.3	59.0	- 0.2	- 1.4	2.0	1.3	فنلندا
6.5	7.0	75.3	77.4	- 0.2	- 1.9	2.0	1.8	السويد
7.0	7.7	51.5	52.9	- 0.6	- 2.0	2.4	2.4	المملكة المتحدة
6.2	5.9	71.5	72.4	- 2.2	- 2.7	2.2	2.1	المتوسط في 15UE

Source: Commission Européenne Publications (Mars). 1999,p14.

- توسع عضوية الوحدة النقدية الأوروبية " اليورو " :

في اجتماع للمجلس الأوروبي في ماي 1998 تم تحديد قائمة الدول التي استوفت شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية من بين 15 دولة المكونة للاتحاد الأوروبي، حيث اختيرت 11 دولة من بين هذه الدول الخمسة عشر الأعضاء أطلق عليها تسمية دول الموجة الأولى وهي: فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، إسبانيا ، البرتغال ، إيرلندا ، فنلندا ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورغ ، النمسا ، والتي تشكل النواة الأولى لهذه العملة بينما بقيت أربعة دول لم تنضم إلى الاتحاد النقدي الأوروبي وهي:1: الدنمارك ، اليونان ، السويد ، بريطانيا ، والتي عازمت على الاحتفاظ بعملاتها الوطنية ، وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استيفاء الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوب توفرها، بينما فضلت الدول الثلاث أخرى التريث والانتظار، ويمكنها الانضمام إلى الاتحاد في وقت لاحق حين تستكمل شروط الانضمام وعندما تكون مستعدة لذلك. ثم بدأت منطقة اليورو* بالتوسع²:

- انضمام اليونان : في 01 جانفي 2001 لتصبح العضو الثاني عشر في منطقة اليورو.
- انضمام سلوفينيا : في 01 جانفي 2007 لتصبح الدولة الثالثة عشر في منطقة اليورو.

¹ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الطبعة الأولى، مصر، 2001، ص 222.
* منطقة اليورو : بلجيكا، ألمانيا، إيرلندا، اليونان، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، قبرص، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، النمسا، البرتغال، سلوفينيا، سلوفاكيا، فنلندا، وأصبحت بحلول 1 جانفي 2011 تضم 17 دولة بإنضمام إستونيا للوحدة النقدية الأوروبية «اليورو».

- الاتحاد الأوروبي يشمل : دول منطقة اليورو بالإضافة إلى : بلغاريا، جمهورية التشيك، الدنمارك، لاتفيا، ليتوانيا، المجر، بولندا، رومانيا، السويد، المملكة المتحدة.

² عبد الكريم عبيدات، علي بوعامة، مرجع سابق، ص ص 6-7.

- انضمام كل من قبرص و مالطا : في 01 جانفي 2008 بعد قرار المجلس الأوروبي في 10 جويلية 2007 بتحقيق كل من مالطا وقبرص لمعايير الوفاق المنصوص عليها في اتفاقية ماستريخت ، ليصبح عدد دول منطقة 15 دولة.

- انضمام سلوفاكيا : في 01 جانفي 2009 تبعا لقرار المجلس الأوروبي في 08 جويلية 2008 بتحقيقها لمعايير التقارب لتصبح سلوفاكيا العضو السادس عشر في الاتحاد النقدي الأوروبي.

- انضمام استونيا : في 01 جانفي 2011 ، أصبحت استونيا الدولة السابعة عشر من دول الاتحاد الأوروبي التي انضمت إلى منطقة اليورو، وتعتبر الدولة الخامسة من الدول المنضمة في 2004 إلى الاتحاد التي اعتمدت العملة الموحدة بعد كل من سلوفينيا في 2007 ، مالطا وقبرص 2008، سلوفاكيا في 2009 .

وبالتالي بقيت عشر دول من دول الاتحاد خارج منطقة اليورو، ويانضمام هذه الدول زاد عدد دول منطقة اليورو لتصبح تضم 17 دولة من أصل 27 دولة مكونة للاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث : الاختلالات الاقتصادية وآليات التسوية داخل منطقة اليورو قبل الأزمة.

عندما طرح اليورو في العام 1999، توقع الاقتصادي الأمريكي المعروف "ميلتون فيردمان Fridman Milton"، أن اليورو لا ينجو من أول ركود اقتصادي كبير قد تتعرض له القارة الأوروبية نظرا لضعف البناء المؤسسي لمنطقة اليورو وأنها لا تحتوي على جميع شروط منطقة العملة المثلى¹، لذلك سوف يسلط الضوء على الاختلالات الاقتصادية التي تمثل قلب الأزمة الراهنة، وما هي العلاقة بين الاختلالات الاقتصادية والقيود المؤسسية في منطقة اليورو، بالإضافة إلى آليات التكيف أو التسوية في منطقة اليورو.

أولا: الاختلالات الاقتصادية داخل منطقة اليورو:

ساد الاعتقاد بأن الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو، أنها ستختفي بمرور الوقت إلا أن الواقع قد خالف تماما هذه التوقعات، فقد إنقسم الاتحاد الأوروبي إلى مجموعتين من الدول بينهما فارق شاسع، وهي مجموعة الدول الشمالية وتتضمن: النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لكسمبورغ، هولندا، ومجموعة الدول الجنوبية* بما فيها: اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، والتي يشار إليها اختصارا بدول "PIIGS".

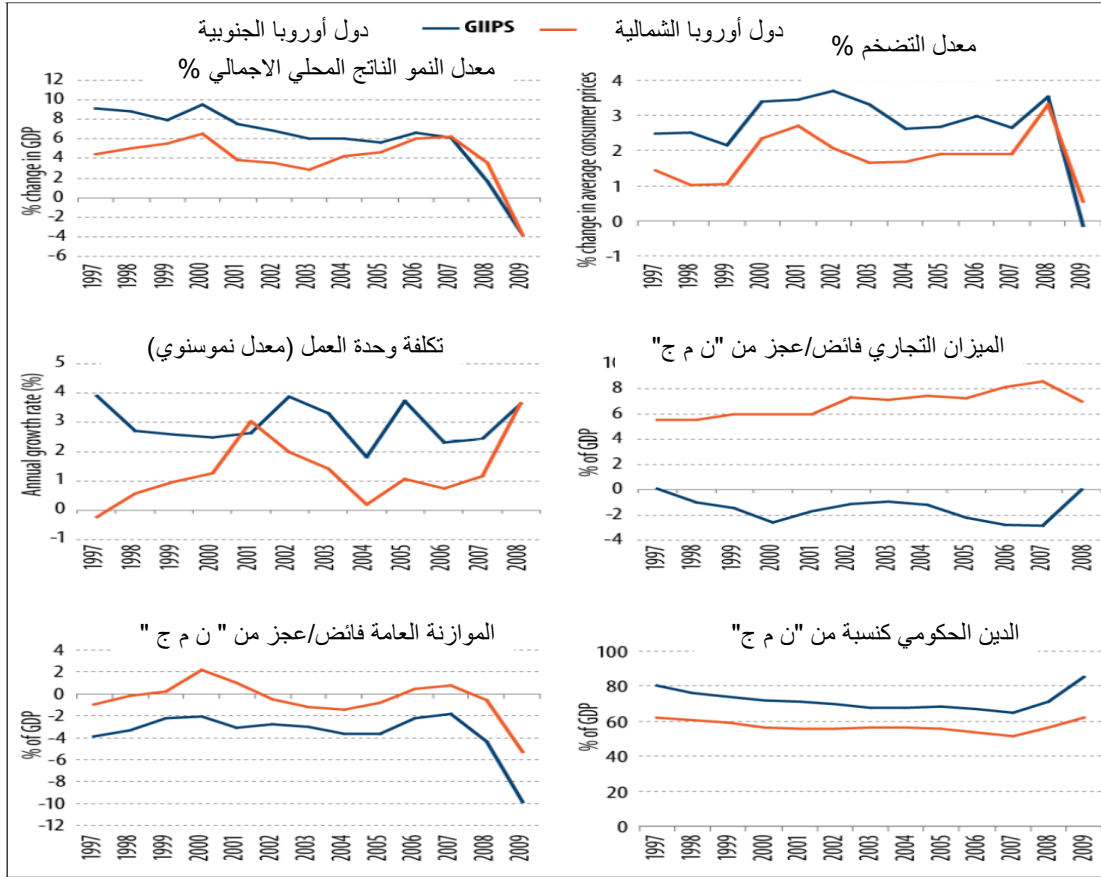
يوضح الشكل أدناه أي رقم (1-2)، التطورات الاقتصادية في هاتين المجموعتين خلال العقد الأخير، حيث يلاحظ أنه قبل الأزمة سجلت دول الـ "PIIGS" معدلات نمو أسرع من نظيرتها الشمالية، إلا أن معدلات التضخم كانت أكبر كذلك في مجموعة دول الـ "PIIGS" نظرا للنمو السريع في أجور العمال (معدلة باختلافات في معدل الإنتاجية)، مما أدى إلى فقدان دول الـ "PIIGS" لقدرتها التنافسية الصناعية

¹ بوخاري لحلو، عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 5.

* مجموعة الدول الجنوبية: وتتضمن دول جنوب أوروبا بما فيها : اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، والتي يشار إليها اختصارا بدول "PIIGS"، أما مجموعة الدول الشمالية: تشمل النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فنلندا، فرنسا، لكسمبورغ، هولندا.

لصالح الدول الشمال الأوروي، وهذا ما انعكس في صورة عجز تجاري للدول الجنوبية مع تسجيلها لأعلى مستوى من عجز الموازنة والديون العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجلت الدول الشمالية فوائض معتبرة.

الشكل رقم (1-2): التطورات الاقتصادية لدول الـ "PIIGS" ودول أوروبا الشمالية.



Source : Rymond J. Ahearan and others, the future of the euro and the US interests, Congressional research service: CRS reported congress, January 10, 2011, p10 .

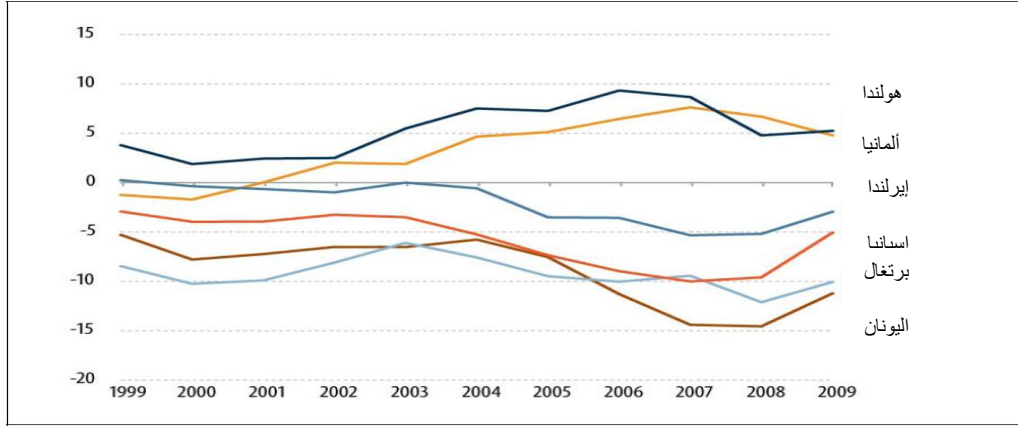
ثانيا: آليات التسوية داخل منطقة اليورو.

تعزى الاختلافات الموجودة بين دول الإتحاد الأوروبي إلى عدة أسباب كنوع السياسة الاقتصادية المتبعة، كما أن هناك من يرى أن هذه الاختلافات ترجع إلى خلل في البناء المؤسسي لليورو، حيث أن نظام اليورو غير مصمم بطريقة توفر إمكانيات المساندة والانقاذ للدول الأعضاء في حال حدوث أزمة لديها، وهذا ما أثبتته أزمة اليونان، فبعد تبني دول الـ "PIIGS" لليورو رسميا اتجه رجال الأعمال للاستثمار في هذه البلدان باعتبارها مناطق آمنة ونظرا لانخفاض أسعار الفائدة فيها مقارنة بالدول الشمالية، وهو ما أحدث نوع من الضبابية والتشويه للقرارات الاستثمارية في منطقة اليورو نتج عنه إفراط الاستثمار في بعض القطاعات، بالإضافة إلى قيام القطاع الخاص بزيادة الاقتراض وبالتالي زيادة الطلب الكلي، تزامن ذلك مع إطلاق دول الـ "PIIGS" لمشاريع استثمارية ضخمة للحفاظ على معدلات نمو عالية ومستمرة مما دفعها إلى اللجوء إلى

الاقتراض خارجي خصوصا من دول أوروبا الشمالية، كل هذه العوامل ساهمت في النهاية في تعميق العجز المالي لدول الـ "PIIGS"¹.

الشكل رقم (1-3): تطور الحساب الجاري لميزان المدفوعات في بعض البلدان الأوروبية.

(نسبة من الناتج %GDP)



Source: Rymond J. Ahearan and others, op-cit, p 12.

أدى العجز في الحساب الجاري لدول الـ "PIIGS" إلى تراكم الديون العامة والخاصة وصلت إلى 80% من حجم الناتج الإجمالي، وفي المقابل لم تتأثر دول أوروبا الشمالية كثيرا بعد إطلاق اليورو، كما لم تشهد تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال ونتيجة لسياساتها المالية المتناسقة والتي تهدف إلى احتواء الطلب الكلي، ولم تشهد تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال ونتيجة لسياساتها مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وهذا ما أكسبها قدرة تنافسية أكبر مقارنة بنظيرتها الجنوبية، مما جعلها تصدر إلى دول الـ "PIIGS"، وتحقيق فوائض معتبرة في حساباتها الجارية.

يرى الكثير من المتابعين أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية، هي أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية، فعلى سبيل المثال لا تستطيع دول الـ "PIIGS" تصحيح العجز في موازين مدفوعاتها عن طريق تخفيض قيمة العملة أو رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال إليها نتيجة اشتراكها في اليورو، في حين أن دول الشمالية لا زالت تحتفظ بجريتها في مجال السياسة المالية حيث يمكن أن تستخدمها كأداة لكبح جماح الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب للحد من الاستهلاك واحتواء الطلب الكلي مما يسمح بتوفير موارد لسداد الديون الخارجية².

أظهرت الاحتلالات التجارية بين دول أوروبا الشمالية والجنوبية أن آلية التكيف في منطقة اليورو لا تعمل بشكل جيد رغم حرية انتقال العمالة ومرونة الأسعار لا يضمن استقرار الدول الأعضاء، ولا يساعد على

¹Uri Dadush and Bennett Stancil, "Europe's Debt Crisis: More than a Fiscal Problem," in *Paradigm Lost: The Euro in Crisis*, ed. Uri Dadush and Contributors (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, p 9-15.

² Rymond J. Ahearan and others, op-cit, p 12.

تحقيق التضامن المطلوب في ما بينها على الأقل من الناحية القانونية، وأنه منطقة اليورو كما يشير بعض الكتاب أنها ليست منطقة عملة المثلى.

المطلب الثاني : أزمة الديون السيادية* اليونانية: قراءة في الأزمة، والتسلسل الزمني لأهم الأحداث.

تعود جذور أزمة الدين السيادي، التي برزت جليا في سنة 2009 في البلدان المتقدمة وخاصة في منطقة اليورو، إلى الأزمة المالية العالمية لسنتي 2007-2008 ، عندما اضطرت البلدان المتقدمة إلى إتخاذ تدابير هامة لدعم الاقتصاد ولإنقاذ القطاع المالي بغية تجنب الانكماش، واضطرت الدول الأكثر تضررا وخاصة اليونان من أزمة الدين السيادي إلى اللجوء إلى المساعدة الدولية من أجل الخروج من الأزمة الديون السيادية.

الفرع الأول: تاريخ اليونان الاتحادي وطبيعة إقتصادها.

تعتبر اليونان عضوا الثاني العشر في الوحدة النقدية الأوروبية " اليورو"، و تقوم بدراسة الخلفية التاريخية والاقتصادية لليونان في ظل التطورات الاقتصادية العالمية.

أولا: إنضمام اليونان إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي:

يعود انضمام اليونان إلى الإتحاد الأوروبي سنة 1981 وانتفع بذلك من كل الآليات الممنوحة من طرفه في شكل صناديق إعانات يوفرها للبلدان المنضوية تحته والتميزة بدخل أقل من المعدل الأوروبي، هذه الموارد الهامة أتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيته، ومضاعفة دخله السنوي للفرد الواحد بـ 8مرات، ففي حين كان هذا الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981 أصبح يقارب 32000 دولار في الوقت الحالي ما أتاح لليونان مشاركة الدول المتقدمة في التصنيف العالمي الممنوح من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي صنف اليونان في المرتبة 25 على 177 دولة، ولكن ومنذ أن انضمت 10 دول جديدة إلى قائمة الإتحاد الأوروبي سنة 2004، بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان، حيث أن معدل الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لا يتجاوز 25000 دولار، أي أقل بكثير من الدخل السنوي لليونان، فانتقلت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها، هذا التحول الهام تزامن مع انتهاء الألعاب الأولمبية بأثينا والذي تداين فيه اليونان كثيرا لتحضير هذه الألعاب دون أن ننسى الانعكاس لانتهاء هذه الألعاب على السياحة في

* تواجه منطقة اليورو أزمة تعد الأخطر من نوعها، ألا وهي " أزمة الديون السيادية"، ولعل البعض يتساءل ماهي الديون السيادية ؟ تتمثل الديون السيادية Sovereign Debt في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة، أي أنه شكل من أشكال الاقتراض. ولهذا فعلى الحكومة أن تكون قادرة على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية، وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي والذي يسمح لها بذلك، حرصا منها على ثقته لدى المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإفراض.

ولكن ماهي النتيجة لو عجزت الحكومة عن الوفاء بمديونيتها تجاه الديون السيادية ؟ تنشأ هنا أزمة مالية خطيرة وهي أزمة الديون السيادية، كما هو في أزمة الديون السيادية الأوروبية، التي جذبت الانتباه في شتى أنحاء العالم، والتي أثار ت القلاقل من تداعياتها على الاقتصاد العالمي، ويتجه حاليا كل من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي نحو البحث عن حل سريع لها.

هذا البلد والتي تمثل لوحدها قرابة العشر للنتائج المحلي الخام¹.

* اليونان العضو الثاني عشر في منطقة اليورو².

لم تستطيع اليونان الوفاء بالمعايير المحددة في اتفاقية ماستريخت على رغم من أن الإدارة السياسية والرأي العام اليونان كانت مع فكرة الانضمام إلى الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، لكن بدلت الحكومة اليونانية جهودا كبيرة من أجل تأهيل اقتصادها للانضمام إلى اليورو مع مطلع عام 2001، وبالفعل استوفت اليونان مع مرور الوقت معظم الشروط الضرورية، وخلال القمة المنعقدة بالبرتغال في جوان 2000، تم الاتفاق على أن يكون انضمام اليونان لنظام اليورو يوم 1 جانفي 2001 وهكذا انصهرت العملة اليونانية "الدارخما" في اليورو.

ثانيا: طبيعة الاقتصاد اليوناني والمؤشرات الرئيسية له:

أ- طبيعة الاقتصاد اليوناني³:

- 1- الاعتماد بشكل كبير في التصدير للأسواق الأوروبية على قطاع المنسوجات والسياحة والسكر.
- 2- تعمل العديد من المؤسسات عند مستويات منخفضة من الكفاءة والإنتاجية ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية القادمة من تقلبات العملة وانخفاض الطلب.
- 3- معظم المؤسسات تعاني استئدانة مفرطة، وبالتالي إمكانية التعرض لخطر ضائقة مالية شديدة في أوقات الأزمات.
- 4- نقص الأدوات المالية الوسيطة بين المدخرين والاستثمار المحتمل التي تمكن الشركات من تحسين إدارة المخاطر الإنتاجية التي يتعرضون لها.
- 5- هناك نقطة ضعف كبيرة في مجال التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد للشركات، ما يجعل من الصعب بالنسبة للاقتصاد اليوناني التكيف مع ديناميكية الاقتصاد العالمي واغتنام الفرص مع ذلك.
- 6- هناك مشكلة حادة في القدرة على تنفيذ البنية التحتية العامة في الوقت المحدد مما يحدث تأخير شديد في الاستعداد لمواجهة التحديات واغتنام الفرص المتاحة.

ب - المؤشرات الرئيسية للاقتصاد اليوناني :

وتتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لليونان فيما يلي :

¹ رضا الشكندالي، الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد الثامن- 01 سبتمبر 2010، ص 19.

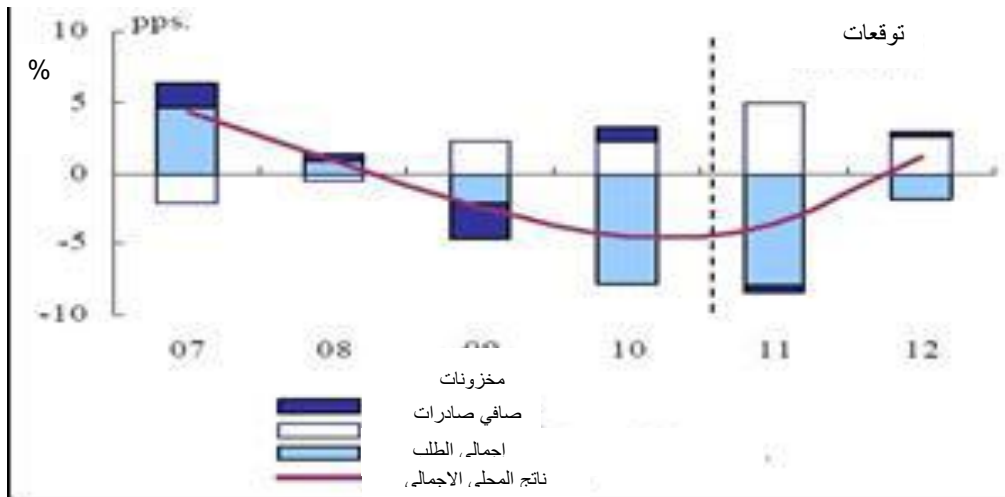
² سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006/2007، ص 26.

³ رحمان موسى، بوصبيح صالح رحيمة، الأزمة اليونانية بين الانتشار والانسحاب الأوروبي "قراءة في خطط وحلول الأزمة"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 3.

1- الناتج القومي الإجمالي لليونان ومعدلات النمو:

حقق الاقتصاد اليوناني معدلات نمو سنوية قدرها 4% في المتوسط بين عامي 2004 و 2007 فيما نما بمعدل 2% خلال عام 2008 (وفق الأسعار الثابتة لعام 2000)، ليعد بذلك واحدا من أعلى المعدلات في منطقة اليورو، وقد أثر عدم استقرار الاقتصاد العالمي خلال 2009 على اليونان، مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي (- 2.0%)، وقد أسفر شمول اليونان بخطة الدعم المقدمة من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، مقرونة بإجراءات اقتصادية تقشفية لتحقيق التعالي المالي المنشود عن التأثير على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 أيضا ، وتجلي ذلك في تراجعته بنحو 2.5% إلى 4%¹. من خلال الشكل أدناه، نجد أن الناتج والدخل القومي الإجمالي كان في الفترة 1992-2006 في حدود 3 بالمائة وارتفعت نسبيا خلال العام 2007 ليلعب 4.3% و 3.4% على التوالي، كما نلاحظ أن صافي صادرات اليونان كان بقيم سالبة خلال العام 2007 لتقلص القيمة خلال سنة 2008، ولعل السبب الرئيسي لذلك هو تأثر اليونان بتداعيات الأزمة العالمية والتي أثرت بشكل بالغ على قطاع السياحة الذي يعتبر عصب الاقتصاد اليوناني، ومن ثم تحول إلى قيم موجبة شبه ثابتة في كل من عامي 2009-2010 مع توقع استمرار زيادة نموها في كل من عامي 2011-2012 مع ملاحظة توقع انخفاضها نسبيا خلال العام الأخير وعلى العكس من ذلك نجد أن المخزونات وإجمالي الطلب كانا بقيم موجبة خلال العامين 2007 و 2008 وعلى التوالي لكن أثر الأزمة انخفضت قيمتهما سنة 2009 لتصبح بقيمة سالبة، مع توقع زيادة قيمتهما رغم بقائهما بقيم سالبة سنة 2011 أما في سنة 2012 فيتوقع نمو المخزونات للتحقيق قيما موجبة مع بقاء إجمالي الطلب منخفضا رغم نموه.

الشكل (1- 4) : نمو الناتج المحلي الاجمالي والعناصر الداخلة في تكوينه لليونان

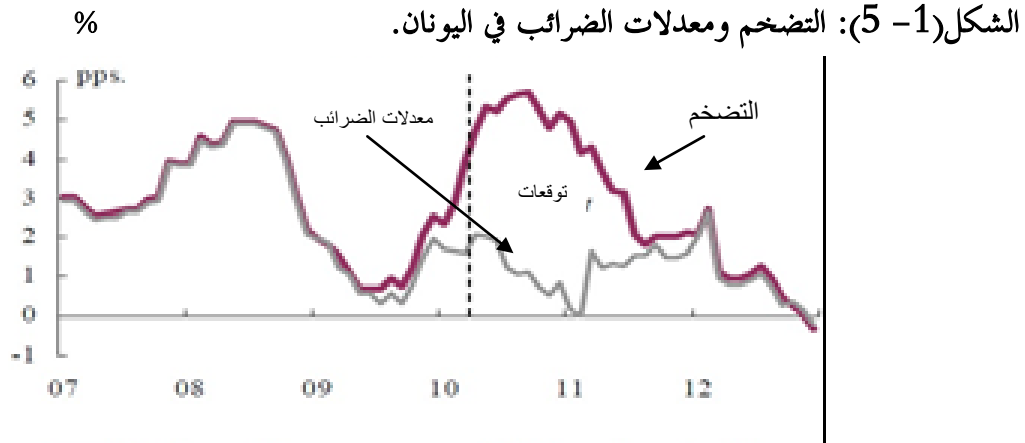


Source: European Commission, European Economic Forecast, op.cit, p105.

¹ بوسبيغ صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية "دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة-، الجزائر، 2010/2011، ص 139.

2- معدل التضخم :

ومن الجدير بالذكر أن معدلات التضخم ونسب الضرائب في اليونان قد لعبت دورا هاما في النتائج السابقة وهو ما يوضحه الشكل أدناه، إذ يشير لارتفاع مضطرد لكلي المؤشرين خلال الفترة 2007-2009 مع ملاحظة انخفاض طفيف لهما خلال الفترة 2009-2010 كنوع من الاستجابة للإصلاحات الاقتصادية المتبعة لحل الأزمة والتي ما لبثت أن استأنفت الارتفاع مجددا جراء الأزمة اليونانية أو أزمة اليورو.



Source :European Commission, op.cit.p106

3- العمالة ومعدل البطالة في اليونان:

وللوقوف على العمالة ومعدل البطالة نقوم بإدراج الجدول الموالي :

الجدول (1-4): العمالة ومعدل البطالة في اليونان. (%)

البيان	السنة	06-92	2007	2008	2009	2010	2011	2012
العمالة		1.2	1.7	0.2	0.7 -	2.1 -	2.6 -	0.1
معدل البطالة		9.9	8.3	7.7	9.5	12.6	15.2	15.3
تعويضات العاملين/الرؤساء		7.9	6.1	7.0	3.6	3.5 -	1.0-	0.1
تكاليف وحدة عمل في الاقتصاد		6.0	3.6	6.2	5.0	1.1 -	0.1 -	0.9 -
التكاليف الحقيقية لوحدة العمل		0.2 -	0.5	2.8	3.7	3.5 -	0.4 -	1.3 -

Source :European Commission, European Economic Forecast, ,p 107.

بلغ معدل البطالة حتى عام 2008 مستويات منخفضة نسبيا بمقارنة 7.6% وهذا معدل متوسط مقارنة بالمعدلات المسجلة في منطقة اليورو، وخلال عام 2009 ارتفع معدل البطالة كنتاج طبيعي للأزمات العالمية التي أثرت على اليونان كباقي الدول حتى بلغ 9.4% ويتوقع تزايد هذا المعدل في عام 2010، نتيجة لسياسة التقشف المالي جدير بالذكر أن معدل البطالة زاد بدوره في الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نتيجة للأزمات المالية العالمية، علما بأن البطالة في الاتحاد الأوروبي بلغ 9.6% في ديسمبر 2009¹.

¹ <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=6>, 20-05-2012

د- الميزانية والدين الحكومي اليوناني:

يأتي الاستقرار المالي في عام 2010 على رأس الأولويات بالنسبة لليونان، ومع ذلك يعد الاستثمار الخاص {على الصعيد الوطني والدولي} والصادرات من محركات النمو الرئيسية، وليس الزيادة في الإنفاق العام كما كانت الحال في الماضي¹.

الجدول رقم (1-5): الميزانية والدين العمومي اليوناني. (%)

البيان	السنة	06-92	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صافي الاقتراض (+) أو الاقتراض (-)	-	-	13.3 -	14.9 -	12.9 -	10.1 -	6.4 -	4.0 -
الميزان الحكومي العام	6.5 -	6.4 -	9.8 -	15.4 -	10.5 -	9.5 -	9.3 -	
توازن الميزانية العامة معدل دوريا	6.6 -	7.5 -	10.4 -	14.9 -	8.2 -	6.1 -	6.6 -	
هيكل الميزانية	-	7.3 -	9.5 -	14.0 -	8.6 -	7.4 -	7.9 -	
إجمالي الدين الحكومي	97.7	105.4	110.7	127.1	142.8	157.7	166.1	

Source :European Commission, European Economic Forecast, op.cit, p 107.

جدير بالذكر أن إنتاجية العمالة في اليونان واصلت ارتفاعها في عام 2009، بل ومازالت تتفوق على متوسط المعدلات المسجلة في دول الإتحاد الأوروبي السبع والعشرين، أما العجز العام في الميزانية فقد تقلص بدوره بنحو 46% خلال النصف الأول من عام 2010، مما رفع من شأن التوقعات القائلة بعودة اليونان إلى أسواق السندات في عام 2011، وهو العام الذي تشير التوقعات إلى شهوده اتجاهات نمو تصاعدية في إجمال الناتج المحلي بفضل المزيد من الإصلاحات الرامية إلى إيجاد بيئة أكثر جذبا للاستثمار والنشاط التجاري، ويشمل ذلك تحرير عدد من الأسواق واختصار إجراءات استصدار التراخيص وتمير قانون الاستثمار الجديد، علاوة على بث المرونة في سوق العمل، إلى غير ذلك من التدابير والإجراءات².

الفرع الثاني: اليونان وإنطلاق شرارة أزمة الديون السيادية الأوروبية.

بدأت تلك الأزمة في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة اليورو، هي اليونان وإيرلندا والبرتغال، والتي ما لبثت أن امتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى، وأصبحت خطراً يهدد بالانتشار في إيطاليا وأسبانيا، وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة علي التوالي في اقتصاد منطقة اليورو.

أولاً: النشأة وتطور أزمة الدين الحكومي اليوناني:

تعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر تجاه أزمة الديون في منطقة اليورو، عندما تأهل الحزب الاشتراكي بالبلاد لتسيير دفة الحكم بعد نجاحه في الانتخابات ونهاية حكم اليمين³.

¹ نفس المرجع.

² <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=6>, 20-05-2012

³ رضا الشكندالي، مرجع سابق، ص 18.

عند ذلك فجر وزير المالية الجديد "جورج باباكستينيو" في حكومة رئيس الوزراء "جورج بابا ندريو" قبلة من العيار الثقيل لأعضاء الإتحاد الأوروبي، وذلك بإعلانه أن أرقام رئيس الوزراء السابق "كوستاس" غير صحيحة ولا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد اليوناني وأن العجز الحقيقي في الموازنة العامة اليونانية يقدر بـ 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 3.6%¹، أي أربعة أضعاف ما صرحت به الحكومة اليمينية السابقة، مما أدى وكالات التقييم المالي "فيتش"، "ستندار وبورز" و"موديز" إلى تخفيض ترقيمها على الدين العمومي اليوناني، فارتفعت بذلك نسبة الفائدة على هذا الدين وأصبحت الحكومة اليونانية عاجزة عن تسديد ديونها².

وعندما تكشفت محاور أخرى في الأزمة حيث ثبت أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريبا أرقاما وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتظليل الناخبين في الداخل وتفاذي أي ضغوط خارجية من شركائها، كون الإتحاد الأوروبي يشترط على دولة ألا يتجاوز العجز في ميزانيتها نسبة 3% من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي يبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها، كما أن الديون المعلنة تجاوزت 300 مليار يورو وأن اليونان تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها³.

حيث تلتزم قوانين الإتحاد الأوروبي دول الإتحاد بتقديم معلومات إحصائية وتقارير اقتصادية تتعلق بأوضاعها وتجربها على إتباع خطط تتعلق بالنظام الضريبي والاستثمار وغيرها من الأمور الاقتصادية بغرض تطبيق سياسة اقتصادية موحدة، حيث قامت الحكومة اليونانية وباستمرار بتقديم معلومات غير صحيحة إلى الـ "Eurostat" الديوان الإحصاء الأوروبي تتعلق باقتصادها، وقد اكتشف ذلك خلال عملية التحقق من صحة المعلومات، ففي شهر أبريل 2009 قدمت الحكومة اليونانية تقريرا إلى الديوان الإحصاء الأوروبي "Eurostat" م حتواه أن العجز خلال 2008 وصل إلى 5% من الدخل القومي، وقد اكتشف الـ "Eurostat" العديد من الأخطاء وطلب من الحكومة اليونانية إعادة تنقيح التقرير⁴.

كما زاد الديوان الأوروبي للإحصاء "Eurostat" الطين بله حين صرح بأن عجز اليونان هو في حدود 13.6% وليس 12.7% من الناتج المحلي الخام، فلجأت مؤسسة "ستندار وبورز" إلى تخفيض مرة أخرى في ترقيمها للدين اليوناني فتعقدت الوضعية المالية أكثر فأكثر⁵.

¹Muhammed Akram, **The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity**, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol. 2, No. 6, pp. 306-318, June 2011, p 307.

² رضا الشكندالي، مرجع سابق، ص 18.

³ أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)، العدد 41، مارس 2010، ص ص 21-23.

⁴ عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية .. جذورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو/حزيران 2012، ص 4.

⁵ رضا الشكندالي، مرجع سابق، ص 18.

وهو ما جعل المستشار الألمانية "أنجيلا مار كيل" تشبه أزمة الديون اليونانية بالفضيحة التي جعلت البنوك تشارك في تزوير المعطيات وإحصائيات الميزانيات المالية لليونان، وهو ما جعل بعض الألمان في عز الأزمة يطالبون اليونان ببيع بعض جزرها لتسديد الديون الخارجية¹.

وقد أدى هذا الأمر على عوامل أخرى سابقة مشابهة إلى حالة من عدم الثقة بما تقدمه اليونان من تقارير اقتصادية، لذلك فإن الاتحاد الأوروبي يتهم اليونان بما يلي²:

- تزوير الدخل الضريبي ؛
 - هدر وسوء استغلال التمويل الأوروبي ؛
 - تضخيم ميزانية الجيش ؛
 - تقديم إحصائيات غير دقيقة فيما يتعلق بالخدمات ؛
 - تقديم معلومات زائفة حول العجز الاقتصادي ؛
 - تقديم معلومات غير صحيحة حول سعر الفائدة على السندات ؛
 - الحصول على دعم أوروبي للقطاع الخاص تم تقديمه على أنه دخل حكومي ؛
- مما أدى ذلك إلى استفحال الأزمة، حيث فرض الإتحاد الأوروبي لجنة رقابة دائمة على اليونان تشبه لجان دول الانتداب.

توصلت دول منطقة اليورو بقيادة ألمانيا وفرنسا إلى وضع مجموعة من الإجراءات لتجنب عدوى الأزمة اليونانية إلى دول جنوب الإتحاد الأوروبي، وهو ما جعل مدير صندوق النقد الدولي "دومنيك ستروس خان" يثني على الإجراءات الأوروبية لإحتواء الأزمة التي وصفها بالإجراءات القوية والمنظمة بعدما خصص صندوق دعم بلدان الأورو بمبلغ 750 مليار أورو³.

وتتمثل الإجراءات الإتحاد الأوروبي بتقديم قروضا سريعة سماها "حزمة الإنقاذ المالية" ومقابل ذلك فرض على اليونان بأن تقوم بما يلي⁴:

- إعفاء 150.000 شخص من موظفي القطاع العام من مناصبهم؛
- خفض المرتبات عموما والمرتب الأساسي ومعاشات التقاعد ورفع سن التقاعد؛
- رفع ضريبة الدخل والضريبة على السلع؛
- تحسين أداء جهاز التحصيل الضريبي؛
- دمج أو حل العديد من مؤسسات القطاع العام بغرض خفض الإنفاق؛
- خفض الإنفاق على التسليح؛

¹ مصطفى صايح، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري، مجلة المغرب الموحد، تونس، العدد الثامن- 01 سبتمبر 2010، ص 14.

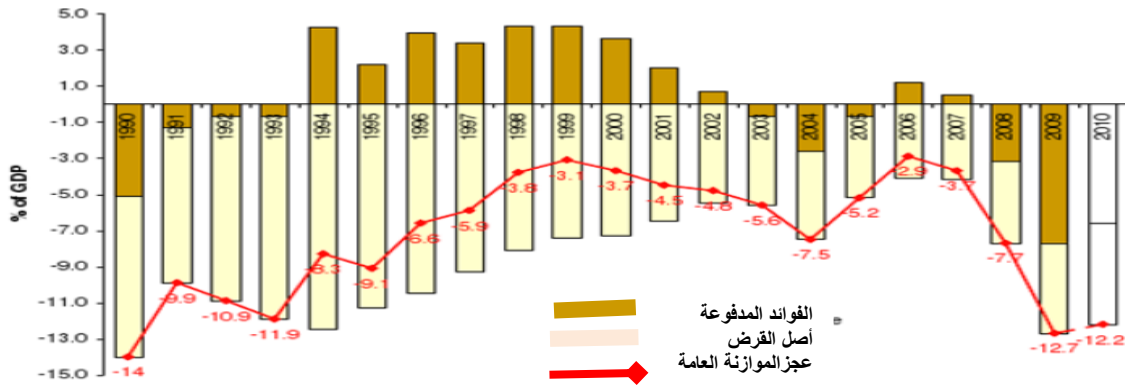
² عبد اللطيف درويش، مرجع سابق، ص 5.

³ مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 14.

⁴ عبد اللطيف درويش، مرجع سابق، ص 5.

وقد نجحت الحكومة اليونانية في التنصل من تخفيض بعض ديونها الداخلية، كما قامت بتخفيض قيمة السندات التي يملكها الأفراد، لكنها لم تنجح في جباية الضرائب ولم تتمكن من إعفاء موظفي الدولة من مناصبهم بسبب الخشية ردود فعل الشارع اليوناني، وبشكل عام فإنه لا يمكن تقييم تلك الإجراءات بأنها ناجحة، ولكن يمكن القول بأنها لم تحقق الأهداف المطلوب من خطة التقشف. وبنظرة نقدية إلى خطة التقشف أو خطة الإنقاذ الأوروبي، فإنه يمكن القول إلى تلك الخطة كانت عقوبة بأكثر منها خطة للخروج من الأزمة.

الشكل رقم (1-6): تطور العجز المالي لليونان .
 الوحدة: (نسبة مئوية %، مليار يورو)



المصدر: Muhamed Akram, op-cit, p 308.

ومما زاد الأمر تعقيدا إلى جانب المؤشرات الاقتصادية السلبية الفساد الذي ترزح تحته اليونان فحسب منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي 2010 اعتبرت اليونان أسوأ دولة مقارنة بباقي الدول جنوب أوروبا، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التهرب الضريبي فيها 30% أي ما يعادل 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت النفقات العامة مرتفعة نسبيا مقارنة بالإيرادات العامة هذه العوامل مجتمعة جعلت اليونان تحتل المرتبة 86 من مجموع 133 دولة واعتبرت بذلك الأسوأ في الإتحاد الأوروبي.

الجدول رقم (1-6): النمو الفعلي والمتوقع للناتج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري باليونان (2009-2015).

البيان	السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النمو الفعلي للناتج الإجمالي المحلي %		2.0-	4.0-	2.6-	1.1	2.1	2.1	2.7
إجمالي الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)		115	133	145	149	149	146	140
ميزان الحساب الجاري %		8.6-	2.4-	0.9-	1.0	3.1	5.9	6.0

Source: The International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook Database, September 2011.

تشير بيانات الجدول أعلاه ، إلى أن حجم الدين الحكومي لليونان قد وصل إلى 115% من الناتج المحلي الإجمالي لها، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي أن تلك النسبة ستقترب من 150% بحلول عام 2012،

وتبشر النتائج ببداية تخطي الأزمة ونمو الناتج المحلي، وانخفاض حجم الدين وزيادة التوازن في الحسابات الجارية في اليونان بحلول عام 2014، غير أنه في الوقت الحالي نظراً لتزايد المخاوف، وعلى الرغم من إعلان البنك المركزي الأوروبي بأنه سيقوم بشراء السندات اليونانية والاطالية، إلا أن حالة الخوف والقلق ما زالت تحتاح الأسواق المالية العالمية.

ثانياً: التسلسل الزمني لأهم أحداث الأزمة اليونانية.

وللوقوف على التسلسل الزمني لأهم الأحداث أزمة الدين العمومي اليوناني ، نقوم بإدراج الجدول الموالي :

الجدول رقم (1-7): التسلسل الزمني لأهم أحداث الأزمة اليونانية .

في عام	أهم الأحداث أزمة الديون السيادية اليونانية
1999	* ميلاد العملة الموحدة " اليورو " : في 01 جانفي دخول " اليورو " حيز تنفيذ، بعد إستيفاء 11 عضو في الاتحاد الأوربي لمعايير التقارب في عام 1998.
2001	* اليونان في منطقة اليورو: في 01 جانفي تصبح اليونان العضو الثاني عشر، ولكن العجز في الميزانية ملفقة وغير صحيح.
2008	* المساعدة المالية لدول الاتحاد : اتفق زعماء الاتحاد الأوروبي على خطة لتحفيز بـ 200 مليار أورو للمساعدة في تعزيز النمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية .
2009	* انطلاق شرارة الأزمة المالية اليونانية : أعلن رئيس الوزراء اليوناني الجديد " جورج بابا ندرينو " أن العجز في الميزانية اليونانية بلغ 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من أربعة أضعاف مما ذكر أو أعلن من الحكومة السابقة. - وكالة " فيتش " و " ستا ندراندبورز" تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لليونان من A- إلى BBB+ وهو النظرة "سلبية".
2010	* في فيفري 2010: الإعلان عن حزمة التقشف: - اليونان تكشف النقاب عن سلسلة من تدابير التقشفية على نطاق واسع، بما في ذلك تجسيد أجور موظفي القطاع العام يتقاضون أقل من 2000 يورو شهريا، وفرض ضرائب أعلى على الأسر . - انطلاق شرارة أعمال الشغب في الشوارع، وذلك رد فعل على خطط التقشف. - تضخم الديون اليونانية إلى 300 مليار يورو، في حين الفارق بين الفائدة التي يتقاضاها على الديون اليونانية والديون الألمانية تتسع إلى 4 في المائة مع إقبال المستثمرين. * في 05 مارس: إعلان اليونان على سياسة تقشف جديدة لتوفير ما يقارب 4.8 مليار أورو من خلال : - بيع أملاك عقارية عامة ؛- رفع متوسط سن التقاعد في القطاع العام من 61 إلى 63 عام؛ - خفض الأجور في القطاع العام إلى 20% ومعاشات التقاعد إلى 30%؛ - رفع الضريبة على الغاز والكحول والتبغ من 19% إلى 23%؛- فرض ضريبة على القيمة المضافة بزيادة تقدر بـ 30%؛

<p>- في 11 مارس: إضراب باليونان ومظاهرات شملت القطاعين العام والخاص. * في أبريل 2010: الإعلان عن خطط الإنقاذ لليونان: - قادة الاتحاد الأوروبي توافق على خطة إنقاذ لليونان بـ 30 مليار يورو. - وكالة الاتحاد الأوروبي الإحصائية (يورستات)، تعلن أن العجز في ميزانية اليونانية لعام 2009 كان 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وليس كما أبلغ من قبل 12.7%. - وكالة " ستاندر بورز" تخفض التصنيف الائتماني لليونان إلى BB+ وهو الوضع غير المرغوب فيه. * في ماي 2010: مساعدات لليونان تقدر بـ 110 مليار يورو لتجنب الانهيار: - حزمة لمدة ثلاثة سنوات لانقاذ اليونان بـ 110 مليار يورو على مدى ثلاثة سنوات، حيث وافقت اليونان ودول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي على هذه الخطة لإنقاذ اليونان، وسوف تقدم دول منطقة اليورو 80 مليار يورو وصندوق النقد الدولي 30 مليار يورو. - قامت دول منطقة اليورو بإنشاء مرفق الاستقرار المالي الأوروبي " EFSF" مع ضمان رأس المال الأولى من 440 مليار يورو. ويتعهد مرفق الاستقرار بتقديم قروض تصل إلى 60 مليار يورو.</p>	
<p>2011 * في فيفري 2011: إنشاء صندوق إنقاذ دائم : إنشاء وزراء مالية منطقة اليورو صندوقا إنقاذ دائم، ودعا الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي، ويقدر قيمة الدعم الصندوق نحو 500 مليار يورو، لدعم الدول التي مستها الأزمة. * في ماي 2011: تجنب إعادة هيكلة الديون اليونانية: اجتماع بين رئيس الوزراء اليوناني " جورج بابا ندريو" وكبار المسؤولين من البنك المركزي الأوروبي، يتفقون على تجنب إعادة هيكلة الديون اليونانية من أجل الأزمة، كلا الطرفين اتفقا على التأكيد على أن حزمة التقشف المالي لليونان هو السبيل الوحيد لحل الأزمة. - اليونان تكشف النقاب عن عزمها على خصخصة بعض الصناعات في محاولة لرفع 50 مليار يورو لسداد الديون السيادية. * في جويلية 2011: إتباع سياسة تقشفية جديدة حيث ضمت: - حوصصة شركات بمليار أورو؛ - زيادة الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 8000 أورو للسنة؛ - ضريبة إضافية لمن دخله أكبر من 12000 أورو للسنة؛ - زيادة الضريبة على المعاشات التقاعدية؛ - خلق هيئة خاصة لإستغلال الممتلكات العمومية؛ - في جويلية 2011: يصوت البرلمان اليوناني لصالح حولة جديدة من تدابير التقشف الشديد، فإن الاتحاد الأوروبي يوافق على آخر شريحة من قروض اليونانية تبلغ قيمتها بـ 12 مليار يورو، وتم الاتفاق على خطة إنقاذ ثانية لليونان من دول منطقة اليورو تقدر بـ 109 مليار يورو (155 مليار دولار أي 96.3 مليار جنيه إسترليني) وهي حزمة تهدف إلى حل الأزمة اليونانية، ومنع العدوى بين الاقتصاديات الأوروبية الأخرى. - في 21 أكتوبر : وافقت وزراء المالية للدول منطقة اليورو، على منح شريحة جديدة من القروض بـ 8 مليار يورو لإنقاذ اليونان. * في 11 نوفمبر: استقالة الحكومة اليونانية: يعلن رئيس الوزراء اليوناني " جورج بابا ندريو" استقالة الحكومة وحلت محلها حكومة " لو كاس بابا ديموس" وهو</p>	

تكنوقراطي وليس سياسي.

- في 08 ديسمبر: رئيس البنك المركزي الأوروبي " ماريو دراغي " حيث قال: "يجب علينا عدم محولة الالتفاف على روح معاهدة ماستريخت، ومهما كانت خدعة القانونية في استجابة لدعوات للبنك المركزي الأوروبي إلى بذل المزيد من الجهد الأوروبي في تخفيف أزمة الديون السيادية الأوروبية.

- في 09 ديسمبر: زعماء حكومات منطقة اليورو 17 جنبا إلى جنب في بروكسل مع اتفاقية إضافية مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث اتفق جميعا على قدر أكبر من المركزية في ميزانيتها والعقاب التلقائي لأولئك الذين يخرقون اتفاق الميزانية، وكان العديد من المستثمرين يريدون زيادة تعزيز آلية إضافية للإنقاذ بـ 200 مليار يورو، حيث فشل الرئيس الفرنسي " نيكولا ساركوزي " على إدخال تعديلات على المعاهدة لضبط ميزانيات الدول في منطقة اليورو بسبب اعتراضات من المملكة المتحدة وهنغاريا.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Jason voss, **European Sovereign Debt Crisis: Overview, Analysis, and Timeline of Major Events**, CFA Institute Enterprising Investor, <http://blogs.cfainstitute.org/investor/30/05/2012>.
- Juan Carlos Conesa, **Chronic Sovereign Debt Crises in the Eurozone**, Federal Reserve Bank of Minneapolis, May 2012, p 3.
- Getting Nashty, **Greece Debt Crisis**, Midterm,p1. <http://www.guardian.co.uk/business/2010/may/05/greece-debt-crisis-timeline> 01/06/2012.
- Agenda for European Union in NTU Model United Nation, **European Debt Crisis**, 2012, p 10.

الفرع الثالث: أسباب أزمة الديون اليونانية ومخاوف من انتشارها.

جدير بالإشارة أن الأزمة المالية العالمية 2007، كان لها تداعياتها السلبية الخطيرة على الاقتصاد اليوناني، لاعتماده على القطاع الخدمي والسياحي، والتي كانت من القطاعات الشديدة التأثر بهذه الأزمة، وكان لتأثر الحركة السياحية بها أثر بالغ في نقص حصيلتها من النقد الأجنبي، باعتبار السياحة أهم القطاعات توليداً للعمولات الأجنبية.

أولاً: أسباب أزمة الديون اليونانية:

وللوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى إنفجار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو و اليونان، ومن أهم هذه الأسباب هي :

1- الركود العالمي :

إن الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في 2007، بعد انهيار سوق الرهن العقاري الأمريكية، وكان في البداية لها تأثير كبير على الأسواق المالية العالمية واليونانية¹، وجاءت في وقت غير مناسب لأن أكثر الدول كانت أصلاً تعاني من الركود أو بالأحرى مرحلة من الانكماش الاقتصادي منذ فترة طويلة جداً من بداية سنة 2000 وجاءت في توقيت أن عجوزات الموازنات أصلاً كانت مرتفعة ومستويات الدين العام كذلك كانت

¹ Amir N. R. Armanious, **The Sovereign Debt Crisis in EU and MENA: Mechanisms and Challenges**, Cairo University , Cairo,2011,p 2.

مرتفعة¹، وأدى الركود الناتج عن الأزمة المالية ضغطا كبيرا على ميزانيات العديد من الحكومات، بما في ذلك اليونان مما أدى إلى زيادة الإنفاق والإيرادات الضريبية الضعيفة، وكانت السياحة وصناعة الشحن من أقوى القطاعات في الاقتصاد اليوناني والتي انخفضت بشكل كبير بسبب الأزمة المالية العالمية.

2- زيادة عجز الموازنة والدين العام:

خلال الفترة 2001-2009 شهد الاقتصاد اليوناني تزايد الاختلالات الخارجية، التي لا يمكن تحملها منذ اعتماد العملة الأوروبية الموحدة " اليورو" في عام 2001 وحتى عام 2008، حيث أفادت التقارير اليونانية بأن متوسط العجز في الميزانية تقدر بنسبة 5% سنويا، مقارنة مع متوسط العجز في منطقة اليورو وهو نسبة 2%، ويقدر العجز الميزانية اليونانية في عام 2009 إلى أكثر من 13% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث مولت اليونان هذا العجز المزدوج عن طريق الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية، وأدى هذا الاقتراض إلى ارتفاع الديون الخارجية إلى 116% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009².

إن اليونان لم تلتزم بما اتفق عليه في معاهدة ماستريخت التي تنص بعدم العجز المتعلق بالموازنة بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بالنسبة لحجم الدين العام أي لا يتجاوز نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث نجد أن اليونان ليست وحدها التي تجاوزت حدود اتفاقية ماستريخت من أعضاء 27 في الإتحاد الأوروبي، بل يوجد 25 دول عضو تجاوزت هذه الحدود.

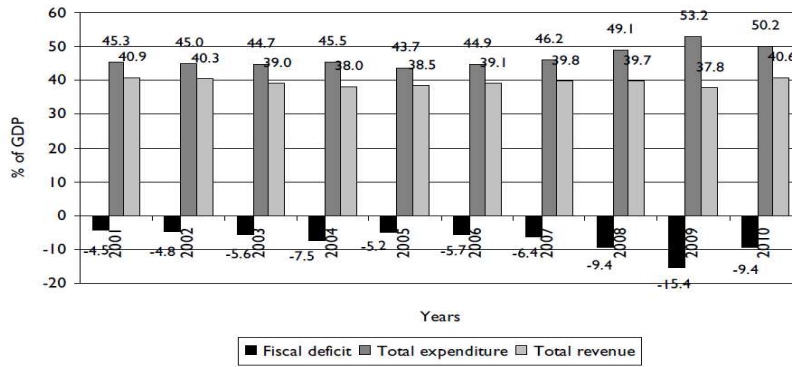
وفي أكتوبر 2009 أعلن رئيس الوزراء اليوناني " جورج بابا ندرينو" بأن العجز في الميزانية بلغ 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من أربعة أضعاف مما ذكر أو أعلن من الحكومة السابقة وعلى مدى السنوات الست الماضية، قدرت النفقات الحكومة بنسبة 87% ونمت الإيرادات بنسبة 31% فقط، مما يؤدي ذلك إلى عجز في الميزانية أعلى بكثير من الإتحاد الأوروبي وبالنسبة المتفق عليها وهي عتبة 3% وتواجه الحكومة اليونانية العجز في الميزانية والحساب الجاري، حيث أنها لم تعد قادرة على تمويل عن طريق الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية³.

¹ موساوي عمر- عدنان محريق، أزمة منطقة اليورو وأثارها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 6.

² Amir N. R. Armanious, op,cit, p2.

³ Amir N. R. Armanious, op,cit, p p 2-3.

الشكل رقم (1-7) : العجز المالي بلغ مجموع النفقات وإجمالي الإيرادات (% من GDP).

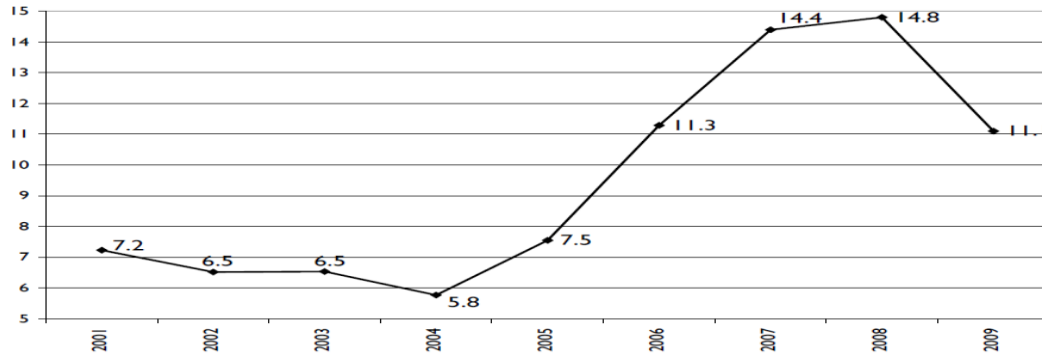


Source: European Commission, Excessive Debt Procedure Notification.

3- العجز في الحساب الجاري:

منذ اعتماد اليورو في عام 2001 وحتى عام 2008، وذكرت اليونان العجز في الحساب الجاري بلغ متوسط 9% سنويا مقارنة مع متوسط منطقة اليورو من 1%، ويعزر كثير من أن العجز في الميزانية والحساب الجاري إلى الإنفاق العالي وارتفاع تكاليف الحكومات اليونانية المتعاقبة حيث زادت أو ارتفعت الصادرات اليونانية إلى شركائها التجاريين الرئيسيين بنسبة 3.8% سنويا، ونصف فقط من معدل الواردات هذه الدول من الشركاء التجاريين الآخرين¹.

الشكل رقم (1-8): عجز الحساب الجاري اليوناني. (%)



Source: Bank of Greece.

4- التقارير والإحصائيات مغلوطة (معلومات غير دقيقة من إحصاءات):

التقارير الكاذبة في الإحصاءات الاقتصادية الرسمية للحفاظ على إطار المبادئ التوجيهية للوحدة النقدية، وكانت الحكومة اليونانية مثل حكومات أخرى كثيرة في منطقة اليورو في تظليل الإحصاءات الاقتصادية الرئيسية في البلاد.

¹ Amir N. R. Armanious, op,cit, p 4.

في بداية عام 2010، تم اكتشاف أن اليونان قد دفعت بنك " جولدمان ساكس " وبنوك أخرى مئآت الملايين من الدولارات على شكل رسوم منذ عام 2001 لتنظيم المعاملات التي أخفت الفعلية الحقيقية مستوى الاقتراض، وجعل الغرض من هذه الصفقات من قبل العديد من الحكومات اللاحقة اليونانية، وكان لتمكينها من مواصلة الإنفاق في الوقت الذي يحتبى العجز الفعلي في الإتحاد الأوروبي، وتميل التركيز على القضية اليونانية تلقى بظلالها على مخالفات خطيرة مماثلة واستخدام المشتقات المالية و"تلفيق" الإحصائية"لتلبية المبادئ التوجيهية للإتحاد النقدي". وقد لوحظ أيضا في حالة البلدان الأوروبية الأخرى، ولكن اليونان كانت معظم الحالات بتغطية إعلامية أي حالة شهرة¹.

ثانيا: مخاوف انتشار الأزمة :

أحد مخاوف منطقة اليورو هو اتساع رقعة الأزمة الاقتصادية ووصولها إلى دول أخرى مثل إيطاليا واسبانيا والبرتغال دول (PIIGS)، علما أن جميع تمر بأوضاع اقتصادية صعبة وتحاول هذه الدول أن تجعل الدين العام فيها تحت السيطرة. تكافح منطقة اليورو من أجل احتواء أزمة الديون التي أجبرت ثلاثا من الدول الأعضاء بالمنطقة على طلب مساعدات مالية دولية وهي : اليونان، والبرتغال وايرلندا، كما أدت التقلبات الحادة في أسواق المال بسبب المخاوف من أزمة الديون الأوروبية إلى ظهور شبخ الحاجة إلى حزم إنقاذ مالية جديدة لدول أخرى في منطقة اليورو وفي مقدمتها إسبانيا وإيطاليا². والجدول الموالي يبين المديونية العامة إلى الناتج الداخلي الخام وعجز الموازنة إلى الناتج الداخلي الخام لدول منطقة اليورو.

الجدول رقم (1-8): انحراف معايير التقارب لدول منطقة اليورو 2008-2009.

المديونية العامة إلى PIB المعيار 60%		عجز الميزانية إلى PIB المعيار 3%		البيان الدول
2009	2008	2009	2008	
73.2	61.5	-6.9	-2.3	دول الإتحاد الاوربي
78.2	69.3	-6.4	-2	دول منطقة اليورو
73.1	65.9	-3.4	0	ألمانيا
69.1	62.6	-4.3	-0.4	النمسا
97.2	89.8	-5.9	-1.2	بلجيكا
53.2	48.4	-3.5	0.9	قبرص
54.3	39.7	-11.2	-4.1	اسبانيا
112.6	99.2	-13.6	-7.7	اليونان
41.3	34.1	-2.8	4.1	فنلندا
76.1	67.4	-8.3	-3.4	فرنسا
65.6	44.1	-12.5	-7.2	ارلندا
114.6	105.8	-5.3	-2.7	ايطاليا

¹Amir N. R. Armanious, op,cit, p 5.

² عبد الكريم عبيدات- علي بوعمامة، مرجع سابق، ص 11.

68.5	63.8	-4.5	-4.7	مالطا
59.8	58.2	-4.7	0.7	السويد
77.4	66.3	-8	-2.7	البرتغال
35.1	22.5	-6.3	-1.6	سلوفاكيا
34.6	27.7	-6.3	-2.3	سلوفينيا

Source: Pierre BERNARD-REYMOND et Richard YUNG, **RAPPORT D'INFORMATION, FAIT au nom de la commission des affaires européennes (1) sur la gouvernance économique européenne**, Sénat, Session Ordinaire de 2010-2011, n 49, p16.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم الدول الأوروبية لم تعد توافق معايير التقارب بالنسبة للدين العام وعجز الميزانية في سنة 2009 بحيث وصل العجز الموازي إلى الناتج الداخلي الخام في دول منطقة اليورو إلى 6.4% وهو أكثر من معيار التقارب المحدد بـ 3%. بمرتين وعجز الموازنة العامة بـ 78.2% من الناتج المحلي الإجمالي "الخام" متجاوزا معيار التقارب المحدد بـ 60% ولو نظرنا إلى كل دولة على حدى نجد الدول الأكثر عجزا في الميزانية هي اليونان بـ 13.6% تليها إيرلندا بـ 12.5% بعدها تأتي إسبانيا بـ 11.2%، أما بالنسبة إلى الدين العام نجد في المقدمة إيطاليا بـ 114.6% تليها اليونان بـ 112.6% وبلجيكا بـ 97.2% ثم البرتغال بـ 77.4% وهذه الأرقام تبين أنه ورغم أن الأزمة انفجرت في اليونان وإيرلندا إلا أن هناك احتمال كبير لانتقالها إلى البرتغال وإسبانيا وإيطاليا، وهذا ما يفسر المخاوف.

المطلب الثالث : تطور أزمة الديون في باقي دول منطقة اليورو.

لعل الأزمة التي امتدت ظلها على اليونان قد تشعبت في أنحاء أخرى من دول منطقة اليورو، حيث تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان وهي: اليونان، وإيرلندا، والبرتغال، والتي مالبت أن إمتدت إلى عدة دول أوروبية أخرى وأصبحت خطرا يهدد بالانتشار في إسبانيا وإيطاليا وهما يحتلان المرتبة الثالثة والرابعة على التوالي في إقتصاد منطقة اليورو.

الفرع الأول : أزمة الديون في إيرلندا.

تعد إيرلندا ثاني أكبر الدول في منطقة اليورو بعد اليونان التي تسببت في نشو أزمة الديون السيادية فقد تسارع النمو على نحو مرتفع فيها ليصل إلى نسبة 9.6% في الفترة 1995-2000، كما وصل سعر الفائدة على مديونيتها من ألمانيا إلى أدنى مستوياته في عالم 2005، كما زادت الأجور بنسبة 13%، إلا أن النمو السريع والسياسة النقدية الأوروبية ساهمت في ضخ المزيد من النقد الأجنبي في القطاع المالي، مما أدى إلى زيادة حجم الائتمان ليشكل حوالي 200% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008.

غير أنه نظرا لتحول الإقتصاد الأيرلندي من إقتصاد صناعي إلى إقتصاد يعتمد على القطاع الخدمي والإسكان والوساطة المالية والعقارات، فقد تأثرت إيرلندا بالأزمة المالية العالمية 2008، حيث تراجع الطلب المحلي العام فيها بنسبة 16%، وانخفضت حركة الاستثمارات بنسبة 40% وانخفضت أسعار المساكن بنسبة 40% بحلول عام 2010 طبقا لتقارير اللجنة الأوروبية، إلا أنه من الملاحظ أن أكثر القطاعات تأثرا كان

القطاع المالي، حيث انخفضت الأسهم المالية إلى أكثر من 70%، وقدرت خسارة البنوك إلى ما يصل إلى 35 مليار يورو، وبنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وتم الإعلان عن تأمين البنك الإنجليزي الإيرلندي الذي تكبد خسائر قدرت بنحو 12.7 مليار يورو¹.

وتشير بيانات الجدول أدناه إلى أن إيرلندا تصدرت قائمة دول منطقة اليورو من حيث نسبة العجز في الميزانية، حيث وصلت نسبة العجز في ميزانيتها إلى نحو 14.7% يليها اليونان بنسبة 13.2% ثم اسبانيا وفرنسا والبرتغال.

الجدول رقم (1-9): نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة اليورو في عام 2010.

الدولة	نسبة العجز في الميزانية %	الدولة	نسبة العجز في الميزانية %
ايرلندا	14.7-	بلجيكا	5.8-
اليونان	12.2-	قبرص	5.7-
اسبانيا	10.1-	النمسا	5.5-
فرنسا	8.2-	ايطاليا	5.3-
البرتغال	8.0-	ألمانيا	5.0-
سلوفينيا	7.0-	فنلندا	4.5-
نيوزيلندا	6.1-	مالطا	4.4-
تشيكوسلوفاكيا	6.0-	لوكسمبورج	4.2-

المصدر: مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض السعودية، إصدار سنوي العدد 19 لعام 2011، ص 19.

بحيث كشفت الأزمة المالية الأيرلندية الأخيرة عن المأزق الذي يعيشه الاقتصاد الأوروبي عموماً وتعتبر كتأكيد للأزمة التي تعاني منها منطقة اليورو، حيث أعلنت إيرلندا عن عجز في ميزانيتها قفز من 14.3% عام 2009 إلى ما يناهز 32.4% من قيمة ناتجها المحلي الإجمالي في 2010، كما كشفت ذات الدولة من صعوبات مالية التي يواجهها جهازها البنكي الذي أصبح يتكبد تفاقماً في الديون المشكوك في استرجاعها بسبب المضاربة بالقطاع العقاري، ليصبح غير قادر على تحويل الاقتصاد الأيرلندي، من أجل تجنب الحكومة الأيرلندية عواقب الخلل في هياكل المصارف المالية ضخمت مئات ملايين من اليورو من أجل دعم القطاع المصرفي، كما اعتمدت خطة قاسية للتشفي إلا أن ذلك أدى في المقابل إلى ارتفاع سعر الفائدة على الإقراض، ويحدث الأمر نفسه مع كل من اسبانيا والبرتغال إن وصل سعر الفائدة على السندات الإسبانية والبرتغالية إلى ما فوق 7.5% على التوالي².

¹ Dadush, U., Paradigm Lost "The Euro in Crisis", Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010, p p, 45-47.

² عبد الكريم عبيدات- علي بوعمامة، مرجع سابق، ص 11.

الفرع الثاني: أزمة الديون البرتغال و الإيطالية.

ونتناول في هذا الفرع أزمة الديون السيادية في كل من البرتغال وإيطاليا كمايلي:

أولا: أزمة البرتغال.

تفاقت أزمة الديون في البرتغال بسبب الاضطرابات السياسية في منتصف شهر مارس في عام 2011، استقالة رئيس الوزراء البرتغالي "جوزيه سوكراتيس" من منصبه بعد رفض برلمان البلاد تدابير التقشف التي فرضتها الحكومة والتي كانت تهدف إلى تجنب عملية خطة الإنقاذ ونتيجة لذلك كانت إدارة الحزب الاشتراكي المؤقتة أي خيار سوى الحصول على حزمة الإنقاذ من الإتحاد الأوروبي، والتمويل الخارجي في حالات الطوارئ كانت هناك حاجة لتغطية تكاليف التعويض وإعادة تمويل التزامات الديون الخارجية للبرتغال، وتم الاتفاق على برنامج إنقاذ بـ 78 مليار يورو في أوائل شهر ماي، على خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الاستقرار في أوضاعها المالية، والذي يركز على ثلاث ركائز للاقتصاد البرتغالي:

- التكيف المالي؛ - تعزيز الملائمة المالية للقطاع المصرفي؛ - تحسين القدرة التنافسية.

فإن حكومة الائتلاف يمين الوسط التي نشأت بعد الانتخابات العامة التي حرت في 5 يونيو هو ملتزمة ببرنامج الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي مع أغلبية برلمانية، فإن الحكومة على الأرجح لتحسين الثقة في السوق المالية في البرتغال وتفاذي انهيار الاقتصادي والمالي للبلاد، ومع ذلك فإن التحدي الأكبر، خطة الإنقاذ الأوروبية التي تهدف إلى تخفيض العجز الميزانية 3% من الناتج الإجمالي بحلول عام 2013، أكثر من 9% في 2010، من خلال تنفيذه مجموعة أخرى من الزيادات الضريبية وتخفيضات في الإنفاق وإصلاحات سوق العمل وإعادة رسملة البنوك، وتسريع برنامج الخصخصة، حيث أن هذه الإصلاحات تتمتع بتأييد سياسي واسع النطاق.

ويتوقع الصندوق النقد الدولي أن يكون البرتغال قادرا على العودة إلى الدين السيادي في الأسواق على المدى المتوسط و الطويل الأجل بحلول نهاية عام 2013¹.

ثانيا : أزمة الديون الإيطالية .

توجهت أنظار العالم في الأيام القليلة الماضية إلى إيطاليا، وجميعها متخوفة من المصير المحتوم للديون الإيطالية، ومدى تأثيرها على الأسواق الأوروبية في أسواق المال العالمية.

بالفعل، هناك عدة أسباب تثير وتزيد من حدة المخاوف من تأثير أزمة ارتفاع الدين العام الايطالي، وهي²:

¹ Report Special Dun& Bradstreet Limited, **The Euro Debt Crisis, One Year On, Decide with Confidence**, July 2011, p 5.

² مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

- 1- تعتبر إيطاليا ثامن أكبر اقتصاد في العالم، فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي لها ما يقرب من 2.1 تريليون دولار في عام 2010، كما هو موضح بالجدول أدناه.
 - 2- تعد إيطاليا من أكبر الأسواق في العالم إصدارا للسندات الحكومية، وأي إخلال منها بسداد ديونها، سيؤدي إلى ارتفاع سعر فائدة الدين لأكثر من 12%.
 - 3- الارتفاع الهائل لحجم الدين بشكل قد يصعب احتيازه، والذي وصل إلى 2.2 تريليون دولار في عام 2011، وبما شكل ما نسبته 120% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011.
 - 4- تخفيض "ستاندرد أند بور" تصنيف إيطاليا مستوى واحد من "A+/A-1+" إلى "A/A-1" معللة ذلك بعدم قدرة إيطاليا على خفض الإنفاق العام وضبط أوضاعها المالية، خاصة في ظل توقعات النمو غير المشجعة.
 - 5- أن امتداد الأزمة بتلك السرعة إلى إيطاليا تثير المخاوف من تتابع تداعياتها لباقي الدول الأوروبية.
- الجدول رقم (1-10): الناتج المحلي الإجمالي والدين العام والاستثمارات وميزان الحسابات الجارية لإيطاليا (2007-2011).**

البيان	السنة	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)		2,119	2,307	2,117	2,055	2,246
الدين العام (مليار يورو)		1,602	1,667	1,764	1,843	1,924
الدين العام (نسبته من الناتج المحلي الإجمالي)		103.6	106.3	116.1	119.0	121.1
ميزان الحسابات الجارية (نسبته من الناتج المحلي الإجمالي)		51.7	-67.7	-44.1	-67.6	-78.2
إجمالي الاستثمارات (نسبته من الناتج المحلي الإجمالي)		21.9	21.2	18.9	20.2	19.9

Source: The International Monetary Fund (IMF), **World Economic Outlook Database**, September 2011.

الفرع الثالث: أزمة الديون في إسبانيا .

تعتبر إسبانيا من بين الاقتصاديات المتقدمة في منطقة اليورو، حيث أثر الركود الاقتصادي التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، وسجلت إسبانيا في فترة قصيرة جدا من الزمن من وجود فائض في الميزانية العامة للحكومة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى عجز في الميزانية بـ 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009، حيث تغير الوضع في عامين فقط ويرجع ذلك إلى انخفاض كبير في العائدات المالية، وذلك بسبب الركود وإلى ثقب فقاعة الإسكان، وكان في ذلك الوقت عندما كان هناك شعور من عدم وجود إصلاح سوق العمل الحقيقي لسنوات عديدة والتي أنتجت مرة أخرى نسبة البطالة التي وصلت إلى 21% من القوة العاملة، وكان الانخفاض في الإيرادات المالية للحكومات عالية جدا لأن جزءا من ذلك يعود

إلى الركود وجزء الآخر إلى انفجار حقيق للفقاعة العقارات والبناء، والتي كانت تولد عائدات مالية ضريبية كبيرة لسنوات عديدة¹. ولكن بعد وقت قصير من الإعلان الاتحاد الأوروبي " صندوق الطوارئ" لبلدان منطقة اليورو في أوائل 2010، واضطرت الحكومة الإسبانية بقيادة " خوسيه لويس ثابا تيرو" إعلان إجراءات تكشف للحد من زيادة في العجز في الموازنة في البلاد، و من أجل الإشارة إلى الأسواق المالية أنها آمنة للاستثمار في البلاد².

وقد اتخذت الحكومة الإسبانية خطوات جادة لتجنب العدوى الانكماش المالي قوي على المدى القصير، حيث نجحت الحكومة في خفض العجز في الميزانية العامة من 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، أي بتخفيض 5.1% في غضون عامين وهناك الالتزام القوي هو تحقيق 3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، حيث أن هناك حاجة 60% من الانكماش، ولخفض عجز الموازنة إلى 3%³. وتحت ضغط من الاتحاد الأوروبي على الحكومة الجديدة المحافظ بزعامة " ماريا نواراخوى" حيث تهدف إلى خفض العجز إلى ما يزيد من 5.3% في عام 2012 و3% في عام 2013 في حين تم تقييد الدين العام قبل الأزمة الذي تغذيه ديون وهن العقاري من القطاع الخاص فقاعة الإسكان، وكان هدف الحكومة أن الدين العام قد لا يزيد على 60% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أن هناك استثناءات في حالة وقوع كارثة طبيعية والركود الاقتصادي أو غيرها من حالات الطوارئ.

وذلك اعتبارا من 6 جوان 2012 أفادت الأنباء عن خطة إنقاذ لاسبانيا من 40 إلى 100 مليار يورو وحدد المبلغ بـ 100 مليار يورو وستخصص هذه خطة إلى إنقاذ المصارف الإسبانية على تجنب الوقوع في أزمة، وإضافة إلى الديون السيادية لاسبانيا. ونظرا للإصلاحات التي بدأت بالفعل من قبل الحكومة المحافظين من التقشف اسبانيا أقل حزمة هو الحال مع عمليات الإنقاذ السابقة لآيرلندا و البرتغال واليونان.

وخلال شهر جوان عام 2012، أصبح أزمة الديون الإسبانية مصدر قلق رئيسي لمنطقة اليورو، حيث أن الفائدة على السندات لـ 10 سنوات تصل إلى مستوى 7% وإنها تواجه صعوبة في الوصول إلى أسواق السندات، حيث وافقت اسبانيا على حزمة مساعدات بـ 100 مليار يورو لبنوكها لقد دعمت المصارف الإسبانية على الحكومة التي هي الآن مضطرة إلى اللجوء للاتحاد الأوروبي للمساعدة في دعم المصارف الأضعف، حيث أن أقوى البنوك يتراجعون عن شراء سندات الحكومة لا يعتبر مقتطع الديون الإسبانية إجمالي فرص لها السيادة إنقاذ الدين وحزمة المساعدات بجلب الديون في اسبانيا بالقرب من مستوى 90% ومتوسط

¹ Centre for Economic Policy Research, **Spain and the Euro Area Sovereign Debt Crisis**, Paper prepared for Resolving the European Debt Crisis, a conference hosted by the Peterson Institute for International and Bruegel, Chantilly, France, September 13-14, 2011, p 5.

² Wikipedia , European sovereign-debt crisis- Wikipedia http://en.wikipedia.org/wiki/European_sovereign-debt_crisis تاريخ الاطلاع : 2012/07/07

³ Centre for Economic Policy Research, **Spain and the Euro Area Sovereign Debt Crisis**, op,cit,p3.

منطقة اليورو ومن المتوقع أن زيادة وبالنظر إلى معدل سلمي بنسبة 1.7% والبطالة ارتفعت حيث وصلت إلى 25% وهبوط أسعار المساكن وعجز قدرة بـ 5.4% وتعتبر اسبانيا رابع أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، أكبر من اقتصاد اليونان و البرتغال وايرلندا مجتمعة¹.

المبحث الثالث :خطط الإنقاذ الأوروبية ونتائجها على الاقتصاد العالمي.

ليس من مصلحة أي دولة من دول منطقة اليورو الخروج من النظام النقدي الموحد أو إنحلاله وإلغائه، وعلى هذا الأساس وجب على أوروبا ودولها الحفاظ على العملة الموحدة "اليورو"، عن طريق تقديم مجموعة من الآليات والحلول للخروج من هذه الأزمة و نتطرق بتفصيل في هذا المبحث .

المطلب الأول: خطط الإنقاذ الأوروبية والحلول المقترحة لحل الأزمة.

وحرصا على أن لا تستفحل الأزمة في بقية بلدان منطقة اليورو ذات الدين العمومي المرتفع خاصة إيطاليا واسبانيا²، اتفق وزراء مالية الدول الأعضاء على خطة تهدف إلى حماية العملة الموحدة "اليورو". بمبلغ إجمالي يقارب 750 مليار يورو، ومن جهة أخرى أعلن البنك الأوروبي عن برنامج استثنائي لإعادة شراء ديون دول منطقة اليورو من الأسواق المالية³، و تشمل محاور الخطة في ما يلي:

الفرع الأول: خلق آليات للاستقرار الأوروبي.

تستند هذه الآلية إلى توفير مؤسسات مالية الرئيسية للدعم المالي الطارئ إلى أوروبا و الحكومات و المؤسسات المالية بالإضافة إلى السلطات الوطنية و تتمثل هذه آليات في :

أولا: مرفق الاستقرار المالي الأوروبي (FSFE) :

هي إحدى المؤسسات التي تم الاتفاق عليه من قبل الدول التي تشارك في العملة الموحدة اليورو في يوم 09 ماي 2010، و أدرجته في إطار قانون لو كسمبورغ في 07 جوان 2010، هدفها هو الحفاظ على الاستقرار المالي للإتحاد النقدي الأوروبي من خلال تقديم المساعدة المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء في منطقة اليورو إذا ألزم الأمر.

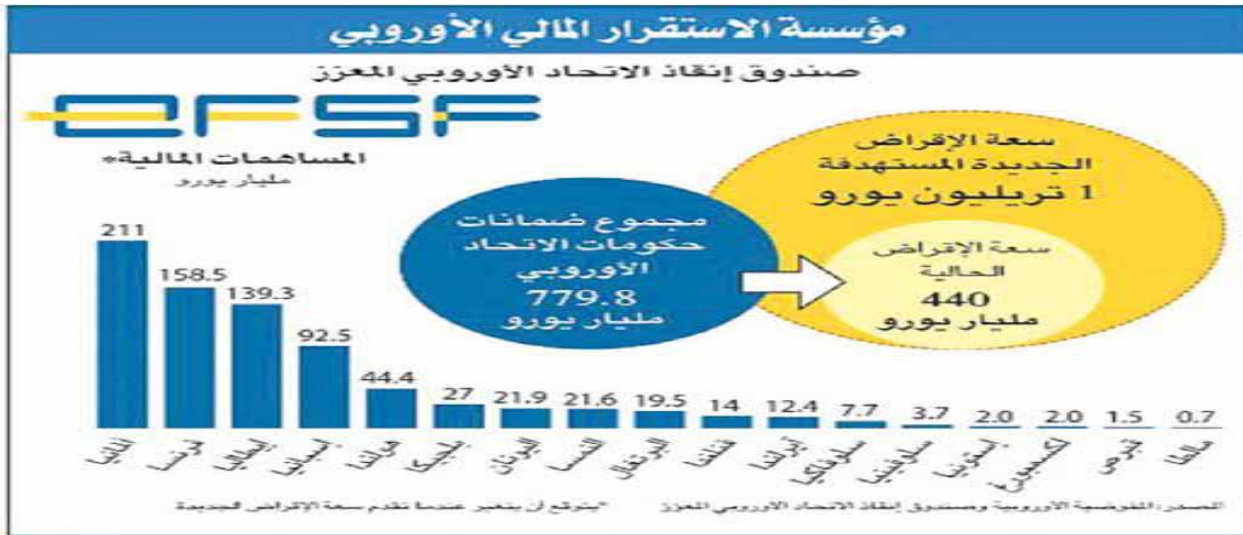
و في 04 جوان وافق رؤساء الحكومات الدول الأوروبية على زيادة نشاط الاستقرار المالي الأوروبي، و كذلك زيادة الالتزامات الدول لضمان لها مبلغ من 440 مليار يورو إلى 780 مليار يورو الذي يتوازن مع قدرة الإقراض من 440 مليار يورو، و يوم 21 جويلية 2010 وافقت رؤساء الحكومات الدول على زيادة مرة

¹ Wikipedia , **European sovereign-debt crisis**- Wikipedia http://en.wikipedia.org/wiki/European_sovereign-debt_crisis . تاريخ الاطلاع : 2012/07/07

² رضا الشكدالي، مرجع سابق، ص 18.

³ Christoph SCHMIEDEL, et autres, **Gouvernance de la zone euro - Quelques idées pour la réforme de la gestion de crise financière: Quel est l'avenir de la gestion de crise?**, european parliament, Septembre 2010, p13.

- أخرى من نشاط نطاق الاستقرار المالي بعد الانتهاء من جميع الإجراءات الوطنية اللازمة، و جاءت هذه التعديلات التي أدخلت على الإطار مرفق الاستقرار المالي الأوروبي حيز التنفيذ في 18 أكتوبر 2011¹.
- و من أجل إنجاز مهمتها يؤذن للمرفق الاستقرار المالي الأوروبي إلى²:
- إصدار سندات أو أدوات الدين الأخرى في السوق لجمع الأموال اللازمة لتقديم قروض إلى البلدان التي تواجه صعوبات مالية.
 - التدخل في السوق السندات الأولية وفي الديون الأسواق الثانوية.
 - العمل على أساس برنامج وقائي.
 - إعادة تمويل رؤوس الأموال من المؤسسات المالية من خلال القروض للحكومات. و ترتبط جميع المساعدات المالية للدول الأعضاء لشروط المناسبة.
 - والشكل الموالي يوضح نسبة مشاركة كل دولة في صندوق الأوروبي للاستقرار المالي.
- الشكل رقم (1-9): الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي .



ثانيا: الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MEFS) :

تم إكمال الجهاز الحكومي بآلية تدار من قبل المجلس الأوروبي لحساب 27 دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، و في 09 ماي 2010 تم إنشاء آلية استقرار مالي أوروبي (MEFS)، و تعتبر هذه الآلية مؤقتة و تكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة (آلية الدعم المالي قصير الأجل لموازن المدفوعات). و يتيح لدول الإتحاد الأوروبي مبلغ 60 مليار أورو كحد أقصى (بضمان الميزانية

¹ European Financial Stability Facility, EFSF, July 2012, p p 1-2 . www.efsf.europa.eu/attachments/faq_en.pdf-08/07/2012.

² European Financial Stability Facility, Op, Cit, p 2.

المشتركة) لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحدوث استثنائية خارجة عن السيطرة، ويتم تعبئتها في أجل قصير جدا من قبل المجلس الأوروبي للإقراض في الأسواق المالية¹.

يسمح للمفوضية الأوروبية لجمع ما يصل إلى 60 مليار أورو من السوق الدولية لرأس المال عن طريق إصدار سندات فردية وجماعيا يدعم من جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، وأما القروض الآلية الأوروبية لاستقرار المالي (MEFS) يتطلب تصويت الأغلبية المجلس الأوروبي والاقتراض تخضع لشروط اقتصادية تشرف عليها المفوضية الأوروبية، التي من شأنها أن تقرر ما إذا كان على فترات منتظمة، إذا ما يكفي من التقدم الاقتصادي أحرز لتبرير استمرار إطلاق الأموال متوفر على الفور، وابتداءا من جانفي 2011 وقعت الآلية الأوروبية للاستقرار المالي (MEFS)، العديد من إصدارات السندات لتمويل جزء من برامج المساعدات لإيرلندا و البرتغال².

الفرع الثاني: خطة الانقاذ الأوروبية للدول التي مستها الأزمة.

تتمثل خطة الانقاذ الأوروبية في برنامج المساعدات المالية للدول منطقة اليورو الواقع في أزمة الديون السيادية، وتقوم بمنح هذه المساعدات كل من دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي وتتمثل هذه الخطة في :

أولا: خطة الانقاذ لإيرلندية :

في 28 نوفمبر 2010 اتفق وزير إيرلندي مع المفوضية الأوروبية و البنك المركزي الأوروبي، تم الاتفاق بإجماع على خطة إنقاذ لصالح إيرلندا بقيمة 85 مليار أورو للحفاظ على الاستقرار المالي في منطقة اليورو و الإتحاد الأوروبي، وسيتم تمويل هذا البرنامج لإيرلندا على النحو التالي:

مساهمة إيرلندا في هذه الخطة بـ 17.5 مليار أورو و ذلك من وزارة الخزانة و اللجنة الوطنية للمعاشات التقاعدية لصندوق الاحتياطي.

أما الدعم الخارجي فكان على النحو التالي:

- مساهمة الصندوق النقد الدولي بـ 22.5 مليار أورو؛
- مساهمة الآلية الاستقرار الأوروبي بـ 22.5 مليار أورو؛
- مساهمة مرفق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) مع قروض ثنائية من المملكة المتحدة و الدنمارك و السويد بـ 17.7 مليار أورو المملكة المتحدة بـ 3.8 مليار أورو الدنمارك بـ 0.4 مليار أورو السويد بـ 0.6 مليار أورو، وتعتمد شروط هذا البرنامج على ثلاث ركائز و هي:
- التعزيز الفوري وإصلاح شامل للنظام المصرفي الإيرلندي (مبلغ مخصص بـ 35 مليار أورو).

¹ Sony Kapoor, *Création d'un Cadre De Gestion Des Crises*, European Parliament, Affaires Economiques Et Monétaires, Septembre 2010, P49.

² Raymond J. Ahearn, James K.Jackson, *The Future of the Eurozone and U.S. Interest*, Congressional Research Service, January 2012, p 15.

- إجراء تعديل في النظام المالي لاستعادة الاستدامة المالية، بما في ذلك من خلال تصحيح العجز المفرط بحلول عام 2015.

- تعزيز الإصلاحات النمو، لاسيما في سوق العمل للسماح للعودة إلى النمو القوي والمستدام، والحفاظ على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الايرلندي¹.

ثانيا: خطة الانقاذ للبرتغال :

و بناء على طلب رسمي للحصول على المساعدة المالية التي قدمتها السلطات البرتغالية في 7 أبريل 2011 وافق وزراء مجموعة اليورو والمفوضية الأوروبية أن تمنح مساعدة مالية في 17 ماي بـ 78 مليار أورو، وكان يهدف هذا البرنامج لتغطية الاحتياجات التمويلية في البرتغال.

وكان تمويل البرنامج ثلاثي من قبل:

الآلية الأوروبية لتحقيق الاستقرار المالي ومرفق الاستقرار المالي الأوروبي وصندوق النقد الدولي بمبلغ 26 مليار أورو و يقوم على ركائز التالية وهي:

- إجراء تعديل النظام المالي لاستعادة الاستدامة المالية، وذلك من خلال تصحيح العجز المفرط في عام 2013؛

- زيادة كفاءة إدارة العائدات و تحسين الرقابة على الشركات بين القطاعين العام والخاص؛

- إصلاحات في النظام الصحي والإدارة العامة وتعزيز برنامج الخصخصة للشركات العامة؛

- تعزيز الإصلاحات التي من شأنها زيادة النمو والقدرة التنافسية في سوق العمل والنظام القضائي والصناعات والقطاعات السكن والخدمات، وفك الاحتلالات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية؛

- اتخاذ تدابير لضمان تخفيض الديون متوازنة ومنتظمة للقطاع المالي وتعزيز دعم رؤوس أموال البنوك بـ 12 مليار أورو².

ثالثا: خطة الانقاذ لإسبانية :

في 25 جوان 2012 قدمت الحكومة الإسبانية طلبا رسميا للحصول على المساعدة المالية من منطقة اليورو، حيث تشير احتياجات إضافية من رأس المال في القطاع المصرفي الإسباني ككل تقدر من 51 إلى 62 مليار أورو، وتخضع هذه الاحتياجات من تقييم كل من المفوضية الأوروبية بالتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، حيث قدرت الاحتياجات لتصل إلى 100 مليار أورو.

وسيتم التوقيع على مذكرة تفاهم من قبل الحكومة الإسبانية والمفوضية الأوروبية، حيث تحدد طرق المساعدات المالية والشروط المتعلقة بالإصلاحات المالية والسياسية، في موازاة مع ذلك سيتم إعداد إتفاق لتسهيل المساعدات المالية من قبل مرفق الاستقرار المالي "EFSF"، وينبغي التواصل إلى إتفاق رسمي بشأن

¹ European Financial Stability Facility Op, Cit, p 15.

² European Financial Stability Facility Op, Cit, pp 16-17.

مذكرة التفاهم، وكانت الدفعة الأولى من المساعدات في نصف الثاني من شهر جويلية 2012 بـ 30 مليار أورو، باعتبارها طارئة في حالة الاحتياجات الملحة للقطاع المصرفي الإسباني، وينبغي أن يقدمها نهاية شهر جويلية (لإعادة رسملة البنوك)¹.

الفرع الثالث : الحلول المقترحة للخروج من الأزمة اليونانية ومنعها من الانتشار. أولا: الحلول المقترحة لحل الأزمة:

أوضحت الأزمة أن مشكلات القطاع المالي في بلدان محددة يمكن أن تسفر بسرعة بالغة عن عواقب على مستوى أوروبا فأوجه التفاوت في السياسات والممارسات الاحترازية بين البلدان تمثل حافزا على تعقد هياكل الأعمال والمراجعة التنظيمية، والسعي لكسب الربح ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الاستقرار المالي في أوروبا، وللثغرات الرقابية أو التنظيمية آثار انتشارية كبيرة، ومن ثم فهناك حاجة ماسة إلى تقاسم أعباء المساءلة والمسؤولية عن الصالح العام في أوروبا وهو "الاستقرار المالي" في صورة إطار أوروبي متكامل لتحقيق الاستقرار المالي² ويتعين أن يقوم هذا الإطار على:

- يجب أن تصل موارد الحكومة إلى مستوى قابل للاستمرار ، ويتطلب ذلك تخفيض عجز المالية العامة و وضع الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على مسار تنازلي. ولما كانت الأجرور والمزايا الاجتماعية تشكلان 75 بالمئة من مجموع الانفاق العام (بخلاف الفوائد). فمن الضروري تخفيض الأجرور ومعاشات التقاعد في القطاع العام وهي مصروفات شهدت زيادة حادة في السنوات الأخيرة، وهذا الإجراء يكاد يكون الفرصة الوحيدة المتوافرة لضبط أوضاع المالية العامة.

- نظرا لبلوغ عجز الموازنة 13.6 بالمئة من إجمالي الدين المحلي ووصول الدين العام إلى 115 بالمئة في اليونان عام 2009، أصبح التصحيح مطلبا على أقصى درجة من الإلحاح حتى لا تدخل الديون دوامة تخرج بها عن طريق نطاق السيطرة³. وبالتالي تعتزم الحكومة اليونانية تنفيذ تدابير مالية حازمة، وسياسات هيكلية واسعة النطاق، وإصلاحات في القطاع المالي.

- توحيد إدارة الأزمات وحلها، وذلك على سبيل المثال من خلال هيئة أوروبية لتسوية الأوضاع والرقابة الموحدة لجعل مسألة اقتسام الأعباء مقبولة، وكلاهما ضروري للوصول إلى سوق للخدمات المالية يتسم بالتكامل التام والكفاءة والاستقرار (تتخذ في الوقت الراهن خطوات في هذا الاتجاه، كإنشاء المجلس الأوروبي لأجهزة الرقابة المالية والمناقشات بشأن وضع إطار للتسوية أكثر تكاملا، ومع هذا فبالنظر إلى العواقب الوخيمة للأزمة وحجم التحديات الماثلة لا يزال التقدم بطيئا للغاية تعوقه المصالح الوطنية الضيقة النطاق)⁴؛

¹ European Financial Stability Facility Op, Cit, pp 20-21.

² صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، واشنطن، أكتوبر 2010، ص76.

³ نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، واشنطن، 2 ماي 2010، ص3.

⁴ صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، مرجع سبق ذكره، ص 76.

- يتعين على النظام المالي الاوروي أن يحقق تقدماً أسرع وأفضل تنسيقاً فيما يتعلق بالاعتراف بالخسائر والأصول الموروثة الحامية، واختبار الإجهاد وإعادة رسملة المؤسسات القادرة على البقاء في حين يحل مشكلات أخرى¹.

- ينبغي لأوروبا أن تعيد النظر في الأطر التي يقوم عليها الاتحاد الاوروي لأنه تكشف ان الكثير منها معيب أو مفقود والأمر الأكثر إلحاحاً هو الحاجة إلى الفحص الدقيق لإطار الاستقرار المالي للاتحاد الاوروي وإصلاحه².

- اقترح بعض المسؤولين والمحللين على الاتحاد الاوروي إنشاء صندوق النقدي أوروبي يتيح لها الاستجابة على نحو أكثر سلامة للأزمات المالية لفرادي الدول الأعضاء في المستقبل، ويعمل صندوق النقد أوروبي مثل صندوق النقد الدولي ولكن على الصعيد الإقليمي، وهو ما يتطلب وضع معاهدة جديدة تنظم الاتحاد الاوروي، والتي قد يكون من الصعب سياسياً تمريرها³.

ثانياً: أدوات العلاج لحل الأزمة اليونانية :

تتمثل أدوات العلاج فيما يلي⁴ :

1- تدابير التقشف المالي :

في مقابل الحصول على مساعدات مالية، قدمت اليونان على خطة لمدة ثلاث سنوات تهدف إلى خفض العجز في الميزانية من 13.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى أقل من 3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، وعلى الجانب الإنفاق أكثر من التركيز على خفض الخدمة العامة، وهي تشمل تخفيض أو تجميد جميع معاشات الخدمة العامة والأجور، والمكافآت والتجميد على تعيين موظفين في عام 2010، مع نسبة 5.1 بالمئة تجنيد التقاعد لموظفي القطاع العام من جديد، وعلى جانب الإيرادات زادت الحكومة معدل الضريبة على القيمة المضافة من 19 بالمئة إلى 23 بالمئة، وزيادة الضرائب على منتجات التبغ والوقود، والكحول، والرفاهية من بين آخرين وتأمل الحكومة في زيادة الإيرادات بما يعادل 1.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الضرائب متطلبات المجتمع وارتفاع الرسوم المفروضة على المتهربين من الضرائب.

2- إصلاح الهيكلية :

تحسين القدرة التنافسية للصناعة اليونانية عن طريق زيادة الإنتاجية، بشكل ملحوظ خفض الأجور وزيادة المدخرات، وبالإضافة إلى ذلك زيادة الصادرات اليونانية من خلال الاستثمار في المناطق حيث البلاد لديها ميزة نسبية.

¹ ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009، ص 9.

² جيريمي كليفت، أزمة اختبار تواجه أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009، ص 2.

³ Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, **Greece's Debt Crisis: Overview Policy Responses and Implications**, Congressional Research Service, USA, April 27- 2010, p14.

⁴ Amir N. R. Armanious, op, cit, pp7.

3- تقديم المساعدات المالية:

ابتداء من ماي 2010 اتفاق بين الحكومة اليونانية وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية على منح قرض لمدة ثلاث سنوات بـ 110 مليار أورو، يتم بموجبها التزام الحكومة اليونانية لتقليص العجز في ميزانيتها 8.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى أقل من 3 بالمئة في عام 2014.

وفي 2 ماي 2010 وافق أعضاء منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي على حزمة مالية بـ 110 مليار اليورو أي حوالي 145 مليار دولار لليونان في محاولة لتجنب انهيار الاقتصاد اليوناني، ووقف عدوى الأزمة اليونانية إلى دول أوروبية أخرى لاسيما البرتغال واسبانيا وايرلندا وإيطاليا.

وفي 09 ماي 2010 أعلن الاتحاد الأوروبي مساعدة مالية إضافية تقدر بـ 500 مليار أورو حوالي 636 مليار دولار التي يمكن ان تتاح للمساعدة الدول الأوروبية المعرضة للخطر.

4- خروج من منطقة اليورو :

لمجرد الحصول اليونان على الخروج من منطقة اليورو، وخفض قيمة عملتها حتى تعيد هيكلة اقتصادها مرة أخرى، وبعد ذلك الانضمام إلى منطقة اليورو، حيث تمثل 2.5 بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي، بحيث يمكن حفظها بسهولة وعواقب الفشل من شأنه أن يؤدي في اليونان للمعاملات المرتفعة التكاليف.

5- وتشير التقديرات إلى أن تعرض البنوك الأمريكية 16.6 مليار دولار، ولكن تكلفة افتراضية ستكون عالية جدا لأن اليورو سوف ينخفض بشكل كبير ويؤدي إلى فقدان الثقة العديد من المستثمرين ما هو واضح أيضا هو أن تدابير صارمة مثل التحلي عن اليورو سوف يبقى حتما موضع التكهنات نظري كثيرا، رغم أن هذه العملية لديها القليل من مخاطر تفوق الفوائد المحتملة والعواقب القانونية الخطيرة¹.

ثانيا: إصلاحات الإدارة الاقتصادية في منطقة اليورو:

نجحت تدابير المؤقتة في تهدئة الأسواق المالية، لكنها هذه التدابير لا تعالج نقاط الضعف الأساسية في الاتحاد النقدي الأوروبي، ومع ذلك وفرت الزعماء الاوروبيين من الوقت للنظر في التغييرات حكم من الاتحاد النقدي، وقد ركزت الإصلاحات أيضا على تطوير أكثر فعالية، ووسيلة لتنسيق السياسات المالية الوطنية وعلى تعزيز النمو بشكل أسرع وأكثر توازنا. وتمثل هذه الاصلاحات في² :

1- إصلاحات السياسات المالية (الضريبية) :

كما ذكر في الوقت السابق، فقد كانت هناك جهود لإصلاح إطار السياسة المالية الأوروبية، وتنسيق وتطبيق القواعد المالية الأوروبية، وفي 15 سبتمبر 2011، حيث وافق البرلمان الاتحاد الأوروبي على القواعد

¹ Amir N. R. Armanious, op, cit, pp7-8.

² Raymond J. Ahearn, James K.Jackson,op, cit, p 17.

الجديدة التي توفر كمية محدودة من طاقة إضافية إلى السلطات الاتحاد الأوروبي في السيطرة على مستويات الدين العام في البلدان الأعضاء ، وتعزيز القواعد برنامج المنح الصغيرة من خلال تحسين مراقبة الميزانية من البلدان الأعضاء، إذا كان للبلدان الأعضاء الاستمرار في تشغيل العجز المفرط في الميزانية، فإن المفوضية الأوروبية في نهاية المطاف قادرة على فرض غرامة تصل إلى 0.1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وجدت هذه الدول أن تزوير الإحصاءات الاقتصادية يمكن أن تخضع لغرامة قدرها 0.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

2- سياسات النمو الاقتصادي:

أدى انخفاض النمو الاقتصادي في اتحاد الأوروبي، إلى تبني إصلاحات المالية وأهداف المراقبة في منطقة اليورو، وسوف يكون من الصعب جدا تحقيق وفورات لاستعادة الأموال العامة استعادة القدرة التنافسية في عدم وجود نمو اقتصادي أسرع.

معظم الاقتصاديين يتوقعون أن منطقة اليورو ككل سوف يتكبد انكماش طفيف في 2012 (أقل من 1 بالمئة) قبل أن يعود إلى نمو متواضع في عام 2013. نمو أخذ في الانخفاض في جزء كبير منه لأن السياسة المالية الانكماشية للغاية في جميع أنحاء منطقة اليورو، وكانت السياسة النقدية مقيدة نسبيا حتى آخر ربيع في عام 2011، وترك الإصلاحات الهيكلية فقط لتعزيز النمو الاقتصادي، بالنسبة لجميع البلدان في منطقة اليورو، وقد أكد البنك المركزي الأوروبية والمفوضية الأوروبية على أهمية من وجهة نظرهم على المضي قدما في الإصلاحات الهيكلية الصعبة التي حالت دون الانتهاء من السوق الأوروبية المشتركة، وإزالة الحواجز التجارية التي لا تزال قائمة¹.

ثالثا: الإصلاحات والحلول المطبقة من قبل الحكومة اليونانية :

وضعت الحكومة اليونانية هدفا طموحا لا بد منه، وهو خفض العجز بحوالي 4 في المئة من إجمالي الناتج القومي، ما يعني خفض للعجز بأكثر من 8 مليارات يورو بفضل الحد من هدر المال العام، وخفض النفقات، و4 مليارات أخرى بفضل زيادة العائدات بإجراءات مستدامة وعلى ما يبدو فإن أبرز ما استفادته اليونان من أزمتها أن ناقشت عيوبها بصراحة وواقعية، وظهر ذلك جليا في كلمات الرئيس حكومتها أشار فيها إلى أنه: "لا بد من التوجه نحو نموذج جديد للتنمية، لكن ينبغي ترتيب أوضاع المنزل من الداخل، فنحن لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بعدم معالجة المشاكل البنوية الخطيرة التي نعانيها، والتي خلقت اقتصادا غير منتج ودولة مبددة وغير فاعلة."²

وعلى إثر ذلك أعلن السيد "جورج بابا نديروا" رئيس الوزراء اليوناني صفقة غير مسبقة تهدف إلى دعم المالية العامة، بتدابير حاسمة فورية والحيلولة دون حدوث أزمة ثقة تتسبب في إضعاف الاقتصاد اليوناني وتنتقل إلى بلدان أخرى في منطقة اليورو وغيرها و تهدف هذه التدابير التي تتعد بالاقتصاد عن مساره السابق إلى تحقيق

¹ Raymond J. Ahearn, James K.Jackson,op, cit, p 17-18.

² أحمد السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص21-23.

السيطرة على الموارد العامة وتحديث الاقتصاد وتقوية سياسات الدخل وأسواق العمل، وتحسين إدارة مؤسسات الدولة والاستثمار فيها وتعزيز المناخ الأعمال. تنفيذ إصلاحات لمكافحة إهدار الموارد والفساد؛¹ ويحتوي برنامج التكيف اليوناني على جدول أعمال واسع جدا من الإصلاحات الهيكلية. والهدف من هذه الإصلاحات هو تحسين جانب العرض ظروف الاقتصاد وزيادة المنافسة الداخلية والقدرة التنافسية الخارجية. مما سيسهل تنفيذ عودة الاقتصاد إلى النمو المحتمل وتعزيزه. في غضون 2010²، كما لجأت الحكومة اليونانية إلى عدة أمور أخرى لمواجهة الأزمة زادت الأمر استعلاا منها رفع الضرائب على الوقود، وإجبار سائقي التاكسي على إصدار إيصالات استلام للركاب، وإن كانت الأزمة الكبرى قد حدثت على نطاق موظفي الجمارك الذين دخلوا إضرابا احتجاجيا على خفض أجورهم وتقليص المكافآت فكان أن ضربت البلاد أزمة وقود بعد نفاذ البنزين من المضخات، كما أدى إضراب الموظفين المدنيين إلى وقف الرحلات الجوية وإغلاق المدارس ومصالح حكومية بينها مستشفيات³، وفيما يلي أهم العناصر في مجموعة الإصلاحات المقررة من قبل الحكومة اليونانية⁴:

* **فيما يتعلق بسياسات المالية العامة:** ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3 بالمئة بحلول على 2012 (مقارنة بعجز قدره 13.6 بالمئة عام 2009)؛

* **فيما يتعلق بالإفناق العام:** سوف تحقق تدابير الإفناق وفرات قدرها 5.25 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013، وسيتم تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وتجميدها لمدة ثلاث سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور؛

* **فيما يتعلق بإيرادات الحكومة:** من المنتظر أن تؤدي التدابير المتخذة على جانب الإيرادات إلى 4 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 عن طريق زيادة الضريبة على القيمة المضافة، والضرائب على السلع الكمالية، والتبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى؛

* **فيما يتعلق بإدارة الإيرادات وضبط النفقات:** ستعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيبا عادلا من عبئ الضريبي، وسوف تحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب، ومن المتوقع ان يبلغ مجموع الزيادة في الإيرادات والوفرات في الانفاق نتيجة لهذا الإصلاحات الهيكلية 1.8 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي تتحقق بالتدريج خلال فترة البرنامج؛

¹ نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، مرجع سبق ذكره، ص 1-2.

² European Commission, **European Economic Forecast, Luxembourg**, Spring 2011, p 105.

³ أحمد السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص 21-23.

⁴ نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، مرجع سابق، ص 3-4.

* فيما يتعلق بالاستقرار المالي : يجري إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من البرنامج التمويلي الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي؛

* برنامج المستحقات : يتم تقليص برامج المستحقات الحكومية، حيث تخفض بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكنية؛

* إصلاح نظام التقاعد : هناك اقتراح بإصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض مخصصات التقاعد المبكر؛

* السياسات الهيكلية : ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل وتحسين المناخ الأعمال وخصخصة المؤسسات العامة؛

* الإنفاق العسكري : تنوحي الخطة حفظ ملحوظا في الانفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة؛

وتهدف نوعية الاصلاحات المالية والهيكلية الجارية في ظل برنامج الحكومة ، إلى تخفيض التكاليف لزيادة مرونة سوق العمل وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، كما أن هناك تعقيدات حادة تنطوي عليها بدائل البرنامج الحكومي لهيكله الديون بسبب شبكة الروابط الاقتصادية والسياسية المتبادلة، ومنها حيازة مجموعة كبيرة ومتنوعة من مستثمري القطاع الخاص والكيانات العامة للسندات اليونانية¹.

أغلب الحلول المقدمة لليونان تركز على معالجة مظاهر الأزمة فيها دون القضاء على أسبابها الحقيقية مما يجعل هذه الحلول في طياتها بذور أزمات أخرى مستقبلية تهدد كيان اليورو ودوله لكن يمكن لأوروبا أن تخرج أقوى إذا أجرت الاختيارات الصحيحة حالياً فقد كان تكامل اقتصادات أوروبا بمثابة قصة نجاح هائلة وتكمن البراعة في إدارة الأزمة والحفاظ على التقدم الذي تحقق وتحديد أطر أوروبا و جدول أعمال فيها وسيقتضي التغلب على هذا التحدي تنسيقاً أشد قوة وإذا نجحت حكومات أوروبا فستخرج المنطقة بمؤسسات أقوى واقتصاد أكثر حيوية وعافية، وأشد قدرة على مواجهة ليس التحديات الراهنة فحسب بل تحديات المستقبل أيضاً⁽²⁾.

عموما لا يمكن تحقيق مجابهة الأزمات في الحاضر والمستقبل إلا من خلال الإرادة السياسية والتغيير في الإطار المالي كجعل الأهداف الخاصة بالعجز والديون في الأجل المتوسط أكثر إلزاماً وجعل الإسقاطات الاقتصادية الكلية أكثر واقعية³. ولكي ينجح أسلوب الإنقاذ المالي ينبغي أن تربط الحكومة اليونانية نظام الرواتب بمعدل الإنتاجية وذلك يقتضي تطبيق إصلاحات بنوية شاملة في سوق العمل وأنظمة الضرائب والتعليم العالي والرواتب التقاعدية وينبغي أن تبلغ اليونان في تطبيق هذه الإصلاحات حداً بعيداً بلغته⁽⁴⁾.

¹ نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج اليونان" الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع، واشنطن، 09 ماي 2010، ص3.

² ماريك بيلكا، مرجع سبق ذكره، ص11.

³ ماريك بيلكا، مرجع سبق ذكره، ص10.

⁴ سالي ماكنمارا، جي دي فوستر، من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان، منشورات مركز هيرينج، الولايات المتحدة الأمريكية، 6 ماي 2010، ص2.

المطلب الثاني: مستقبل منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية.

انتقد بعض الاقتصاديين الأمريكيين اتفاقية الاتحاد النقدي الأوروبي، وشككوا في قدرته على الاستدامة، بسبب افتقاده أحد الشروط الأساسية لمنطقة العملة المثلى (Optimum Currency Area)، وهو ضرورة وجود نظام للتحويلات المالية (Fiscal Transfers) بين الدول الأعضاء، خصوصا في أوقات الأزمات، مما يساعد الاتحاد النقدي على التخفيف من أثر أي أزمة سيولة طارئة تلحق بالدول الأعضاء في الاتحاد وقد شكلت أزمة الديون السيادية لليونان اختبارا حقيقيا لمنطقة اليورو وهذا ما يجعل اليورو على محك حقيقي، تطرح بشأن مستقبله عدة سيناريوهات.

الفرع الأول: السيناريو الأول : إهمار اليورو.

لم يكن أحد يتصور في السابق خروج أحد البلدان من الاتحاد النقدي، إلا أن الأزمة الأخيرة أظهرت احتمالات عديدة قد تعجل بخروج بلد أو أكثر من اليورو.

أولا : احتمال انسحاب بلد واحد أو أكثر من بلدان الجنوب:

عندما يتم التطرق إلى احتمال إهمار اليورو فإنه تتم الإشارة مباشرة إلى خروج بلد أو أكثر من بلدان الجنوب، كما لحت المستشار الألمانية (إنجيلا ميركل) إلى احتمال (طرد) اليونان خارج اليورو يرى البعض أن عملية الخروج ستحقق فوائد للمجموعتين من الدول، تلك التي ستخرج، وتلك التي ستبقى في عضوية اليورو. فبالنسبة للدول التي ستخرج من المنطقة سوف تتمكن هذه الدول من استعادة استقلاليتها وسيطرتها على عملية صناعة السياسة النقدية فيها، بدلا من تركها في يد البنك المركزي الأوروبي، وتؤدي استعادة استقلالية الدولة من الناحية الفنية إلى تمكينها من أن تصمم وتنفذ سياسات نقدية تتماشى مع متطلبات وضعها الاقتصادي الخاص، بدلا من أن تتبع سياسات نقدية مصممة أساسا للوضع الاقتصادي العام في المنطقة، وقد يبدو للعيان أن ترك اليورو يعد أمرا جذابا لهذه الدول، لأنه سيمكن دولا مثل إسبانيا وإيطاليا من أن تخفض قيمة عملاتها المحلية بما يساعد على جعل أجور عملها تتماشى مع إنتاجيتهم، الأمر الذي سيرفع من مستويات تنافسيتها الدولية. أما بالنسبة للدول التي ستبقى مثل ألمانيا على سبيل المثال فإنها ستتمكن من المساعدة على تصميم سياسات نقدية مغايرة لا تسبب لها تضخما نتيجة لفتح قنوات السيولة مع الدول الأخرى المضطربة في المنطقة، أو أن تحدد معدلات الفائدة التي تتماشى مع أوضاعها الاقتصادية، والتي ربما قد تقتضي رفع معدلات الفائدة وليس خفضها¹.

إن عملية الانسحاب من اليورو تتبعه مجموعة من الآثار والعواقب التي يمكن أن تكون سلبية إلى حد ما، فبالنسبة للدول التي ستخرج، فإن عليها أن تقوم بالتخطيط لإدخال عملة جديدة لتحل محل اليورو أو العودة إلى عملتها الأصلية التي كانت تستخدمها قبل الالتحاق بالاتحاد النقدي. ومن المؤكد أن ذلك الأمر سيكون

¹ محمد إبراهيم السقا، السيناريوهات المستقبلية لليورو، الصحيفة الاقتصادية الإلكترونية، مقال متاح على موقع :

http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488411.html. 2012-05-30 تاريخ الاطلاع في

مسألة صعبة، وإن كانت غير مستحيلة، خصوصا أننا نعيش في عصر النقود القانونية حيث يمكن للدولة أن تفرض قوة الإبراء لعمليتها المحلية بالقانون، الذي يمكن أن يلزم المتعاملين بأن تتم عمليات إجراء المعاملات المالية بتلك العملة سواء في القطاع العام أو الخاص، الأمر الذي سيسمح بإدخال العملة بسهولة نسبيا في الاقتصاد الوطني، وكذلك تحويل المودعات البنكية عند معدل الصرف نفسه مع اليورو والسائد وقت إدخال العملة الجديدة. كما سيقوم البنك المركزي بطبع العملة الجديدة وتحديد معدل فائدة لها، ولكن من المؤكد أن معدلات الصرف التي ستسود لاحقا بين العملات الجديدة واليورو وباقي عملات العالم ستكون أقل، وهو ما يعني خفض في قيمة العملات المحلية لهذه الدول، وهو إجراء سيكون مساعدا لهذه الدول المضطربة في منطقة اليورو¹، كما أن هناك توقع بتراجع معدل النمو في حال الانسحاب فحسب إحدى الدراسات سوف يتراجع الناتج المحلي لليونان بـ 7,5% عما كان متوقعا له سنة 2011، ويضاف إلى ذلك إمكانية اضطراب العلاقات السياسية مع باقي منطقة اليورو مما يجعل احتمال الطرد نهائيا من الاتحاد الأوروبي أمرا ممكنا.

ثانيا : احتمال انسحاب بلد واحد أو أكثر من بلدان الشمال:

الاحتمال الآخر هو خروج بلد واحد أو أكثر من بلدان الشمال نتيجة الإحباط من أزمة الديون السيادية، وقد أعربت دول أوروبية عديدة كألمانيا بعد إطلاق اليورو عن قلقها بشأن قدرة البنك المركزي الأوروبي على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتزام دول الجنوب باتفاقية ماستريخت، ولهذا الغرض أنشئ البنك المركزي الأوروبي والذي يتكفل بتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والتوظيف الكامل، كما تضمن النص القانوني المنشئ له عدم إنقاذ الدول التي تعاني من مشاكل وضرورة احترام اتفاقية ماستريخت². إن أزمة الديون السيادية لليونان جعلت التزامات البنك المركزي الأوروبي محل تساؤل، ويجادل البعض أن قرار البنك المركزي الأوروبي شراء الديون العامة اليونانية يمثل خسارة لاستقلالية البنك المركزي الأوروبي، كما يلاحظ غياب الإجماع حول الدعم السياسي لحزمة الإنقاذ المالي لبلدان الجنوب، وهذا ما يزيد من احتمال خروج بلد أو أكثر من البلدان الشمالية.

إن انسحاب أحد الدول الشمالية من منطقة اليورو يجعلها تستعيد مرة أخرى استقلالية سياستها النقدية والحد من التزاماتها المالية تجاه دول الجنوب، إلا أن للانسحاب كذلك آثارا سلبية فالعودة إلى العملة الوطنية مرة أخرى سوف يؤدي إلى تراجع قدرتها التنافسية نظرا لارتفاع عملائها مقابل اليورو كما ستواجه الدول الشمالية عوائق قانونية تحول دون انسحابها.

الفرع الثاني : السيناريو الثاني : تعافي منطقة اليورو.

سيناريو آخر يطرح نفسه وهو خروج منطقة اليورو من هذه الأزمة بسلام، إذا ما نجحت المنطقة في تهدئة الأوضاع في أسواق الدول الأوروبية الجنوبية الضعيفة وذلك من خلال حزمة المساعدات المالية وتعهدها

¹ محمد إبراهيم السقاء، نفس المرجع السابق.

² Rymond J. Ahearan and others, *op-cit*, p20-21.

البنك المركزي الأوروبي شراء الديون العامة و فرض حزمة جديدة للتقشف، يرى العديد من المتتبعين أنه يمكن تجاوز هذه الأزمة إذا ما نجحت إجراءات التقشف والإصلاحات الهيكلية في تخفيض السعر في دول الجنوب، وهذا ما يبعد احتمال اللجوء إلى مزيد من تكامل السياسات المالية داخل المنطقة، كما يرى بعض المختصين إن المساعدات التي يقدمها الصندوق النقدي الدولي والدول الأوروبية الأخرى سوف تسمح بتأجيل الإصلاحات الهيكلية إلى حين استعادة هذه الاقتصاد لعافيتها الاقتصادية، ما يجعلها بمنأى عن المضاربات التي يمكن أن تضر بهذه الإصلاحات.

ويدور الجدل حول ما إذا كانت منطقة اليورو قادرة على مواجهة أزمة مماثلة في المستقبل بفاعلية أكبر مما يسمح بإطالة عمر اليورو، لذلك هناك العديد من المقترحات كنقل السلطة المالية (الإفناق والضرائب) لصالح الحكومة المركزية والبرلمان الأوروبي. وهذا ما يتطلب وجود سياسة مالية ونقدية وضريبية موحدة لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد، كواحدة من الخطوات البناءة نحو حل تلك الأزمة وإنقاذ اليورو من معضلته الحالية.

الفرع الثالث : منطقة اليورو تصبح أكثر تكاملا.

قد تنجح الإصلاحات التي تقوم بها دول منطقة اليورو في الخروج من هذه الأزمة، مما يؤدي إلى مزيد من التكامل السياسي والاقتصادي، ولكي يتحقق هذا السيناريو يجب تنفيذ إصلاحات مالية للحد من الانتفاع الجاني وتعزيز قدرة منطقة اليورو في الاستجابة لمثل هذه الأزمات مستقبلا، ولكي يتم تقديم مساعدات طارئة في وقتها المطلوب للدول الضعيفة يجب تبني آليات واضحة وتعزيز أكبر للمالية الفيدرالية، فعند مقارنة اتحاد العملة الأوروبية بالولايات المتحدة، يمكن ملاحظة فرق كبير. ففي الولايات المتحدة، يكون التحويل المالي مسموحاً به بين مختلف الولايات في حال أظهرت إحداهن أداءً ضعيفاً بشكل نسبي. وفي منطقة اليورو، تتوقع الدول أن تمارس مستوى كبيراً من النظام المالي، ولا توجد هناك أحكام تنظم عمليات التحويل المالي. وعلى الرغم من ذلك، لا يكاد يكون هناك أي مؤشر على الالتزام المالي من بعض الدول الأعضاء¹.

وإذا نجحت أوروبا في حل هذه المشاكل، ستصبح مؤسسة اقتصادية و سياسية أقوى. فتماما كما أجبر الكساد الكبير الولايات المتحدة على تشديد الفيدرالية، من المتوقع أن تجبر الأزمة الاقتصادية الحالية أوروبا على توطيد اتحادها. وقد بدأت المفوضية الأوروبية بالفعل الضغط على اليونان لتقوم بإصلاحات. وهكذا قد تحظى منطقة اليورو، من الباب الخلفي للأزمة الاقتصادية، بالحكومة السياسية التي لطالما اعتبر المشككون أنها ضرورية لحسن سير أي اتحاد نقدي. وفي نهاية النفق، قد تكون أوروبا أكثر تكاملا وإصلاحا لمشاكلها الاقتصادية وفي نهاية المطاف أوروبا أكثر تنافسية².

¹Rymond J. Ahearan and others, **op-cit**, p22.

² ستيفن نيل، اليورو لن ينهار، السبت 13 فيفري 2010، متاح على موقع : تاريخ الاطلاع: 2012-06-05
www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13022010&id=7ff74167-3d3f-4a8d-b02d-3eadbd926f28

المطلب الثالث : تداعيات أزمة الديون السيادية على الدول المتقدمة والدول النامية.

أثرت أزمة الديون السيادية على الاقتصاد العالمي، وللوقوف على تداعياتها على الدول المتقدمة والنامية من خلال الفرع التالية :

الفرع الأول : تداعيات أزمة منطقة اليورو على الدول المتقدمة.

بخصوص المشكلات الاقتصادية التي تتعرض لها القوى الكبرى جراء عدم مقدرتها على مقاومة تداعيات الأزمة المالية و تناول هذه الآثار فيما يلي¹ :

أولاً: الآثار على الاقتصاد الأمريكي :

إن اقتصادات الولايات المتحدة ومنطقة اليورو تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، حيث أن هناك روابط تجارية والاستثمارية كبيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث أن أوروبا تستهلك 20 بالمئة من صادرات الولايات المتحدة، ويحمل أكثر من 50 بالمئة من الأصول الأمريكية في خارج، في حين أن الولايات المتحدة تحتجز ما يقرب من 40 بالمئة من الأصول الخارجية لأوروبا، يمكن أن يؤدي انخفاض معدلات النمو وزيادة التقلبات في أوروبا إلى عواقب وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة، وفي ضوء هذه الروابط الاقتصادية القوية، فإنه ليس من المستغرب أن الاقتصاد الأمريكي يمكن أن تكون انعكس سلباً من جراء الأزمة في منطقة اليورو، عن طريق الروابط المالية والتجارية وكانت الحالات التي تكون فيها مخاوف من أن الأزمة تتفاقم يوماً، وقد عجلت في التقلب في أسعار الاسهم في الولايات المتحدة، وأدى ذلك إلى استقالة غير متوقعة من عضو مؤثر للبنك المركزي الأوروبي يوم 09 سبتمبر 2011. حيث أدى إلى انخفاض 5% من الاسهم في الاسواق الأوروبية، وبنسبة انخفاض بلغت أكثر من 2% في المؤشرات الرئيسية في الولايات المتحدة .

أما الخبراء الاقتصاديون يميلون إلى أن تنقسم على حجم أي تأثيرات على إقتصاد الولايات المتحدة، إذا كان عقود اقتصاد منطقة اليورو بشكل متواضع فقط في عام 2012، (يتوقع انخفاض بنسبة 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو و حدوث انتعاش في النمو بنسبة 1% في عام 2013)، أثر على اقتصاد الولايات المتحدة ومن المرجح ان يكون الحد الأدنى، ومع ذلك يمكن أن الأثر الاقتصادي سيكون أكبر بكثير إذا كانت منطقة اليورو للزج إلى ركود عميق وطويل الأمد أو حتى تفكك نتيجة لأزمة الديون السيادية المتفاقمة، حسب أحد التقديرات، يمكن ان كامل تفكك اليورو أن يؤدي إلى خسارة تراكمية 10% من الانتاج خلال العامين الأولين .جنباً إلى جانب مع تأثير السلبي أو ضار على الأرجح على سير العمل في الاتحاد الأوروبي، والدعم الإداري والتشغيلي سوق واحدة الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات إلى أوروبا (والتي بلغت أكثر من 300 دولار ويمكن مليار دولار في 2011) انخفاضاً كبيراً².

¹ Rymond J. Ahearan and others, *op-cit*, p22.

² Rymond J. Ahearan and others, *op-cit*, p22-23.

ثانياً: الآثار على الاتحاد الأوروبي :

رغم أن اليونان واحدة من أصغر الدول في منطقة اليورو (تشكل 2.6 بالمئة فقط من الناتج الإجمالي للمنطقة)، إلا أن تعثرها يمثل مشكلة خطيرة للمنطقة برمتها لأن من شأن ذلك ضعفة الثقة في العملة الموحدة وخلق ضغوطاً على الدول المشابهة من حيث خصائص المديونية والميزانية خاصة البرتغال وإسبانيا وإيرلندا، عدا التسبب في مضاعفات خطيرة على بنوك الاتحاد الأوروبي التي تعود إليها 49.2 مليار يورو من ديون اليونان (35.1 مليار يورو منها عائدة إلى بنوك فرنسية وألمانية)¹.

ومع اندلاع الأزمة بدأت التداعيات الاقتصادية بالظهور، وكان أسرعها أن قفز الذهب ليسجل أعلى مستوى في نحو أسبوعين من الأزمة، نتيجة إقبال المستثمرين على شراء المعدن النفيس للتحوط في مواجهة مخاوف بشأن تصاعد الأزمة في اليونان، فبلغ 1116.65 دولار في تلك الفترة. ولحقه سعر الفضة الذي صعد في الفترة نفسها إلى 15.81 دولار للأوقية من 15.52 دولار في نيويورك، وارتفع البلاتين إلى 1530 دولاراً للأوقية من 1512.5 دولار، كما زاد البلاتينيوم إلى 425 دولاراً للأوقية من 418,5 دولار أيضاً واجهت عملة اليورو ضغوطاً شديدة، وسجل سعر صرفها تراجعاً كبيراً، عقب اندلاع الأزمة، إذ تراجع إلى ما دون 1.37 دولار بسبب المخاوف من انتشار الأزمة إلى دول أخرى²، وانخفضت الاستثمارات التي كانت ترتفع بمعدل رقمين في معظم الدول الأعضاء الجديدة، بسبب قيود الائتمان، وانخفاض الاستثمار في الخارج وتدهور التوقعات الاقتصادية كما أصبحت تواجه شبح ارتفاع البطالة، وانخفاض الأجور بسبب نزوب الائتمان الاستهلاكي³. وتبدي عدة دول في الاتحاد الأوروبي إشارات مخيفة على وجود ظروف مشابهة لليونان وذلك بملاحظة ما فيها من أسواق عمل متخشبة وإنفاق عام متورم إن العدوى المتوسطة سارية بالفعل وهي تتوجه نحو البرتغال وإيطاليا وإسبانيا⁴.

فقد سببت الأزمة خسائر أكبر في بعض البلدان عنها في بلدان أخرى وأدت إلى ارتفاع البطالة في كل منطقة اليورو، لكنها فعلت ذلك بصورة أكبر في بعض البلدان عن غيرها، والنتيجة هي ضغوط تضخمية فعلية أو محتملة أكبر في بعض بلدان منطقة اليورو عنها في بلدان أخرى، وهناك أيضاً ضغوط أكثر على الماليات العامة لبعض بلدان منطقة اليورو، كما يتراءى في اتساع نطاق العلاوات على السندات السيادية ومقايضات تعثر سداد الائتمان المرتبطة بها⁵.

¹ مؤسسة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، المملكة العربية السعودية، ماي 2010، ص2.

² أحمد السيد علي، مرجع سبق ذكره، ص ص21-23

³ Katinka Barysch, **New Europe And There Economic Crisis**, Centre for European Reform, London, February 2009, p2.

⁴ سالي ماكنمارا، جي دي فوستر، من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان، منشورات مركز هيريتيج، الولايات المتحدة الأمريكية، 6 ماي 2010، ص4.

⁵ باري إيشنجرين، اختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد2، يونيو 2009، ص19.

وتبدو العملات المحلية لدول الاتحاد غير الأعضاء في منطقة اليورو معرضة للمخاطر على نحو متزايد والحكومة إما عاجزة عن الاقتراض من الأسواق المالية لتمويل العجز في ميزانيتها أو تجد أن ذلك مكلف، وعليه طلبت هنغاريا ولاتفيا ورومانيا الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي ومن صندوق النقد الدولي، كما طلبت بولندا الحصول على حد التسهيلات الائتمانية الخاص بالصندوق وهو تسهيل جديد مصمم للاقتضادات التي لها سجل مسار قوي¹.

وعلى المدى الطويل هناك عوامل كثيرة تشير إلى تراجع في قيمة اليورو، حيث أن الاتحاد الأوروبي هو المنطقة الوحيدة في العالم التي ربما تشهد ركوداً مزدوجاً حيث كانت عودته إلى النمو ضعيفة (ارتفع الناتج الإجمالي لمنطقة اليورو بنسبة 0.5 بالمئة فقط على أساس سنوي في الربع الأول) فضلاً عن أن من شأن إجراءات التقشف أن تضعف الأداء الاقتصادي، كذلك لن تكون الفروقات في أسعار الفائدة في صالح العملة الأوروبية الموحدة حيث يبدو الآن أن البنك المركزي الأوروبي لن يلجأ على الأرجح إلى رفع الأسعار لبعض الوقت وقد ظل البنك المركزي الأوروبي باعتباره الجهة المنوط بها ضبط التضخم مثابراً على إبقاء أسعار الفائدة أعلى من نظيرتها في أمريكا حيث يناط بالاحتياطي الفدرالي ضبط التضخم ودعم النمو في الاقتصاد وفي حالة عمليتي اليورو والدولار يلعب الفرق الحقيقي في أسعار الفائدة والتغيرات المتوقعة في هذه الفروقات دوراً مهماً في التأثيرات على تغير قيمة العملة وفي ظل الضعف الاقتصادي في أوروبا فإن الاحتياطي الفدرالي قد يلجأ إلى استباق البنك المركزي الأوروبي في رفع أسعار الفائدة وهي خطوة من شأنها المساهمة في إضعاف اليورو على نحو أكبر².

الفرع الثاني : تداعيات الأزمة على الوطن العربي وحلول المقترح للتعامل معها مستقبلاً.

فشل العالم العربي على مدار عقود في أن يكون كيانا اقتصاديا إقليميا، يسعى لتحقيق مصالحه، من خلال العلاقات الاقتصادية البينية، أو من خلال تعامله مع باقي الكيانات الإقليمية في المحيط العالمي، وذلك على الرغم من الظروف المواتية للعالم العربي من خلال إمتلاكه لمشروع للتكامل الاقتصادي العربي منذ ستينيات القرن العشرين، أو استحواذه على بعض الموارد الاقتصادية المؤثرة في المحيط الاقتصادي العالمي، وعلى رأسها النفط، أو الزيادة السكانية التي أدت إلى اعتبار المنطقة العربية سوقا يعتد به عالم الاقتصاد.

وفي خضم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي امتدت منذ أواخر عام 2008، لم نلاحظ وجود كيان عربي ولد من رحم الأزمة يسعى لإعادة البناء الاقتصادي العربي ليعظم من قيم التكامل الاقتصادي، أو ليوحد رؤية موحدة تعكس وجود برامج لمواجهة الآثار السلبية على الاقتصاديات العربية، ومن هنا نستطيع القول بأنه من الصعوبة بمكان أن ندعي أن يكون للعالم العربي دور في صناعة المستقبل الاقتصادي العالمي. ولا أدل على ذلك من نتائج أعمال القمة الاقتصادية العربية الأولى التي عقدت في الكويت مطلع عام 2009، حيث لم تسفر عن

¹ مارتن شيهاك، سربونا متيرا، أوروبا تفقد هالتها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد2، يونيو 2009، ص14.

² مؤسسة جدوى الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص4.

نتائج ملموسة على أرض الواقع سوى في الدعوة لإقامة صندوق لدعم المشروعات الصغيرة برأس مال 2 مليار دولار، وأنجز القدر المطلوب من رأس المال بمعدل 50% منذ سنة، ولم يباشر الصندوق عمله بعد. إلا أن تداعيات الأزمة المالية الأوروبية على العالم العربي فرضت مجموعة من التحديات، منها:

أولاً: خفض قيمة الاستثمارات العربية الخارجية:

تعرضت الاستثمارات العربية الخارجية التي تقدر بنحو 2 تريليون دولار لمجموعة من المخاطر، بعد وقوع الأزمة المالية، وكان النصيب الأوفر من هذه المخاطر للاستثمارات غير المباشرة في أسواق الأوراق المالية، وتلك المستثمرة في قطاع العقارات. وقد قدرت خسائر الاستثمارات العربية بنحو 400 مليار دولار. كما أن خفض معدلات الفائدة بالدول الأوروبية وأميركا يعد أيضاً أحد المخاطر التي تحيط بالاستثمارات العربية بالخارج. ومع أن بعض هذا الاستثمارات قد توجه إلى الصين ودول جنوب شرق آسيا ونزرا يسيرا إلى دول عربية، إلا أن الجزء الأكبر لا يزال في أوروبا وأميركا، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في توطين هذه الاستثمارات في المنطقة العربية وأماكن أخرى أكثر أمناً من حيث المخاطر الاقتصادية¹.

ثانياً: ربط العملات العربية بالدولار واليورو:

لا يزال العديد من الدول العربية يربط عملته المحلية بالدولار واليورو، وهو ما يستتبع ربط سياساته النقدية بالسياسة النقدية الأمريكية والأوروبية، مما حمل الدول العربية بالعديد من الخسائر نتيجة تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الأزمة العالمية في 2008، وكذلك خلال أزمة الديون السيادية الأوروبية في 2009، ولا أدل على ذلك من انخفاض قيمة الاحتياطيات النقدية لدى الدول العربية المقومة بالدولار واليورو، وكذلك انخفاض العائد على استثمارات هذا العائد في سندات الخزانة الأمريكية. وكان من أهم مخاطر هذه السياسة ارتفاع معدلات التضخم بدول الخليج بشكل ملحوظ منذ وقوع الأزمة المالية في عام 2008. ولذلك كان الواجب على الدول العربية منذ مطلع الألفية الثالثة أن تقوم بفك الارتباط بين عملتها والدولار واليورو، والسعي لتكوين سلة عملات قوية بديلة، وأيضاً العودة للاستحواذ على الذهب كمكون رئيسي في الاحتياطيات النقدية².

ثالثاً: ارتفاع أسعار المواد الغذائية:

على الرغم من أن الشهور التالية للأزمة المالية عام 2009 ومنتصف عام 2009 قد شهدت تراجعاً ملحوظاً في أسعار السلع الغذائية، إلا أن عام 2010 شهد عودة ارتفاع أسعار السلع الغذائية مرة أخرى، وذلك بسبب تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، مما عرض الدول العربية مجدداً لارتفاع فاتورة الغذاء التي تعاني منها منذ فترة طويلة؛ حيث بلغت فاتورة الواردات العربية من الغذاء في عام 2008 نحو 41.7

¹ منظمة العمل العربية، آثار الأزمة الاقتصادية على العملة الوطنية والعربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة مايو 2011، ص 14،

² علي عبد العزيز سليمان، العرب وتحديات ما بعد الأزمة المالية العالمية، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010، ص ص 93-94.

مليار دولار¹، والمخرج من هذه الأزمة مدون منذ سنوات طويلة في دفاتر التكامل الاقتصادي العربي، بالاستفادة من الأيدي العاملة في الدول ذات الكثافة السكانية العالية، وأموال النفط الخليجية والعربية، والأراضي الزراعية الخصبة في السودان وبعض الدول العربية الأخرى.

ولعل الدرس القديم الجديد الذي يجب أن تعمل به الدول العربية لمواجهة التداعيات السلبية للأزمة المالية الأوروبية وغيرها، هو العودة الجادة لتفعيل مشروع التكامل الاقتصادي العربي، والذي يتوافر له الكثير من المقومات ما عدا الإرادة السياسية.

الفرع الثالث: وضع الاقتصاديات الصاعدة من الأزمة وانعكاس ذلك على موازين القوى العالمية .

بقدر ما مثلت أزمة الديون السيادية الأوروبية من فرص للدول الصاعدة، بقدر ما فرضت عليها من التحديات، لقد استطاعت الدول الصاعدة وبخاصة الصين والهند والبرازيل تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، كما حصلت على نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية، في الوقت الذي كان فيه أداء دول أوروبا وأميركا متراجعا على تلك المؤشرات. ولكن يلاحظ أن أداء الدول الصاعدة قد اتسم بمجموعة من السلبيات على الصعيد التنموي، منها:

أن العائد من زيادة معدلات النمو في هذه الدول كان للأغنياء منه النصيب الأوفر. صحيح أن معدلات الفقر قد تراجعت بهذه الدول، ولكن على الجانب الآخر فإن الأغنياء كانوا أوفر حظا من فقراء في الاستفادة من ثمار هذا النمو. والأمر الثاني هو أن بعض هذه البلدان -كالصين- لا يزال يمارس الرأسمالية المستبدة التي لا توجد أي رابط بين التنمية والديمقراطية، بينما تظهر صورة أخرى في بلدان مثل الهند والبرازيل وهي الرأسمالية المدارة من قبل الدولة، والتي مورست بشكل قوي من خلال استثمارات الصناديق السيادية. أما التحدي الثالث فهو اعتماد تجربة الدول الصاعدة على نفس آليات التجربة الأوروبية والأمريكية من حيث تمويل التنمية بالدين، حيث تستقبل هذا الدول مبالغ طائلة من الاستثمارات الأجنبية بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة؛ مما جعل من المتوقع لها أن تشهد نشاطا اقتصاديا محمومًا، يتطلب الكثير من سياسات التعقيم لاقتصادياتها ضد التداعيات السلبية لهذه الآلية².

ولعل هذا ما دعا بعض الدول إلى فرض ضرائب على الأموال الساخنة في سوق الأوراق المالية بها، حتى تجبر هذه الأموال على البقاء أطول فترة ممكنة، والحد من ممارسة هذه الأموال لنشاط المضاربة. ومما سيساعد الدول الصاعدة على تأكيد دورها على خريطة القوى الاقتصادية العالمية خلال الفترة المقبلة تلك الخطوات التنسيقية فيما بينها، حيث عقد تجمع للدول الصاعدة ضم خمس دول، هي: (الصين، والهند، والبرازيل، وروسيا، وجنوب إفريقيا)، وقد عقدت مجموعة من الاجتماعات كان آخرها في أبريل 2011 بالصين، ومن أهم

¹ عبد الحافظ الصاري، الاقتصاد العالمي.. الأزمة وآفاق الحل، تقارير شبكة الجزيرة للدراسات الاقتصادية، قطر، 16 أكتوبر 2011، ص 7.

² أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية... أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد 371، يناير 2010، ص 361.

الاتفاقيات التي نوقشت في هذا الاجتماع، اتفاقية تخص نظام الإنترنت ، والذي يتيح لهذه الدول أن تتداول فيما بينها القروض والمنح بعملائها المحلية كبديل للدولار.

والجدير بالذكر أن هذا التجمع للدول الصاعدة يضم 42% من سكان العالم، ويحق 18% من حجم الناتج المحلي العالمي، ويسيطر على 15% من التجارة السلعية للعالم¹. ويتوقع أن ترحح كفة الدول الصاعدة في أية مفاوضات اقتصادية عالمية في المستقبل، لأن هذه الدول سوف تجذب إليها الدول النامية في وجه الدول الأوروبية وأميركا في حالة اختلاف وجهات النظر.

صحيح أن الواقع الجديد للاقتصاد العالمي قد فرض وجود دور للدول الصاعدة في تشكيل الخريطة الاقتصادية الجديدة، ومن مظاهر ذلك أن الدول المتقدمة لم تقصر التفكير في الخروج من الأزمة المالية على نفسها ولكنها أفسحت المجال للدول الصاعدة ومن بينها الصين والهند والبرازيل، وكذلك بعض الدول النامية ذات الفوائض المالية كالمملكة العربية السعودية، وهو سلوك مختلف عن ذي قبل حيث كانت مجموعة السبع الصناعية المتقدمة تنفرد لتقرر ما تشاء، وما على الدول النامية سوى التنفيذ².

وعلى الدول الصاعدة ألا تكرر أخطاء الدول الغربية الأوروبية والأمريكية في ظل صعود معدلات النمو بها، كما أن عليها تعالج مثالب توزيع ثمار النمو بين سكانها، وأن تمتلك قدرا كبيرا من التعاون فيما بينها يساعد على تحقيق الاستقرار في أداء الاقتصاد العالمي، وأن تأخذ مزيدا من الاحتياطات تجاه الاعتماد بنسبة كبيرة على التصدير لأوروبا وأميركا. كما أنه على الدول الصاعدة أن تقيم علاقة متوازنة مع الدول النامية والأقل نموا في إطار من التجارة العادلة وتحقيق المصالح المشتركة، وألا تنظر إليها على أنها مجرد مصدر للموارد الأولية الرخيصة كما فعلت أميركا والدول الغربية من قبل.

¹ جريدة القدس الدولية، اتفاق قادة أكبر خمس اقتصاديات صاعدة في العالم " بريكس" حول قضايا الاقتصاد والتمويل، متاح على الموقع :

تاريخ الاطلاع : http://www.alquds.com/news/article/view/id/257353.2012-06-05

² عبد الحافظ الصاوي، مرجع سابق، ص 8.

خلاصة الفصل الأول :

جاءت الأزمة المالية والإقتصادية الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بعدد ضخم من الاختبارات المتنوعة إذ تفجرت أزمة السيادية اليونانية في المنطقة بداية من نهاية 2009، وانتشرت إلى كل من البرتغال و إيرلندا وإسبانيا، قبل أن تتمكن منطقة اليورو من إكتساب الفعالية اللازمة بعد الأزمة العالمية مهددة النظام المالي والإقليمي.

ويتضح من خلال أزمة الديون السيادية الأوروبية أن اتفاقية ماستريخت قد فشلت إلى حد ما في فرض قواعدها بشكل صحيح وسليم، كما أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية هي أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية فقد أظهرت الاختلالات التجارية بين دول أوروبا الشمالية والجنوبية أن آلية التكيف في منطقة اليورو لا تعمل بشكل جيد رغم حرية انتقال العمالة ومرونة الأسعار لا يضمن استقرار الدول الأعضاء ولا يساعد على تحقيق التضامن المطلوب في ما بينها.

رغم أن هناك ميثاق الاستقرار والنمو والذي يعتبر دليلا لمتابعة وضع كل دولة في منطقة اليورو إلا أن هذه الأزمة قد كشفت عن خلل كبير في التمكن من السيطرة والتحكم في الأوضاع المالية والنقدية في منطقة اليورو، وذلك لنقص الشفافية والمصادقية في الأرقام والإحصائيات المقدمة إذ لا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد كما حدث في اليونان. ولم تكن اليونان الدولة الوحيدة في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي التي تجاوزت الحدود في المديونية وعجز الميزانية ما جعل الأزمة اليونانية تهدد مستقبل منطقة اليورو بالإهمار.

فبفضل العمل المشترك القوي والواسع النطاق على مستويات سياسات دول الاتحاد، تم إحتواء الأزمة وتم وقف الاضطرابات المالية، والحد من تأثيرها المعاكس على النشاط الاقتصادي لأوروبا، من خلال الدعم غير المسبوق للسيولة والائتمان، وأدوات التمويل الأوروبية الجديدة، وإتخاذ إجراءات مالية كبيرة في البلدان المتضررة.

وعليه وبالرغم من أن الأزمات توهن أحيانا عزيمة السياسيين، لكنها يمكن أيضا أن تكون دعوة لزيادة الاتحاد وتوفير فرصة للتغلب على العقبات القديمة.

الفصل الثاني :

ميزان المدفوعات وآليات وسياسات

تصحيح الاختلال فيه

تمهيد:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عنها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل، ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها من قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه، وفي سبيل تحقيق هذا المسعى فالدولة ملزمة بإعداد سجل واقي يبين لها جميع حقوقها وديونها الناشئة عن علاقتها الاقتصادية التي تمت بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وبصفة دورية. بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن المساعدة أيضاً في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة، هذا السجل يعرف بـ « ميزان المدفوعات ».

وفي هذا الصدد ويقصد بالإمام بالموضوع، نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.
- المبحث الثاني : آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات .
- المبحث الثالث : سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات متبادلة يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف، وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة، فترصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي، وهذه العناصر كلها يتألف منها ميزان المدفوعات الذي نحاول التطرق إلى ماهيته و نظريات اختلاله و التوازانه .

المطلب الأول : ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية و الاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية ، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية ، ولهذا نحاول إبراز مفهومه وهيكله ، ومؤشراته الاقتصادية التي تعتمد عليها كل دولة في بعض قراراتها .

الفرع الأول : ماهية ميزان المدفوعات.

لا يسعنا إلا أن نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة عن ميزان المدفوعات، إضافة إلى المفردات التي يتكون منها الميزان، ومن أجل ذلك أوردنا عناصر التالية:

أولاً : مفهوم ميزان المدفوعات :

في الحقيقة هناك مجموعة من التعاريف تعكس اجتهادات مختلفة في مصدرها وشكلها لكنها منسجمة في معناه، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي :

التعريف الأول : " هو بيان أو سجل محاسبي، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية و النقدية، بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة"¹.

التعريف الثاني : " يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل لمجمل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالباً ما تكون سنة واحدة"².

تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات : " ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم، ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة"³.

بناء على ما سبق يمكن القول أن : " ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي أو سجل محاسبي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التجارية، والمالية و النقدية التي تتم بين المقيمين في دولة ما ونظرائهم في الخارج وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة" .

¹ Bernard Guilocheon, Annie Kawecki, *Economie Internationale : Commerce Et Macroéconomie*, Dunod, Paris, 5^{éms} Edition, 2006, P 188 .

² Parent Antoine, *Balance des Paiement et Politique Economique*,(Nathan, France, 1996),P 5.

³ صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، (الطبعة الخامسة، واشنطن، 1993)، ص1.

من هذه التعاريف نفهم أن العمليات التي تسجل في ميزان المدفوعات هي تلك التي تجري بين المقيمين وغير المقيمين ، فماذا نعي بالمقيمين وغير المقيمين ؟.

نقصد بالمقيمين في دولة معينة كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة أو أكثر، وذلك بغض النظر عن جنسيتهم¹.

أما غير المقيمين فهم كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية للدولة. بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم في الخارج، والأجانب الذين يمارسون نشاطهم داخل هذه الدولة لمدة تقل عن سنة.

كما تعتبر السفارات و القنصليات و المنشآت العسكرية و الهيئات الأخرى الموجودة داخل الإقليم المحلي والتابعة للدول الأخرى من غير المقيمين².

ويتم تسجيل العمليات الاقتصادية وفق قاعدة القيد الزدوج والتي بموجبها تظهر كل عملية مرتين في الميزان، مرة في الجانب الدائن (الأصول) لكونها تتعلق بخروج قيمة ينتج عنها زيادة في مقبوضات الدولة، ومرة في الجانب المدين (الخصوم) بإعتبارها تمثل دخولا لقيمة تؤدي إلى زيادة في مدفوعات الدولة نحو الخارج، وبالتالي فإن القيم المسجلة في الجانب الدائن تكون مساوية للجانب المدين، ويكون الرصيد الإجمالي لمجموع التسجيلات مساويا للصفر، وهو ما يعبر عنه بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات، ويكون هذا نظريا فقط، أما الواقع فإن هذا التوازن في ميزان المدفوعات متوازن اقتصاديا، فقد يكون الميزان التجاري غير متوازن نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات، ويفسر ذلك بتغطية العجز من باقي عناصر هيكل الميزان الكلي³.

ثانيا : أهمية ميزان المدفوعات :

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية⁴:

أ- يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة :

إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار و التكاليف... إلخ.

¹ أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، أطلس للنشر، الجزائر، 1996، ص1.

² الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسير، جامعة الجزائر، سنة 2000-2001، ص4.

³ Yaici Farid, *Precis de Finance Internationale*, E.N.A.G, Algerie, 2008, P58.

⁴ السيد محمد أحمد السريتي، *إقتصاديات التجارة الخارجية*، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعامرة، مصر، 2008، ص228-230.

ب - يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:

إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

ج - يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

د - تقيس الوضع الخارجي للدولة :

حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

الفرع الثاني : مكونات ميزان المدفوعات.

ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين وهما¹:

- **الجانب الدائن :** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.

- **الجانب المدين :** وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات وكل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين.

أما أفقيا فهناك العديد من تقسيمات، إلا أن التقسيم الأكثر اتفقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام ، وذلك كما يلي :

أولا : حساب المعاملات الجارية :

يعتبر الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويضم الميزان التجاري ، وميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد².

أ - الميزان التجاري (المعاملات المنظورة) :

ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والتي تمر بحدود الدولة الجمركية ، بحيث

¹ الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991، ص84.

² الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص4.

يتم تقويم الصادرات بقيمة (فوب) *، بينما يتم تقويم الواردات بالقيمة (سيف) ** .
 ويعبر الميزان التجاري على صافي التعامل الخارجي، أي الفارق بين الصادرات والواردات، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات يعني ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري، إذا حدث غير ذلك فيعني حدوث العجز¹.

ويعكس الفائض في الميزان التجاري قوة ومثانة اقتصاد ما إذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية، أما إذا ما تحقق ذلك في ظل سياسة معينة كسياسة تقييد الواردات فيعبر ذلك عن نجاح تلك السياسة².

ب- ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة):

ويتضمن جميع المعاملات الخدمية، ويتم في هذا الحساب تسجيل كل من صادرات وواردات الخدمات بجميع أقسامها الآتية³:

- **خدمات النقل** : وتتضمن المدفوعات المتعلقة بالنقل (البري، البحري، الجوي) التي تؤديها الدولة لغير المقيمين (الدائن)، أو التي يؤديها غير المقيمين لصالح الدولة، وتشتمل أيضا على أجور الشحن وثن تذاكر السفر...إلخ.

- **التأمين** : ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين (نقل بضائع، حياة، حوادث...)، بما في ذلك إعادة التأمين.

- **الرحلات إلى الخارج** : وتشمل مصروفات المسافرين سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادا على ما تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات.

- **دخول الاستثمارات الخارجية** : وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة (فوائد وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية...إلخ) أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات.

- **العمليات الحكومية** : وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية (المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج، مصاريف القوات في نطاق اتفاقية للدفاع المشترك) أو غير العسكرية (كالمساهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائد القروض العامة ومصروفات البعثات الدبلوماسية وغيرها).

* فوب " FOB : Free On Board ، أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر، ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

** سيف " CIF : Cost Insurance Freight ، فتتضمن بالإضافة إلى قيمة السلعة : رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل، حتى ميناء الوصول، بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

¹ حسام علي داود وآخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص20.

² السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص232.

³ محمود يونس، إقتصاديات دولية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 172-173.

- **الخدمات الأخرى** : وتشتمل على باقي بنود الخدمات مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج (لغير المهاجرين)، العمولات التجارية، مدفوعات البريد والتليفون، عوائد الحقوق الأدبية... إلخ.

ج- حساب التحويلات من جانب واحد :

تشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات، الإعانات، والتعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد أو بدون مقابل لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد. وقد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية¹.

- **التحويلات الخاصة** : وهي تحويلات مقدمة أو مستلمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية... إلخ.

- **التحويلات الحكومية** : وهي المقدمة أو المستلمة من طرف الحكومات مثل المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للإغاثة من الكوارث الطبيعية أو لتمويل شراء معدات حربية... إلخ. أما عن كيفية تسجيل هذه العمليات فهي كالتالي²:

- **تقييد في الجانب الدائن من حساب التحويلات من جانب واحد وفي الجانب المدين لحساب السلع أو الخدمة المقدمة**، هذا بالنسبة للدولة المستفيدة.

- **أما بالنسبة للدولة المانحة فالعكس**، أي تسجيل في الجانب المدين لحساب التحويلات من جانب واحد وفي الجانب الدائن لحساب السلع أو الخدمات الممنوحة.

ثانيا : حساب المعاملات الرأسمالية :

ويشمل حركة رؤوس الأموال التي من شأنها أن تحدث تغيرا في مراكز الدائنة والمديونية للدولة وهي تنقسم بدوره إلى قسمين³:

أ- حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل :

ويقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة، وتتضمن كل من الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها، بحيث يتم تسجيل كل من الاستثمار الوطني للخارج والقروض الوطنية وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين كونها يترتب عليها مدفوعات خارجية بينما يتم تسجيل كل من القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر وأقساط سداد القروض الوطنية في الجانب الدائن كونها يترتب عليها دخول نقد أجنبي.

¹ بكري كامل، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعة، بيروت، 1986، ص364.

² الجوزي الجميلة، مرجع سابق، ص5.

³ Martine Peyrard-Moulard, **Les Paiement Internationaux** : Monnaie-Finance, Ellipses, Edition Marketing S.A, Paris, 1996, pp 8 -9.

ب - حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل :

وتتضمن حركة رؤوس الأموال من داخل الدولة نحو الخارج أو العكس والتي تقل عن سنة، وتتم هذه الحركة بصفة تلقائية وذلك لعدة أغراض نذكر أهمها فيما يلي¹:

- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة في بلد ما، يؤدي ذلك إلى هروب رؤوس الأموال واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل.

- اختلاف مستويات أسعار الفائدة، حيث تتجه هذه الأموال حيث هناك أسعار فائدة مرتفعة بغرض تحقيق دخل أكبر.

- المضاربة التي قد تحصل عندما يتوقع المضاربون ارتفاع أسعار عملة بلد ما فيلجئون إلى تحويل أموالهم نحو ذلك البلد وفي حالة تحقق توقعاتهم فإنهم يبيعون مشترياتهم من العملة.

ثالثا : حساب التسويات الرسمية :

ويضم هذا الحساب صافي الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة²، والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطيات الدولية³، والتي تتكون من العناصر التالية⁴:

- 1- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية ؛
- 2- رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية لدى السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها، لدى البنوك الأجنبية ؛
- 3- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة الأجنبية، والأوراق التجارية الأجنبية ؛
- 4- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية ؛
- 5- الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية ؛
- 6- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية ؛
- 7- موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقا للاتفاقية ؛
- 8- القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات؛

يتحدد رصيد ميزان المدفوعات بالرصيد النهائي للحساب الجاري وحساب رأس المال فيحقق ميزان المدفوعات فائض عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحسابين أكبر من مجموع الجانب المدين فيها، ويتحقق العجز إذا كان الجانب المدين فيها أكبر من الجانب الدائن، ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابيا بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطيات الدولية السابق ذكرها، ويعد ميزان المدفوعات متوازن من الناحية

¹ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص ص 233-234.

² نفس المرجع السابق، ص 234.

³ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 7.

⁴ إيمان عطية ناصف، محمد جابر حسن، الاقتصاد الدولي، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص ص 330-332.

الحسابية، ويجب أن نفرق تماما بين هذا التوازن الحسابي والتوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يتحقق إذا تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فيها. أما التوازن الحسابي فهو توازن حتمى لا بد وأن يتم¹.

رابعا: حساب السهو والخطأ:

يعتبر أحد بنود ميزان المدفوعات، حيث يتم تقييد عمليات تم إغفالها في الحسابات السابقة، كما يمكن من خلاله تصحيح خطأ ورد في تلك الحسابات، وقد يكون الغرض من التسجيل في حساب السهو والخطأ هو إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان الكلي².

الفرع الثالث : المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.

يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لأي دولة كانت عن طريق ميزان مدفوعات، وهذا بفضل المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استنتاجها من أرصدة الموازين الفرعية للميزان الكلي. وفيما يلي نرى بعض تلك المؤشرات³:

أولا: علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:

تحدد علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي انطلاقا من المساواة بين الموارد و الاستخدامات ، وذلك على النحو الآتي :

$$Y = C + I + (X - M) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن :

Y : تمثل الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق وفي فترة معينة.

C : الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي.

I : الإستثمار الداخلي الخاص والعمومي.

X : الصادرات من السلع.

M : الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي :

$$Y - (C + I) = X - M \dots \dots (2)$$

حيث C+I : تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بالرمز EL⁴،

¹ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 235.

² Rechar d E. Caves, Jeffrey. A Frankel, Ronald W. Gones, **Commerce Et Paiement, Internationaux**, Boeck Universite, 1 rs Edition, 2003, p334.

³ يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسير ، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2001، ص 28.

⁴ Tahar Ben Merzouka, Mongi Safra, **Monnaie Et Finance Internationales**, Ed, L 'Harmattan, Paris, 1994, P33 .

ومنه تصبح المعادلة بالشكل الآتي:

$$Y - EL = X - M \dots \dots \dots (3)$$

حيث $Y-EL$: يمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

ففي حالة تحقيق الدولة فائض في الناتج الداخلي ($Y-EL > 0$)، فيعني ذلك تغطية الاستخدامات الداخلية بواسطة الناتج الداخلي الخام، في حين يتم توجيه الباقي من الفائض إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة ($X-M > 0$).

أما إذا كان هناك عجز في تغطية الاستخدامات الداخلية ($Y - EL < 0$)، فإن البلد يلجأ إلى الاستيراد مما يفسر الرصيد السلبي للميزان التجاري في هذه الحالة ($X - M < 0$).

ثانيا: معدل التغطية (CT):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع، ويمكن استنتاج ذلك من العلاقة الآتية¹:

$$TC = (X / M) 100 \dots \dots \dots (4).$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات، على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات. فإذا كان هذا المعدل أصغر من المائة (100)، فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات، ولذا يجب على الدولة البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداتها.

ثالثا: معدل التبعية (TD):

وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في دولة ما. كما توضحه العلاقة الآتية:

$$TD = (M / PIB) 100 \dots \dots \dots (5).$$

فكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير فإن ذلك يعني أن هذا البلد ليست له تبعية وطيدة للخارج.

رابعا: معدل القدرة على التصدير (TE):

وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (X) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB). ويتحدد بالعلاقة التالية²:

$$TE = (X / PIB) 100 \dots \dots \dots (6).$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل على أن للبلد قدرات كبيرة للإعتماد على قطاع التصدير.

¹ يوسف عبد الباقي، مرجع سابق، ص 29.
² نفس مرجع السابق، ص 30.

خامسا: معدل القدرة على سداد الواردات (CPM):

يتحدد هذا المعدل بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أصغر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال، ومن المستحسن أن لا يتجاوز عدد الأيام تسعين (90) يوما¹، أي ثلاثة أشهر. وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M). ويتحدد وفقا للعلاقة التالية :

$$CPM = (RC / M) 360 \text{ jours} \dots \dots \dots (7).$$

سادسا: العلاقة بين العجز في ميزان العمليات الجارية والنتاج الداخلي الخام :

يمكن قياس العلاقة بين رصيد العمليات الجارية والنتاج الداخلي الخام بالعلاقة التالية :

$$BOC / PIB \dots \dots \dots (8).$$

حيث BOC : يمثل رصيد ميزان العمليات الجارية .

وعموما إذا كان هذا المعدل يعادل 5 % فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز 5 % فإن الوضعية الاقتصادية للبلد المعني تصبح حرجة نوعا ما حيث أن احتياجات التمويل في هذا البلد تستدعي الإستدانة².

بالإضافة إلى المؤشرات السابقة يمكننا إستخراج بعض المؤشرات الأخرى نقدمها فيما يلي³ :

- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون :

وتعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الاقتصاد الوطني عن مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة ، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة في السيولة الخارجية، لأن الاحتياطي هو بمثابة هامش أمان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف ، ويستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية إلا أن الارتفاع المفرط لها هو مؤشر على تجميد الأموال وبالتالي تضييع فرص استثمارها.

- نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات :

باعتبار أن الصادرات هي المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى الطويل والمتوسط لذا فإن بقدر ما تكون نسبة خدمة الدين مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد خطر التوقف عن التسديد، ولهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة 50%، أي يجب أن تكون قيمة الصادرات مرتفعة لكي يستمر الاقتصاد في السداد.

¹ Tahar Ben Merzouka, Mongi Safra, Op. Cit. P36.

² يوسف عبد الباقي، مرجع سابق، ص 30.

³ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ، 2010 ، ص89.

المطلب الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات .

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متزناً نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية، وبالتالي فإن الاختلال المقصود به في هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، وإيضاح ذلك يجب التفرقة بين المفهومين .

الفرع الأول : مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه.

هناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات، وهما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي، ولا بد أن نفرق بينهما : يقصد " بالتوازن المحاسبي " في ميزان المدفوعات لأي دولة، هو حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات، وذلك بعد إضافة بند " السهو والخطأ "، ويتم ذلك بتسجيل العمليات وفق قاعدة القيد المزدوج المتعارف عليه في المحاسبة.

ويؤخذ على هذا التوازن المحاسبي أنه لا يقدم أي دلالة على طبيعة التوازنات الخارجية، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات .

أما " التوازن الاقتصادي " أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات، فهو الذي يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدة، فعند حدوث عدم توازن بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصادياً، وأما إذا حدث العكس يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصادياً.

ويعتبر التوازن الاقتصادي حالة نظرية قلما تتحقق، إلا أن كافة الدول تجتهد للوصول إليه، كونه يعطي مؤشرات عن الانحراف الاقتصادي للدولة، وأسبابه، وكيفية معالجته¹.

إن تحديد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات يتم من خلال المقارنة بين نوعين من العمليات²:

أولاً: العمليات التلقائية أو المستقلة:

ويقصد بما تلك العمليات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات وهي ذات طبيعة اقتصادية بحتة، بحيث يرجع سبب إتمامها إلى الاختلاف في مستويات الأسعار والدخول وأسعار الفائدة بين الدول، وبالتالي فهي عمليات اختيارية وتتم بغرض تحقيق ربح أو إشباع رغبة اقتصادية لدى المقيمين داخل الدولة ويشمل هذا النوع من المعاملات البنود التالية :

- أ- جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة : حيث يقوم المصدرون والمستوردون بعمليات التصدير والاستيراد بقصد الاستفادة من الفروق في الأسعار الدولية ولتحقيق رغبات المستهلكين .
- ب- التحويلات من جانب واحد : تؤدي هذه التحويلات إلى التقليل من التفاوت في مستويات الدخل بين المقيمين في دولة ما وباقي الدول .

¹ فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 174.

² رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص 380-381.

ج- حركة رؤوس الأموال الخاصة : وتتجه في الغالب نحو الدول التي تكون فيها أسعار الفائدة مرتفعة، أو لغرض الدخول في مشروعات مشتركة.

د- بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتحرك بهدف المضاربة، إما هروبا من عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية، أو بهدف الاستفادة من فروق العملات.

ثانيا : العمليات التعويضية أو الموازية :

وهي العمليات التي تترتب عن العمليات المستقلة وتتم في ضوء موقف معين لميزان المدفوعات (فائض أو عجز)، ويكون الغرض منها تعويض الفارق بين الجانب الدائن والجانب المدين، وتشمل تلك العمليات على ما يلي :

أ- حركة رؤوس الأموال في شكل قروض ؛

ب- حركة الذهب للأغراض النقدية ؛

ج- التغيرات في احتياطي الصرف الأجنبي ؛

ويكون الاختلال في إحدى الشكليين الآتيين :

- في شكل فائض: وهذا في الحالة التي يكون فيها الجانب الدائن للعمليات المستقلة (عمليات الحساب الجاري + عمليات حساب رأس المال طويلة الأجل وقصيرة الأجل بغرض المضاربة) أكبر من الجانب المدين لنفس الحساب.

- في شكل عجز : وذلك في الحالة التي يكون فيها الجانب المدين للعمليات المستقلة أكبر من الجانب الدائن لها¹.

الفرع الثاني : مفهوم الاختلال ميزان المدفوعات وأنواعه .

بعد تعرضنا إلى التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، نلاحظ أن التوازن قلما يحدث، بحيث هو أحد الحالات الثلاث لميزان المدفوعات التالية: الفائض، العجز، التوازن ، وكل من الفائض والعجز يعد اختلالا لميزان المدفوعات.

أولا: مفهوم اختلال ميزان المدفوعات :

إن القرارات المستقلة للأفراد والمؤسسات والحكومات، سواء في الداخل أو في الخارج والتي تؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تنعكس على حسابات ميزان المدفوعات، لا تؤدي إلى مجموعة منسقة من العلاقات التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات، إلا إذا كان ذلك صدفة².

من النادر أن يتوازن جانبا الإيرادات والمدفوعات، فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، ويترتب على ذلك أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية وهذا يعني وجود فائض

¹ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 382-383.

² الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص16.

لديها من عملات تلك الدول. وتستطيع الدولة ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من اقتنائها للسلع والخدمات الأجنبية إما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى أو مزاولة نشاط استثماري في الخارج¹. وقد تعاني الدولة من عجز في ميزان المدفوعات، ويترتب عن ذلك زيادة مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها الحقيقية، كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة وانخفاض الطلب على العملة المحلية، واستمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي، وتنهيار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

نشير إلى أنه ليس كل عجز مشكلة يجب تفاديها، لأن تحقيق العجز في ميزان مدفوعات الدولة النامية يمكنها من تطوير اقتصادياتها في المراحل الأولى من التنمية، حيث تستورد السلع الاستثمارية لبناء جهازها الإنتاجي².
ثانيا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك أنواع عديدة من الاختلال ولا تقتصر على العجز فقط، وإنما تشمل الفائض أيضا وتنقسم إلى قسمين³:

1- الاختلال المؤقت :

وينقسم بدوره إلى :

أ- الاختلال العارض :

هذا النوع من الاختلال مؤقت، وناتج عن طارئ يصطدم به الاقتصاد الوطني، ويوزل هذا الاختلال بزوال الطارئ المسبب له، وبذلك لا يحتاج إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية.
ب- الاختلال الموسمي :

من خلال تسميته يظهر هذا الاختلال أنه مرتبط بالمواسم، حيث يرتبط أساسا بالمدة الأخوذة بعين الاعتبار عند إعداد ميزان المدفوعات، وكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما زاد احتمال ظهور هذا الاختلال، والعكس بالعكس. وعادة ما يظهر هذا الاختلال في موازين مدفوعات الدول التي تصدر منتجات موسمية، لذا يتلاشى هذا الاختلال دون اللجوء إلى سياسة اقتصادية معينة لمواجهة، حيث تختفي الاختلالات الموسمية خلال سنة⁴.

ج- الاختلال الدوري :

يحدث هذا النوع خاصة في الدول التي تأخذ بنظام آليات السوق، حيث يتعرض اقتصادها للدورات الاقتصادية، ففي حالة الرخاء يحدث العجز بسبب تراجع قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وبالمقابل تزداد قيمة الواردات بزيادة الدخل، أما في حالة الكساد أو الانكماش فإنه يحصل الفائض بتراجع

¹ نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1988، ص377.

² الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص17.

³ الفار إبراهيم محمد، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1987، صص 26-27.

⁴ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 17.

قيمة الواردات تبعا لانخفاض الدخل ، وذلك مقابل زيادة قيمة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار المنتجات المحلية¹.

كما يمكن أن يتجه هذا الاختلال إلى الدول الخارجية خاصة إذا كانت الدولة ذات مكانة في الاقتصاد الدولي .

د - الاختلال الإتجاهي :

ويظهر هذا الاختلال في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه خلال المرحلة الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي. ويمكن معالجته عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل².

2- الاختلال الهيكلي (الدائم) :

يعود هذا النوع من الاختلال أساسا إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وإلى التغير في ظروف العرض والطلب مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة وتوزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية، ويتطلب علاجه زيادة الصادرات بمعدل أسرع من معدل نمو الواردات، ولا تجد هذه الدولة نفسها أمام مشروعية صندوق النقد الدولي³.

الفرع الثالث: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.

تعكس أنواع الاختلالات التي يمكن أن تعترض لها مختلف دول العالم أسباب عدة نذكر منها ما يلي⁴:

أ - عوامل لا يمكن التنبؤ بها :

ويقصد من ذلك أن ترجع أسباب اختلال ميزان المدفوعات إلى العوامل المفاجئة مثل النقص المفاجئ لمخصول تصديري والناج عن الكوارث الطبيعية، والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين، أو الاختراعات العالمية التي تؤثر في حجم التبادل بين الدول، وهذا بالإضافة إلى التدهور المفاجئ لنسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات، إلى جانب تلك الأسباب هناك أيضا الظروف والعوامل السياسية التي لا تقل شأنًا عن الأسباب الأخرى، ومنها الحروب وما ينجم عنها من زيادة في الطلب عن المواد الأولية والأسلحة المختلفة، كل هذه الأسباب يمكن أن تؤثر بشكل بالغ على ميزان المدفوعات لأي دولة ما.

ب - عوامل يمكن التنبؤ بها :

ونعني من خلالها حالات التضخم والانكماش التي قد تصيب دولة ما، حيث يؤدي التضخم إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات، وذلك في حالة زيادة الأجور النقدية مما يؤدي إلى توليد طلب متزايد على

¹ عبد الهادي عبد القادر السويقي، التجارة الخارجية ، دار الجامعية ،أسبوط، مصر، 2007، ص111.

² محمود يونس، مرجع سابق، ص ص 261-262.

³ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 18.

⁴ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص107.

الواردات، وامتصاص جزء مهما من منتجات التصدير وبالتالي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ومن جهة أخرى فإن زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية يشجع على زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية ومن ثمة زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي زيادة مدفوعات تلك الدولة مقابل محاصيلها، حيث يمكن معالجتها عن طريق التدخل الحكومي وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية.

ج - إقدام الدول النامية على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

إذ تتطلب برامج التنمية إستيراد الآلات والتجهيزات التقنية وكافة مستلزمات الإنتاج ولفترة طويلة نسبياً، وقد تلجأ حينها تلك الدول إلى القروض الطويلة الأجل وبعقود مسبقة، مما يزيد من مدفوعاتها، ومساهمتها في حدوث اختلال في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال وذلك حسب درجة النمو الاقتصادي التي بلغتها تلك الدولة.

د - سعر الصرف الأجنبي :

والذي يرتبط بين مستويات الأسعار الوطنية في الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقتها بالأسعار في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات¹.

المطلب الثالث : معايير تقدير حجم اختلال ميزان المدفوعات.

يتم تحديد الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات انطلاقاً من مقاييس تتضمن معاملات محددة من معاملات ميزان المدفوعات، وتختلف تلك المعاملات حسب نوع المقاييس المتاحة، إذا يميز في هذا الصدد بين عدة أنواع من المعايير.

الفرع الأول : الميزان الصافي والميزان الأساسي .

نتطرق إلى توضيح المعاملات الاقتصادية التي تستخدم في تقدير الاختلال حسب كل من معيار الميزان الصافي للسيولة، والميزان الشامل للسيولة.

أولاً: الميزان الصافي للسيولة :

يعتبر من أقدم الطرق أو المعايير المستخدمة في تحديد صافي رصيد الميزان²، وطبقاً لهذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تشمل على البنود الآتية³:

أ- الصادرات المنظورة وغير المنظورة، والواردات المنظورة وغير المنظورة؛

ب- التحويلات من جانب واحد (المتحصلات والمدفوعات)؛

¹ نفس المرجع السابق، ص 108-109.

² سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، ط2، القاهرة، 1993، ص 374.

³ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 374-375.

ج- كافة حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، بما فيها حقوق و إلتزمات البنوك التجارية، وأيضا حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل؛

أما المعاملات الاقتصادية الواقعة تحت الخط فهي تتضمن الاحتياطات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي، ويتحقق الفائض وفقا لهذا المعيار بزيادة الاحتياطات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي، ولا تتحقق هذه الزيادة إلا إذا كان الجانب الدائن لميزان المعاملات الواقعة فوق الخط أكبر من الجانب المدين لنفس الميزان، وفي حالة العكس أي زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن فإن ذلك يعني حدوث عجز في ميزان المعاملات الاقتصادية، والميزان الكلي. وفي هذه الحالة يتم إحداث تغيرات مناظرة في الاحتياطي المركزي من الصراف الأجنبي حتى يتحقق التوازن الحسابي.

ثانيا: الميزان الشامل للسيولة :

يولي هذا الميزان أهمية كبيرا للاحتياطات النقدية للبنوك التجارية من الذهب والصراف الأجنبي ، بإعتبارها إضافة هامة من احتياطي البنك المركزي¹، وحسب هذا المعيار فإن المعاملات الاقتصادية الأساسية أو الواقعة فوق الخط تشمل البنود التالية²:

- صادرات و واردات السلع والخدمات؛
- التدفقات الداخلة والخارجة للتحويلات الأحادية الجانب،
- التدفقات رؤوس الأموال الطويلة الأجل ، وقصيرة الأجل بإستثناء الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية؛

فيما تشمل المعاملات الاقتصادية التابعة أو تحت الخط البنود التالية³:

- الاحتياطيات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي؛
 - الاحتياطيات من الذهب والصراف الأجنبي المتوفرة لدى البنوك التجارية؛
- وعليه يمكن تصور رصيد ميزان المدفوعات على نحو المثال الوارد في الجدول رقم (2-1):

يبين من خلال الجدول رقم (2-1) فائض ميزان المدفوعات مقداره 90 مليون دج، في شكل زيادة في الاحتياطيات المركزية من الذهب والصراف الأجنبي بمقدار 60 مليون دج، وزيادة في الاحتياطيات الموجودة لدى البنوك التجارية بمقدار 30 مليون دج، وعليه يكون رصيد الميزان بأسلوب الميزان الشامل للسيولة هو 90 مليون دج.

¹ نفس مرجع سابق، ص 377.

² سامي عقيقي حاتم، مرجع سابق، ص 375.

³ نفس المرجع، ص 377.

الجدول رقم (2-1) : نموذج لميزان المدفوعات بطريقة الميزان الشامل للسيولة .

الرصيد 10 ⁶ دج	البنود
140 +	* الميزان التجاري
20 -	* ميزان التحويلات الأحادية الجانب
10 -	* حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل (خارج الحقوق والالتزامات
20 -	الخارجية للبنوك التجارية) * حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل
90 +	رصيد ميزان المعاملات الأساسية
60 -	* التغير في الإحتياط المركزي من الذهب والصراف الأجنبي
30 -	* الإحتياطيات من الذهب والصراف الأجنبي للبنوك التجارية
90 -	رصيد الميزان الشامل للسيولة

المصدر: حاتم سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، مصر 1993، ص 374.

الفرع الثاني: الميزان الأساسي وميزان المعاملات المستقلة.

يختلف معيار الميزان الأساسي وميزان المعاملات المستقلة عن المعايير السابقة، وسوف نقوم بالتفرقة بين هذه المعايير.

أولاً: الميزان الأساسي :

يتكون من كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي لها صفة الدورية والتكرار والواقعة فوق الخط، وهذه المعاملات يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

أ- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة؛

ب- التحويلات من جانب واحد؛

ج- حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل؛

أما المعاملات التي ليست لها صفة الدورية والتكرار والتي يمكن تلخيصها على الوجه التالي :

أ- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل؛

ب- حركات الذهب النقدي؛

ج- التغيرات في احتياطي الصراف النقدي؛

¹ رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 378-379.

وفي ضوء هذا المعيار فإذا كان رصيد بنود المعاملات الأساسية أو ما يطلق عليه بالميزان الأساسي موجبا، أي الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين يعتبر ميزان المدفوعات في حالة فائض، أما إذا كان الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فإن ذلك يعبر على عجز ميزان المدفوعات، وذلك على النحو الذي يبينه النموذج المدرج في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-2) : نموذج لميزان المدفوعات بطريقة الميزان الأساسي .

الرصيد 10 ⁶ دج	البنود	
240 +	* رصيد ميزان السلع والخدمات	المعاملات
60 -	* ميزان التحويلات الأحادية الجانب	الاقتصادية
100 -	* حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل	الأساسية
90 +	رصيد ميزان الأساسي	
60 -	* رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل	بنود الموازنة أو
20 -	* التغير في الإحتياط المركزي من الذهب والصراف الأجنبي	التسوية
80 -	رصيد البنود الموازية	

المصدر: حاتم سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، مرجع سابق، ص 375.

يوضح الجدول (2-2) أن رصيد ميزان المدفوعات هو 80 مليون دج، طبقا لقاعدة الميزان الأساسي.

ثانيا: ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة:

تم إقتراح هذا الأسلوب من طرف صندوق النقد الدولي سنة 1994، ويعتمد على التفرقة بين مجموع المعاملات الاقتصادية المستقلة، ومجموع المعاملات الاقتصادية التابعة أو التعويضية. وفيها تدمج بعض رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتم بصفة مستقلة عن وضع ميزان ضمن المعاملات المستقلة. وبالتالي فإنها تحدد المعاملات الاقتصادية المستقلة والتابعة كما يلي¹:

أ- المعاملات الاقتصادية الأساسية : وتشمل البنود التالية:

- صادرات وواردات السلع والخدمات؛
- التحويلات الأحادية الجانب؛
- حركة رؤوس الأموال الخاصة الطويلة الأجل؛
- بعض رؤوس الأموال القصيرة الأجل التي تتحرك بهدف المضاربة؛

¹ سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 377.

ب- المعاملات الاقتصادية التابعة (بنود التسوية): و تشمل:

- إحتياطيات الذهب والصراف الأجنبي؛

- حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التابعة وليس المستقلة؛

يتضح من خلال هذا العرض لمختلف طرق رصيد الميزان أن هناك اختلاف طفيفا يدور حول البنود التي يجب إعتبارها بنودا واقعة فوق الخط أي بنود أساسية والبنود التي يجب إعتبارها تحت الخط أي بنود التسوية. ومتى تم تحديد ذلك أمكن تحديد رصيد الميزان.

هذه هي أهم الطرق الممكن استخدامها في تحديد رصيد الميزان، ولا شك أن نتيجة كل طريقة تختلف نسبيا عن الطريقة الأخرى بسبب الاختلاف في تحديد المعاملات الاقتصادية المستقلة ومعاملات التسوية.

المبحث الثاني : آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات .

تخضع اقتصاديات الدول المتقدمة لقواعد السوق مما يجعل من الآليات التي تعرض لها مختلف المفكرين الاقتصاديين في نظرياتهم المختلفة، وفي هذا المبحث نتطرق لآليات تلك النظريات وكيفية عملها مع توضيح العيوب والانتقادات التي تعرضت لها.

المطلب الأول: آليات التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية .

درس الاقتصاديون الكلاسيك آلية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق التغيرات في الأسعار الداخلية في ظل ثبات سعر الصرف، أو عن طريق تعديل سعر الصرف مع بقاء المستوى المطلق للأسعار الداخلية ثابتا¹، وتعود هذه الآلية إلى الاقتصادي "دفيد هيوم" في القرن التاسع عشر²، وفيما يلي نتطرق إلى إعادة التوازن وفقا لهذه الآلية.

الفرع الأول: إعادة التوازن عن طريق تغيير الأسعار الداخلية .

كان نظام الصرف السائد آنذاك هو نظام قاعدة الذهب، ولذا فحديث الكلاسيك عن تحقيق التوازن عن طريق التغيرات في الأسعار يتم وفقا لقواعد نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب³، ويميز بين ثلاثة أنواع من الأسعار، ولكل منهم دوره الخاص في إعادة التوازن.

أولا: دور الأسعار الداخلية في إعادة التوازن :

تعتمد النظرية الكلاسيكية في تحليلها لدور أسعار المنتجات على الفرضيات التالية⁴:

- سيادة حرية التجارة؛

- النظام النقدي الوحيد السائد هو نظام الذهب؛

¹ محمود يونس، مرجع سابق، ص 267.

² علي حافظ منصور، أحمد الصقفي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، 1996، ص 429.

³ محمود يونس، مرجع سابق، ص 268.

⁴ محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية: ماهيتها- تخطيطها، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1997، ص ص 202-203.

- يتم تسوية الاختلال الخارجي بواسطة الذهب فقط؛
 - مرونة الأجر والأسعار في مختلف الاقتصاديات، بحيث تستطيع مواكبة مختلف الظروف؛
 - اعتماد المصارف التجارية لنسبة ثابتة بين الاحتياطي السائل (نقود قانونية في الصندوق، ودائع لدى البنك المركزي)، وبين حجم الودائع التي تلتزم بها اتجاه الجمهور؛
 - هناك علاقة طردية بين التغير في مستوى الأسعار والتغير في حجم النقود؛
- وفقاً لهذه النظرية فإن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات يتحقق بدخول وخروج الذهب من وإلى الدولة، ففي حالة الفائض يعني ذلك دخول كمية كبيرة من الذهب التي يترتب عليها زيادة كمية النقود المعروضة من طرف البنك المركزي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات المحلية مقارنة بأسعار المنتجات الأجنبية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الواردات عن الصادرات، ومن ثم يأخذ الفائض في التلاشي تدريجياً وهذا سيؤدي إلى التوازن في ميزان المدفوعات، ويوقف بالتالي من تدفق الذهب إلى الداخل. وفي حالة العجز، سوف تتم التطورات بإتجاه عكسي.
- ومنه فإن تحقيق التوازن حسب هذه النظرية يكون من خلال حركة مستوى الأسعار النسبية الناتجة عن حركة كمية النقود المرتبطة بحركة الذهب داخل وخارج الدولة.

ثانياً: دور أسعار الفائدة في تحقيق التوازن :

تؤدي أسعار الفائدة دوراً موازياً لأسعار المنتجات في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، خاصة مع ظهور النقود الائتمانية وتطور العمل المصرفي، وذلك من حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية (حركة رؤوس الأموال الساخنة)، وقدرة البنوك التجارية على خلق النقد من خلال التوسع في الائتمان المصرفي كنتيجة لإنتشار العمل بنظام الاحتياطي النقدي الجزئي.

العجز في ميزان المدفوعات سيضع ضغطاً انكماشياً على الاقتصاد القومي على ثلاث مستويات¹ :
أ - في كمية النقود المصرفية؛

ب - في إحتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزي؛

ج - في إحتياطيات البنك المركزي الخارجية؛

ما إن تنخفض إحتياطيات البنك المركزي الخارجية، فيلجأ هذا الأخير إلى اعتماد سياسة نقدية تقييدية، متمثلة في رفع سعر الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وبهذا الارتفاع يكون هناك أثران لأسعار الفائدة ينتج عنهما إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وذلك كما يلي :

أ- الأثر الأول : يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي زيادة أرصدة الدولة وتحقيق التوازن.

¹ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 66-67.

ب- الأثر الثاني: ينتج عن ارتفاع أسعار الفائدة انخفاض حجم الائتمان فينخفض كمية النقود، وبالتالي انخفاض في مستوى الأسعار المحلية، ومن ثمة تزداد الصادرات التي تؤدي إلى زيادة كمية الذهب، وتنكمش الواردات ويعود التوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات.

ثالثا: تقييم النظرية :

بالرغم من أهمية التحليلات التي قدمها الكلاسيك فيما يخص إعادة التوازن لميزان المدفوعات، إلا أنها تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات أهمها¹:

أ- استنادها إلى نظرية كمية النقود، وهذه النظرية لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة.
ب- إهمالها لحركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال، التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات.

ج- لا توضح إمكانية تغير الدخل، فالتغيرات في الأسعار لا تستطيع أن تؤدي دورها منفردة إلا في ظل التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد.

د- كما أن هذه الطريقة تفترض إيجابية البنك المركزي تجاه الحركات التعويضية للذهب أو العملات الأجنبية، والواقع أن دور البنك المركزي أقل إيجابية مما هو مأمول، أو معتقد فيه.

ه- بالإضافة إلى ما سبق، أن الآلية التي تعرضها النظرية الكلاسيكية في ظل نظام الذهب تفترض شرطا ضروريا لصلاحياتها هو مرونة الأسعار الداخلية، أي أن أثمان خدمات عناصر الإنتاج تتغير مع التغير في كمية النقود، فالتوازن لن يعود إلى ميزان المدفوعات، واستقرار أسعار الصرف لا يمكن المحافظة عليه إلا بتحقيق توازن الأسعار الداخلية، فمرونة الأسعار ليست فقط هامة لذاتها ولكنها أيضا تعد وسيلة تسمح بتوزيع الموارد الإنتاجية بين استخداماتها البديلة، وما يعنيه ذلك من ضرورة تزامن مرونة الأسعار مع العناصر الإنتاجية.

الفرع الثاني: إعادة التوازن عن طريق تغيير سعر الصرف.

يقصد بتغيير سعر الصرف إما تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، أو رفع قيمتها بالنسبة للعملات الأجنبية، فقد يؤدي تغيير سعر الصرف إلى إحداث تعديلات في الأسعار، وهذه التعديلات قد تؤدي إلى إحداث توازن بين الصادرات والواردات ومن ثم إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

وفيما يلي نوضح آثار تغيير سعر الصرف على الأسعار، ثم نبين مدى فاعلية هذا التغيير على ميزان المدفوعات.

أولا: آثار تغيير سعر الصرف على الأسعار :

بعد رفع سعر الصرف في الواقع ، أحد العوامل التي قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية وذلك لعدة أسباب منها²:

¹ محمود يونس، مرجع سابق، ص 271.

² نفس المرجع، ص 273.

أ - ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة لإنتاج السلع المحلية؛
 ب - ارتفاع أسعار الواردات الأخرى مثل السلع الاستهلاكية، يؤدي ذلك إلى غلاء المعيشة، مما يجعل العمال يطالبون بزيادة الأجور، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار؛
 ج - بسبب ارتفاع أسعار الواردات ينتقل جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع المحلية، فيترتب عليها زيادة الطلب، مع عدم إمكانية زيادة العرض، ارتفاع في أسعار هذه السلع؛
 ومع ذلك، فإن ارتفاع الأسعار الداخلية سيكون بصفة عامة أقل سرعة وأقل قوة من ارتفاع سعر الصرف، ويعود ذلك إلى¹:

1- وجود العديد من السلع التي تنتج محلياً 100 %، فهذه السلع لن تتأثر أسعارها بالارتفاع الناتج عن تخفيض قيمة العملة، إلا بعد فترة، وقد يكون التأثير في بعض الأحيان ضعيفاً.

2- عدم وجود علاقة مباشرة بين أسعار الخدمات وعوامل الإنتاج من ناحية وأسعار السلع الأجنبية من ناحية أخرى.

ونتيجة لذلك، سيحدث اختلاف بين الأسعار الداخلية والأسعار الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات المنظورة وغير المنظورة، وكبح الواردات المنظورة وغير المنظورة، ومن ثم يتجه ميزان المدفوعات الجاري نحو التوازن.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ما يلي :

أ- أن أهمية ومدة الاختلاف بين الأسعار المحلية والأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل التالية²:
 - مدى اعتماد الدولة على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيراً كلما كان للتخفيض من قيمة العملة أثر ضعيف.

- طبيعة المنتجات المستوردة، ها هي مواد أولية ضرورية للصادرات، أو منتجات استهلاكية.
 - سلوك الوحدات الاقتصادية التي تتخذ قراراتها في ضوء سعر الصرف، حيث أن هذا السلوك قد يعجل برفع الأسعار الداخلية.

ب- لكي يتحقق الغرض من التخفيض، أي تزيد الصادرات عن الواردات، وبالتالي يتجه ميزان المدفوعات الجاري نحو التوازن يشترط تحقيق ما يلي:

- عدم ارتفاع الأسعار الداخلية لصادرات الدولة التي خفضت من قيمة عملتها.
 - عدم انخفاض أسعار السلع المستوردة من الخارج، لأنه إذا حدث وانخفضت هذه الأسعار فلن يقل الاستيراد نتيجة للتخفيض.

- تمتع الطلب على كل من الصادرات والواردات بدرجة معينة من المرونة.

¹ مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار الجامعية، بيروت، لبنان، 1990، ص 189.

² محمود يونس، مرجع سابق، ص 275.

إذا كان لتخفيض قيمة العملة الوطنية مزايا وقتية تتمثل في زيادة الصادرات، فإن للتخفيض آثار أخرى نشير إلى أهمها فيما يلي¹:

1- يستفيد من تخفيض قيمة العملة ذوي الدخل المتغيرة، مثل المنتجين وحملة الأسهم ورجال الأعمال... الخ، كما يضر هذا التخفيض ذوي الدخل الثابتة، مثل أصحاب العقارات وأرباب المعاشات... الخ، ويضر أيضا بأولئك الذين تتعادل دخولهم مع الارتفاع في الأسعار، مثل أصحاب الأجور والمرتبات.

2- لا يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى التوازن في ميزان المدفوعات إذا ما ترتب عنه تدهور معدلات التبادل الدولي. فقد تقوم الدولة المخفضة من قيمة عملتها بتصدير كمية أكبر من منتجاتها مقابل حصولها على ذات الكمية التي كانت تستوردها من الخارج قبل التخفيض ويعتبر ذلك خسارة للاقتصاد القومي.

3- يزيد تخفيض قيمة العملة من عبء المديونية الخارجية للدولة إذا كانت مقومة بالعملة الأجنبية.

4- إذا توقع الأفراد تخفيض قيمة العملة المحلية، يقومون بتهريب رؤوس أموالهم إلى الخارج، كما يحجم الأجانب عن تحويل رؤوس أموالهم إلى الدولة المخفضة، فإذا فقد الأفراد ثقتهم في العملة المحلية يعملون على التخلص منها بشراء السلع المادية، مما ينقص من الميل إلى السيولة، وبالتالي تزداد سرعة تداول النقود، مما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع.

أما عن رفع قيمة العملة فأثاره معاكسة لتلك الآثار الناجمة عن التخفيض، حيث يساهم في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ذي فائض.

ثانيا: فاعلية تغيير سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات :

يعتبر "مارشال" أول من أشار إلى أن تخفيض قيمة العملة المحلية من شأنه أن يؤدي إلى آثار سلبية على ميزان التجاري في حالة توازن " إذا كانت مرونة الطلب لكل دولة أقل من الواحد وإذا كانت في المتوسط أقل من نصف أي 2/1"².

لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات يجب الأخذ بعين الاعتبار المرونات الأربعة التالية³:

- 1- مرونة الطلب الخارجي على الصادرات؛
- 2- مرونة العرض الداخلي للصادرات (والتي تتأثر بمرونة العرض المحلي من السلع القابلة للتصدير)؛
- 3- مرونة العرض الخارجي للواردات؛
- 4- مرونة الطلب الداخلي على الواردات (والتي تتأثر بمرونة العرض المحلي من السلع القابلة للاحتلال محل الواردات)؛

ويمكن توضيح أثر هذه المرونات على ميزان التجاري عن نحو التالي⁴:

¹ نفس المرجع السابق، ص 276-277.

² مندور أحمد، مرجع سابق، ص 193.

³ محمود يونس، مرجع سابق، ص 278-279.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 279-280.

أ- أثر ارتفاع سعر الصرف على الصادرات :

- يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة قيمة الصادرات مقومة بالعملة المحلية، ويتوقف ذلك على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات ومرونة العرض الداخلي منها.

- إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للصفر، فإن قيمة الصادرات لن تزيد على الإطلاق حتى ولو كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات مساوية ما لا نهاية.

- وأما إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للواحد، أي ثبات الإنفاق الكلي على الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية، فإن قيمة الصادرات تكون مستقلة عن مرونة العرض المحلي منها، وتزيد قيمة الصادرات بنفس نسبة انخفاض قيمة العملة المحلية، أما إذا كانت مرونة الطلب الخارجي أقل من الواحد، فيزداد الارتفاع في قيمة الصادرات كلما قلت الزيادة في حجم الصادرات، أي كلما قلت مرونة عرض الصادرات.

- أما من ناحية مرونة العرض الداخلي للصادرات، فلن يتغير حجم الصادرات ولا سعرها بالعملة الأجنبية إذا كانت هذه المرونة منعدمة، وفي حالة إذا كانت هذه المرونة لا نهائية فيبقى السعر المحلي ثابتا وبالتالي ينخفض سعر الصادرات بذات نسبة التخفيض في قيمة العملة، حيث أن مرونة العرض الكبيرة تعني أن زيادة طلب المستوردة بسبب انخفاض الأسعار سيقابله استجابة من جهة العرض عند السعر الأجنبي المنخفض وبذلك يبقى السعر على حاله، وفي حالة تراوح المرونة بين الصفر وما لا نهاية، فإن السعر المحلي للصادرات يزيد بزيادة حجمها وبالتالي ينخفض سعرها للأجانب انخفاضاً نسبياً أقل من الانخفاض النسبي في قيمة العملة المحلية.

ب- أثر تخفيض العملة على الواردات :

إذا كانت مرونة الطلب المحلي أقل من الواحد، فقيمة الواردات تقل بنسبة أقل كلما زادت مرونة العرض الأجنبي من الواردات، وإذا كان العرض الأجنبي تام المرونة، بحيث تظل الأسعار الخارجية للواردات ثابتة، فإن السعر المحلي للواردات يزيد بنفس نسبة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية، أما إذا كان العرض الأجنبي غير تام المرونة فإن انخفاض الطلب يؤدي إلى انخفاض السعر الخارجي للواردات وعندئذ يرفع السعر المحلي بنسبة أقل من نسبة انخفاض قيمة العملة المحلية. أما إذا كانت مرونة الطلب المحلي أكبر من الواحد، فإن قيمة الواردات تقل بنسبة أكبر كلما زادت مرونة العرض الأجنبي.

وإذا كانت مرونة الطلب المحلي منعدمة، فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة قيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية، لأن حجمها يبقى ثابتا، وسعرها الخارجي يبقى ثابتا أيضا، بنفس نسبة التخفيض في قيمة العملة. وأخيرا يتحقق أكبر انخفاض في قيمة الواردات إذا كان الطلب المحلي لا نهائي المرونة وكان العرض الأجنبي أيضا لا نهائي المرونة¹.

¹ مندر أحمد، مرجع سابق، ص 196.

هناك العديد من الانتقادات الموجهة إلى فكرة المرونات، ومن بين هذه الانتقادات ما يلي¹:

- 1- من الصعب قبول إفتراض مرونة العرض اللانهائية، بسبب وجود الاحتكارات؛
 - 2- ينطبق هذا التحليل فقط على الوضع الذي يكون فيه ميزان المدفوعات متوازنا وهذا أمر نادرا؛
 - 3- لم يأخذ التحليل بعين الاعتبار آثار التخفيض على الدخل القومي، وذلك لأن الآثار قد تضعف أو تنشط من نتائج تخفيض قيمة العملة على الأسعار؛
- والخلاصة من كل ما سبق أن النهج الكلاسيكي في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات تتعرض لبعض الانتقادات بسبب افتراضها²:
- حالة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج؛
 - حيادية النقود؛
 - وتمتع الأسعار بمرونة كافية؛
 - وإعطائه الأولوية لمقتضيات الاستقرار الخارجي (استقرار سعر الصرف) على حساب الاستقرار الداخلي (الأسعار والنفقات... إلخ)؛
- نلاحظ أن بعض افتراضات النظرية الكلاسيكية لم يعد مسلما بها في وقتنا الحاضر، لذلك فإن التحليل الاقتصادي، رغم عدم إهماله لتأثير الأسعار الداخلية وسعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات، فقد أعطى دورا رئيسيا لتغيرات الدخل في إحداث هذا التوازن.

¹ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 31.

² محمود يونس، مرجع سابق، ص 287.

المطلب الثاني: آليات التسوية في ظل نظرية الكنزوية .

رفضت النظرية الكينزية الدور الذي تلعبه كمية النقود في النظرية الكلاسيكية بل وأكدت على دور المؤثرات غير النقود والأسعار وخاصة العمالة والدخل القومي في إعادة التوازن.

الفرع الأول : التصور الكنزي لإعادة التوازن .

تقوم هذه النظرية على أساس أنه هناك علاقة بين التغيرات في الدخل والتشغيل والاختلال في ميزان المدفوعات، ولقد قامت هذه التحليلات على افتراض ثبات الأسعار (بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف)¹.

وحسب هذه النظرية فإن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات يكون كالاتي² :

أ- في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات في دولة (أ) مثلاً، فإن هذا العجز يمول بالذهب والحسابات القصيرة الأجل، ومهما كانت وسيلة التمويل هذه فإن حصيلة الصادرات الصافية للدولة (ب) سوف تزداد، وتنتشر آثار تلك الكميات متراكمة في التشغيل والدخل القومي من خلال مضاعفات كل من الاستثمار والتجارة الخارجية مما يؤثر سلبي على الصناعات التصديرية للدولة (ب) ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة من الدولة (أ) يتحقق حينها التوازن.

ب- أما في حالة وجود فائض في ميزان مدفوعات الدولة (أ) يؤدي من خلال مضاعف الاستثمار والتجارة الخارجية إلى تغييرات متراكمة في الدخل والتشغيل، ومع أخذ في الاعتبار عملي التسرب الرئيسيين : الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار، نجد أن جزءاً من هذا الفائض يعود للدولة (ب)، وذلك بعد زيادة الطلب على السلع المستوردة إلى أن يتجه ميزان المدفوعات نحو نقطة التوازن ولو بصورة جزئية.

الفرع الثاني: آلية تسوية الاختلال في الفكر الكنزي .

ولكي نفهم آلية تصحيح الاختلال ميزان المدفوعات عن طريق التغير في الدخل، فإننا نتناول بالتحليل مفهوم مضاعف الاستثمار ومضاعف التجارة الخارجية.

أولاً: مفهوم مضاعف الاستثمار:

لقد استخدم كنز مضاعف الاستثمار لدراسة أثر الاستثمار على الدخل في اقتصاد مغلق، ويتحدد هذا المضاعف انطلاقاً من المعادلة الآتية³:

$$Y = C+S$$

ومن ناحية أخرى نجد :

$$GDP = C+I$$

¹ محمود يونس، نفس مرجع سابق، ص288.

² هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص263.

³ محمود يونس، مرجع سابق، ص289-290.

حيث أن:

$$GDP = Y$$

نستنتج أن :

$$S = I$$

كما أوضح كنز أن أي زيادة مبدئية في الاستثمار ΔI يتولد عنها زيادة في الدخل قدرها ΔY ، وتحدد هذه الأخيرة بالعلاقة الآتية¹ :

$$\Delta Y = \Delta I \frac{1}{1 - c}$$

حيث أن :

C : تمثل الميل الحدي للاستهلاك .

وتشير تلك العلاقة إلى أنه كلما كان الميل الحدي للاستهلاك (C) كبيرا والميل الحدي للاادخار (S) الذي هو عبارة عن مقلوب (C) صغيرا، كلما كانت الزيادة في الدخل (ΔY) المترتبة عن زيادة الاستثمار كبيرة، حيث أن تلك الزيادة في الدخل سوف تنفق على الاستهلاك والادخار، وأن أي زيادة في الادخار سوف تحول دون زيادة في الدخل ، وذلك لاعتبار عنصر من عناصر التسرب على عكس الاستهلاك الذي هو من عناصر الحقن.

ثانيا: مضاعف التجارة الخارجية :

لكي نفهم طبيعة مضاعف التجارة الخارجية ، نميز بين حالتين² :

حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات ، أما الحالة الأخرى هي حالة التغير في ميزان المدفوعات الناتج عن تغير في الدخل .

أ- حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات :

لنفرض أن دولة حققت زيادة في صادراتها بسبب زيادة الطلب الخارجي، ينتج عنه زيادة الدخل والتوظيف في صناعات التصدير، وقد يستخدم جزء من الدخل على الواردات، مما يؤدي ذلك نحو التوازن في الميزان، أما الجزء الباقي من الدخل الإضافي يستخدم في شراء السلع المحلية، الأمر الذي سيؤدي إلى توسع الصناعات المنتجة لهذه السلع و شيء فشيء سيعمل تيار الإنفاق المتتالي على توليد الدخل.

وتتوقف هذه الميكانيكية على الميل الحدي للاستيراد m والذي يمكن التعبير عنه رياضيا بـ:

$$m = \frac{\Delta M}{\Delta y}$$

حيث أن:

ΔM : التغير في الواردات.

¹ أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، 370.

² مندر أحمد، مرجع سابق، ص ص 212-222.

Δy : التغير في الدخل.

فإذا كان هذا الميل مرتفعاً، فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ستكون سريعة، وأما إذا كان هذا الميل ضعيفاً، فإن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات ستكون بطيئة.

وإذا افترضنا أن الادخار، خلال عملية التضاعف، كان مساوياً للصفر، فإن المضاعف يحسب في هذه الحالة على أساس الميل الحدي للاستيراد فقط، ويبين عندئذ معامل الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة المبدئية في الصادرات، ويكون عبارة عن مقلوب الميل الحدي للاستيراد حيث أن :

$$mc = \frac{1}{m}$$

mc : مضاعف التجارة الخارجية.

ولكن الواقع أنه سيتم ادخار جزء من الدخل الإضافي المتولد عن الزيادة المبدئية في الصادرات ، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار الميل الحدي للادخار أيضاً، عند حساب المضاعف التجارة الخارجية أي :

$$mc = \frac{1}{m + S}$$

حيث S : الميل الحدي للادخار.

كما يجب أن نأخذ في الحسبان أيضاً، الأثر الذي يحدثه التغير في الصادرات أو الواردات في دولة ما (ولتكن A) على الوطني في الدولة الأجنبية وانعكاس ذلك على الدخل الوطني في هذه الدولة (أي A) ، وهو ما يسمى " أثر الارتداد الخارجي " " La Répercussion Etrangère " .

فإذا افترضنا، أن الواردات الدولة B من الدولة A قد زادت من جراء زيادة صادرات الدولة A وبالتالي زيادة دخلها الوطني ، أي الدولة A مما يؤدي إلى زيادة وارداتها كما ذكرنا سابقاً، ولكن من ناحية أخرى زيادة واردات الدولة B ستؤدي إلى انخفاض دخلها مما يترتب عنه انخفاض وارداتها في مرحلة تالية، وعلى هذا ، فإن صادرات الدولة A تنخفض أيضاً، مما يوازن جزئياً الزيادة المبدئية في الصادرات .

ومعنى ذلك، أن تغيرات الدخل في الدولة A لا تعتمد فقط على الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار فيها، ولكنها تعتمد أيضاً على الميل الحدي للاستيراد والميل الحدي للادخار في الدولة B ، وهكذا فإن المضاعف الذي يأخذ في الحسبان أثر الارتداد الخارجي يكون :

بالنسبة للدولة A :

$$mc_A = \frac{1}{m_A + S_A + m_B \left(\frac{S_A}{S_B} \right)}$$

بالنسبة للدولة B :

$$mc_B = \frac{1}{m_B + S_B + m_A \left(\frac{S_B}{S_A} \right)}$$

نلاحظ أن حديثنا قد اقتصر على حالة الفائض، لذلك نقول أنه في حالة العجز (أي زيادة الواردات عن الصادرات)، فإن آلية المضاعف ستعمل في الاتجاه المعاكس فقط، فإنخفاض الصادرات يؤدي إلى انخفاض الدخل وينتج عنه انخفاض الواردات، ويستمر الانخفاض في الدخل حتى التعادل.

ب - حالة التغير في ميزان المدفوعات المسحوب بتغيرات الدخل :

المقصود هنا هو دراسة أثر تغير الدخل الوطني، لدولة ما. الناتج عن زيادة الاستثمار أو الانفاق الحكومي، على ميزان المدفوعات. فزيادة الدخل الوطني للدولة A - مثلاً - تؤدي إلى زيادة وارداتها أيضاً، وهذه الزيادة تعمل على زيادة الدخل في الدولة A. وهكذا.

وبذلك، فإن المضاعف في الدولة A يكون على الصورة :

$$mc_A = \frac{1 + \frac{m_B}{S_B}}{m_A + S_A + m_B \left(\frac{S_A}{S_B} \right)}$$

حيث S_B : الميل الحدي للاختلال في الدولة الأجنبية.

m_B : الميل الحدي للاستيراد في الدولة الأجنبية.

الفرع الثالث : تقييم النظرية الكنزوية .

بالرغم من أن النظرية الكنزوية ساعدت على فهم الظواهر التي أهملتها النظرية الكلاسيكية، إلا أنه لم يستطع تجاوز بعض الحدود والتي كانت محل انتقادات، أهمها ما يندرج ضمن النقاط الآتية :

أ- تجاهل النظرية الكنزوية لتأثير الاختلال في ميزان المدفوعات على الرصيد النقدي للدولة، وذلك بالرغم من الآثار التي يتركه الاختلال على كمية النقود المتداولة، سعر الصرف، الأسعار الداخلية¹.

ب- إلى جانب ذلك لم يقدم مدخل الدخول التي تعتمد النظرية الكنزوية أي ضمانات من شأنها تحقيق التوازن بصورة تلقائية وكاملة².

ج- كما أن هذه النظرية تتضمن وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، وهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وهو نفس التناقض الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأسعار³.

د- ومن جهة أخرى لم تأخذ هذه النظرية دور الأسعار كأحد العوامل الهامة في إعادة التوازن، بل اعتبر الدور التي تقوم به دوراً ثانوياً⁴.

¹ جون هندرسون، وآخرون: ترجمة طه عبد الله منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 234.

² مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 122.

³ نفس المرجع السابق، ص 122-123.

⁴ محمود يونس، مرجع سابق، ص 302.

هـ - بالإضافة إلى ذلك، اقتصر تفسير النظرية الكنزوية للاقتصاد على ظروف الانكماش فقط، ولم تقدم أي تفسير فيما يخص ظروف الانتعاش حيث يقترب الواقع من حالة التشغيل الكامل¹.

المطلب الثالث: تفاعل تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل في توازن ميزان المدفوعات "مدخل الاستيعاب".
إن توازن ميزان مدفوعات في الواقع العملي مرتبط بالتغيرات الآنية والمشاركة للأسعار الدخل معا. وعقب الحرب العالمية الثانية ظهر تحليل يأخذ بعين الاعتبار كلا من آثار الدخل عند دراسة المدفوعات الخارجية، وأطلق على هذا التحليل بمدخل الاستيعاب "L'L ed ehocrpa 'noitprosba".
الفرع الأول: مفهوم مدخل الاستيعاب².

وفق مفهوم مدخل الاستيعاب ، فإن ميزان المدفوعات هو الفرق بين الدخل الوطني والإنفاق الوطني لاقتصاد ما.

حيث أن:

$$y = C + I + G + X - M$$

$$X - M = y - (C + I + G)$$

$$X - M = y - D$$

= الانفاق على الاستهلاك + الانفاق على الاستثمار + الانفاق الحكومي D حيث يمثل

وفي الواقع، فإن "مدخل الاستيعاب" في نطاق تعريفه لميزان المدفوعات، له فائدة، مزدوجة³:

أ- من ناحية، يظهر مشاكل ميزان المدفوعات على أنها اساسا مشاكل نقدية.

فالعجز في ميزان المدفوعات، يعني أن الإنفاق الوطني أكبر من الدخل الوطني. هذه الزيادة في الإنفاق يمكن موازنتها عن طريق تقليص حجم الكتلة النقدية، مما يؤدي إلى انكماش الطلب على الاستثمار، ومعنى ذلك اختفاء العجز في ميزان المدفوعات. ولكن ذلك يتطلب وقتا، لذا يجب على السلطات النقدية أن تغطي هذا العجز عن طريق احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية (في حالة الصرف الثابت).

ومن ذلك يتبين أن مشكلات ميزان المدفوعات هي ذات طبيعة نقدية، ولكن هذا لا يعني أن العوامل التي أدت إلى هذا الاختلال هي عوامل نقدية فقط، وأن السياسة النقدية هي أداة السياسة الاقتصادية الأكثر ملائمة في تصحيح اختلال الميزان.

إذن فاختلال ميزان المدفوعات يمكن أن يكون راجعا إلى عوامل نقدية، مثل سوء إدارة النقد و الإئتمان، كما يمكن أن يكون راجعا إلى عوامل حقيقية، أي متعلقة بالهيكل الاقتصادي، ولكن طبيعة الاختلال تبقى دائما نقدية.

¹ زينب عوض الله، مرجع سابق، ص 113.

² مندور أحمد، مرجع سابق، ص 233.

³ محمود يونس، مرجع سابق، ص 309-310.

ب- ومن ناحية أخرى، يظهر هذا المدخل أن مشكلات ميزان تتعلق بالسياسة الاقتصادية، فإن تحليل ميزان المدفوعات في ظل مدخل الاستيعاب يبحث عن الطريقة التي يمكن بها توفيق بين أدوات السياسة الاقتصادية ليتحقق التوازن الداخلي (التشغيل الكامل) في ذات الوقت الذي يتحقق فيه توازن ميزان المدفوعات. فعجز ميزان المدفوعات يمكن القضاء عليه إما بسياسة تخفيض الإنفاق وإما بسياسة تحويل الإنفاق إلى منتجات الوطنية بدلا من المنتجات الأجنبية.

الفرع الثاني : مدخل الاستيعاب والدور المشترك لآثار الأسعار وآثار الدخل.

لنفرض أن هناك دولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها الجارية ، ولتغلب على هذا العجز قامت بتخفيض قيمة عملتها. فما هي آثار هذا التخفيض ؟

يتسبب هذا التخفيض في تغيير الميزان التجاري فيصبح $(X-M) \Delta$ ، وهذا التغير هو محصلة لأثر التخفيض على الدخل وأثر التخفيض على الإنفاق أي ¹ :

$$\Delta(X-M) = \Delta y - \Delta D$$

ولكن الأثر على الاستيعاب ناتج عن أثرين هما :

1- الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب عند مستوى معين من الدخل الحقيقي ، و نمرزله بـ Dd .

2- الأثر على الاستيعاب المسحوب بتغيرات الدخل ، والذي سنرمز له بالرمز $a \Delta y$.

حيث أن:

a : الميل الحدي لاستيعاب الدخل ، أو الميل الحدي للإنفاق .

Δy : التغير الذي حدث في الدخل .

وعلى ذلك، فإن الأثر الإجمالي للتخفيض على الاستيعاب يكون :

$$\Delta D = dD + a\Delta y$$

$$(X-M) = \Delta y - (dD + a\Delta y)$$

$$\leftrightarrow \Delta(X-M) = (1-a)\Delta y - dD \quad (1)$$

من المعادلة يتضح لنا أن تغير الميزان التجاري يعتمد في نفس الوقت على أثر التخفيض على الدخل من ناحية، والأثر على الأسعار من ناحية ثانية.

وفيما يلي نحاول أن نوضح هذه الآثار ببعض التفصيل ²:

1- آثار على الدخل:

يتسبب التخفيض في زيادة مباشرة للدخل الوطني، نمرز لها بـ $d_1 \Delta y$ ، وهذه الزيادة راجعة إلى الموارد المعطلة. كما يتسبب التخفيض أيضا في انخفاض الدخل الوطني، سنرمز له بالرمز $d_2 \Delta y$ ، وهذا الانخفاض يكون راجعا إلى أثر تدهور معدلات التبادل .

¹ نفس مرجع سابق، ص 311-312.

² مندور أحمد، مرجع سابق، ص 226.

إذن:

$$\Delta y = d_1 \Delta y + d_2 \Delta y$$

حيث Δy d_2 سالبة.وعلى ذلك فيمكن كتابة المعادلة (1) على النحو التالي¹:

$$\Delta(X - M) = (1 - a)d_1 \Delta y + (1 - a)d_2 \Delta y - dD \quad (2)$$

من هذه العلاقة يتضح لنا أن التغير في الرصيد الميزان التجاري لا يعتمد فقط على قيمة a وإنما على $d_1 \Delta y$ و $d_2 \Delta y$ أيضا.

أ- أثر الموارد المعطلة (عدم التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج):

عند تخفيض قيمة العملة المحلية تزيد حصيلة الصادرات، مما يتسبب عن طريق آلية مضاعف التجارة الخارجية، في زيادة الدخل، ولكن هذه الزيادة لا تحدث إلا إذا كانت الأسعار المحلية ثابتة، أو أن الزيادة فيها تكون معتدلة، وهذا الشرط لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الدولة القائمة بالتخفيض لديها عوامل إنتاج غير مستخدمة وقت التخفيض. وفي ظل هذا الافتراض فقط، يكون أثر الموارد المعطلة موجبا وإلا فإن قيمته مساوية للصفر إذا لم تكن هناك موارد معطلة.

وحتى إذا كانت $d_1 \Delta y > 0$ ، فلكي تكون $d_1 \Delta y > 0$ يجب أن تكون $1 > a$ ، كما أنه في بعض الحالات يمكن أن يزداد الاستيعاب (الانفاق) بنسبة أكبر بكثير من الدخل، ولذلك يمكن التوصل إلى ما يلي:

1- إذا كان هناك موارد عاطلة وكانت $1 > a$: فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة العمل وزيادة الدخل الوطني وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات الجارية، وذلك بشرط أن يكون أثر معدلات التبادل منخفضا أي أن:

$$d_1 \Delta y > |d_2 \Delta y|$$

2- إذا كانت هناك موارد معطلة وكانت $1 < a$: فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة العمل وزيادة الدخل الوطني، ولكن من المحتمل تدهور ميزان المدفوعات الجارية، إلا إذا كان أثر معدلات التبادل وأثر الأسعار يسيران في الاتجاه المعاكس وبدرجة أكبر.

3- في حالة التشغيل الكامل فإن $d \Delta y$ ستكون مساوية للصفر ولن يؤدي التخفيض إلى تحسين ميزان المدفوعات الجارية إلا إذا كان أثر معدلات التبادل وأثر الأسعار يسيران في هذا الاتجاه.

ب- أثر معدلات التبادل:

يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالح الدولة التي قامت بالتخفيض، يعني أن أسعار وارداتها ستكون مرتفعة بالنسبة لأسعار صادراتها، وسبب ذلك في الدولة النامية، هو أن الصادرات أقل تنوعا من الواردات، مما يجعل أسعار الصادرات أكثر حساسية للتخفيض من أسعار الواردات.

¹ محمود يونس، مرجع سابق، ص 313-315.

وتدهور معدل التبادل سيتسبب في انخفاض الدخل بالمقدار $d_2 \Delta y$ حيث أن $d_2 \Delta y < 0$ ، ومن ثم انخفاض الانفاق بالمقدار $a d_2 \Delta y$ وبالتالي تغير ميزان المدفوعات الجارية بمقدار $(1-a) d_2 \Delta y$ ، حيث $d_2 \Delta y < 0$ ، فإذا كانت $1 < a$ فإن أثر معدلات التبادل على ميزان المدفوعات الجارية سيكون موجبا، أي سيتحسن الميزان. أما إذا كانت $1 > a$ ، فإن أثر معدلات التبادل على ميزان المدفوعات الجارية سيكون سالب، ويؤدي إلى تدهور ميزان المعاملات الجارية.

2- آثار على الأسعار :

حتى إذا لم يكن لآثار الدخل أي تأثير على ميزان المدفوعات الجارية، أو أدت هذه الآثار إلى تدهور الميزان، فإن التخفيض يعمل على تحسينه. ويكفي لذلك أن يكون الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب قويا. ونعني بالآثر المباشر انخفاض الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار المتولد من ارتفاع الأسعار الداخلية الناتجة عن تخفيض. ولتحديد هذا الأثر، يفترض هذا المدخل حالة التشغيل الكامل حتى لا يزداد الدخل الحقيقي عند التخفيض، كما يفترض أيضا مرونة الكاملة لكل من العرض الأجنبي من الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات حتى لا تتغير أسعار الصادرات والواردات، وبالتالي معدلات التبادل. وفي ظل هذه الافتراضات لا يكون هناك أي أثر للدخل بل يقتصر الأثر على آثار الأسعار في الدولة التي قامت بالتخفيض. وهذا الأثر المباشر للتخفيض على الاستيعاب يرجع في الحقيقة إلى مجموعة من العوامل التالية¹:

أ- أثر الاحتياطي :

عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، الذي ينتج عن التخفيض أن تنخفض القيمة الحقيقية لاحتياطيات الحائزين للنقود، وتظل الاحتياطيات محتفظة بنفس قدرتها الشرائية، ويتطلب ذلك قيامهم بتخفيض إنفاقهم الحقيقي بالنسبة إلى دخولهم الحقيقية، أو بيع بعض أو كل ما لديهم من أصول مالية لزيادة سيولتهم النقدية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي إلى كبح الاستثمار وسيؤدي إلى انخفاض الاستيعاب، وإذا كانت حركة رؤوس الأموال الدولية ممكنة فمن الممكن أن يختفي أثر الاحتياطيات أو يقل.

ب- أثر الخداع النقدي :

يمكن للخداع النقدي أن يساهم في الأثر الإيجابي للتخفيض. إذا توجه اهتمام الحائزين للنقود إلى التغيرات في الأسعار أكثر من التغيرات في الدخول الاسمية، حيث أن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك حتى إذا ارتفعت الدخول الاسمية بنفس نسبة الارتفاع في الاسعار، ولذلك أثره الإيجابي على الميزان التجاري لأنه يعمل على تخفيض الاستيعاب.

ج- أثر إعادة توزيع الدخل :

يعمل ارتفاع المستوى العام للأسعار على إعادة توزيع الدخل من ذوي الدخول المتغيرة، ومن ذوي الميل الحدي للإنفاق الكبير إلى ذوي الميل الحدي للإنفاق الصغير، وهنا ينتظر أن ينخفض الاستهلاك انخفاضاً

¹ مندور أحمد، مرجع سابق، ص 232.

جوهرها، ولكن لا يمكن تأكيد ذلك بالنسبة للاستثمار، حيث أن من يكون له ميل للاستهلاك منخفض يكون ميله للاستثمار مرتفع.

د- آثار أخرى: تتمثل في :

- ارتفاع تكاليف السلع الاستثمارية المستوردة بسبب التخفيض وهذا يقلل من الاستثمار أكثر مما يؤثر على الاستيعاب.

- أثر كبح الواردات بسبب ارتفاع أسعارها.

- أثر توقع ارتفاع الأسعار: حيث أن توقع ارتفاع الأسعار بعد التخفيض من قيمة العملة يؤدي إلى زيادة المخزون، مما يؤدي إلى زيادة الاستيعاب.

وفي الأخير يكون للتخفيض من قيمة العملة أثر سلبي إذا نتج عنه مع بقاء الدخل دون تغيير انخفاض الإنفاق، وزيادة بنفس المقدار في الصادرات أو انخفاض مماثل في الواردات، ويعمل ارتفاع الأسعار الناتج عن التخفيض على انخفاض الإنفاق، ولذلك أثر إيجابي على الميزان التجاري.

ولكن الكثير من الآثار المباشرة للتخفيض على الاستيعاب هي آثار مؤقتة، فأثر الاحتياطي قد يزول بزيادة عرض النقود، والبعض من هذه الآثار لا يكون متناسبا مع أهمية التخفيض، فالتخفيض البسيط يمكن أن لا يؤدي إلى ظاهرة الخداع النقدي أو اختلال الأسعار، أما في حالة التخفيض الكبير فالنتائج تكون غير ذلك.

الفرع الثالث : تقييم مدخل الاستيعاب.

تعرض مدخل الاستيعاب إلى إنتقادين أساسيين هما¹ :

1- دور الأسعار النسبية :

لم يأخذ بعين الاعتبار هذا المدخل التغيرات في الاسعار النسبية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، وبالتالي همش آثارا هامة تعمل على تحسين ميزان المدفوعات الجارية، وهذه الآثار هي :

- أثر الإحلال : حيث أن إحلال السلع المحلية محل السلع المستوردة من شأنه أن يرفع من الأسعار الداخلية. كما أن السلع المخصصة للتصدير تصبح مرتفعة الأسعار نسبيا مقارنة بأسعار السلع المخصصة للداخل، فيميل المنتجون إلى تعديل خططهم الإنتاجية لصالح التصدير، مما يخفض من عرض السلع المخصصة للداخل، وبسبب الاتجاه نحو سلع التصدير تحتل الأسعار النسبية، مما يمكن أن يقلل من القيمة الحقيقية للاستيعاب.

- الأثر المباشرة لمعدلات التبادل على الاستيعاب : حيث أن لتغير معدلات التبادل أثر على التغيرات في الأسعار النسبية التي تتولد عنها آثار الدخل وآثار الإحلال.

¹ محمود يونس، مرجع سابق، ص ص 250- 254.

2- دور المرونات السعرية :

عند دراسة أثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات الجارية يجب الأخذ بعين الاعتبار مروونات الاسعار وذلك للأسباب التالية:

- اعتماد الأثر الناجم عن وجود موارد معطلة على إمكانية التوسع في إنتاج وبيع سلع التصدير على المرونات السعرية للعرض والطلب على الصادرات (أي على مرونة العرض المحلي والطلب الخارجي).
- لا يمكن تحديد أثر معدلات التبادل دون معرفة المرونات السعرية للعرض من الطلب على الصادرات والواردات.

يمكن أن يتسبب تخفيض الاستيعاب الناجم عن تخفيض قيمة العملة، في انخفاض العمالة والدخل، حيث أن الموارد الإنتاجية يمكن أن تبقى دون استخدام أو تحول إلى تلك الصناعات التي تنتج سلعا للتصدير أو تلك التي يمكن إحلالها محل الواردات.

إذن نقول أن الأثر النهائي للتخفيض على الاستيعاب يتوقف على المرونات بالنسبة للأسعار (مروونات العرض مروونات الطلب، و مروونات الإحلال).

ورغم هذه الانتقادات فقد أظهر هذا المدخل أهميته، لأنه يأخذ في الحسبان كلا من آثار الأسعار وآثار الدخل كما أنه يساهم، من ناحية أخرى، في التعريف على ظروف النمو الاقتصادي المتناسق (أي اهتمامه بالتوازن الداخلي والخارجي على السواء).

وإذا كان التوازن الخارجي يتم عن طريق تفاعل هذه الآثار مجتمعة، فقد تقف الدولة في وجه التغير في عامل أو أكثر لاعتبارات تتعلق بأهداف السياسة الاقتصادية الداخلية، وعندئذ فلا مفر أمام الدولة من فرض رقابتها على التجارة الدولية لتحقيق التوازن الخارجي.

المبحث الثالث : سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

نتطرق في هذا المبحث آليات التسوية للاختلال في ميزان المدفوعات، وذلك بالتطرق للأدوات والإجراءات المستخدمة في تلك السياسات والتي تتعلق بسياسة الرقابة على الصرف، والسياسة التجارية، والسياسة المالية والنقدية، وكذلك مع التعرض إلى كيفية عمل تلك السياسات .

المطلب الأول : سياسة الرقابة على الصرف .

لا تهدف سياسة الرقابة على الصرف إلى إيجاد نظام نقدي معين على المستوى الدولي، وإنما تهدف إلى تنظيم أو حصر التدفقات الخاصة بالمعاملات التجارية ورؤوس الأموال، والتي تؤثر على عرض وطلب العملات، كما تقوم أيضا بتنظيم الشروط التي تتحكم في طلب وعرض تلك العملات، هذه القواعد التنظيمية تعمل على تحديد عمليات تحويل ونقل العملة الوطنية والعملات الأخرى، كما يمكن أن تشمل هذه السياسة أيضا عملية تثبيت السلطات لسعر الصرف، أو سلة من أسعار الصرف¹ .

الفرع الأول : خصائص سياسة الرقابة على الصرف.

تتجلى الرقابة على الصرف في فرض احتكار التعامل في النقد الأجنبي لصالح الدولة، ومن أهم صور هذه السياسة ما يلي² :

أ- الالتزام ببيع أرصدة النقد الأجنبي :

حيث يتوجب على المقيمين عرض ما لديهم من أرصدة نقدية أجنبية تجمعت لديهم سواء في الداخل أو في الخارج للبيع على السلطات النقدية، وكذلك الأوراق المالية الأجنبية (كأسهم والسندات)، وقد يقتصر الأمر على مجرد قيد هذه الأوراق لدى السلطات المختصة لضمان تحصيل ما تدره من دخل، أو تمهيدا للاستيلاء عليها إذا دعت الضرورة لذلك .

ب- منع تصدير القيم المنقولة :

وذلك بحضر تصدير العملات الأجنبية والمعادن الثمينة والمجوهرات والموجودات ذات القيمة العالية كاللوحات والطوابع البريدية، والحاجات الأثرية، ويعزى ذلك المنع كون خروج هذه القيم تعتبر بمثابة خروج رأس المال، لذلك تقوم سياسة الرقابة على الصرف بمنع التعامل في مثل هذه القيم .

ج- منع استيراد العملة الوطنية :

يعتبر منع استيراد العملة الوطنية بمثابة وسيلة للحيلولة دون تصدير العملة الوطنية والقضاء على أسباب ظهور سوق سوداء لها في الخارج، ولما كانت قيمة العملة الوطنية في الأسواق الأجنبية نابعة من قيمتها أو من قوتها الشرائية في أسواقها الوطنية فإن حضر استيرادها يضمن بقاء قوتها الشرائية وقيمتها في الخارج.

¹ Mohamed Messai, *Taux de change, Regime de change, Et effetes Macro Economiques- Le cas de pays de developpement-*, mémoire de majistere en analyse economique, Universite d'Alger, 2005/2006,p17.

² محمد الناشر، مرجع سابق، ص ص 157-160.

د- احتكار سوق المعادن الثمينة :

يعبر ارتفاع ثمن المعادن الثمينة في الداخل عنه في الخارج عن المغالاة في سعر الصرف الرسمي، ولما كانت السوق الحرة في المعادن الثمينة كالذهب والفضة تعكس مدى انخفاض العملة الوطنية عن سعرها الرسمي المحدد فإن الدولة قد تحتكر التعامل في هذه المعادن لاسيما وأن إطلاق الحرية في أسواقها يؤدي إلى تهيئة فرص تهريب رؤوس الأموال والإفلات من قيود الرقابة على الصرف.

هـ- الرقابة على المبادلات الخارجية :

إن هيمنة السلطات العامة على بعض نواحي المبادلات الخارجية ضرورة يبررها التطبيق الفعال لحظر تصدير رأس المال والرقابة على الصرف على اعتبار أن تحقيق أغراض الرقابة لا يتم بمجرد سيطرة السلطات العامة على سوق الصرف.

و- تجميد الحقوق الأجنبية :

ويقصد بها وقف تحويل الديون من الداخل إلى الخارج، وقد يتناول هذا التجميد القروض والديون التجارية والفوائد والأرباح المستحقة للخارج، وغالبا ما يتم هذا التجميد ابتغاء تخفيف حجم التحويلات إلى الخارج وتخفيف الضغط على الميزان الخارجي، أو حماية المدين الوطني من انخفاض سعر الصرف في حالة تقويم الدين بالعملة الأجنبية، ولعدة اعتبارات أخرى.

الفرع الثاني : أهداف الرقابة على الصرف.

تتبع معظم دول العالم سياسة الرقابة على الصرف لتحقيق أهداف تراها السلطات النقدية أنها تسهل عملية الوصول إلى نتائج إيجابية في التنمية الاقتصادية، ومن بين تلك الأهداف نجد ما يلي¹:

أ- علاج الاختلال في ميزان المدفوعات :

عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات متعلق أساسا بالميزان التجاري تلتجئ الدولة إلى سياسة الرقابة على الصرف، تعتمد من خلالها إلى تقييد الواردات عن طريق احتكار التعامل بالنقد الأجنبي وذلك برفض السلطات النقدية بيع العملات الأجنبية للمستوردين إلا في حدود تعيينها الدولة، وقد تفرض تلك الرقابة قيودا على تصدير رؤوس الأموال منعا لخرجها².

ب- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة حتى تضمن حركة إيجابية للصادرات والواردات وكذا رؤوس الأموال.

ج- ضمان تنافسية الصناعات المحلية، وذلك بتشجيع استيراد السلع الضرورية (الوسيطة والاستهلاك الأساسية)، والعزوف عن استيراد السلع الكمالية.

¹ يوسف عبد الباقي، مرجع سابق، ص ص 76-77.

² محمد الناشد، مرجع سابق، ص 153.

د- تنمية الاحتياطي من العملات الأجنبية وتخفيف عبء الديون الخارجية وذلك عن طريق توفير العملات الأجنبية في السوق الوطني، والتي تتطلب توجيهها أكثر دقة لرؤوس الأموال الأجنبية والرقابة على الاستثمار ذات الأولوية.

ه- الحد من هروب رؤوس الأموال.

المطلب الثاني : دور السياسة المالية والنقدية في تسوية الإختلال الداخلي والخارجي.

تؤدي السياسة المالية والنقدية دورا متكاملًا في تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي، وهو ما نوضحه في هذا المطلب.

الفرع الأول : التوازن الداخلي والخارجي.

هناك مبدأ عمل تقوم عليها السياستين المالية والنقدية، وهي كما يلي¹:

أولاً: مبدأ عمل السياسة المالية والنقدية :

تعمل السياسة النقدية على تغيير في عرض النقود، أما السياسة المالية تعمل على تغيير الإنفاق بواسطة تغيرات الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو كليهما. وفيما يلي نحاول شرح مبدأ عمل السياستين:

أ- السياسة النقدية :

تتضمن السياسة النقدية تغيراً في عرض النقود الذي يؤثر على أسعار الفائدة المحلية، بحيث تكون السياسة النقدية سهلة عندما تقوم السلطات النقدية بزيادة عرض النقود التي تتضمن تخفيض أسعار الفائدة بما يحفز الزيادة في مستوى الاستثمار والدخل في الدولة، وينعكس ذلك بالارتفاع في الواردات، ومن جهة أخرى تؤدي أسعار الفائدة المنخفضة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو الخارج مقابل انخفاض التدفقات نحو الداخل، كما يمكن أن تكون السياسة النقدية محكمة في حال قيام السلطات النقدية بتخفيض عرض النقود بما يحقق ارتفاعاً في أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تشييط الاستثمار والدخل والواردات وأيضاً زيادة في تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو الداخل وتراجع التدفقات نحو الخارج.

ب- السياسة المالية :

تكون السياسة المالية توسعية بزيادة التوسع في الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، وذلك من أجل إحداث زيادة في الإنتاج المحلي وبالتالي زيادة الدخل عن طريق معامل التضاعف، مما يقود إلى تحفيز الواردات، كما يمكن أن تكون السياسة المالية مقيدة، والتي تشير إلى خفض الإنفاق الحكومي أو الزيادة في الضرائب مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض الإنتاج المحلي وينعكس ذلك بالانخفاض في الدخل وتشبيط الواردات.

¹ كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 293- 294.

وتجدر الإشارة إلى أن إتباع أحد أو كلتا السياستين المالية والنقدية يكون وفقا لحالة التوازن الداخلي والخارجي الذي يختلف من دولة لأخرى، بالإضافة إلى ضرورة مراعاة درجة العلاقة التي تربط التوازن الداخلي بالتوازن الخارجي.

ثانيا: علاقة التوازن الداخلي بالتوازن الخارجي :

تكمن علاقة التوازن الداخلي بالتوازن الخارجي في العلاقة التي تربط الميزانية العامة بميزان العمليات الجارية، ويمكن توضيح ذلك انطلاقا من معادلات الناتج المحلي الخام الآتية¹ :

$$PIB = C_p + I_p + G + X - M \dots \dots \dots (1)$$

الناتج المحلي الخام من وجهة نظر استخدامات الدخل :

$$PIB = C_p + S_p + T + R \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

C_p : الاستهلاك الخاص.

S_p : الادخار الخاص.

G : الانفاق الحكومي.

I_p : الاستثمار الخاص.

X : الصادرات من السلع والخدمات.

R : صافي تحويلات إلى الخارج.

M : الواردات من السلع والخدمات.

ويمكن كتابة العلاقة التالية انطلاقا من المعادلتين (1) و(2):

$$C_p + I_p + G + X - M = C_p + S_p + T + R$$

ومنه :

$$(I_p - S_p) + (G - T) = M - X + R \dots \dots \dots (3)$$

وتبين المعادلة (3) أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات يساوي وصيد (الاستثمارات-الادخار) للقطاع الخاص والعجز الشامل للميزانية العامة، ومنه فإن العجز الشامل في الميزانية لا بد أن يقابله أحد الخيارات التالية:

- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص المحلي تزيد عن استثماراته؛

- إما بعجز في الحساب الجاري الخارجي؛

- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص / وبعجز في الحساب الجاري الخارجي؛

وتطرح هذه المعادلة إمكانية افتراض وجود على الأقل تأثير متبادل بين عجز الميزانية العمومية وعجز الحساب الخارجي، وتسمى حالة تزامن العجز الموازين والعجز الخارجي بـ "العجز التوأم".

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 208-209.

ثالثاً: أثر معالجة الاختلال الداخلي على الاختلال الخارجي.

تؤدي السياسة المالية والسياسة النقدية التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة في معالجة الاختلال الداخلي إلى إحداث آثار على التوازن الخارجي وذلك حسب الحالات الموضحة في الجدول الآتي¹ :

الجدول رقم (2-3): علاقة الاختلال الداخلي بالاختلال الخارجي.

الاختلال المزدوج	السياسة المالية	السياسة النقدية	الميزان الخارجي
التضخم/العجز	مقيدة (تخفيض الإنفاق)	محكمة (رفع سعر الفائدة)	توازن الميزان
الانكماش/العجز	توسعية (زيادة الإنفاق)	سهلة (تخفيض سعر الفائدة)	زيادة تدهور الميزان
التضخم/الفائض	مقيدة (تخفيض الإنفاق)	محكمة (رفع سعر الفائدة)	توازن فائض الميزان
الانكماش/الفائض	توسعية (زيادة الإنفاق)	سهلة (تخفيض سعر الفائدة)	توازن الميزان

المصدر: دومينيك سلفاتور، ترجمة محمد رضا العدلي، الاقتصاد الدولي - نظريات ومسائل - دار ماكجر وهيل للنشر، 1984، ص191.

ويميز حسب هذا الجدول أربع حالات يمكن تنتج عن معالجة الاختلال الداخلي وهي كما يلي:

أ- حالة التضخم المقترن بالعجز : يتم معالجة التضخم عن طريق استخدام سياسة مالية مقيدة تتمثل في تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب، وسياسة نقدية محكمة عن طريق رفع سعر الفائدة ووضع قيود على القروض وإصدار السندات، ومن شأن هذه الإجراءات أن تؤدي إلى خفض مستوى الإنفاق وما ينتج عنه من خفض لمستوى الطلب الخارجي والداخلي وإزالة التضخم، ومن جهة أخرى تؤدي تلك الإجراءات إلى خفض الواردات عما كانت عليه سابقاً، كما يؤدي رفع سعر الفائدة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى داخل الدولة، وفي نفس الوقت يجد من خروجها إلى الخارج، مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وقد يزول نهائياً أو ينقلب إلى فائض.

ب- حالة الانكماش المقترن بالعجز : تعني حالة الانكماش وجود فائض في العرض الكلي عن الطلب الكلي، وتتطلب هذه الحالة اتخاذ إجراءات معاكسة للحالة الأولى، لذلك يتم معالجة هذه الحالة عن طريق سياسة مالية توسعية تتضمن زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب من أجل امتصاص فائض العرض، وسياسة نقدية سهلة تتمثل في تخفيض أسعار الفائدة، إلا أن هذه الإجراءات يمكن أن تزيد من تدهور ميزان المدفوعات نتيجة زيادة القدرة الشرائية عن المنتجات المحلية والأجنبية وما يعنيه ذلك من زيادة في الواردات، وهذا بالإضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الاموال نحو الخارج بحثاً عن سعر فائدة أفضل.

ج- حالة التضخم المقترن بالفائض : تتضمن معالجة التضخم عن طريق السياسة المالية المقيدة والسياسة النقدية المحكمة القيام بتخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب إلى جانب زيادة أسعار الفائدة، وتؤدي هذه

¹ دومينيك سلفاتور، ترجمة محمد رضا العدلي، الاقتصاد الدولي - نظريات ومسائل، دار ماكجر وهيل للنشر، 1984، ص196.

الإجراءات إلى تخفيض مستوى الطلب على المنتجات المحلية والأجنبية، وما ينجم عن ذلك من انخفاض في الواردات، وفي نفس الوقت زيادة تدفق رؤوس الأموال نحو الداخل مقابل تراجع التدفق نحو الخارج، وأمام فائض ميزان المدفوعات فإن الدولة سوف تحقق فائضا أكبر.

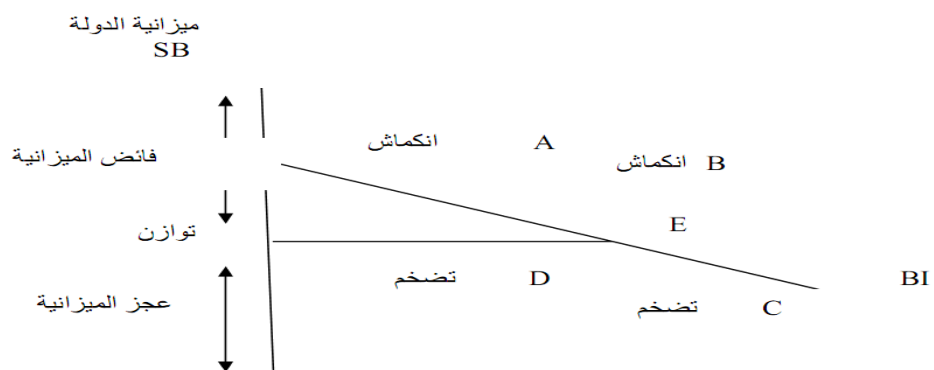
د- حالة الانكماش المقترن بالفائض : أمام حالة الانكماش تجد الدولة نفسها مضطرة لمواجهة الزيادة في مستوى العرض الكلي عن مستوى الطلب الكلي فتلتجئ إلى سياسة مالية توسعية متمثلة دائما في زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب إلى جانب سياسة نقدية سهلة عن طريق تخفيض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الواردات، ومن جهة أخرى ينتج عن تخفيض سعر الفائدة خروج رؤوس الأموال نحو الخارج، وتكون نتيجة ذلك هو حصول التوازن الداخلي والخارجي معا .

الفرع الثاني : المعالجة الآتية للاختلال الداخلي والخارجي.

تعمل الدولة من خلال ضبط أدوات السياسة المالية والنقدية إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد، بحيث يتم اختيار التوليفة المناسبة من السياستين لحالات التضخم أو الانكماش، والفائض أو العجز .
أولا : المعالجة المستقلة للاختلال الداخلي¹ :

لتوضيح كيفية تصحيح الاختلال الداخلي نقوم بإدراج المنحنى أدناه الذي يعبر عن التوازن الداخلي (BI) بدلالة الميزانية العامة (SB)، وسعر الفائدة (I) :

الشكل رقم (2-1) : المعالجة المستقلة للاختلال الداخلي .



المصدر : محمد راتول، مرجع سابق، ص 84.

أ- الوضع عند النقطة A: تتضمن النقطة A نفس قيمة رصيد الميزانية SB على المنحنى BI غير أن سعر الفائدة عندها أكبر وهو ما يعني وجود سياسة نقدية محكمة مع سيادة وضع انكماش عند هذه النقطة شأنها في ذلك شأن النقطة B أو أية نقطة أخرى تقع على يمين المنحنى BI.

¹ محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية - رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000، ص 84.

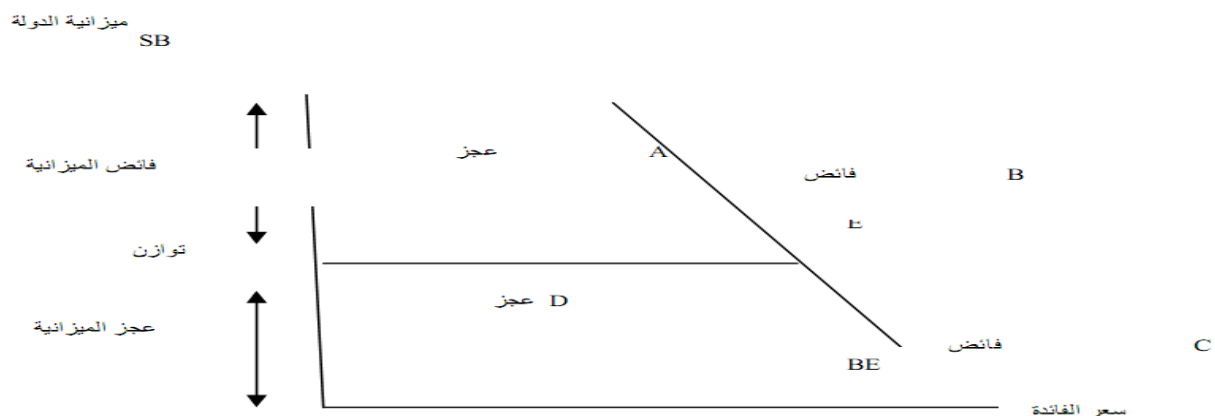
ب- **الوضع عند النقطة D:** تتضمن النقطة D نفس قيمة وصيد الميزانية SB المقابلة على المنحنى، غير أنها تتضمن سعر فائدة أقل من ذلك المقابل على المنحنى، وهو ما يعني وجود فائض في الطلب الكلي أو تضخم والوضع مشابه أيضا بالنسبة للنقطة C أو أية نقطة أخرى على يسار المنحنى.

وبناء على ذلك فإنه انطلاقا من أية نقطة على الخط BI فإنه أي زيادة في سعر الفائدة (سياسة نقدية محكمة) سوف تؤدي إلى حدوث انكماش وفي المقابل فإنه للقضاء على الانكماش والعودة إلى منحنى التوازن وبغض النظر عن الميزان الخارجي فإنه يستوجب إتباع سياسة مالية نقدية سهلة (تخفيض سعر الفائدة) أو إتباع سياسة مالية توسعية (تخفيض الفائض أو زيادة العجز) أي إحداث حركة نحو الأسفل، وانطلاقا من أية نقطة إلى يسار المنحنى (وجود تضخم) يمكن العودة إلى التوازن إما بزيادة سعر الفائدة (سياسة نقدية محكمة) أو إتباع سياسة مالية مقيدة (زيادة الفائض أو تخفيض العجز) أو السياستين معا وهذا لغاية الوصول إلى وضع التوازن الداخلي.

ثانيا : المعالجة المستقلة للاختلال الخارجي¹ :

كما هو الحال عند التوازن الداخلي، حيث يتطلب التوازن الخارجي تشكيلة مؤلفة من رصيد الميزانية العامة وسعر الفائدة، ونحاول توضيح ذلك من خلال المنحنى الآتي :

الشكل رقم (2-2) : المعالجة المستقلة للاختلال الخارجي .



المصدر : محمد راتول، مرجع سابق، ص 86.

يظهر منحنى التوازن الخارجي بدلالة رصيد ميزانية الدولة (SB) وسعر الفائدة I، بحيث تمثل كل نقطة على هذا المنحنى تشكيلة من سعر الفائدة ورصيد الميزانية التي يتحقق عندها التوازن الخارجي، وأي نقطة إلى يمين أو يسار هذا المنحنى تشكل نقطة اختلال، ويتضح ذلك بتفحص النقاط التالية :

أ- **الوضع عند النقطة A:**

إن النقطة A تحتوي على نفس القيمة SB المقابلة على المنحنى لكنها تتضمن سعر فائدة أقل من ذلك المقابل على المنحنى، وكما سبق الإشارة إليه فإن سعر الفائدة المنخفض يتضمن تدفق أقل لرؤوس الأموال اتجاه

¹ محمد راتول، مرجع سابق، ص 85.

الداخل وتدفقات أكبر لرؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج، وبالتالي فإن الوضع عند هذه النقطة وضع العجز وهو الشيء نفسه بالنسبة للنقطة D أو أية نقطة أخرى إلى يسار المنحنى.

ب - الوضع عند النقطة B:

بنفس المنهج المتبع يمكن القول أن النقطة B تتضمن نفس رصيد الميزانية SB المقابل على المنحنى لكن بسعر فائدة أكبر، وهو ما يعني وجود تدفق أكبر لرؤوس الأموال الخارجية تجاه الداخل وتدفق أقل لرؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج، وعليه فهذه النقطة يمكن أن تتضمن فائض في ميزان المدفوعات كما هو الحال أيضا عند النقطة C أو أية نقطة أخرى إلى يمين المنحنى.

ومنه فإن إعادة التوازن الخارجي بغض النظر عن التوازن الداخلي انطلاقا من النقطة A أو أية نقطة إلى يسار من المنحنى تتطلب رفع سعر الفائدة لتحفيز رؤوس الأموال إلى الدخول وكبح رؤوس الأموال الوطنية من الخروج.

بينما إعادة التوازن من النقطة B أو أية نقطة أخرى إلى يمين المنحنى تتطلب خفيضا في سعر الفائدة للسماح بتقليص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وزيادة تدفق رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وهو ما يسهل إعادة التوازن إلى الميزان الخارجي.

ثالثا: المعالجة الآتية للاختلال الداخلي والخارجي¹:

يتحدد التوازن الآتي للاختلال الداخلي والخارجي عن طريق سياسة مالية (مقيدة أو توسعية) وبالتنسيق مع سياسة نقدية (محكمة أو سهلة)، ولأجل ذلك تقوم السلطات بالجمع بين السياستين حتى يتم تحقيق التوازن بين الطلب الكلي (لسوقي الانتاج والنقد) والعرض الكلي (لسوقي الإنتاج والنقد)، ومن ثمة الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، وتكون بذلك قد تجنبت حالة التضخم الناجمة عن فائض الطلب، أو حالة الركود الناجمة عن فائض العرض عن الطلب²، أما بيانيا فيتحدد التوازن بتركيب منحنى التوازن الداخلي (BI) ومنحنى التوازن الخارجي (BE)، وتمثل نقطة تقاطع المنحنيين نقطة التوازن الآتي بتوليفة الميزانية وسعر فائدة، وذلك على النحو الذي يوضحه الشكل رقم (2-3):

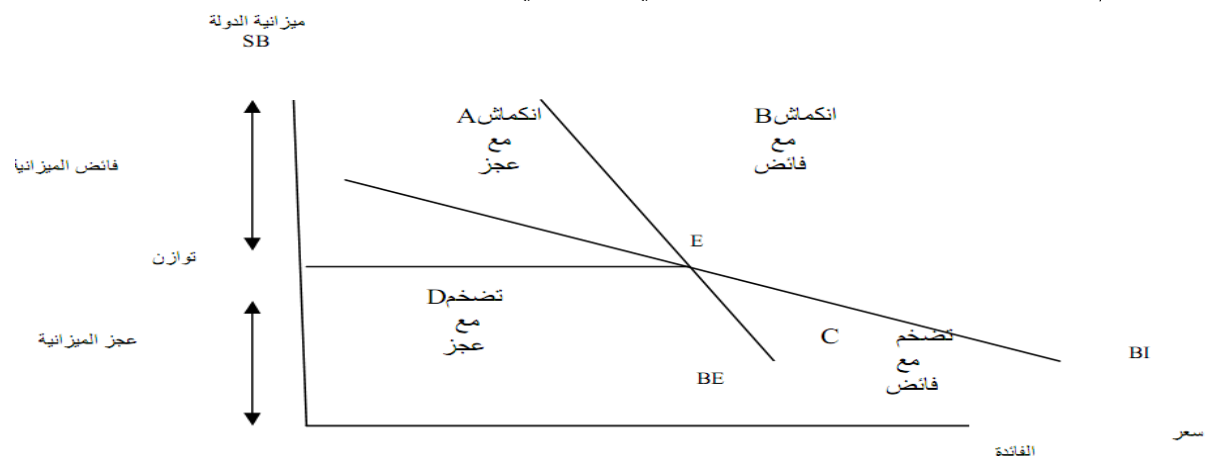
حيث يبين الشكل أدناه المنحنى الذي يعبر عن التوازن المزروح عند النقطة (E) التي وحدها تتضمن التشكيلة المناسبة من الميزانية (SB) وسعر الفائدة (I)، وإن أي نقطة خلافها تتضمن الاختلال، وعليه فإعادة التوازن من أي نقطة أخرى يجب الأخذ في الاعتبار الوصول إلى النقطة (E) وبنفس التوليفة، فإن كان وضع البلد عند النقطة A حيث يسود انكماش وعجز في ميزان المدفوعات، فإن الأمر يتطلب إزاحة هذه النقطة إلى اليمين وإلى الأسفل، بحيث ينبغي استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية معا، إذ ينبغي تخفيض فائض الميزانية (سياسة مالية توسعية)، أي زيادة الإنفاق وفي نفس الوقت الاتجاه نحو اليمين برفع سعر الفائدة (سياسة نقدية

¹ محمد راتول، مرجع سابق، ص 83.

² بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 104.

محكمة)، وذلك كله بالقدر الذي يجعل النقطة A تتجه نحو نقطة التوازن E، وينطبق الأمر كذلك على النقطة B التي تتضمن انكماشاً داخلياً وفائضاً خارجياً - وحتى يعود التوازن من جديد - فإنه ينبغي الاتجاه نحو اليسار عن طريق سياسة مالية نقدية سهلة (خفض سعر الفائدة) إلى الأسفل عن طريق سياسة مالية توسعية، وبنفس التفكير يتم إعادة التوازن من أية نقطة أخرى غير توازنية، وابتداءً سياسة مالية توسعية أو نقدية وسياسة نقدية سهلة أو محكمة حسب ما تقتضيه كل حالة على حدة.

الشكل رقم (2-3): المعالجة الآتية للاختلال الداخلي والخارجي.



المصدر : محمد راتول، مرجع سابق، ص 83.

المطلب الثالث : أدوات السياسة التجارية.

تتمثل السياسة التجارية في مجموعة من الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها مع الخارج، وتهدف السياسة التجارية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستخدم السياسة التجارية عدة أدوات منها نظام الحصص والرسوم الجمركية... إلخ¹.

الفرع الأول : نظام الحصص وتراخيص الاستيراد.

تعتبر نظام الحصص و تراخيص الاستيراد من بين أدوات السياسة التجارية ، ويمكن تلخيصها فيما يلي :

أولاً: نظام الحصص :

ويقصد بنظام الحصص فرض القيود على الاستيراد، ونادراً ما يكون على الصادرات، ويتم ذلك خلال فترة معينة، بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات المسموح باستيرادها أو تصديرها. وتتعدد أنواع الحصص المفروضة على الواردات، إذ يميز بين أربعة أنواع كما يلي² :

¹ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 77.

² مجدي محمود شهاب وآخرون، مرجع سابق، ص ص 223-224.

أ- **حصصة التعريفية:** وتعتبر أقدم الحصص تاريخياً، إذ يتم بموجبها السماح للمستوردين باستيراد كمية محددة من الواردات التي يفرض عنها رسم جمركي منخفض، وأن أي كمية تزيد عن هذا الحد فإنها تخضع لرسم جمركية مرتفعة.

ب- **الحصصة الفردية:** إذ تقوم الدولة بتحديد الكمية المسموح بإستيرادها بدون تفاوض مع الدولة المصدرة، وقد تقوم الدولة بتوزيع تلك الحصصة على مجموعة من الدول مراعاة للعلاقات الخارجية الدولية.

ج- **الحصصة المزدوجة:** وفي هذا تحدد حصص الاستيراد بالاتفاق مع الدولة المصدرة لسلعة ما، ثم تقوم الدولة المستوردة بمنح الحصص إلى الدول الأخرى، والغرض من ذلك منع احتكارات الدول المصدرة.

د- **حصصة الخلط:** يطبق هذا النوع على المواد الغذائية والمواد الأولية المستوردة، وتهدف الدولة من خلالها إلى من مساهمة تلك المواد في الصناعة المحلية، والحد من تبعية الدولة الكاملة للخارج، كأن تقسم الدولة مثلاً حصصة المطاط المستورد إلى طبيعي وصناعي، ومن أمثلة هذا النوع نجد البرازيل مثلاً تشترط أن يحتوي الخبز على نسبة معينة من الدقيق المحلي.

وتسعى الدولة من وراء تقييد الواردات إلى ما يلي¹:

- قد يكون المنع لأسباب اقتصادية كالوقوف في وجه الواردات الأجنبية ومنافستها للمنتجات المحلية.
- قد تتولى الدولة احتكار سلعة معينة نظراً لأهميتها الإستراتيجية، لذلك نجدها تعمل على تحديد الكمية التي يمكن استيرادها، وذلك حسب احتياجاتها من تلك السلعة.
- كما يمكن أن تلتجئ الدولة لهذا الإجراء لظروف طارئة، كما هو الحال مثلاً في حالات الحروب حين تمنع الدولة استيراد سلعة معينة من دولة أخرى معادية.
- قد يرجع سبب المنع لأمر تتعلق بسلامة أفراد المجتمع مثل المخدرات..... إلخ.
- فشل النظام الجمركي من الحد من الواردات، وخاصة عندما يكون عرض السلعة المستوردة عديم المرونة.
- كما أن نظام الحصص يمكن أن يحقق نتائج تعجز سياسة الجمركية عن تحقيقها، وتكون حينها قدرة الدولة في تحقيق منع الاستيراد أكثر من فرض الضريبة الجمركية.
- وبالرغم من أن نظام الحصص يعتبر فعالاً في تقييد الواردات إلا أنه يتضمن بعض العيوب، والتي من أهمها:
- هناك تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية، وما يترتب عن ذلك من جمود وتحكم بيروقراطي.
- أن هذا النظام يشجع المنتج المحلي على ممارسة الاحتكارات ومن المنافسة الأجنبية.
- يؤدي الأخذ بهذه السياسة إلى عزل السوق الوطنية وحرمانها من الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات المختلفة.

¹ العيد خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة 1990-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص ص 65-66.

ثانيا : تراخيص الاستيراد¹ :

- ويقصد بذلك أن لا يسمح بعمليات الاستيراد إلا بعد الحصول على إذن أو ترخيص مسبق من السلطة العامة، فهو بمثابة تصريح للتاجر بإستيراد سلعة معينة ، وتهدف الدولة من وراء هذا الإجراء إلى ما يلي :
- تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها.
 - حماية الإنتاج المحلي من منافسة السلع المستوردة، وهو ما يفسر تحفظ بعض الدول من منح تراخيص الخاصة بالسلع غير المرغوب فيها.
 - تنظيم الحصص المسموح بها من طرف السلطات العامة.

الفرع الثاني : الرسوم الجمركية وإعانات التصدير.

يمكن تلخيص الرسوم الجمركية و إعانات التصدير فيما يلي :

أولا: الرسوم الجمركية² :

يقصد بالرسم الجمركي جزافية تفرضها الدولة على السلع التي تعبر الحدود الوطنية دخولا في شكل واردات، أو خروجها في شكل صادرات، والغالب يتم فرضها على الواردات كوسيلة لتطبيق السياسة الحمائية، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية التي تطبقها الدولة في وقت معين بالتعريف الجمركية، وتنقسم الرسوم الجمركية وفقا لطرق تحديدها إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي :

أ- الرسوم القيمية :

ويحدد هذا النوع بناء على نسبة من قيمة السلعة، كأن يحدد الرسم بمقدار 25% أو أية نسبة أخرى من قيمة السلعة المستوردة، والملاحظ في هذا النوع من الرسوم أنه لا يشترط أن يكون الرسم واحدا في جميع أنواع السلع، فغالبا ما تكون النسبة مرتفعة بالنسبة للسلع الكمالية، وتكون أقل بالنسبة للسلع الاستهلاكية والتي تعد ضرورية.

وتمتاز هذه الطريقة بسهولة تقدير الضريبة فيها، إذ يكفي معرفة قيمة السلع المستوردة في بلدها، أو تكاليف وصولها إلى المنطقة الجمركية، ومن مزايا هذه الطريقة أيضا أنها تجعل قيمة الضريبة متناسبة مع ثمن السلعة مما يضمن قدرا من العدالة الضريبية.

ومن جهة أخرى يعاب على هذه الطريقة أنها كثيرا ما يصعب تحديد القيمة الحقيقية للسلعة عند تعمد المستورد إلى إخفاء القيمة الحقيقية، وإظهار قيمة مخالفة الحقيقية، حتى يدفع ضرائب أقل، كما يمكن أيضا أن تخضع قيمة السلعة إلى تفسيرات متباينة، فهل يقصد بقيمة السلعة في الدولة المنتجة أو في بلد الوصول، وهل يقصد بقيمة السلعة وقت إنتاجها أو في الوقت الحالي، كل هذه العوامل قد تكون في غير صالح المستورد أو الجمارك.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 307-308.

² عبد الهادي عبد القادر السويقي، مرجع سابق، ص 160-162.

ب - الرسوم النوعية:

توضع هذه الرسوم على أساس نوع السلعة، إذ تقوم مصالح الجمارك بإعداد قوائم توضح من خلالها أصناف السلع المختلفة، والمبلغ الذي يتم دفعه كرسوم لاستيراد الوحدة منها.

ويؤخذ على هذه الطريقة العديد من العيوب والتي نجد منها ما يلي :

1- تعقيدات وضع التعريفية : حيث يتطلب على الإدارة أن تكون على علم تام بتفاصيل السلع المختلفة ومشتقاتها، وكذلك أهمية كل منها للاستهلاك المحلي، وتأثير استيرادها على الإنتاج القومي، كما يجب عليها أيضا إدخال تعديلات على بنود التعريفية من زمن إلى آخر تماشيا مع مقتضيات الاقتصاد القومي، كما في حالة تعرض الاقتصاد العالمي لأزمات اقتصادية.

2- التناسب العكسي للحماية الجمركية مع مستوى الأسعار، فمثلا عند انخفاض أسعار السلع تشكل الضريبة نسبة كبيرة من ثمن السلعة.

3- يصعب في بعض الأحيان تحديد الرسم النوعي على بعض السلع كما في حالة التحف والقطع الفنية.

ثانيا : إعانات التصدير :

حيث تقوم الدولة في بعض الأحيان بتقديم إعانات للمصدرين يكون الغرض منها هو تمكين المنتجين الوطنيين من التنافس في الأسواق العالمية وزيادة نصيبهم منها، وقد تكون الإعانة مباشرة أو غير مباشرة مثل منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مراكزهم المالية¹. وتتخذ الإعانة أحد الصور التالية² :

أ- **إعفاءات ضريبية :** ومثال ذلك ما تتبعه الحكومة الفرنسية من إعفاء السكر من الضريبة.

ب- منح تخفيضات في تكاليف النقل بالسكك الحديدية المملوكة للحكومة.

ج- منح المنتجين أو المصدرين لهذه السلعة قروضا مصرفية وبفائدة ضئيلة جدا.

ومن جهة أخرى يعاب على هذه السياسة في أنها يمكن أن تكون قليلة الفائدة في حال فرض الدولة المستوردة رسوم تعويضية على الواردات من تلك الدولة، كما أنه في العادة ما يقابل دعم الصادرات في الدولة ما إجراء مماثل في الدول الأخرى بغرض تقوية منافسة المنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

¹ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 302.

² عبد الهادي عبد القادر السويقي، مرجع سابق، ص 163.

خلاصة الفصل الثاني :

يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهو يبين صافي تعامل الاقتصاد المحلي في علاقته مع اقتصاديات العالم الآخر، ومنه فميزان المدفوعات يظهر المركز المالي للدولة تجاه بقية العالم ومستوى النشاط الاقتصادي، وقد يتعرض هذا الميزان إلى الاختلال مؤقتاً كان أم دائماً. لذا لا بد من اللجوء إلى حلول تتمثل في إجراءات تتخذها وترسمها السلطات النقدية تسمى سياسات التسوية لتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، ولهذه السياسات عدة مناهج: منهج المرونات ومنهج الاستيعاب والمنهج النقدي. ويعتبر المنهج النقدي الأفضل من بين المناهج الأخرى (منهج المرونات ومنهج الاستيعاب) التي توضح أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات بالنسبة للبلدان النامية، وذلك بسبب نشوء منهج المرونات ومنهج الاستيعاب في ظروف مغايرة لتلك التي تمر بها البلدان النامية، كما أن المنهج النقدي يعتمد على إحصائيات البنوك المركزية، التي تظهر البيانات الإجمالية لميزان المدفوعات بشكل أكثر دقة من البيانات الأخرى.

الفصل الثالث :

إنعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على موازين
المدفوعات دول المغرب العربي
(دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)

تمهيد :

تميز الوضع الاقتصادي العالمي خلال السنوات الأخيرة بتواتر الأزمات الاقتصادية التي انطلقت أساسا من الدول الغنية لترمي بعيوبها على الدول الفقيرة، فبعد صيف 2007 وانطلاق الأزمة المالية العالمية من أقوى دولة اقتصاديا في العالم أمريكا لتشمل في مرحلة أولى أوروبا وتكتسح بعد ذلك كل أقطاب الدنيا، أطل علينا العالم المتحضر بأزمة أقوى منها، أزمة الدين العمومي باليونان، والتي شملت بعد ذلك دولا أوروبية أخرى لتضعف الاتحاد الأوروبي اقتصاديا، وبذلك تكون عاملا مهما لانخفاض نسبة النمو في البلدان المرتبطة به وخاصة دول المغرب العربي.

ومحاولة لدراسة الآثار على دول المغرب العربي اخترنا دولة تونس التي شهدت تراجعا كبيرا في إيرادات السياحة من العملة الصعبة بـ 1.9 %، وإلى جانب المغرب التي أدى تراجع الاستثمارات فيها إلى عجز ميزان المدفوعات، ولتتبع أثر هذه الأزمة في الدول المغرب العربي قمنا بدراسة حالة الجزائر وأرتأينا إلى تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث كالاتي:

المبحث الأول: آثار أزمة الديون السيادية الأوروبية على ميزان مدفوعات دول المغرب العربي "تونس، المغرب نموذجا"

المبحث الثاني: تطورات ميزان المدفوعات الجزائري في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية.

المبحث الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الوضع المالي والنقدي في الجزائر.

المبحث الأول : آثار أزمة الديون السيادية الأوروبية على ميزان مدفوعات دول المغرب العربي " تونس، المغرب " نموذجا.

تعتبر كل من تونس والمغرب من دول المغرب العربي التي أخذت نصيبا من الآثار الناجمة عن الأزمة المالية في منطقة اليورو، ولغرض الوقوف عن تلك الآثار على ميزان المدفوعات، نحاول في هذا المبحث التطرق إلى بنوده الفرعية حتى تتمكن من رصد مدى تأثير الميزان الكلي بالمتغيرات التي أفرزتها أزمة الديون السيادية في أوروبا.

المطلب الأول: الميزان الجاري في تونس والمغرب.

يعتبر الميزان الجاري عنصرا مهما في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، كونه يتضمن بند الميزان التجاري الذي يشمل النسبة الأكبر، ولهذا نسعى في هذا المبحث إلى دراسة بنوده لنرى مدى تأثيره بتطورات الأزمة ومدى مساهمتها في تراجع الميزان الكلي.

الفرع الأول: الحساب الجاري في تونس.

تمثل التجارة الخارجية في تونس أهم روابط تونس مع الخارج، وخاصة فيما يتعلق بالصادرات، حيث تلعب الصادرات دورا مهما في نمو الاقتصادي وخاصة الانتاج الصناعي الموجه للتصدير التي تعتبر العامل المحدد للتوازن في الميزان التجاري التونسي، مما جعلها تتأثر بتراجع الطلب خلال أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو.

أولاً: الميزان التجاري التونسي :

سجلت المبادلات التجارية تباطؤ في سنة 2011، وذلك نتيجة تراجع النشاط الصناعي الذي تضرر بشكل حاد من تصاعد المطالب الاجتماعية وهبوط الطلب الخارجي المتأتي من البلدان الأوروبية، وللوقوف على تطورات الميزان التجاري التونسي نقوم بإدراج الجدول الآتي :

الجدول رقم (3-1) : تطورات الميزان التجاري التونسي. (الوحدة : بالملايين الدينارين)

البيان \ السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012*
الصادرات (فوب)	13.794	15.558	19.410	23.637	19.469	23.519	25.092	26.818
الواردات (سيف)	17.292	20.003	24.437	30.241	25.878	31.817	33.702	36.967
عجز الميزان التجاري	3.498	4.445	5.027	6.604	6.409	8.298	8.610	10.149
نسبة التغطية (%)	79.8	77.8	79.4	78.2	75.2	73.9	74.5	72.5

*تقديرات بنك المركزي التونسي بالنسبة لسنة 2012.

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي الواحد والخمسين لسنة 2009، ص 159.
- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي الثالث والخمسين لسنة 2011، ص 55.

يتبين من خلال الجدول رقم (3-1)، أن رصيد الميزان التجاري التونسي في عجزا مستمرا على مدار الفترة الموضحة في الجدول حيث بلغ عجز الميزان التجاري 8.610 ملايين دينار في سنة 2011 حيث شهد توسعا قدره 312 مليون دينار بالمقارنة مع ما تم تسجيله في سنة 2010، بيد أن نسبة التغطية قد ارتفعت بـ 0.6 بالمئة لتبلغ 74.5 تبعا لزيادة الصادرات بنسق أسرع من الواردات، أي 6.7% و 5.9% على التوالي ومبلغين متتاليين تم تسجيلها في سنة 2011 وقدرها 25,092 مليون و 33.702 مليون دينار.

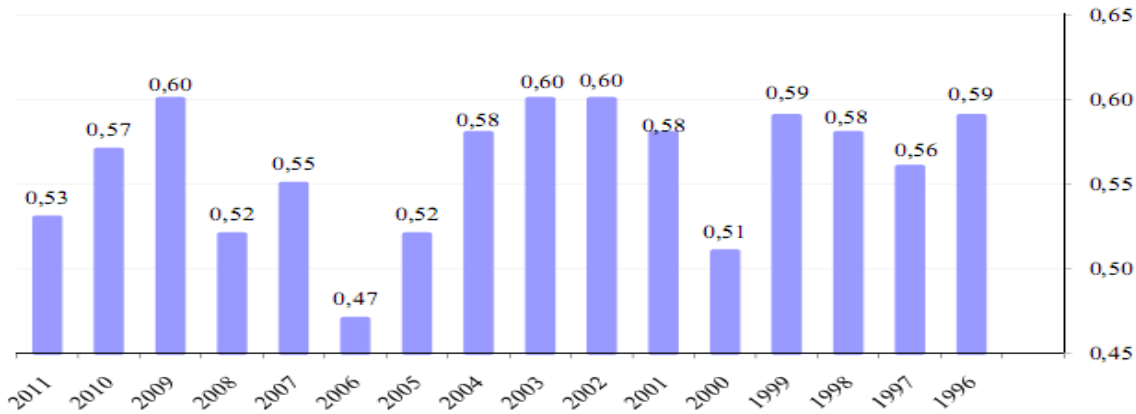
وبلغ عجز الميزان التجاري 8.298 مليون دينار في سنة 2010 أي بتوسع قدره 1.890 مليون دينار بالمقارنة مع العجز المسجل في سنة 2009، وبالترابط مع ذلك عرفت نسبة التغطية انخفاضا بـ 1.3 بالمئة لتراجع إلى 73.9 تبعا لارتفاع الواردات بنسق أكثر تسارعا من الصادرات.

وفيما يتعلق بالواردات، فقد ارتفعت بنسبة 23% لتبلغ 3.1817.1 مليون دينار وهو ازدياد شمل قيمة مشتريات كل مجموعات المواد، أما الصادرات فقد تقدمت بنسبة 20.8% لتتراجع إلى 23.519 مليون دينار ويعزى تقلص الصادرات التي بلغت 6.314 مليون دينار خلال الربع الأخير من سنة 2011، إلى تراجع قيمة مبيعات قطاع المناجم و الفسفاط ومشتقاته (- 54.6%) تبعا لانخفاض الكميات المصدرة من قبل هذا القطاع (- 60.7%)، والذي تضرر إنتاجه بشكل حاد بفعل الاضطرابات الاجتماعية، بيد أن هذا الانخفاض قد خف بفضل ارتفاع صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية (+ 30.6%) والنمو الملحوظ لمبيعات مواد الطاقة (+29%) مقابل 5 بعنوان التسعة أشهر الأولى من سنة 2011، أما بالنسبة لصادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية، فقد سجلت تباطؤا (3.6% مقابل 19.4% بعنوان التسعة أشهر الأولى من سنة 2011)، بالتوازي مع فتور الطلب الأجنبي وخاصة المتأتي من بلدان منطقة الأورو، نتيجة تأثيرات أزمة الدين السيادي في هذه البلدان، وبخصوص الواردات فقد سجلت تسارعا خلال الربع الأخير من سنة 2011 لتبلغ 9.017 مليون دينار، تبعا بالأساس لإزدياد مشتريات كافة المواد بإستثناء مواد التجهيز التي تراجعت بنسبة 2.1%، وازدادت على وجه الخصوص واردات مواد الطاقة بـ 27.4% نتيجة ارتفاع الأسعار، فيما سجلت المواد الغذائية تباطؤا ملحوظا (+12.2% مقابل 36% بعنوان التسعة أشهر الأولى من سنة 2011)¹.

ومن خلال الشكل رقم (3-1)، حيث عرفت حصة الصادرات من السوق لتونس مع البلدان الرئيسية للاتحاد الأوروبي في سنة 2011 انخفاضا طفيفا بـ 0.04 بالمئة لتبلغ 0.53%، ويفسر هذا التطور خاصة بالاضطرابات الظرفية التي أثرت على الاقتصاد الوطني عقب الثورة وبتداعيات أزمة الدين السيادي في البلدان الأوروبية.

¹ البنك المركزي التونسي، نشر الظرف الاقتصادي، جانفي 2012، ص 23.

الشكل رقم (3-1): تطور حصة الصادرات من السوق لتونس في سوق البلدان الإثني عشر للاتحاد الأوروبي (الوحدة بـ (%)



المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لسنة 2011، مرجع سابق، ص 57.

وحافظت تونس على مركزها العاشر قياسا بعينة من البلدان المنافسة علما وأن المراتب الثلاث الأولى تحتلها الصين وتركيا والهند بحصص متتالية في سوق البلدان الرئيسية الاثني عشر للاتحاد الأوروبي قدرها 13.28% و 2.02% و 1.79% على التوالي لسنة 2011¹.

تفاقم العجز التجاري بحساب السحب والتأمين بـ 1.871 مليون دينار أو 52% خلال النصف الأول من سنة 2012 ليلغ 5.469 مليون دينار وذلك تبعا لارتفاع الواردات بنسق أسرع من الصادرات، أي 14.8% و 4.5% على التوالي (مقابل 13.8% و 4.9% قبل سنة) ونتيجة لذلك سجلت نسبة التغطية انخفاضا بـ 7 نقاط مئوية لتتراجع إلى مستوى 71.2%².

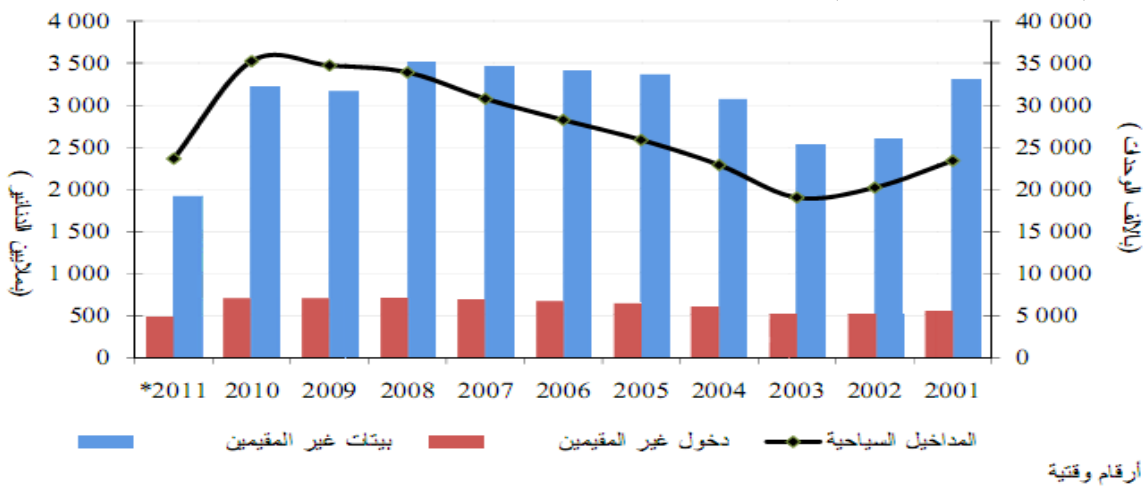
ثانيا: ميزان الخدمات ومداخيل العوامل والتحويلات الجارية :

أ- ميزان الخدمات التونسي :

سجل فائض ميزان الخدمات التونسي تقلصا ملموسا في سنة 2011 ليلغ قرابة 2.2 مليار دينار، أي أدنى مستوى له منذ سنة 2005، ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع المقايض التي يديرها النشاط السياحي وهو القطاع الذي لديه انعكاسات عميقة على أداء تصدير قطاعات أخرى لا سيما النقل، وللوقوف على ذلك نقوم بإدراج الشكل التالي:

¹ البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 57.
² البنك المركزي التونسي، نشر الظرف الاقتصادي، جويلية 2012، ص 24.

الشكل رقم (3-2): تطور أهم المؤشرات السياحية.



المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2011، ص 606.

وبالفعل ومن خلال الشكل رقم (3-2)، فإن عدم الاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي والذي ساد في سنتين 2010 و 2011 قد أثر بشدة على مؤشرات النشاط السياحي، إذا تراجعت وفود غير المقيمين بنسبة 30.7% وهو تراجع شمل بالخصوص الأوروبيين (- 44.1%) وبدرجة أقل المغاربة (- 18.6%) وبالترابط مع ذلك انخفضت المقايض السياحية بنسبة 32.9% في سنة 2011 لتبلغ قرابة 2.4 مليار دينار. وقد كان هذا الانخفاض أكثر حدة خلال النصف الأول (- 37.9%)، فيما تحسنت الوضعية بشكل طفيف خلال النصف الثاني من السنة حيث انحصر التراجع نسبيا في مستوى 29.8%.

كما تراجعت المقايض بعنوان النقل وهو قطاع مرتبط إلى حد كبير بتطور النشاط السياحي، بنسبة 19.3%، وفي المقابل ازدادت النفقات بنفس هذا العنوان بـ 5.3% نتيجة ارتفاع الواردات. وهكذا تدهور ميزان النقل بشكل حاد في سنة 2011 ليفرز عجزا قياسيا قدره 0.6 مليار دينار، أي 13.3% من العجز الجاري¹.

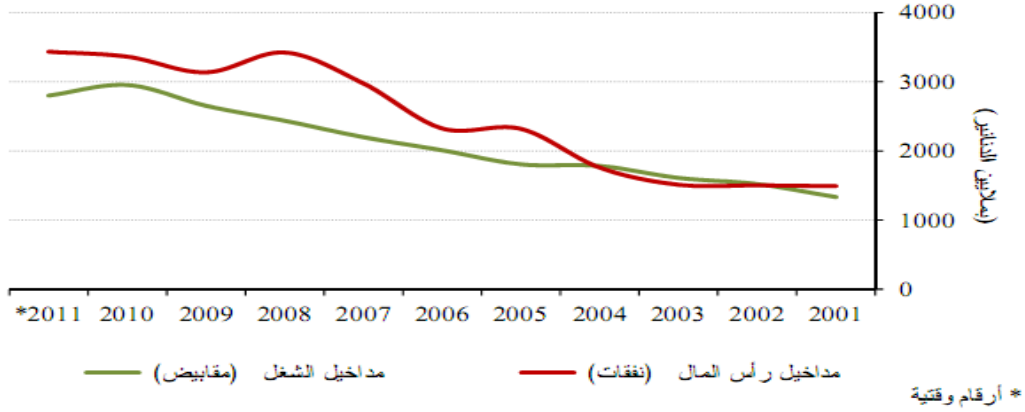
وبالنسبة لسنة 2012 تدعم فائض ميزان الخدمات بصفة ملموس خلال النصف الأول من سنة 2012، حيث استفادة بالخصوص من ارتفاع المقايض السياحية بنسبة 35.8% نتيجة ازدياد وفود غير المقيمين بـ 41.5% والبيئات الجميلة بـ 74.2% بين فترة وأخرى، بيد أن الدفوقات التي دارها النشاط السياحي تظل في مستوى أدنى مما تم تسجيله خلال النصف الأول من سنة 2010 (- 14.4%)، وذلك بالعلاقة مع تراجع وفود غير المقيمين والبيئات الجميلة بنسبتي 13.9% و 20.1% على التوالي².

¹ البنك المركزي التونسي، تقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 59-60.

² البنك المركزي التونسي، نشر الظرف الاقتصادي، مرجع سابق، ص 25.

ب- ميزان المداخيل والعوامل والتحويلات الجارية:

وللوقوف على تطورات ميزان المداخيل والتحويلات الجارية ، نقوم بإدراج الشكل الموالي:
الشكل رقم (3-3): تطور أهم بنود ميزان مداخيل والتحويلات الجارية.



المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 61.

أما بالنسبة لميزان مداخيل العوامل والتحويلات الجارية، ومن خلال الشكل رقم (3-3)، حيث شهد الانتعاش المسجل في سنة 2010، تدهور ميزان مداخيل العوامل والتحويلات الجارية من جديد في سنة 2011 ليفرز عجزا قدره 174 مليون دينار¹، مقابل فائض بـ 15 مليون في العام السابق²، وهي نتيجة تعزى بالأساس إلى انخفاض المداخيل بعنوان التحويلات المنجزة من قبل العمال التونسيين بالخارج، والتي شهدت للمرة الأولى منذ سنة 1992 تراجعاً (-5.2%) لتبلغ 2.8 مليار دينار.

وبالفعل تزامن انخفاض الدفوعات المحصلة بعنوان مداخيل الشغل بـ 5.1% لتبلغ 2.801 مليون دينار، وكان ميزان مداخيل العوامل والتحويلات الجارية الذي سجل حاصلاً سالباً في موفى التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 (-128 مليون دينار)، قد أفرز مرة أخرى عجزاً خلال الثلاثي الرابع (-46 مليون دينار)، بتأثير متظافر من تسارع النفقات بعنوان مداخيل العوامل وانخفاض أكثر حدة للمقاييض بعنوان مداخيل الشغل³.

ثالثاً: الحساب الجاري في تونس :

بالإضافة إلى الميزان التجاري الذي يعتبر المحدد الرئيسي للحساب الجاري فقد سجلت بعض البنود الأخرى تطورات ساهمت في تدهور الحساب الجاري، وفي مايلي نحاول رصد تطورات الأرصدة الفرعية ودورها في تحديد اتجاه الحساب الجاري الكلي.

¹ بنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 61.

² بنك المركز التونسي، نشر الظرف الاقتصادي، جانفي، 2012، ص 24.

³ بنك المركز التونسي، مرجع سابق، ص 61.

(الوحدة : بالملايين الدينارين)

الجدول رقم (3-2): تطور عجز الحساب الجاري في تونس.

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
الحاصل التجاري (بدون اعتبار الشحن والتأمين)		2547-	3345 -	3685 -	4941-	4995 -	6548 -	6756 -	8116 -
رصيد ميزان الخدمات		2374	2450	2699	3257	3409	3521	2184	2846
مداخيل العوامل التحويلات		216 -	71	189 -	452 -	80 -	15	174 -	150
عجز الحساب الجاري		389 -	824 -	1175 -	2109 -	1666 -	3012 -	4746 -	5120 -
الحساب الجاري من إجمالي الناتج المحلي بـ (%)		0.9	1.8	2.4	3.8	2.8	4.8	7.4	7.3

*تقديرات بنك المركزي التونسي بالنسبة لسنة 2012.

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2009، مرجع سابق، ص 185.

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 54.

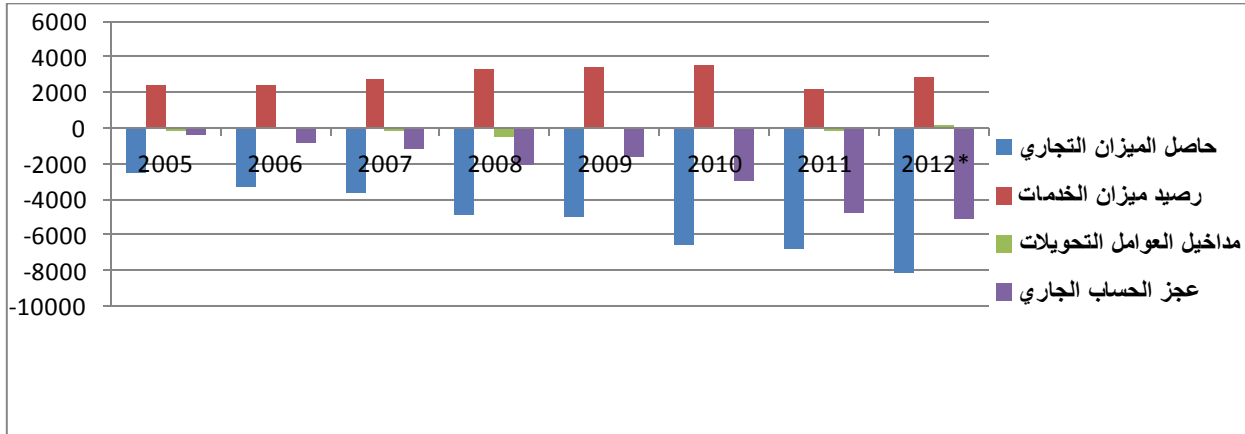
ومن خلال بيانات الجدول رقم (3-2) أسفر ميزان العمليات الجارية بالنسبة لسنة 2011 عن عجز قدره 4.746 مليون دينار، أي ما يعادل 7.4% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 3.012 مليون دينار و4.8% قبل السنة، علما وأن هذا العجز قد بلغ 3.316 مليون دينار في موفى التسعة أشهر الأولى من سنة 2011 وهو ما يمثل 5.1% من إجمالي الناتج المحلي.

ويعزى توسع العجز الجاري المسجل بين سنة وأخرى إلى التقلص الحاد لفائض ميزان الخدمات وتفاقم العجز التجاري التي تمت ملاحظة بالخصوص خلال الثلاثي الرابع، وفي جانب تدهور حاصل ميزان مداخيل العوامل والتحويلات الجارية بشكل طفيف نتيجة بالأساس لتراجع إرسال الأموال من قبل العمال التونسيين المقيمين بالخارج¹.

وبالنسبة لسنة 2012 ارتفع عجز ميزان العمليات الجارية بنسبة 44.4% خلال النصف الأول من سنة 2012 ليلغ 3.323 مليون دينار و3.6% قبل سنة، ويعود هذا التفاقم حصرا إلى ازدياد العجز التجاري الذي ارتفع بدون اعتبار الشحن والتأمين، بنسبة 64.6% فيما تدعم فائض ميزان الخدمات حيث استفاد من انتعاشه المقايض دارها النشاط السياحي، أما ميزان مداخيل العوامل والتحويلات الجارية فقد تقلص عجزه بوضوح خلال النصف الأول من سنة 2012 بالأساس للنمو المطرد للتحويلات بعنوان مداخيل الشغل وبالمقارنة مع الثلاثي الأول، اتسمت المدفوعات الجارية خلال الربع الثاني من سنة 2012 بإزدياد العجز

¹ البنك المركزي التونسي، نشرة الظرف الاقتصادي، جانفي 2012، ص ص 22-23.

التجاري { بدون تكاليف الشحن } بـ 196 مليون دينار أو 9.3% والذي تم تعويضه في جزء كبير بإرتفاع فائض ميزان الخدمات بـ 157 مليون دينار أو 32.5%¹.
الشكل رقم (3-4): تطور أهم حواصل الحساب الجاري التونسي.



المصدر: من إعداد الطالب بإلتماس على : - معطيات الجدول رقم (3-2).

وفي ظل هذا السياق الاستثنائي ومن خلال الشكل رقم (3-4)، تفاقم عجز الميزان الجاري بشكل ملموس ليبلغ 4.7 مليار دينار أي 7.4% من إجمالي الناتج المحلي، وبالفعل تزامن انخفاض المقاييس السياحية والتحويلات المنحزة من قبل العمال التونسيين بالخارج مع التراجع الحاد لصادرات قطاع المناجم ومشتقاته، الذي تضرر نشاطه بشدة من جراء تصاعد المطالب الاجتماعية. وكذلك تداعيات كل من الأزمة الليبية وأزمة الدين السيادي في الدول الشريكة الأوروبية والتي برزت خلال الثلاثي الأخير من السنة.

الفرع الثاني: الحساب الجاري في المملكة المغربية.

لم يكن الميزان الجاري في المغرب في منأى عن التطورات العالمية خاصة التي حلت بالمنطقة، وكذلك بالدول منطقة اليورو وباعتبار أن التجارة الخارجية المغربية أهم روابط المغرب مع دول منطقة اليورو، مما أدى إلى تدهور وإتساع عجز الميزان الجاري الذي بلغ 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى منذ أوائل الثمانيات ولا يقل شأنًا عن تونس.

أولاً: الميزان التجاري المغربي :

في سياق تباطؤ النمو العالمي، وبقاء أسعار النفط في مستوى مرتفع تفاقم عجز الميزان التجاري من جديد سنة 2011، وللوقوف على تطورات الميزان التجاري المغربي سوف نقوم بإدراج الجدول رقم (3-3).
ويتبين من خلال الجدول (3-3)، ارتفع العجز التجاري بنسبة 24% مقارنة بسنة 2010، ليصل إلى 184 مليار درهم، ارتباطاً بنمو الواردات بواقع 20.1%، وهو ارتفاع فاق نسبة نمو الصادرات التي وصلت

¹ البنك المركزي التونسي، نشرة الظرف الاقتصادي، جويلية 2012، صص 23-24.

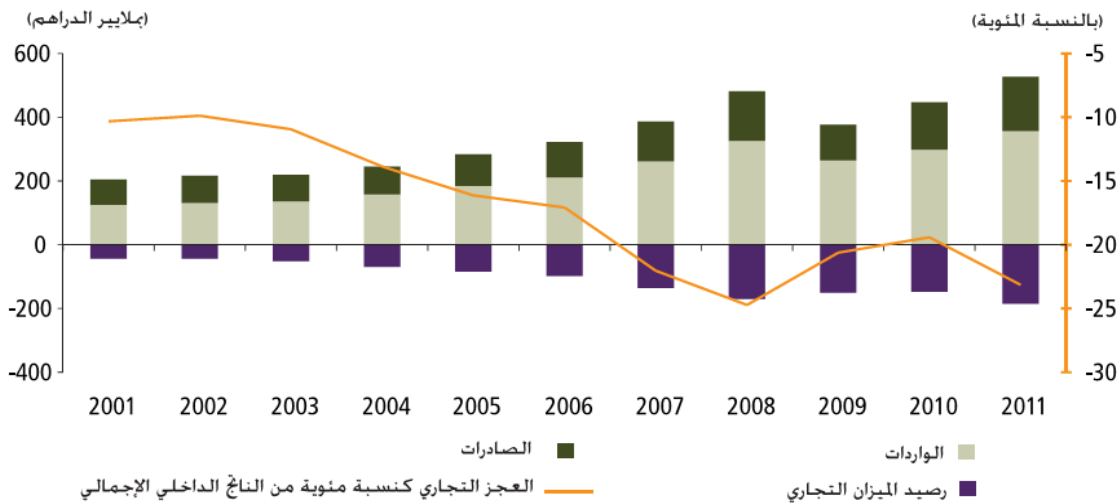
إلى 16.3%. وهكذا تقلصت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 50.2% سنة 2010 إلى 48.6% سنة 2011، وبالموازاة مع ذلك بلغت نسبة الانفتاح الاقتصاد الوطني 66.3% مقابل 58.6% سنة 2010¹.
الجدول رقم (3-3): تطورات الميزان التجاري المغربي.
(الوحدة : بالملايير الدراهم)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الواردات (سيف)		184.379	210.554	258.788	326.042	265.188	297.963	357.987
الصادرات (فوب)		99.265	111.979	119.949	155.740	111.967	149.583	173.977
عجز الميزان التجاري		85.114-	98.575-	138.839-	170.302-	153.221-	148.380-	184.010-
معدل التغطية (%)		53.8	53.2	46.4	47.8	42.2	50.2	48.6

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، ص 254.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2009، ص 274.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2007، ص 253.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2006، ص 222.

الشكل رقم (3-5) : تطور الميزان التجاري المغربي.

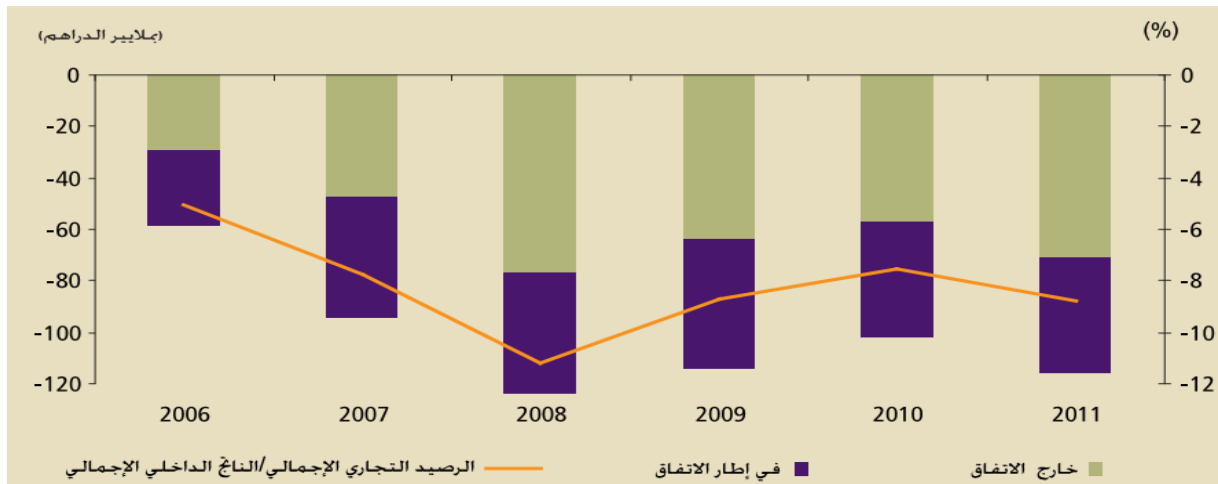


المصدر: بنك المغرب، التقرير السنوي، 2011، ص 73.

وارتفعت الواردات البالغة حوالي 358 مليار درهم مع احتساب التكلفة والتأمين والشحن بنسبة 20.1% بفعل تناسي أسعار وكميات أبرز المنتجات الطاقية و الغذائية و المنتجات نصف المصنعة.

¹ البنك المغربي، التقرير السنوي، 2011، ص 72.

الشكل رقم (3-6) : المبادلات التجارية بين المغرب و الاتحاد الأوروبي.



المصدر: البنك المغرب، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 76.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، أن العجز التجاري للمغرب إزاء الاتحاد الأوروبي بلغ 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011، مقابل 7.5% سنة من قبل، على إثر ارتفاع الواردات بنسبة 14.6% لتصل إلى 168 مليار درهم، أي 21% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 19.2% سنة 2010، وارتفعت أهم واردات المغرب، التي شملت على الخصوص الغازوال والسيارات السياحية والقمح بواقع 37.9% و 20.1% و 34.5% على التوالي.

وفي المقابل تزايدت صادرات المغرب نحو الاتحاد الأوروبي التي بلغ مجموعها 97.2 مليار درهم بنسبة 8.8%، أي 12.1% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 11.7% سنة 2010، وقد همت على الخصوص فئتي الفوسفات ومشتقاته والأسلاك، التي بلغ ارتفاعها 33% و 10.7% على التوالي، وموازية مع ذلك. تزايدت مبيعات الملابس الداخلية والملابس الجاهزة بنسبة 5.7% و 1.2% على التوالي.

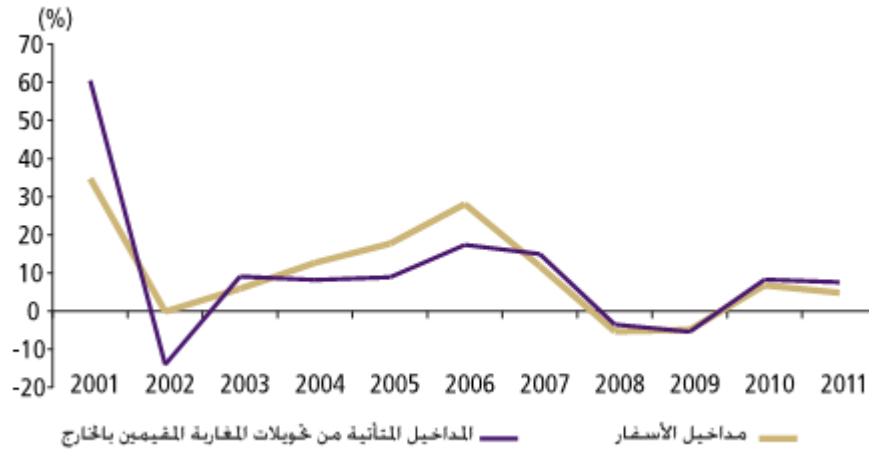
وفي إطار الاتفاق الموقع مع الاتحاد الأوروبي، ارتفعت المبادلات التجارية للمغرب بنسبة 19% أي حوالي 17 مليار درهم مقارنة بسنة 2010 لتصل إلى 105.8 مليار درهم، وقد أفرز هذا التطور عجزا تجاريا يقارب 45 مليار درهم، أي 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي¹.

ثانيا: ميزان الخدمات والمداحيل العوامل والتحويلات الجارية:

وعلى صعيد الخدمات، سجلت عائدات السياحة نموا بواقع 4.8% بدل 6.8% سنة 2010، لتصل إلى 59.1 مليار درهم أو 7.4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 8.2% في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة. ومن جهة أخرى، ارتفعت النفقات البالغة 11 مليار درهم بنسبة 8% سنة 2011، فقد سجلت المدفوعات برسم السياحة، التي عرف حجمها نموا متواصلا منذ عدة سنوات، ارتفاعا بنسبة 35% سنة 2011 مقارنة بالمعدل المسجل خلال الفترة (2006-2010)، وبلغ رصيد الأسعار 48.1 مليار درهم

¹ البنك المغرب، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 76.

في ارتفاع بواقع 4.1% أي 6% من الناتج الداخلي المحلي الاجمالي. وموازاة مع ذلك، تزايد عجز المواصلات البالغ 4.8 ملايين درهم بنسبة 14.3%، فيما بقي فائض الاتصالات شبه مستقر في 5.5 ملايين درهم¹.
الشكل رقم (3-7) : مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.



المصدر: بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، مرجع السابق، ص 80.

أما المدخيل والتحويلات الجارية، ومن خلال الشكل أعلاه بلغت المدفوعات الصافية برسم عائدات الرأسمالية 16.6 مليار درهم، في ارتفاع بحوالي 32% مقارنة بالسنة المنصرمة، فقد تزايد الرصيد السلبي للمداخيل الخاصة بنسبة 10.7% ليصل إلى ما مجموعه 18.6 مليار درهم سنة 2011، وتقلصت عائدات التوظيفات العمومية بالخارج بما يقارب 22% لتبلغ 5.1 ملايين درهم، فيما تزايدت التحويلات برسم أسعار الفائدة على الدين العمومي بنسبة 32.6% وبلغت 3 ملايين درهم، ارتباطا على الخصوص بعملية الاقتراض التي تمت في أكتوبر 2010 والتي همت 1 مليار أورو.

وتزايدت العائدات برسم التحويلات الجارية الخاصة، البالغة 64.6 مليار درهم، بنسبة 6,5% على إثر نمو تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بواقع 7.8% حيث بلغت 58.6 مليار درهم أو 7.3% من الناتج الداخلي الاجمالي، ولا تزال كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا تهيمن على هذه التحويلات بنسب بلغت على التوالي 40.4% و 10.7%، ويرسم هذا البنك تبقى حصة التحويلات العمومية التي تتكون أساسا من الهبات هامشية حيث انتقلت من 2.8 مليار درهم إلى 3.3 ملايين درهم².

ثالثا: الحساب الجاري في المغرب :

نظرا لتفاقم عجز الميزان التجاري الذي بلغ 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر المحدد الرئيسي للميزان الجاري، مما أدى إلى اتساع عجز الحساب الجاري الذي بلغ 8%، بعد ما كان 4.5% في

¹ نفس المرجع السابق، ص 79.

² بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، المرجع السابق، ص 80.

العام الماضي و3.7% في المتوسط على مدى السنوات الأربع الماضية، وللوقوف على ذلك سوف نقوم برصد الميزان الجاري الكلي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-4): تطور رصيد الميزان الجاري في المغرب. (الوحدة : بالملايير الدراهم)

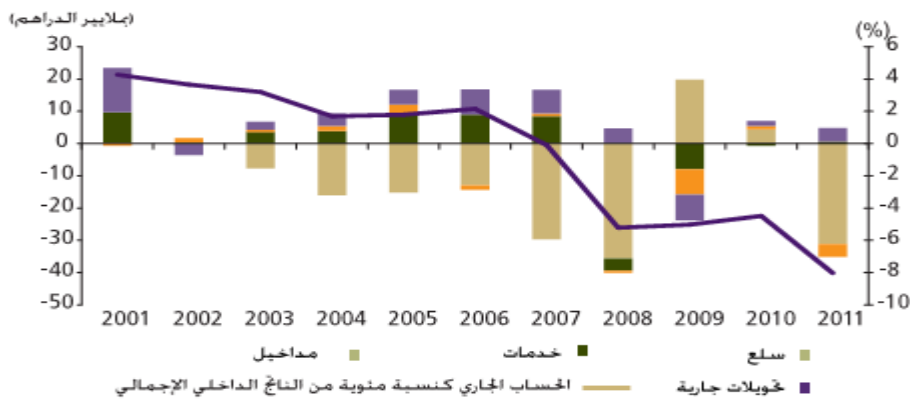
البيان السنة	رصيد الميزان التجاري	ميزان الخدمات	المداحيل العوامل	التحويلات الجارية	رصيد المعاملات الجارية	نسبة من إجمالي الناتج المحلي
2005	- 72.766	37.764	- 2.737	47.759	10.020	1.7
2006	- 85.652	46.770	- 4.202	55.508	12.424	2.2
2007	- 118.436	57.570	- 3.368	63.426	- 808	0.1 -
2008	- 150.963	51.474	- 4.069	67.621	- 35.937	5.2 -
2009	- 133.332	45.426	- 7.351	58.448	- 36.809	5.4 -
2010	- 126.032	42.837	- 12.555	61.428	- 34.322	4.5 -
2011	- 157.160	43.498	- 16.560	65.615	- 64.607	8.0 -

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 258.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2009، مرجع سابق، ص 278.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2007، مرجع سابق، ص 257.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2006، مرجع سابق، ص 226.

ومن خلال بيانات الجدول رقم (3-4)، يظهر تدهورا حادا للميزان الجاري في المغرب كما يدل ذلك اتساع عجز الحساب الجاري بلغ 8% من الناتج الداخلي الاجمالي ، وهو أعلى مستوى منذ أوائل الثمانينات، بعد 4.5% في العام الماضي و3.7% في المتوسط على المدى السنوات الأربع الماضية، نظرا لتفاقم عجز الميزان التجاري الذي بلغ 23.6% من الناتج الداخلي الاجمالي على الرغم من صمود الصادرات التي ارتفعت بنسبة 16.3% سيما بفضل الأداء القوي لقطاع الفوسفات ومشتقاته، ومن جهتها سجلت الواردات زيادة قدرها 20.1% بفعل ارتفاع أسعار وكميات أهم السلع الطاقية والغذائية ونصف المصنعة، ولم تكن عائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج كافية للتخفيف من الرصيد السلبي لتبادل السلع، على الرغم من ارتفاعها على التوالي بنسبة 4.8% و7.8% وهو أداء جيد بالنظر إلى الظرفية الخارجية، ويراجع هذا العجز في الميزان الجاري إلى تفاقم أزمة الديون السيادية واشتداد الضغوط في الأسواق المالية العالمية.

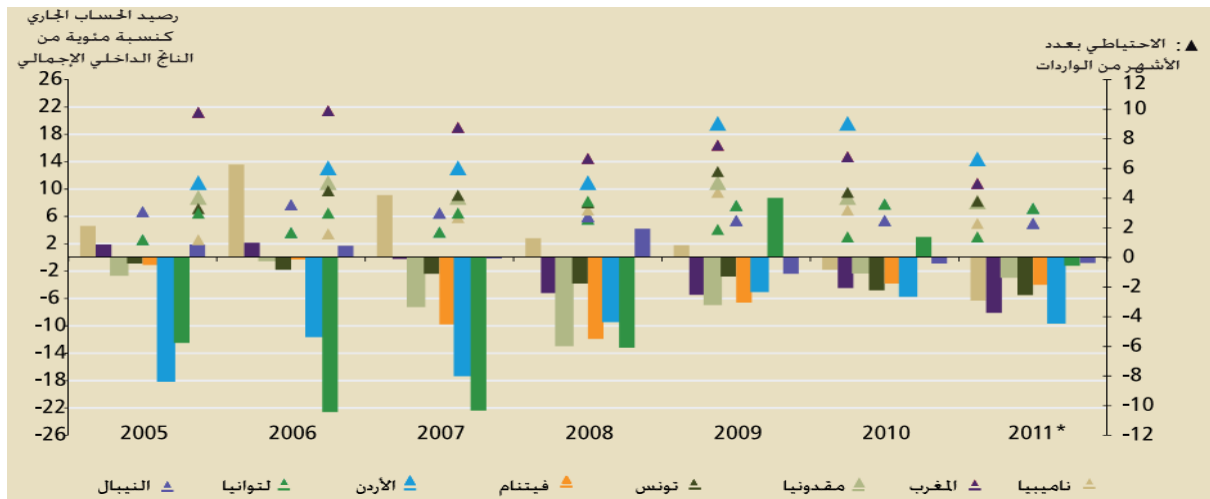
الشكل رقم (3-8): مساهمة أبرز البنود في الحساب الجاري.



المصدر: بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 80.

شهد المغرب منذ سنة 2008 تدهورا في الحساب الخارجي، وقد تفاقمت هذه الوضعية في سنة 2011، ومن المهم تحليل عجز الحساب الجاري للمغرب واحتياطياته معبرا عنها بعدد الأشهر من واردات السلع والخدمات مقارنة بعينة من البلدان الصاعدة وتتكون هذه العينة من البلدان التي تعتمد نظام صرف ثابت حسب تصنيف صندوق النقد الدولي¹. وللوقوف على ذلك نقوم بإدراج الشكل الموالي :

الشكل رقم(3-9): رصيد الحساب الجاري والاحتياطيات بعدد الأشهر من الواردات: مقارنة مع عينة من البلدان.



المصدر : بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 78.

ويظهر الشكل أعلاه خلال الفترة (2005-2007) بلغ فائض الحساب الجاري للمغرب 1.3% من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط وهو مستوى أعلى من متوسط العينة (- 4.7 %) فيما وصلت احتياطيات الصرف معبرا عنها بعدد الأشهر من واردات السلع والخدمات إلى 9.5 شهرا في المتوسط مقابل

¹ بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 78.

4.2 بالنسبة للعينة، وبالمقابل وخلال الفترة (2008-2011) وصل عجز الحساب الجاري إلى 5.8% من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط مقابل 3.7% في المتوسط بالنسبة للبلدان المكونة للعينة فيما شملت احتياطات الصرف 6.5 شهرا من الواردات في المتوسط مقابل 4.8 بالنسبة للعينة وعلى هذا الأساس فالمغرب يتجه منذ سنة 2007 نحو المعدل المسجل في هذه البلدان.

المطلب الثاني: الحساب الرأسمالي في تونس والمغرب.

لم يكن الميزان الرأسمالي لكل من تونس والمغرب في منأى عن تبعات الأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، وفي هذا المطلب سوف نقوم بتحليل تلك الآثار حسب المعطيات المتوفرة.

الفرع الأول: ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية في تونس.

إتسم ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية في سنة 2011، بتقلص حاد لفائض الاستثمارات الأجنبية، فيما ارتفع فائض ميزان الاستثمارات الأخرى بشكل ملحوظ بالترابط مع تكثيف السحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويل الأجل المخصصة لمساندة الدفع الاقتصادي والحد من مدى تراجع صافي احتياطات البلاد من العملة الأجنبية، وللقوف على هذه التطورات نقوم بإدراج الجدول التالي¹:

الجدول رقم (3-5): تطور الميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية خلال الفترة (2005-2011).

(الوحدة بالملايير الدنانير)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عمليات برأس المال	165	193	212	97	222	118	217	600	
استثمار أجنبية	940	4.398	1.980	3.156	1.940	1.873	587	2.000	
إستثمارات أخرى	535	944 -	87 -	769	1.619	624	1.551	2.690	
رصيد العمليات الرأسمالية والمالية	1.640	3.647	2.105	4.022	3.781	2.615	2.355	5.290	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- بنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 62.
- بنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2009، مرجع سابق، ص 185.

يظهر من خلال الجدول رقم (3-5)، حيث أسفر ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية عن فائض قدره 2.355 مليون دينار في سنة 2011 مقابل 2.615 مليون دينار في سنة 2010، وهو تراجع مرده إلى التقلص الملحوظ لفائض ميزان الاستثمارات الأجنبية فيما أسفر ميزان الاستثمارات الأخرى عن فائض ازداد بشكل ملحوظ، وبالمقارنة مع مستواه المسجل بعنوان التسعة أشهر الأولى من سنة 2011، تعزز

¹ البنك المركزي التونسي، مرجع سابق، ص 62.

صافي الدخول رؤوس الأموال بشكل متزايد خلال الثلاثي الرابع (1.188 مليون دينار)، نتيجة الدفعات الصافية الموجبة، والتي تم تسجيلها بالنسبة لكافة أنواع التمويل¹.

وسجل الحاصل الموجب لميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية، بعد أن ارتفع بشدة في سنة 2008، وشهد تقلصا بنسبة 6% أي 241 مليون دينار في عام 2009 ليلعب 3.781 مليون دينار، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض فائض ميزان الاستثمارات الأجنبية الذي بلغ 1.940 مليون دينار، مقابل 3.156 مليون دينار في سنة 2008 والتي اتسمت بتدفق هام لرؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة².

وفيما يتعلق بفائض ميزان الاستثمارات الأجنبية فقد تراجع بنسبة 68.7% في سنة 2011، نتيجة الأثر المزدوج لانخفاض دفعات الاستثمارات الأجنبية بـ 29.2% والارتفاع الاستثنائي للنفقات المرصودة بهذا العنوان تبعا لعملية تفويت غير مقيمين لفائدة مقيمين في 25% من حصص شركة " تونيزيانا". بمبلغ قدره 600 مليون دولار أي { 840 مليون دينار }.

ومن جانب آخر، فإن تحليل دفعات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات المستفيدة يبين أن الجزء الأهم من هذه الدفعات لا يزال مركزا على قطاع الطاقة 66.1%، على الرغم من تراجعها بنسبة 19.3% في سنة 2011، كما سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات المعملية، التي تضررت بشدة من مناخ عدم الاستقرار في البلاد، هبوطا قدره بـ 42.3% وفي المقابل، تدعمت الاستثمارات المذكورة إلى حد كبير في قطاع الاتصالات (+ 52.8%)، نتيجة تنفيذ البرامج الاستثمارية التي تم الشروع فيها أصلا.

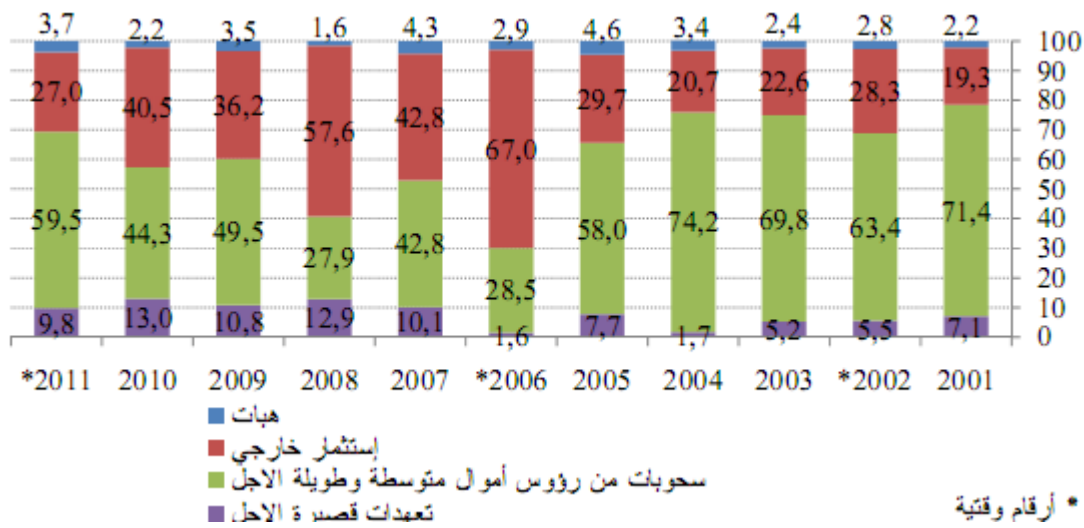
وبخصوص الاستثمارات في محافظ السندات، فإن تراجع اقتناءات غير المقيمين بنسبة 59.7% لم يتم تعويضه إلا جزئيا من خلال انخفاض التفويطات بهذا العنوان بـ 43.4% وهو ما أفضى إلى عجز قدره 62 مليون دينار.

وفيما يتعلق بميزان الاستثمارات الأخرى، فقد تضاعف فائضه وزيادة بالمقارنة مع مستواه لسنة 2010 ليلعب 1.551 مليون دينار، تبعا لزيادة السحوبات من أموال الاقتراض متوسط وطويلة الأجل بنسبة 42.8% والتي بلغت 3.772 مليون دينار تمثل 59.5% من دخول رؤوس الأموال وقد تم منح هذه السحوبات بالأساس من قبل البنك الإفريقي للتنمية في إطار برنامج دعم الحكومة والتنمية الشاملة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، ومن قبل البنك الدولي في إطار برنامج التنمية من أجل الحوكمة والفرص المتاحة بمبلغين متتاليين قدرهما 250 مليون دولار أمريكي و168 مليون أورو.

¹ البنك المركز التونسي، نشرة الظرفية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 24.

² بنك المركز التونسي، التقرير السنوي 2009، مرجع سابق، ص 205.

الشكل رقم (3-10): هيكل التمويل الخارجي.



المصدر: بنك المركزي التونسي، مرجع سابق، ص 63.

أما بخصوص ميزان العمليات برأس المال، فقد تدعم فائضه بـ 99 مليون دينار بالمقارنة مع مستواه لسنة 2010، تبعا لزيادة الهبات الممنوحة من الاتحاد الأوروبي والتي بلغت 195 مليون دينار منها قرابة 110 ملايين أي (ما يعادل 55 مليون أورو) في إطار برنامج دعم الدفع الاقتصادي¹. بالإضافة إلى ذلك، أسفر ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية عن فائض قدره 2.636 مليون دينار خلال النصف الأول من سنة 2012، مقابل عجز بـ 767 مليون دينار خلال نفس الفترة من سنة 2011، وذلك تبعا للإنتعاش الهام لكل من ميزان الاستثمارات الأجنبية، وميزان القروض والاقتراضات والتعهدات الأخرى².

الفرع الثاني: ميزان رأس المال والعمليات المالي في المغرب.

سجل حساب الرأسمال والعمليات المالية، دون الأخذ بعين الاعتبار تغير احتياطات الصرف، فائضا بقيمة 45.4 مليار درهم أي 5.7% من الناتج الداخلي الاجمالي مقابل 4.9% سنة 2010. لا سيما ارتباطا بتطور الاستثمارات المباشرة، فقد تزايد تدفقها الصافي الإيجابي، البالغ 18.4 مليار درهم. بأكثر من الضعف مقارنة بالسنة الماضية. و الجدول والشكل المواليين يبرز تلك التطورات.

¹ بنك المركزي التونسي، مرجع سابق، ص 62-64.

² بنك المركزي التونسي، نشر الظرف الاقتصادي، جويلية 2012، مرجع سابق، ص 25.

الجدول رقم (3-6): تطور رصيد رأس المال والعمليات المالية في المغرب. (الوحدة بالملايين الدراهم)

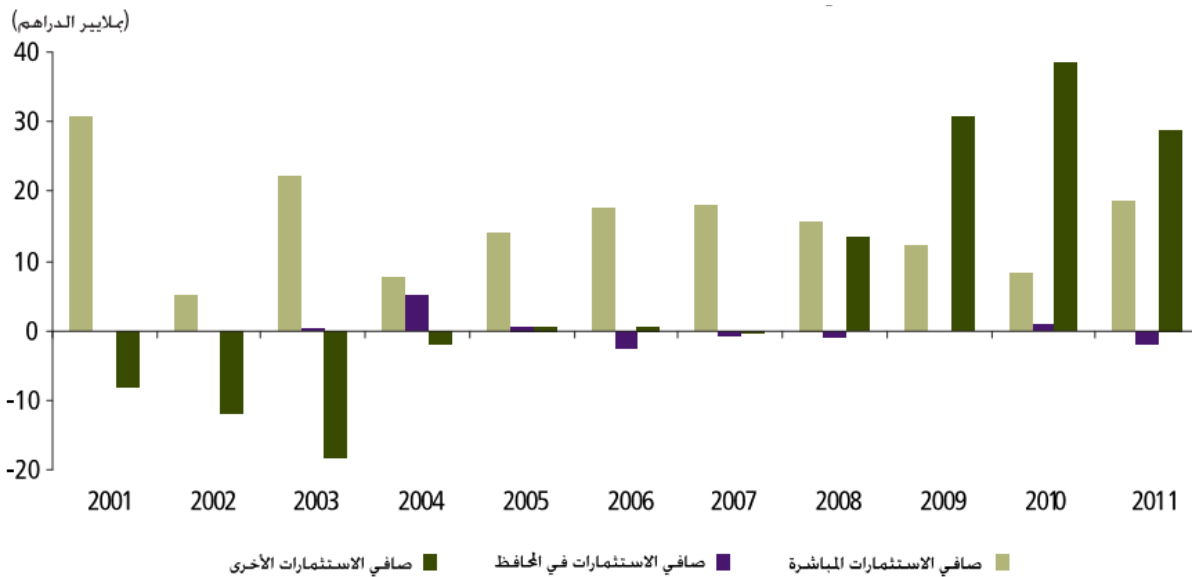
البيان \ السنة	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
رصيد رأس المال و العمليات المالي	45407.3	27045.3	38205.9	27620.9	18043.8	15697.0	14515.6

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- بنك المغرب، تقرير سنوي 2011، مرجع سابق، ص 258.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2009، مرجع سابق، ص 278.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2007، مرجع سابق، ص 257.
- بنك المغرب، التقرير السنوي 2006، مرجع سابق، ص 226.

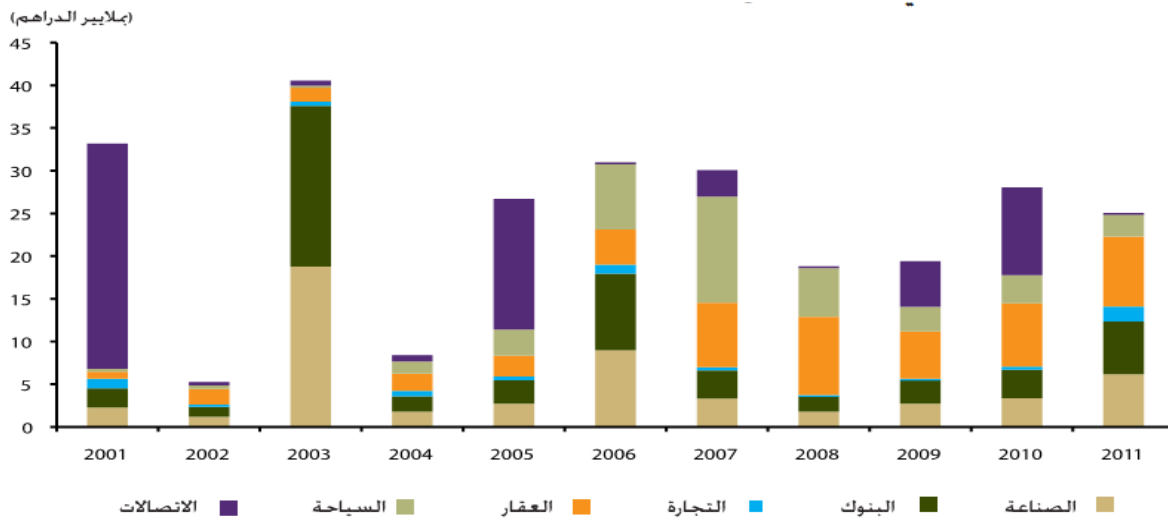
يتضح من خلال الجدول أعلاه والشكل رقم (3-11)، أن رصيد ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية سجلت أعلى فائض قدره 45407.3 مليون درهم في سنة 2011، وشهدت سنة 2010 تراجع قدره بـ 11160.6 مليون درهم، مقارنة مع سنة 2009 حيث قدرت بـ 38205,9 مليون درهم، وهو تراجع مرده إلى تقلص الملحوظ لفائض الاستثمارات الأجنبية، نتيجة التقلبات التي حدثت في بلدان الأوروبية، فيما أسفر ميزان الاستثمارات الأخرى عن فائض ازداد بشكل ملحوظ، وبالمقارنة مع مستواه المسجل في سنة 2009.

الشكل رقم (3-11): تطور أرصدة بنود حساب رأس المال والعمليات المالية في المغرب.



المصدر: البنك المغربي، مرجع سابق، ص 83.

الشكل رقم (3-12): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات.



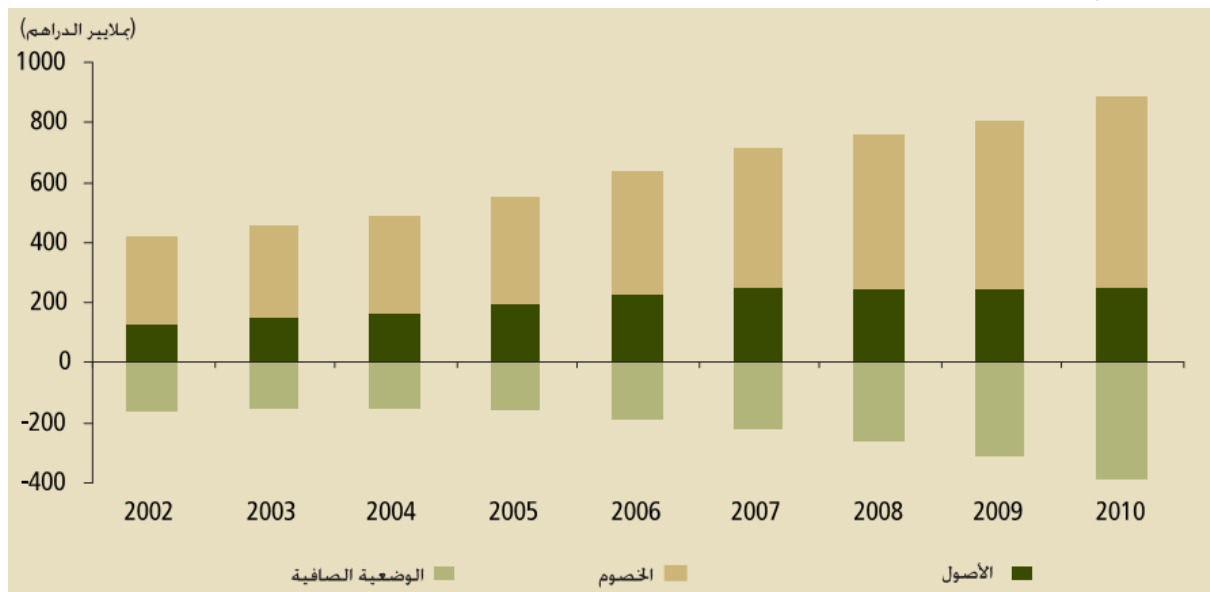
المصدر: بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 82.

ومن خلال الشكل (3-12)، حيث يفسر هذا بشكل حصري بتراجع عمليات تصفية الاستثمارات بحوالي 76%. وبالمقابل تقلصت التدفقات الوافدة من نفس النوع بحوالي 27% لتصل إلى 25.6 مليار درهم، وحسب البلدان أنجز أغلب هذه الاستثمارات كل من فرنسا بنسبة 33.3%، والإمارات العربية المتحدة بواقع 17.4% وعلى غرار السنوات الماضية، لا تزال قطاعات العقارات الصناعية والسياحية تستقطب أغلب الاستثمارات بحصص تصل إلى 32% و24% و10.2% على التوالي، ما عدا عمليات استثنائية همت قطاع الاتصالات، ومن جهة أخرى تقلصت التدفقات الصافية برسم الاستثمارات المباشرة بالخارج من حوالي 5 ملايين سنة 2010 إلى مليار درهم سنة 2011. وبعد تسجيل فائض بقيمة 930.3 مليون درهم سنة 2010 أفرزت الاستثمارات في المحافظ عجزا بقيمة 1.9 مليار درهم.

وتقلص فائض الاستثمارات الأخرى الذي بلغ 28.9 مليار درهم بنسبة 24.5% على إثر إصدار الخزينة لإقتراض سندي بقيمة 11 مليار درهم في السوق المالية الدولية، وارتفع العبء الكلي للدين من جهته بواقع 15.8% ليصل إلى 17.6 مليار درهم و4.9% من المداحيل الجارية.

أفرز تطور مبلغ الأصول والخصوم المالية تجاه الخارج، كما يبينه وضع الاستثمار المالي الدولي في الشكل أدناه رقم (3-13) خلال سنة 2010، وضعية صافية مدينة بمقدار 389.2 مليار درهم أي حوالي 51% من الناتج الداخلي الاجمالي بدل 44% تقريبا سنة 2009، ويعزى هذا التوجه بالأساس إلى ارتفاع بواقع 17.3% في الوضعية الصافية المدينة للاستثمارات الأخرى وبنسبة 12.7% في الوضعية الصافية المدينة للاستثمارات المباشرة.

الشكل رقم (3-13): مجتمعات وضع الاستثمار المالي الدولي.



المصدر: بنك المغرب، مرجع سابق، ص 85.

كما شهد جاري الأصول المالية للمقيمين الذي بلغ 294.4 مليار درهم ارتفاعا بنسبة 3.2%، وهو تطور يشمل نموا بواقع 6.5% في الأصول الاحتياطية وتدنيا بمقدار 38.4% في الودائع البنكية بالخارج. وتزايدت الاستثمارات المباشرة بالخارج التي أنجزها المقيمون بنسبة 9.3%، لتصل إلى ما مجموعه 16 مليار درهم لا سيما على إثر نمو المساهمات المباشرة بواقع 9.5%، وشملت هذه المساهمات التي همت على الخصوص فرنسا وبعض البلدان القارة الإفريقية القطاع البنكي و المالي و الشركات القابضة و الاتصالات بحوالي ثلاثة أرباع مجموع المبلغ الجاري. و بالموازنة مع ذلك، تزايد مبلغ الاصول المتعلقة بالاستثمارات في المحافظ البالغ 8 ملايين درهم بواقع 41.2% ارتباطا بنمو جاري المساهمات في الرأسمال بالخارج بنسبة 42.6%، و من جهة أخرى عرف جاري الاستثمارات الأخرى البالغ 28 مليار درهم انخفاضا بنسبة 22.3% نظرا بالخصوص لتقلص القروض البنوك البنكية و الودائع بالخارج بنسبة 48.6% و 38.3% على التوالي، ليصل إلى 1.3 مليار درهم و 13.1 مليار درهم.

تزايدت خصوم المغرب تجاه الخارج بنسبة 13.5% لتصل إلى 638.6 مليار درهم، على إثر نمو جاري الدين الخارجي بواقع 14.5% و جاري الاستثمارات المباشرة بنسبة 12.6%، و عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة البالغة 376.7 مليار درهم نموا بنسبة 12.6% ارتباطا على الخصوص بتزايد جاري القيم غير المدرجة بنسبة 11.7%، فيما بلغت حصتها ضمن مجموع الخصوم حوالي 59% و شملت هذه الاستثمارات على الخصوص قطاعات الاتصالات و الصناعة و العقار، و تبقى فرنسا أكبر المستثمرين بحصة تقارب 60% و يعزى نمو الاستثمارات الأخرى بواقع 16.6% لتبلغ مليار درهم بالأساس إلى ارتفاع بنسبة 14.5% في جاري الدين الخارجي الذي وصل إلى 183.3 مليار درهم أي حوالي 24% من الناتج

الداخلي الإجمالي، و بالمثل توسع جاري خصوم القطاع البنكي بنسبة 38.6% لتصل إلى 25.7 مليار درهم¹. وبالموازاة مع ذلك ارتفع جاري الخصوم برسم الاستثمارات في المحافظ بنسبة 3.8% ليصل إلى 30 مليار درهم.

المطلب الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على رصيد ميزان المدفوعات في تونس و المغرب.

ما من شك أن أزمة الديون السياسية في منطقة اليورو، سوف تؤدي إلى آثار عميقة على ميزان مدفوعات تونس و المغرب و من خلال دراستنا للبنود الفرعية للميزان المدفوعات، حيث وجدنا الآثار أكثر وضوحاً على الميزان التجاري لكل من تونس و المغرب.

الفرع الأول: انعكاسات أزمة منطقة اليورو على رصيد ميزان المدفوعات في تونس.

أسفر الميزان العام للمدفوعات في سنة 2011 عن عجز قدره 2.391 مليار دينار مقابل 274 مليون في سنة 2010، و هو تدهور نتج عن الأثر المتظاهر لتوسع العجز الجاري و تقلص فائض ميزان العمليات برأس المال و العمليات المالية و يتضح ذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): تدهور رصيد ميزان المدفوعات التونسي. (الوحدة: بالملايين الدنانير)

البيانات / السنة	2012*	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الميزان الجاري	5.120-	4.746-	3.012-	1.666-	2.109-	1.175 -	824 -	389 -
العجز الجاري / إجمالي الناتج المحلي بـ (%)	7.3	7.4	4.8	2.8	3.8	2.4	1.8	0.9
رصيد العمليات برأس المال والمالية	5.290	2.355	2.615	3.781	4.022	2.105	3.647	1.640
عمليات التعديل (صافي الدفوعات)	-	-	123	89	140	47 -	50 -	35 -
الميزان المدفوعات الكلي	170	2.391-	274 -	2.204	2.053	883	2.773	1.216

* تقديرات البنك المركزي التونسي .

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على معطيات : الجدول رقم (3-2) و الجدول رقم (3-5).
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، والشكل رقم (3-14)، و بعد أن أفرز عجزاً قدره 239.1 مليون دينار خلال سنة 2011، عرف حاصل السالب للميزان المدفوعات على هذا الأساس مزاييد من التفاقم و بالفعل، أسفر الثلاثي الرابع عن عجز قدره 242 مليون دينار، و هي نتيجة تعزي إلى المستوى المرتفع للعجز الجاري المسجل خلال هذا الثلاثي 1.430 مليون دينار، فيما بقي فائض ميزان العمليات برأس المال والعمليات المالية

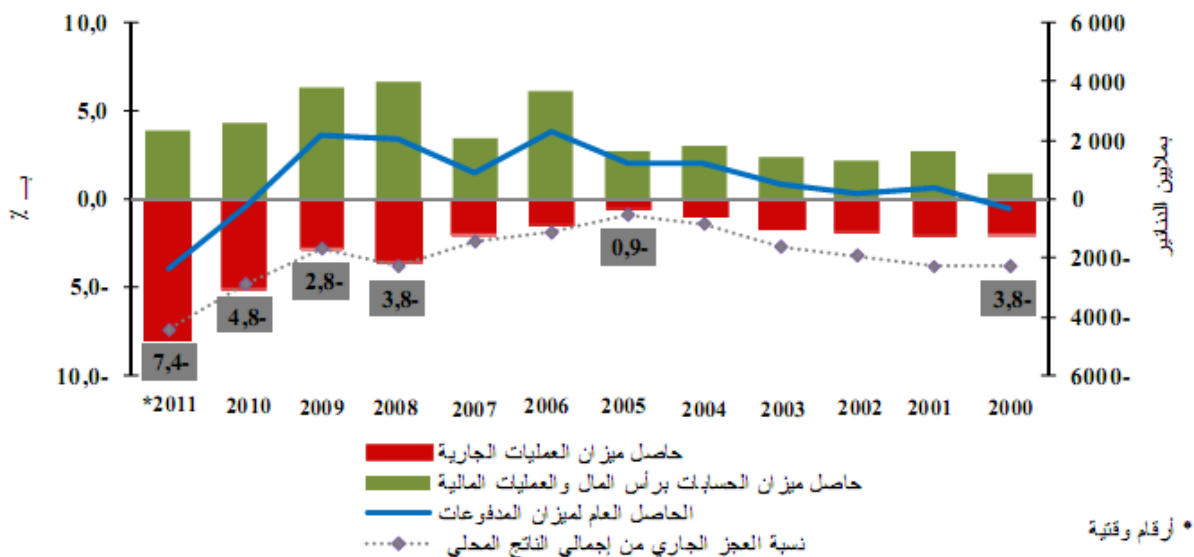
¹ بنك المغرب، مرجع سابق، ص ص 82-85.

في مستوى جيد يقدر بـ 1.188 مليون دينار، حيث يمكن من تغطية الحاصل السالب للمدفوعات الجارية بواقع 83.1%.

وسجلت المدفوعات الخارجية تدهورا حادا في سنة 2011، و هو ما أدى إلى تعمق عجز الميزان العام للمدفوعات الذي بلغ 2.4 مليار دينار، و ذلك نتيجة الأحداث السياسية و الاجتماعية التي حدثت في غضون هذه السنة. و قد شهدت هذه الأحداث مزيدا من التضخم بفعل تداعيات كل من الأزمة الليبية و أزمة الدين السيادي في الدول الشريكة الأوروبية و التي بررت على وجه الخصوص خلال الثلاثي الأخير من السنة.

و في هذا السياق الاستثنائي، تفاقم عجز الميزان الجاري بشكل ملموس ليبلغ 4.7 مليارات دينار أي 7.4% من إجمالي الناتج المحلي، و بالفعل تزامن انخفاض المقايض السياحية و التحويلات المنجزة من قبل العمال التونسيين بالخارج مع التراجع الحاد لصادرات قطاع المناجم و الفوسفاط و مشتقاته، الذي تضرر نشاطه بشدة من جراء تصاعد المطالب الاجتماعية.

الشكل رقم (3-14): تدهور أهم حواصل المدفوعات الخارجية لتونس .



المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص52.

و في جانب موازي، كان انخفاض المدفوعات الصافية بعنوان الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و كذلك حلول أجل تسديد قرضين رفاعيين بمبلغ إجمالي قدره 1.2 مليار دينار، قد أثر جديا على مستوى صافي دخول رؤوس الأموال، بيد أن تكثيف الحسابات من أموال الاقتراض متوسط و طويل الأجل خلال الربع الثالث قد تمكن من تقويم ميزان العمليات برأس المال و العمليات المالية الذي أسفر عن فائض بالنسبة لكامل سنة 2011، بلغ نحو 2.4 مليار دينار حيث غطى قرابة نصف العجز الجاري، و في هذا السياق، تراجع صافي الموجودات من العملة الأجنبية بحساب أيام التوريد إلى أدنى مستوى منذ 2005 أي 113 يوما أو ما يعادل 10.6 مليار دينار.

وتظهر النتائج المسجلة خلال الربع الأول من سنة 2012 توسع العجز الجاري الذي بلغ 1.6 مليار دينار وهو ما يمثل 2.3 % من إجمالي الناتج المحلي، وفي هذا السياق، أفرز الميزان العام للمدفوعات في نهاية شهر مارس حاصلا سلبيا بـ 377 مليون دينار.

و يبقى تطور المدفوعات الخارجية بالنسبة لسنة 2012 خاضعا لضغوطات منبثقة عن استمرار المخاوف المتعلقة بالوضع السياسي الإقليمي و صعوبة الظروف الاقتصادية في البلدان الأوروبية، الذي يمكن أن يكون سبب التباطؤ و حتى انخفاض صادرات الصناعية العملية، بيد أن الانتعاشة التدريجية لمبيعات قطاع المناجم و الفوسفاط و مشتقاته و توقع تحقيق نتائج أفضل في قطاع السياحة خلال الموسم الصيفي يمكن أن تسمح بتقليص الضغوطات على العجز الجاري مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الذي قد يبقى في مستوى قريب مما سجل في سنة 2011 أي 7.3%¹.

يشهد العالم خلال السنوات الأخيرة تطورات عديدة و متنوعة فمن ارتفاع في أسعار المواد الأولية و المحروقات و بروز أنواع جديدة من الأوبئة إلى تواتر الأزمات الاقتصادية الواحدة تلو الأخرى، فإذا كانت أزمة السيولة التي ميزت قطاع المالي للدول المتقدمة لا تعنينا في شيء، فإن انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي أضر بمبادلاتنا خاصة مع الاتحاد الأوروبي و انعكس سلبا على مستوى التنمية في تونس و في مثيلاتها من دول أخرى لها علاقات اقتصادية مع دول شمال.

إن أزمة اليونان و كذلك الأزمة المالية العالمية لم تمسنا قطاعا المالي بسوء فإنعكاس هذه الأزمات كان على الاقتصاد الحقيقي عبر ثلاث عوامل²:

العامل الأول و هو عامل عدوى أزمة اليونان على باقي دول أوروبا و الذي يؤدي إلى العامل الثاني و المباشر بالنسبة لتونس، انخفاض مستوى النمو في أوروبا و أخيرا العامل الثالث المتمثل في الانعكاس السلبي على قيمة الأورو.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار العامل الأول نجد أن الدين العمومي حسب معاهدة ماستريخت يجب أن لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي الخام. غير أن أكثر من نصف البلدان المنضوية تحت الاتحاد الأوروبي لا تستجيب لهذا الشرط و خاصة اليونان، والبرتغال، وإيطاليا، وبلجيكا، وحتى فرنسا كذلك، و حسب معاهدة ماستريخت يجب أن لا يتجاوز عجز الميزانية 3% من الناتج المحلي الخام، بينما نجد بلدانا كإيرلندا، اليونان، و اسبانيا تتميز بعجز مرتفع مقارنة بالدول الأعضاء الأخرى، فإذا اعتبرنا الدين العمومي في جملة، نجد أن عدوى أزمة اليونان قد اشتملت إلى الآن 3 بلدان أوروبية و هي البرتغال، و اسبانيا، و إيطاليا فبالنسبة لليونان تعتبر معاملتنا التجارية ضعيفة جدا مقارنة بمعاملتنا مع البلدان الأوروبية الأخرى، حيث أن اليونان صدر إلى تونس سنة 2004 بقيمة ما يقارب 48.2 مليون أوروبي من القطن و الآلات الكهربائية، والبلاستيك، والنحاس، والمواد

¹ البنك المركزي التونسي ، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص ص 52-54.

² رضا الشكندالي، مرجع سابق، ص ص 19-20.

الكيميائية، و الأدوية بينما صدرت تونس إلى هذا البلد في نفس السنة بقيمة ما يقارب 6.5 مليون أورو، من مواد الصيد، النسيج الأسمدة و الفواكه الجافة و هو ما يمثل 0.1% من صادرات تونس، و تبقى السياحة العامل الأهم في معاملاتنا مع البلدان الأوروبية، حيث أن عدد السياح اليونانيين في تزايد مستمر. أما لإسبانيا و البرتغال، فإن معاملاتنا التجارية تعتبر مهمة مقارنة مع اليونان حيث أن تونس صدرت نحو إسبانيا، ما يقارب 656 مليون دينار سنة 2009 أي ما يعادل 3.3% من صادرات المحلية، كما صدرت تونس نحو البرتغال بقيمة 65 مليون دينار، و هو ما يقارب 0.3% من جملة صادرات في نفس السنة. أما البلاد الأهم في هذه المجموعة فهي إيطاليا التي أعلنت في الأشهر الأخيرة تطبيقها برنامج تقشف يساوي ما قيمته 20 مليار أورو، فالمشاكل الاقتصادية في هذا البلد، إذا تفاقمت تعنينا بالدرجة الأولى لأن معاملاتنا التجارية مع هذا البلد وخاصة في ميدان السياحة هامة وهامة جدا.

الفرع الثاني: انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على رصيد مؤشرات ميزان المدفوعات في المغرب.

في سياق تباطؤ النمو العالمي، وبقاء أسعار النفط في مستوى مرتفع تفاقم عجز الميزان التجاري من جديد سنة 2011، فقد انتقل من 19.4% إلى حوالي 23% من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث تزايدت الواردات بواقع 20.1% و الصادرات بنسبة 16.3%. و من جهة أخرى، سجلت فوائض رصيد الأسفار و التحويلات الجارية ارتفاع بنسبة 4.1% و 6.8% بدل 5% و 3.1% على التوالي سنة 2010، و في المجموع تزايد عجز المبادلات الجارية ليصل إلى 8% من الناتج الداخلي الإجمالي، و هو المستوى الأكثر ارتفاعا منذ بداية الثمانينات بعد 4.5% سنة من قبل و 3.7% في المتوسط خلال السنوات الأربع الأخيرة، و رغم تسجيل فائض في حساب الرأسمال و العمليات المالية يوازي 5.7% من الناتج الداخلي الإجمالي، أفرز ميزان المدفوعات عجزا بواقع 21.2 مليار، مما أدى إلى تقلص احتياطات الصرف من جديد حيث انتقلت من حوالي 7 أشهر من الواردات سنة 2010 إلى 2011 و للوقوف على ذلك نقوم برصده نسبة ميزان المدفوعات من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (3-8): تطور رصيد ميزان المدفوعات المغربي . (الوحدة: مليون دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الميزان الجاري	1631.2	1416.5	69.7 -	4249.8 -	4550.6 -	4107.0 -	7532.5 -
ميزان العمليات الرسمية والمالي	1700.7	1784.6	0.0	3563.9	4723.4	4134.1	7768.7
بنود صافي السهو والخطأ	408.3 -	512.1 -	106.6	795.1 -	368.6 -	1187.3	2710.9 -
الميزان الكلي	2923.5	2689.0	36.9	1481.0 -	195.8 -	1214.3	2474.7 -

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2009، ص ص 396-397.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2011، ص ص 382-383.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2012، ص ص 426-427.

و من خلال بيانات الجدول رقم (3-8)، أسفر الميزان المدفوعات بالنسبة لسنة 2011 عن عجز قدره

(- 2474.7) مليون دولار، و بدأ تدهور ميزان الكلي في سنة 2008 حيث سجل عجز بقيمة

(-1481.0) مليون دولار، ويرجع هذا العجز في ميزان المدفوعات المغربي الى تأثر بالصدمات الخارجية

وهذا بعدما حقق فائض في سنة 2005 قدرة بـ 2923.5 مليون دولار، إلا أن هذا الفائض تراجع سنة

2007 بنسبة 126%. ويعزى هذا العجز إلى تدهور الحاد في العمليات الجارية كما يدل ذلك اتساع عجز

الحساب الجاري، حيث بلغ 8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011، وهو أعلى مستوى منذ الثمانينات

بعدها كانت 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2007، ويرجع هذا التدهور الحاد في ميزان المدفوعات

إلى أزمة الدين السيادي في الدول منطقة اليورو الشريكة، والتي برزت آثارها أكثر على الاقتصاد المغربي خلال

سنة 2011.

و تعد أوروبا الشريك الأساسي للمغرب، فالإحصائيات الرسمية لسنة 2010، توضح أن 60% من

مبادلات البضائع تتم مع دول أوروبية، في مقدمتها فرنسا وإسبانيا و أن أكثر من 63% من الإيرادات وما

يقارب 59% من النفقات مقومة باليورو، لذا فإن التدخلات التي قامت بها الدول و الهيئات الأوروبية من

أجل الحد من هذه الأزمة ستؤثر دون شك على اقتصاد المغرب.

فالاقتصاد المغربي لا يتأثر فقط بالتضخم الحاصل في منطقة اليورو، و لا بمستوى معدل صرف اليورو، و

لكن أيضا يتأثر بالسياسات المتعلقة بميزانيات الطلب و الطلب الخارجي الموجه للاقتصاد المغربي.

فقرار البنك المركزي الأوروبي القاضي بشراء قروض الدول على الأسواق الثانوية للدين العمومي، تشكل

قطيعة مع الاستراتيجية المتبعة من طرف البنك و تقلق الأسواق المالية.

إذا يأتي قرار البنك في سياق خطة أوروبية لتثبيت منطقة اليورو، تجسدت من خلال تدخلات و سياسات مكثفة، إن مثل هذه التدخلات تدعو المحللين إلى توقع موجات تضخم على مستوى منطقة اليورو تنتقل عدوها إلى الشركاء الأساسيين كالمغرب من خلال الواردات، مما ينجم عنها ارتفاع للأسعار و تراجع في الطلب الموجة للاقتصاد المغربي.

إن انفجار الأزمة المالية و الشكوك المثارة حول وضعية المالية العمومية الاسبانية و البرتغالية و الايرلندية و الايطالية تدفع إلى تراجع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي.

و نظرا لارتباط الدرهم المغربي أكثر باليورو بنسبة 80% مقارنة مع الدولار الأمريكي، الذي يرتبط به بنسبة 20%، ارتفعت قيمة الدرهم المغربي مقارنة باليورو و تراجع مقارنة مع الدولار الأمريكي منذ 2009. كما أن الاستمرار تراجع قيمة اليورو يمكن له تأثير سلبي على العجز في الميزان التجاري المغربي، فالصادرات المغربية نحو أوروبا ستتأثر قيمتها سلبا بينما تزداد قيمة الواردات المقومة بالدولار، مما قد يؤدي إلى ارتفاع فاحش في فاتورة المحروقات، كما أن تراجع اليورو أمام الدولار من شأنه أن يعمق موجة التضخم على مستوى منطقة اليورو، مما ينعكس على الأسعار في المغرب من خلال قناة التضخم المستورد.

و في هذا الصدد يجدر بنا أن ننبه إلى أن القطاع الصناعي سجل خسائر صافية على مستوى التشغيل، ثم إن تطورا سلبيا للطلب الخارجي الموجه للمغرب، قد يؤدي إلى زيادة البطالة، إذا انتقل معدلها من 9% إلى 13.8% في الوسط الحضري، و مثل هذه الزيادة في معدل البطالة يؤثر سلبا على الطلب الصادر من العائلات و كذلك على النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (3-9): تطور المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

البنود	السنة	2010	2011
رصيد الحساب الجاري بما في ذلك :		4.5 -	8.0 -
رصيد السلع		16.5	19.6
مداخيل الاسفار		7.4	7.4
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج		7.1	7.3
الاستثمار المباشرة		1.7	2.3
الاستثمار في المحافظ		0.1	0.2 -
القروض التجارية		0.6	1.2
السلفات		3.1	1.7
الاصول الاحتياطية		1.3	2.6 -

المصدر : بنك المغرب، التقرير السنوي 2011، مرجع سابق، ص 72.

وأما في مجال الاستثمارات الخارجية المباشرة، لم يحصل الاقتصاد المغربي سنة 2009 إلا على مبلغ لا يتجاوز 19 مليار درهم أي تراجعها بنسبة تزيد على 31.5% مقارنة مع 2008، وقد بلغت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بـ 50.24 مليار درهم، خلال سنة 2009 أي أنها تراجعت بنسبة 5.34% مقارنة بمستواها سنة 2008، كما أن تحليل بنية تحويلات المهاجرين المغاربة بالخارج حسب الدول توضح أن فرنسا وإسبانيا وإيطاليا تشكل مصدر 68.3% من التحويلات، في الفترة بين 2005 و 2008، وهي دول متضررة من الأزمة.

يضاف إلى ذلك، أن منطقة اليورو تشهد ارتفاع لنسبة البطالة وصل إلى 10% في سنة 2010، وعندما تكون فرنسا وإيطاليا قد تمكنتا من الاحتفاظ بمعدلات البطالة في حدود 10.1%، و 8.8% على التوالي فإن الوضع المتفجر في إسبانيا، حيث بلغ معدل البطالة 19.1%، هذا المعدل يصل بالنسبة للأجانب غير الأوروبيين نسبة 38%، ويعد المهاجرون المغاربة الفئة الأكثر تضررا¹.

¹ محمد ولد عبد الدائم، آثار أزمة اليورو على اقتصادات عربية، الجزيرة نت، تم الاطلاع بتاريخ 2012/12/10
www.aljazeera.net/eissues/pages/60fd3058-6034-4e90-0025-b4e6b4e0ec83

المبحث الثاني: تطورات رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية.

شهدت معاملات الحساب الجاري تطورات كبيرة نتيجة أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو ، وقد شكل النفط وتذبذب أسعار الدولار مقابل اليورو من بين العوامل والمسببات الرئيسية في تلك التطورات، خاصة وأن النسبة الكبيرة من الصادرات الجزائرية تتشكل من المحروقات، وذلك إلى جانب التزايد الكبير لفاتورة الواردات من الاتحاد الاوربي .

المطلب الأول : تطور الميزان التجاري في الجزائري .

يعاني الميزان التجاري الجزائري من سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات، التي تقوم (بالبيع بالدولار) من جهة ، ومن عيب ارتفاع قيمة الواردات التي يعتبر ارتفاع اسعار اليورو (الشراء باليورو) أحد محددات قيمتها من جهة أخرى ، وفي هذا الصدد نحاول في هذا المطلب تحليل مدى تأثير التجارة الخارجية الجزائرية بالمتغيرات الناجمة عن أزمة الديون السيادية الأوروبية.

الفرع الأول : تحليل الواردات الجزائرية.

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي من أكبر الموردين للجزائر من السلع الاستهلاكية ، وسوف نحاول من خلال هذا الفرع توضيح أهم السلع التي يتم استيرادها من الخارج، بالإضافة إلى مصادر استيرادها .

أولاً: التركيبة السلعية للواردات :

وللوقوف على التركيبة السلعية للواردات في الجزائر نقوم بادراج الجدول التالية :

الجدول رقم (3- 10): التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة (2005-2011). (الوحدة مليون دولار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	*2012
مواد غذائية	3587	3800	4954	7813	5863	6058	9850	6536	
الطاقة والمحروقات	212	244	324	594	549	955	1164	1001	
مواد خام	751	843	1325	1394	1200	1409	1783	1407	
منتجات نصف مصنعة	4088	4934	7105	10014	10165	10098	10685	7821	
سلع التجهيز الفلاحي	160	96	146	174	233	341	387	236	
سلع التجهيز الصناعي	8452	8528	8534	13093	15139	15776	16050	9757	
المواد الاستهلاكية غير الغذائية	3107	3011	5243	6397	6145	5836	7328	7324	
المجموع	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	34082	

* تقديرات لتسعة أشهر الوكالة الوطنية لبرقية التجارة الخارجية.

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لبرقية التجارة الخارجية، على الموقع الالكتروني: تاريخ الاطلاع: 2012/12/08

www.algex.dz/content.php?artID=1600&op=544

يوضح الجدول رقم (3-10)، تطور الواردات الجزائرية حسب المكونات، حيث يتبين أن القيمة الاجمالية للواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا في سنة 2011 إذ بلغت حوالي 47247 مليون دولار، بعدما كانت لا تتجاوز قيمة 40473 مليون دولار سنة 2010. بمعدل ارتفاع قدره 16.47% وبالمقارنة مع سنة 2007 نجد أن معدل الارتفاع قدره 71%، بعدما كانت قيمة اجمالي الواردات تقدر بـ 27631 مليون دولار . وتأتي هذه الزيادة لقيمتها الإجمالية للواردات في الجزائر بعد التغير في التركيبة السلعية والتي تضم المكونات الآتية :

* **السلع الغذائية** : شكلت واردات السلع الغذائية نسبة 20.85% من مجموع الواردات الجزائرية خلال سنة 2011 ، حيث بلغت 9850 مليون دولار، في حين بلغت في عام 2010 ما قيمته 6058 مليون دولار مسجلة بذلك ارتفاع نسبته 62.59% . مما ساهم بشكل كبير في امتصاص فائض الميزان التجاري الذي هو بند مهم في الميزان الجاري الكلي .

وقد نتج عن ذلك ارتفاع فاتورة الاستيراد للمنتجات الغذائية بمعدل 62.59% في سنة 2011 مقارنة بالسنة الماضية ، وراجع ذلك إلى ارتفاع فاتورة خاصة بالحبوب بمعدل 103.96% وارتفاع فاتورة السكر بمعدل 71.37% وأيضا ارتفاع فاتورة الحليب بمعدل 55.59% كما عرفت فاتورة اللحوم تراجع بمعدل (-2.46%)¹ . وتحتل المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات .

* **الطاقة والمحروقات** : تبقى قيمة المواد الطاقوية أقل بالمقارنة بالمكونات الأخرى، إذ عرفت أقصى قيمة لها سنة 2011 بمبلغ 1164 مليون دولار، بمعدل ارتفاع يقدر بـ 21.88% عن السنة الماضية. وبمعدل ارتفاع قدره 112% عن سنة 2009.

* **المواد الخام** : عرفت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا في سنة 2011 بمعدل ارتفاع يقدر بـ 26.54% بمبلغ قدره 1783 مليون دولار .

* **منتجات نصف مصنعة** : عرفت على مدى سبعة سنوات فترة الدراسة زيادات متتالية بلغت أقصاها سنة 2011 بمبلغ قدره 10685 مليون دولار بزيادة تفوق 500 مليون دولار عن سنة 2009.

* **سلع التجهيز الفلاحي** : منذ سنة 2006 وهي في ارتفاع مستمر بلغ أقصاه سنة 2011، أين بلغ قيمة 387 مليون دولار .

* **سلع التجهيز الصناعي** : تشكل سلع التجهيز الصناعي على رأس القائمة في المرتبة الأولى بمبلغ 16050 مليون دولار، ما يعادل نسبة تقدر بـ 33.97% من مجموع الواردات في سنة 2011 .

وهي الأكبر من بين المكونات الواردات الأخرى، مما زاد من عبء الواردات الجزائرية على الميزان التجاري .

¹ Direction Générale Des Douanes, **Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie**, Année 2011, p 08 .

* السلع الاستهلاكية غير الغذائية : بلغت أقصى قيمة لها سنة 2011 حيث قدرت بـ 7328 مليون دولار، بمعدل ارتفاع 25.57% عن سنة 2010 أي بزيادة تفوق 1200 مليون دولار .

وتجدر الإشارة الى أن الارتفاع الذي عرفته الواردات الجزائرية سنة 2011 راجع إلى التطورات التي حدثت في منطقة اليورو، بالرغم من الاجراءات التي قامت بها الحكومة الجزائرية سنة 2008 بمجموعة من السياسات بهدف كبح فاتورة الضخمة للواردات وقد نتج عن ذلك تراجع فاتورة الاستيراد سنة 2009 ومن أهم هذه الاجراءات هي¹ :

- الابقاء على منع السيارات القديمة ؛

- تحديد قائمة الأدوية الممنوعة من الاستيراد والتي تنتج محليا ؛

- ضبط عمليات التجارة الخارجية مع تعميم استخدام الاعتماد المستندي ؛

- بالاضافة إلى زيادة الضريبة على بعض الواردات ؛

ثانيا : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية :

للجزائر علاقة تجارية واقتصادية متنوعة خاصة بعد الانتاج الاقتصادي، تمتد الى أغلب بلدان العالم ، وسيتم توضيح التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية على النحو التالي :

الجدول رقم (3-11): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2004 – 2011) .

(الوحدة: مليون دولار).

البيان	السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاتحاد الاوروي	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616	
دول OCDE	3071	3468	3738	5363	7246	6401	6519	6219	
باقي الدول الاوروية	1097	1079	777	715	659	726	388	579	
دول امريكا الجنوبية	1166	1159	1281	1672	2179	1851	2380	3931	
آسيا	1952	2416	3055	4318	6916	7501	8280	8873	
الدول العربية	56	113	493	621	705	1155	1262	1760	
منطقة المحيط الهادي	525	416	0	0	0	1	-	-	
دول المغرب العربي	169	188	235	284	394	468	544	691	
بلدان افريقية	175	138	148	231	395	356	396	578	
مجموع	18308	20044	21456	27631	39479	39103	40473	47247	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- المركز الوطني للإحصائيات والاعلام الالي، على الموقع الالكتروني: www.ons.dz/index-ar.php، تاريخ الاطلاع: 2012/12/10.

- Direction Générale Des Douanes, Op Cit, p 17.

¹ سمير بهيج، سياسة كبح الواردات خفضت فاتورة الغذاء والسيارات، متاح على الموقع الالكتروني : تاريخ الاطلاع : 2012/12/09
www.djazairess.com/elhiwar/18114

يتضح من خلال الجدول رقم (3-11) ما يلي :

1- أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى للدول الممونة للجزائر ، حيث مثلت حصته نسبة 54.66% لسنة 2006 و ما نسبته 53.15 % لسنة 2008 ، و 52.8% لسنة 2009، وما نسبته 51.16% سنة 2010 و 52.10% لسنة 2011، ومن خلال هذه النسبة تعتبر دول الاتحاد الاوروي الشريك الاقتصادي الأول من ناحية الواردات (استيراد السلع الاستهلاكية) . أن أي تطورات تحدث في الاتحاد الاوروي سوف تتأثر الجزائر بهذه التطورات .

2- وتأتي في المرتبة الثانية دول آسيا وبداية إحتلالها المرتبة الثانية من سنة 2009 بنسبة 19.18، 20.46% و 18.78% على التوالي سنة 2010 و 2011.

3- وعادت المرتبة الثالثة لدول منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية بنسبة 16.36% لسنة 2009 بنسبة 16.11% و 13.16% على التوالي سنة 2010 و 2011 وكانت تحتل المرتبة الثانية وتراجعت من سنة 2009.

أما التعامل مع الدول العربية ودول المغرب العربي وبلدان افريقيا بنسبة ضعيف جدا ، فهي تمثل مجتمعة نسبة 6.41%، ويرجع سبب ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها :

- غياب إستراتيجية تكاملية بين هذه الدول ؛
- إضافة الى تماثل وتشابه الهيكل الاقتصادي والانتاجي لهذه الدول ؛
- وكذا الصراعات السياسية ؛

كل هذه العوامل ساهمت في تدني حجم المبادلات البينية العربية.

ثانيا : أثر تطور سعر صرف اليورو على قيمة الواردات :

نحاول من خلال الجدول أدناه تحديد آثار ارتفاع سعر صرف اليورو على الواردات الجزائرية، وبما أن أغلبها يتم استيرادها من دول الاتحاد الاوروي فإننا سنقتصر على الاثار التي تتحملها الواردات التي يكون مصدرها الاتحاد الاوروي، وللوقوف على ذلك نقوم بإدراج الجدول رقم (3-12).

ويتبين من خلال الجدول أدناه، أن ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار منذ سنة 2003 بالخصوص، وبمعدل يتراوح بين 1.13 و 1.47 مقابل واحد أورو، كأعلى حد قياسي تسجله العملة الاوروبية نهاية سنة 2008 أضحى يمثل عبئ كبيراً متمثلاً في ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة الاتحاد الاوروي، فمن خلال الجدول أدناه نلاحظ أنه منذ سنة 2003 أي مع إنخفاض قيمته الدولار أنه كلما زاد إنخفاض الدولار أمام اليورو ، كلما زاد الفرق بين القيمتين وبالتالي فإن تكلفة الواردات باليورو أكبر مما هي عليه ، فمثلاً ما تم استيراده من منطقة الاتحاد الاوروي خلال عام 2007 قدر بعملة اليورو بـ 10517 مليون أورو أي بمعدل نمو يقدر بـ 12.65 % عن سنة 2006 في حين بلغ الدولار الامريكى ما قيمته 14427 مليون دولار بمعدل نمو يقدر بـ 23%، وكانت ذلك نتيجة الانعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الامريكى ،

استمر تدهور الدولار أمام الاورو سنة 2008 وترجم ذلك في شكل زيادة تكلفة الواردات بنسبة 35.48% عن سنة 2007 حيث بلغت قيمتها 14249 مليون أورو .

وقد ارتفعت تكلفة الواردات خلال عام 2011 من الاتحاد الاوروي إلى 18824 مليون أورو أي بمعدل نمو قدره 20.42%، وراجع هذا الارتفاع إلى تطورات التي حدثت في منطقة اليورو ويعني ذلك أن تكلفة الواردات التي يتم دفعها باليورو، زادت بنسب أكبر مما هي عليه نتيجة إنخفاض القدرة الشرائية للدولار الامريكي وهذا ما يؤدي بدوره الى تقليص الفائض في الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على الميزان المدفوعات .

الجدول رقم (3-12): تطورات الواردات في الجزائر من منطقة الاتحاد الاوروي بعملتي اليورو والدولار خلال الفترة (2001-2011). (الوحدة : مليون)

السنوات	قيمة الواردات من منطقة الاتحاد الاوروي باليورو	معدل النمو %	قيمة الواردات من منطقة الاتحاد الاوروي بالدولار	معدل النمو %	سعر الصرف الدولار باليورو
2001	6588	-	5903	-	1.116
2002	7116	8.01	6732	14.04	1.057
2003	7031	-1.19	7954	18.15	0.884
2004	8118	15.46	10097	26.94	0.804
2005	9038	11.33	11255	11.47	0.803
2006	9336	3.29	11729	4.21	0.796
2007	10517	12.65	14427	23.00	0.729
2008	14249	35.48	20985	45.45	0.679
2009	15662	9.91	20772	-1.01	0.754
2010	15632	-0.19	20704	-0.33	0.754
2011	18824	20.42	24616	18.90	0.717

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- الوكالة الوطنية للترقية التجارية الخارجية، مرجع سابق.
- المركز الوطني للإحصائيات والاعلام الالي. مرجع سابق.

- Direction Générale Des Douanes, Op Cit,p 17.

رابعا : أثر تطور سعر صرف الدينار مقابل اليورو على الواردات :

نظريا يؤدي انخفاض قيمة الدينار أمام عملة اليورو الى انخفاض قيمة الواردات ومن خلال الجدول الآتي سوف نرى مدى تجاوز قيمة الواردات لتغيرات سعر الصرف الدينار مقابل اليورو .

الجدول رقم (3-13) : تطور متوسط سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو وتطور الواردات .

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
0.0093	0.0096	0.0098	0.0105	0.0105	0.0109	0.0109	سعر الصرف الدينار مقابل اليورو
3.12 -	2.04 -	6.66 -	0.15	3.66 -	0.08	1.80 -	نسبة التغير الدينار مقابل اليورو
20.42	0.19 -	9.91	35.49	12.65	3.29	11.33	نسبة تطور الواردات

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، النشر الثلاثية الاحصائية رقم 17، مارس 2012، ص 21.

- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، مرجع سابق. - معطيات الجدول رقم (3-12).

من خلال الجدول رقم (3-13) ، يتبين أنه طيلة هذه السنوات كانت نسبة تطور الواردات أكبر من نسبة تطور سعر الصرف الدينار مقابل اليورو، مما يتبين أن التخفيض لم يؤدي الى انخفاض الواردات والتي يعود مصدرها بنسبة كبيرة الى دول الاتحاد الاوروبي .

الفرع الثاني : تحليل الصادرات الجزائرية .

تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات، وهو قطاع المحروقات، وضعف القطاعات الاخرى فيها، والاعتماد الكبير في وارداتها على الخارج، الى تأثرها البالغ بالاضطرابات التي حدثت على المستوى العالمي .

أولا : التركيبة السلعية للصادرات :

وللوقوف على التركيبة السلعية للصادرات سوف نقوم بإدراج الجداول التالية :

الجدول رقم (3-14) : التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2011) . (مليون دولار)

*2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
176	355	315	113	119	88	73	67	السلع الغذائية
54540	71427	55527	44128	77361	59831	53429	45094	الطاقة والمحروقات
129	161	94	170	334	169	195	134	المنتجات الخام
1174	1496	1056	692	1384	993	828	656	منتجات نصف مصنعة
1	-	1	-	1	1	1	-	مواد التجهيز الفلاحي
22	35	30	42	67	46	44	36	مواد التجهيز الصناعي
12	15	30	49	32	35	43	14	المواد الاستهلاكية غير غذائية
56054	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001	المجموع

* تقديرات لتسعة أشهر .

المصدر: احصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، مرجع سابق .

يوضح الجدول أعلاه، تطور مكونات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2011 حيث يبين مدى سيطرة قطاع المحروقات على التصدير في الجزائر بنسبة تتراوح 97.19% سنة 2011، مما يدل أن الجزائر ليومنا هذا لا زالت تحت وطأة النفط .

وتشير أرقام هذا الجدول أن صادرات البترول في تزايد مستمر وحققت أعلى قيمة لها سنة 2008 بـ 77256 مليون دولار ويعود سبب الارتفاع بالدرجة الاولى إلى التحسن المسجل في أسعار البترول حيث بلغ في سنة 2008 سعر 99.97 دولار للبرميل ثم نلاحظ انخفاض صادرات المحروقات في سنة 2009 و 2010 على التوالي حيث قدرت قيمة الانخفاض بـ 33233 مليون دولار سنة 2009 و 21729 مليون دولار سنة 2010، ويعزى ذلك الانخفاض الحاد إلى أسعار البترول متأثرة بتراجع الطلب العالمي وحالة الركود التي اعقبت حدوث الأزمة المالية الأمريكية و أزمة منطقة اليورو .

وشهدت صادرات المحروقات موقعا رئيسيا و رائدا في قطاع التصدير، حيث نالت حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية في سنة 2011 بمبلغ قدره 71427 مليون دولار بزيادة قدرها 28.63% مقارنة بعام 2010.

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، فهي لا تزال هامشية مع 2.81% فقط من حجم الإجمالي للصادرات أي ما يعادل 2.06 مليار دولار أمريكي و التي سجلت زيادة بنحو 35.12% خلال عام 2010، إن مجموعات المنتجات المصدرة خارج المحروقات تتكون أساسا من منتجات نصف مصنعة و التي تمثل 2.04% ما يعادل إجمالي حجم الصادرات 1.49 مليار دولار أمريكي، المواد الغذائية القابلة للاستهلاك بحصة 0.48% أي ما يعادل 355 مليون دولار، المواد الخام بـ 0.22% أما القيمة المطلقة للدولار 161 مليون دولار، و أخيرا المعدات الصناعية و السلع الاستهلاكية الغير غذائية بحصة كل منها 0.05% و 0.02%¹.

ثانيا : التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (2005 - 2011):

تتوزع الصادرات الجزائرية على شريحة واسعة من المتعاملين، والجدول التالي يوضح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق للجزائر في الخارج :

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الإلكتروني :

تاريخ الاطلاع: 2012/12/09 <http://www.andi.dz/ar/?fc=b-commerce>

الجدول رقم (3-15): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية. (الوحدة: مليون دولار)

البيانات	السنة	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
المجموعة الأوروبية		37.307	28.009	23.186	41.246	26.833	28.750	25.593
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية		24.059	20.278	15.326	28.614	25.387	20.546	14.963
بلدان أوروبية أخرى		12	10	7	10	7	7	15
أمريكا الجنوبية		4.270	2.620	1.841	2.875	2.596	2.398	3.124
آسيا		5.168	4.082	3.320	3.765	4.004	1.792	1.218
منطقة المحيط الهادي		41	-	-	-	55	-	-
دول عربية		810	694	564	797	479	591	621
دول المغرب العربي		1586	1.281	857	1626	760	515	418
دول افريقيا		146	79	93	365	42	14	49
المجموع		73.489	57.053	45.194	79.298	60.163	54.613	46.001

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.douane.gov.dz>

يوضح هذا الجدول أعلاه، توزيع الصادرات حسب المناطق الجغرافية حيث يتبين أنها تتوزع على

المجموعات الآتية :

أ- المجموعة الأوروبية: الأهمية والمكانة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوروبي UE كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة فترة الدراسة ، وبذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث بلغت أقصاه سنة 2008 وذلك بـ 41.246 مليون دولار أي بنسبة 52.01 % لتراجع سنة 2009 إلى 51.30 % وبقيمة 23186 مليون دولار ، ولترتفع سنة 2011 بقيمة 37.307 مليون دولار أي بنسبة 50.77 %، وتأتي في مقدمة تلك الدول كل من إيطاليا بنسبة 14.22 % وإسبانيا 9.79 % وفرنسا 8.90 %¹.

ب- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الأوروبي، فهي بذلك تشكل ما نسبته 36.08 % من إجمالي الصادرات الجزائرية أي بقيمة 28614 مليون دولار، وهي أعلى نسبة ، لتراجع سنة 2009 إلى 15326 مليون دولار وبنسبة 33.91 %، وترتفع بنسبة 32.31 % أي بقيمة 20278 مليون دولار سنة 2010، وبلغ سنة 2011 بـ 24059 مليون دولار أي بنسبة 32.74 % من إجمالي الصادرات .

¹ Direction Générale Des Douanes, Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie, Op cit, p 18.

ج- البلدان الأوروبية الأخرى : عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة ارتفاعا حادا سنة 2011 بـ 102 مليون دولار بنسبة ارتفاع قدرت بـ 90.19 % بعدما كانت لا تتجاوز 10 مليون دولار سنة 2010.

د- أمريكا الجنوبية : تميزت قيمة الصادرات نحو هذه المجموعة بالتراجع سنة 2009 مسجلة قيمة 1841 مليون دولار ، وسجلت ارتفاع سنة 2010 و 2011 على التوالي بقيمة 2.620 مليون دولار و 4270 مليون دولار أي بنسبة 0.02% و 0.04% من إجمالي الصادرات .

هـ- آسيا : عرفت منطقة آسيا إقبال متزايد على الصادرات الجزائرية بلغت أقصاها سنة 2011 بقيمة 5168 مليون دولار أي بنسبة 7.03% من إجمالي الصادرات .

و- منطقة المحيط الهادي : على مدى السنوات الموضحة في الجدول أعلاه لم تقم الجزائر بأي عملية تصدير نحو هذه المجموعة سوى تلك التي قامت بها سنة 2007 بقيمة 55 مليون دولار وسنة 2011 بقيمة 41 مليون دولار .

ك- دول عربية خارج دول المغرب العربي : لم تستفيد الجزائر كثيرا من المنطقة العربية الحرة الكبرى، حيث بلغت صادرات الجزائر نحو تلك المنطقة ما قيمته 810 مليون دولار سنة 2011، وهي أعلى قيمة على مدى السنوات الموضحة على الجدول أي بنسبة 1.10% من إجمالي الصادرات .

ل- دول المغرب العربي : على عكس الدول العربية فقد شهدت صادرات الجزائر ارتفاعا مستمرا نحو دول المغرب العربي، و التي وصلت 1586 مليون دولار سنة 2011 وبنسبة 2.16% من إجمالي الصادرات، و يعكس هذا الارتفاع نزعة تلك الدول نحو المزيد من التكتل إلا أنه صدم بتطورات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو و انعكاسها سنة 2009 و 2010 لتراجع الصادرات نحوها على التوالي 857 مليون دولار و 128 مليون دولار.

وتجد الإشارة إلى أن التجارة بين دول المغرب العربي تمتاز بالضعف الهيكلي في المبادلات التي تتراوح بين 1 و2 بالمئة من التجارة الخارجية في المنطقة، وبتنظيم أقل تنوعا في المواد المتبادلة، وذلك بسبب التشابه في الإنتاج، وقلة التنافس، و هذا ما يحول بدور من الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا الاتحاد¹.

م- دول افريقيا : سجلت الصادرات ما قيمته 365 مليون دولار، كأعلى قيمة لها نحو الدول الافريقية سنة 2008 لتراجع إلى 79.93 مليون دولار على التوالي سنة 2009 و 2010، وسجلة ارتفاع طفيف سنة 2011 بقيمة 146 مليون دولار أي بنسبة 0.20% من إجمالي الصادرات.

ثالثا : أثر تغيرات أسعار النفط على حجم الصادرات النفطية :

وللوقوف على أثر تغيرات اسعار النفط على حجم الصادرات النفطية سوف نقوم بإدراج الجدول الموالي:

¹ وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، مجلة شهرية، العدد 10- مارس 2009، ص 93.

الجدول رقم (3-16): تطور الصادرات النفطية الجزائرية وأسعار النفط. (الوحدة مليون دولار)

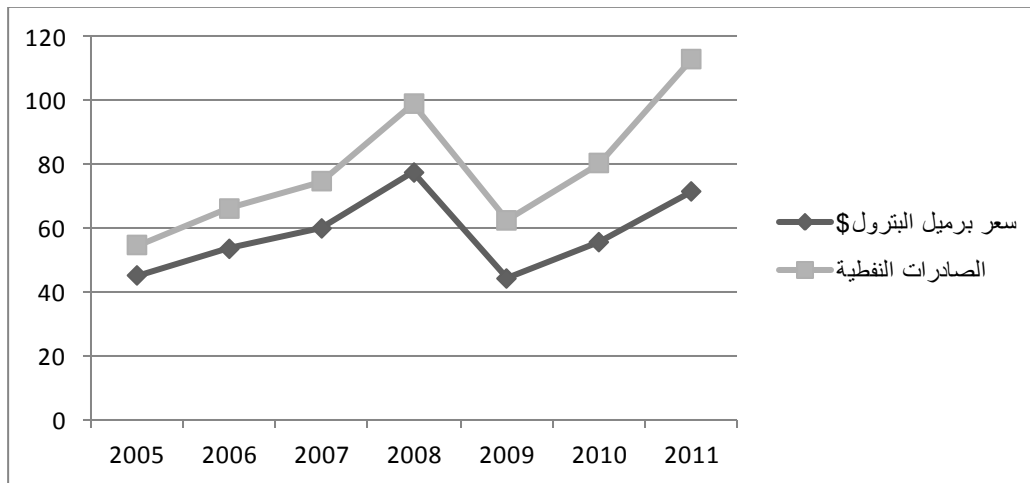
البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الصادرات النفطية		45.094	53.429	59.831	77.361	44.128	55.527	71.427
مجموع الصادرات		46.001	54.613	60.163	79.298	45.194	57.053	73.489
سعر برميل البترول \$		54.64	66.05	74.66	98.96	62.35	80.35	112.92

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- معطيات الجدول رقم (3-14).

- OPEC, Annual stistical Belletin 2012,p82.

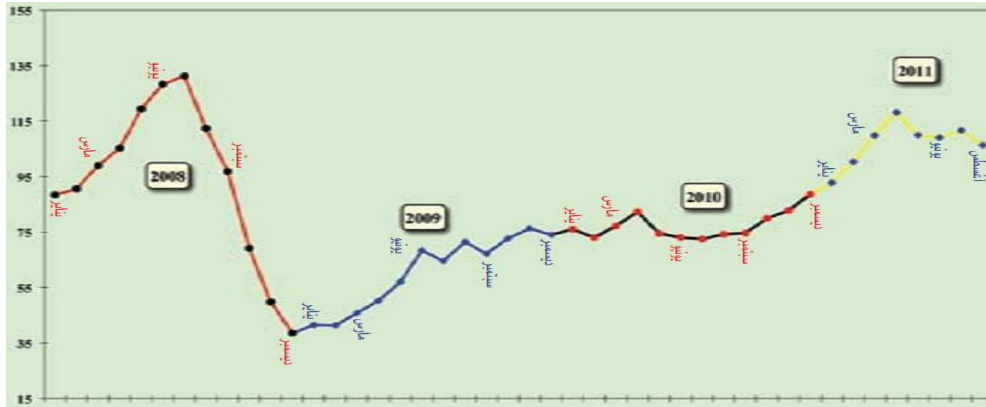
الشكل رقم (3-15): تطور أسعار النفط والصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة (2005-2011).



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات : - الجدول رقم (3-16).

يوضح الجدول رقم (3-16) والشكل أعلاه، تطورات الصادرات النفطية في الجزائر وتطور أسعار النفط الخام أوبك خلال الفترة (2005-2011)، حيث بلغت صادرات المحروقات سنة 2008 مقدار 77256 مليون دولار محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، ويعود سبب الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار البترول، حيث بلغ سنة 2008 سعر 98.96 دولار للبرميل، ثم نلاحظ إنخفاض صادرات المحروقات في السنة الموالية أي سنة 2009 إلى 44218 مليون دولار، وذلك يعني أن خزانة الدولة تكبدت خسائر تقدر بـ 33182 مليون دولار، والسبب راجع في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، حيث بلغت سنة 2009 إلى 62.35 دولار للبرميل، وسجلت الصادرات النفطية ارتفاعا طفيف سنة 2010 إلى 55527 مليون دولار، بالموازاة مع ذلك ارتفعت أسعار النفط إلى 80.35 دولار للبرميل، وسجلت أسعار النفط أقصى سعر خلال فترة الدراسة إلى 112.62 دولار للبرميل سنة 2011، بالموازاة مع ذلك ارتفعت الصادرات النفطية إلى 71427 مليون دولار ومن خلال الجدول أعلاه، نجد أن هناك علاقة وثيقة بين سعر البرميل

وحالة الصادرات، وهي علاقة طردية، أي أنه إذا انخفض سعر برميل البترول فإن قيمة الصادرات تنخفض، والعكس كلما ارتفعت أسعار البترول يؤدي ذلك بالضرورة الى ارتفاع قيمة الصادرات .
الشكل رقم (3-16): تغيرات الأسعار الفورية لسلة خامات الاوبك خلال الفترة (2008-2011).



المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الاحصائي السنوي 2011.ص113.

من خلال هذا الشكل أعلاه، يتضح أسعار سلة خامات الأوبك وكغيرها من النفط الاخرى شهدت تذبذبات بلغت مستويات منخفضة جدا، حيث بعدما بلغت أقصى مستوياتها سنة 2008 حيث بدأت في نصف سنة 2008 إلى 2009 إلى ما دون 40 دولار للبرميل، متأثرة بالتراجع في الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الاقتصادي الذي إنتاب الدول المتقدمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية ، ودول منطقة اليورو ، وبدأت الأسعار تتعالى خلال سنة 2010 حتى وصلت سنة 2011 إلى 115 دولار للبرميل .

رابعا : أثر انخفاض الدولار مقابل اليورو على الصادرات الجزائرية :

في الحقيقة ليس هناك تأثير مباشر لليورو على الصادرات الجزائرية، باعتبار أن أكثر من 97% من الصادرات الجزائرية هي عبارة عن محروقات ، وهي تسعر بنسبة 100% بالدولار الامريكى، وتمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، إذ يشكل التطورات المستمرة للعملة الأوروبية مقابل الدولار .

والتذبذب الذي يسود الاقتصاد العالمي وخاصة منطقة اليورو، وتبعات تزايد عجز الموازنة والميزان التجاري من جهة، وإرتباط الجزائر عضويا بالمبادلات الخارجية تحديات كبيرة على الاقتصاد الجزائري، مما يقودنا الى دراسة مدى تأثير الصادرات الجزائرية بتلك التطورات التي كان آخرها أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، ولتكون الدراسة أكثر دقة سوف نقتصر في الجدول أدناه بدراسة الصادرات من قطاع المحروقات كونها تسعر بنسبة 100% بالدولار، أما الصادرات خارج المحروقات فهي تسعر إضافة الى الدولار واليورو بعملات مختلفة .

الجدول رقم (3- 17): تطورات صادرات قطاع المحروقات في الجزائر بالقيمة الجارية والقيمة الثابتة للدولار مقارنة باليورو خلال الفترة (2005-2011).

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
69935	54572	44181	77696	58819	53458	45064	قيمة الصادرات المحروقات بسعر الدولار الجاري... (1)
0.717	0.754	0.717	0.679	0.729	0.796	0.803	سعر صرف الدولار/أورو
4.2 -	6.9 -	4.2 -	11.7 -	6.7 -	-	0.7	نسبة الغير في قيمة الدولار بالنسبة لسنة الأساس 2003 بـ (%)
70263	55529	46037	86786	62760	53458	45379.5	قيمة الصادرات المحروقات بسعر الدولار الثابت... (2)
328	957	1856	9090	3941	0	315	الفرق بين (1) و(2) (مليون دولار)
50143	41147	31677	52755	42879	42552	36186	قيمة الصادرات المحروقات بـ أورو

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، مرجع سابق.

- Bank of Algeria, *Bullentin Statistique Trimestriel*, Juin 2012, p 22.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن العائدات المتأتية من صادرات قطاع المحروقات في إنخفاض مستمر كلما إنخفض الدولار أمام اليورو، ففرضا لو بقى الدولار مقابل اليورو ثابتا عند قيمة (0.796) في سنة 2006، وكانت قيمة الصادرات النفطية كما هي عليه فإن قيمتها بسعر صرف الدولار الثابت أكبر مما هي عليه، ويتضح ذلك في قيمة الصادرات النفطية لسنة 2007 عند (0,729 أورو)، التي تقدر بـ 62760 مليون دولار، بدلا من 58819 مليون دولار أي بخسارة تقدر بـ 3941 مليون دولار، في حين قدرت قيمة الصادرات النفطية بالقيمة الجارية بـ 77696 مليون دولار، وهكذا فإن الجزائر تكبدت خسائر كبيرة لصادراتها النفطية نتيجة إنخفاض الدولار، حيث تكبدت الجزائر خلال الأزمة المالية العالمية حوالي 14887 مليون دولار، وذلك بإعتبار سعر صرف الدولار لسنة 2006.

الفرع الثالث : تطور الميزان التجاري في ظل أزمة الديون الأوروبية .

نحاول من خلال الجدول أدناه تتبع تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري والوضعية الجديدة لتغطية الصادرات للواردات ، بالإضافة الى تطور حجم التجارة الخارجية .

الجدول رقم (3-18): تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2011).

(الوحدة مليون دولار).

البيان \ السنة	2012*	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
الواردات	34082	47.247	40.473	39.294	39.479	27.631	21.456	20.357
الصادرات	56054	73489	57053	45194	79298	60163	54613	46001
رصيد الميزان التجاري	21972	26242	16.580	5.900	39.819	32.532	33.157	25.644
نسبة التغطية %	166	156	141	115	201	219	255	227
قيمة المبيعات	90136	120736	97526	84488	118672	88160	76197	66589

*تقديرات لتسعة أشهر.

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات :

- الجدول رقم (3-10) والجدول رقم (3-14).

- إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية، مرجع سابق.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا تجاريا مستمرا الى غاية سنة 2008، حيث بلغ رصيده في سنة 2005 قيمة 25.644 مليون دولار ، بمعدل تغطية بلغ 227%، و في سنة 2008 بلغ أقصى قيمة بـ 39.714 مليون دولار ، ويرجع السبب في ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمي بالدرجة الأولى حيث وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل ، والتي تمثل نسبة 97.19% من إجمالي الصادرات الجزائرية ، إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير ، وكذا تطوير نظام الجمارك وتحديثه للتحكم أكثر في عمليات التجارة الخارجية .

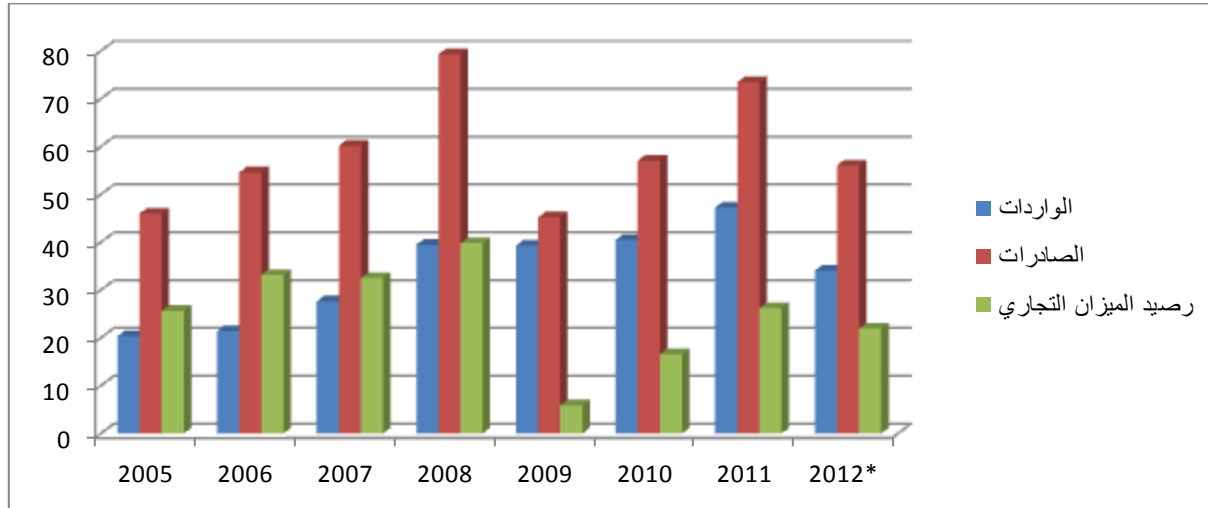
أما في سنة 2009 نلاحظ تراجع كبير للميزان التجاري بنسبة قدرت بـ 86 % حيث بلغ سنة 2008 قيمة 39.714 مليون دولار، وانخفض سنة 2009 إلى 5.900 مليون دولار، حيث كلف خزانة الدولة مقدار 33814 مليون دولار ، والسبب راجع في ذلك إلى الركود الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة الأوروبية وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الاسواق العالمية أمام اليورو والدينار الجزائري ، حيث قدر سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في سنة 2009 بـ 65 دينار مقارنة مع سنة 2008 قدر بـ 70 دينار جزائري¹.

أما في سنة 2011 نلاحظ إرتفاع كبير للميزان التجاري بنسبة قدرت بـ 176 % و 58 % بالمقارنة مع سنة 2009 و 2010 على التوالي ، لكنه لم يحقق الفائض لسنة 2008 حيث قدرت بـ 39714 مليون دولار ، والسبب راجع في ذلك الى ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ 112.92 سنة 2011 ، وحسب

¹ Ministre Des Finances, Rapport de Présentation de Projet de la Loi de Finances pour 2009,Algerie,2009 P 20.

توقعات لتسعة أشهر خلال 2012 انخفاض في رصيد الميزان التجاري حيث قدرت القيمة بـ 21972 مليون دولار أي بنسبة إنخفاض قدرت بـ 16%.

الشكل رقم (3-17): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2011).



المصدر: من إعداد الطالب بإعتماد على معطيات : - الجدول رقم (3-18).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ، أن رصيد الميزان التجاري سجل تدهورا خطيرا على الاقتصاد الجزائري سنة 2009 ، ويتضح كذلك أن حجم الواردات عرفت ارتفاعا كبيرا سنة 2011 ، والسبب في ذلك راجع الى ارتفاع فاتورة الواردات في السوق العالمية وخاصة في السوق الأوروبية .

إذن تأثير اليورو على الميزان التجاري، يكون خلال انخفاض قيمة الصادرات عند تحويل قيمتها للعملة الأوروبية اليورو نتيجة ضعف الدولار أمام اليورو ، كما يظهر أثر اليورو كذلك في ارتفاع قيمة الواردات ، وهذا نظرا للخاصية التي تميز التجارة الخارجية الجزائرية حيث أن صادراتها تسعر بالدولار في حين أن نسبة كبيرة من وارداتها تأتي من منطقة اليورو، وبالتالي يؤدي هذا الى تدهور رصيد الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على رسدي ميزان المدفوعات ، نستنتج أن تقلبات سعر صرف اليورو مقابل الدولار تؤدي الى تدهور رصيد ميزان المدفوعات¹ .

الفرع الرابع: تطورات الموازين الفرعية الأخرى والحساب الجاري الجزائري .

أولا :ميزان الخدمات :

شهد ميزان الخدمات في الجزائر عجز متزايد خلال الفترة 2005-2011 ولتتبع تطور رصيد ميزان الخدمات في الجزائر نقوم بالاستعانة بمعطيات الجدول التالي :

¹ أوباية صالح، أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغيرداية، سنة 2011، ص ص 175 - 176.

الجدول رقم (3-19): تطور عجز ميزان الخدمات خلال الفترة (2005 - 2011). (الوحدة مليار دولار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الخدمات (الدائن)		2.51	2.58	2.84	3.49	2.99	3.57	3.97
الخدمات (مدين)		4.78 -	4.78 -	6.93 -	11.07-	11.68 -	11.90-	11.77-
رصيد ميزان الخدمات		2.27-	2.20 -	3.99 -	7.58 -	8.69 -	8.33 -	7.8 -
معدل التغطية %		%52.51	%54	%41.58	%31.52	%25.60	%30	%33.72

المصدر : بنك الجزائر ، النشرة الاحصائية الثلاثية ، مارس 2012 ، ص 15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن رصيد ميزان الخدمات في عجز مستمر بالإضافة إلى تراجع معدل تغطية الخدمات الدائنة إلى الخدمات المدينة ففي سنة 2005 بلغت قيمة العجز - 2.271 مليار دولار، وذلك نتيجة زيادة الخدمات المستوردة بـ - 4.781 مليار دولار عن الخدمات المصدرة 2.51 مليار دولار، وذلك بمعدل تغطية يقدر بـ 52.51%، واستمرت الزيادة في العجز إلى أن وصلت إلى -8.69 مليار دولار سنة 2009 بزيادة تقدر بـ 282.82% في الرصيد الكلي و98% في الخدمات المصدرة مقابل زيادة الخدمات المستوردة بنسبة 144.325%، مما أدى إلى تراجع معدل التغطية بمقدار حوالي 51.25% وبمعدل 38.43% خلال الفترة 2007-2009 لوحدها والتي تعود سبب الزيادة فيها إلى الارتفاع في الخدمات المستوردة الخاصة ببند النقل من 2.15 مليار دولار سنة 2007 إلى 3.12 مليار دولار سنة 2008، والتي تعود إلى ارتفاع واردات السلع وكانت أقصى قيمة للخدمات المستورد في 2010 بقيمة - 11.90 مليار دولار، بالإضافة إلى ارتفاع الخدمات المصدرة سنة 2011 بـ 3.97 مليار دولار مع انخفاض طفيف للخدمات المستوردة بقيمة - 11.77 مليار دولار ، بالإضافة إلى ارتفاع بند النقل وكذلك ارتفاع بند خدمات البناء والأشغال العمومية من 1.54 مليار دولار سنة 2007 إلى 3.06 مليار دولار سنة 2011، وأيضا إلى الإرتفاع الشديد في الخدمات الفنية للمؤسسات من 1.69 مليار دولار سنة 2007 إلى 4.50 مليار دولار سنة 2011، وبناء على هذه التطورات يمكن القول أن رصيد ميزان الخدمات لم يكن في إنسجام مع تطورات ميزان المدفوعات الجزائرية في ظل تميز بالخدمة الخارجية.

ثانيا : صافي دخل العوامل:

ويتبين من خلال الجدول رقم (3-20)، أن رصيد ميزان دخل العوامل كان يشكل تراجع في العجز حتى وصل إلى قيمة -0.37 مليار دولار في سنة 2010، بعدما كان يسجل عجزا يقدر بـ - 1.833 مليار دولار سنة 2007، وذلك راجع أساسا إلى تزايد حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات، التي شكلت نسبة 70% من الجانب المدين، وقد تم تعويض هذه النسبة من عوائد الاستثمارات الجزائرية وبشكل رئيسي من توظيفات الاحتياطات المصرف الرسمية لبنك الجزائر في الخارج، مما أدى إلى تراجع العجز الكلي لميزان

المداحيل، وأسفر في سنة 2011 ارتفاعا حادا في العجز حيث قدرة بـ 204 مليار دولار ، مما يؤدي الى عبئ كبيراً على رصيد ميزان المدفوعات .

الجدول رقم (3- 20) : تطور رصيد ميزان صافي دخل العوامل خلال الفترة (2007-2011) .

(الوحدة مليار دولار)

البيان	السنة	2007	2008	2009	2010	2011
دائن		3.81	5.13	4.75	4.60	4.45
مدين		5.64 -	6.47-	6.06 -	4.96 -	6.49 -
- مدفوعات الفوائد		0.23 -	0.19 -	0.17 -	0.11-	0.24 -
- أخرى منها :		5.41 -	6.28 -	5.89 -	4.85 -	6.25 -
- حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات		3.90 -	4.56 -	3.92 -	3.93 -	4.97-
رصيد دخل العوامل		1.83 -	1.34 -	1.32 -	0.37-	2.04 -
معدل التغطية %		%67.55	%79.28	%78.38	%92.74	%68.56

Source : Banque d'algerie, **Evolution Economique Et Monetaire en Algerie** , Rapport 2011 ,P 50.

ثالثا : التحويلات الجارية:

شهد ميزان التحويلات الصافية هو الآخر عدة تطورات ، نحاول تقديم ما أمكن منها في الجدول الآتي :

الجدول رقم (3- 21): رصيد ميزان التحويلات خلال الفترة (2005- 2011). (الوحدة مليار دولار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التحويلات الصافية		2.06	1.61	2.22	2.78	2.63	2.65	2.59

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- Banque d'algerie , **rapport 2011**,Op Cit, p.50

- Banque d'algerie, **Evolution Economique Et Monetaire en Algerie** , Rapport 2009 .P70.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-21)، أن صافي التحويلات الصافية إرتفعت سنة 2008 بقيمة 2.78

مليار دولار ، بعدما كانت سنة 2006 بـ 1.61 مليار دولار ، مع تسجيل إنخفاض طفيف سنة 2009

بـ 2.63 مليار دولار وكذلك سنة 2010 و 2011 على التوالي بـ 2.65 و 2.59 مليار دولار .

رابعا : تطور رصيد الحساب الجاري :

يتوقف الفائض أو العجز في الموازين الجارية بدرجة أولى على الميزان التجاري، والذي عرف تراجعاً كبيراً

سنة 2009، وتشير بيانات الجدول أدناه إلى مدى تأثير تراجع الميزان التجاري في الميزان الجاري الكلي :

الجدول رقم (3-22): تطورات رصيد الحساب الجاري في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2011).

(الوحدة: مليار دولار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الميزان التجاري		26.47	34.06	34.24	40.60	7.78	18.21	27.94
رصيد ميزان الخدمات		2.27 -	2.20 -	4.09 -	7.59 -	8.70 -	8.34 -	8.79 -
رصيد دخل العوامل		5.08 -	4.52 -	1.83 -	1.34 -	1.32 -	0.37 -	2.04 -
ميزان التحويلات		2.06	1.61	2.22	2.78	2.63	2.65	2.59
الميزان الجاري الكلي		21.23	29.95	30.54	34.45	0.40	12.15	19.70

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- Banque d'algerie , **Rapport 2011**,Op Cit, p.50

- Banque d'algerie, **Rapport 2009**,Op.Cit .P70.

يوضح الجدول أعلاه، تطورات أهم الموازين الفرعية للميزان الجاري، حيث يتبين أن أغلب الموازين شهدت تراجعاً متفاوتاً مما ساهم في تراجع الميزان الكلي بنسبة 98.80%، ويأتي هذا التدهور نتيجة تراجع الميزان التجاري، والذي هو أهم بند في الميزان الجاري وذلك بنسبة 80.08% بعد التراجع الحاد في قيمة الصادرات بنسبة 42.45%، وذلك بالإضافة إلى تدهور ميزان الخدمات بدرجة ثانية من (-7.59) مليار دولار سنة 2008 إلى (-8.79) مليار دولار سنة 2011، وذلك إلى جانب التراجع الملحوظ في رصيد التحويلات من 2.78 مليار دولار سنة 2008 إلى 2.59 مليار دولار سنة 2011، مما شهد ميزان دخل العوامل هو الآخر انخفاضاً محدوداً من -1.34 مليار دولار سنة 2008 إلى -0.37 مليار دولار سنة 2010 مع ارتفاع سنة 2011 بـ 2.04 مليار دولار، بالإضافة إلى ذلك، وبعد تآكل فائض الحساب الجاري الخارجي في الثلاثي الرابع سنة 2008 من 2.13 مليار دولار مقارنة مع الفائض المسجل في الثلاثيات الثلاث الأولى من سنة 2008 على التوالي 10.50 مليار دولار، 10.42 مليار دولار، 11.40 مليار دولار.

عرف السداسي الأول من سنة 2009 عجزاً في الحساب الجاري الخارجي بمبلغ 1.62 مليار دولار، ويتعلق الأمر هنا بظاهرة اقتصادية جديدة، وهي نقص في الادخار مقارنة مع الاستثمارات التي تتعارض مع الأداءات المسجلة في السنوات التسعة الأخيرة، حيث وصل فائض الحساب الجاري الخارجي إلى الذروة في سنة 2008 بمبلغ 34.45 مليار دولار، وشهد انخفاضاً حاداً في سنة 2009 يقدر بـ 0.40 مليار دولار، مع ارتفاع طفيف سنة 2010 و 2011 على التوالي بـ 12.15 و 19.70 مليار دولار.

و هو ما يؤكد الأثر السلبي للعدسة الخارجية المرتبطة بالأزمة الأوروبية الخطيرة على ميزان المدفوعات

الجزارية سنة 2009، في ظرف يتميز بتبعية هيكلية للاقتصاد الوطني لصادرات المحروقات¹.

المطلب الثاني : تطور الميزان الرأسمال في الجزائر.

لازال رصيد الموازين الفرعية للحساب الجاري في الجزائر محدودة مقارنة بدول الخليج، كون هذه الاخيرة تفتقد لأسواق مالية ناضجة تساهم في تقوية النظام المالي، وهذا إلى جانب محدودية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، ناهيك عن القيود و الأنظمة التشريعية المقيدة لحركة رؤوس الأموال، كل هذه العوامل في بعض الأحيان تساعد على التصدي للآثار الناجمة عن الاضطرابات الخارجية، وهو ما ينطبق على حالة الجزائر.

الفرع الأول : حركة رؤوس الاموال و الاستثمار في الجزائر.

بالرغم من التراجع الذي عرفته الصادرات الجزائرية و الذي انعكس بالسلب على الرصيد الكلي للحساب الجاري، إلا أن الميزان الرأسمالي سجل فائضا و لأول مرة في الجزائر منذ العديد من السنوات .

أولا : الأستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ارتفاعا محسوسا سنة 2010 ، ولم يكن هذا التطور بفعل زيادة حقيقة في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنما بفعل زيادة رؤوس الاموال الخاص بالبنوك والمؤسسات المالية الاجنبية في الجزائر، وفيما يلي نقوم بتتبع رصيد تدفق الاستثمارات داخل الجزائر من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم (3-23): تطور رصيد الاستثمارات خلال الفترة (2005 – 2011). (الوحدة: مليار دولار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستثمار الاجنبي المباشر		1.06	1.76	1.39	2.49	2.55	3.48	2.04

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- Banque d'algerie ,Rapport 2011,Op Cit, p.50
- Banque d'algerie, Rapport 2009,Op.Cit .P70.

يوضح الجدول رقم (3-23)، أن رصيد تدفق الاستثمار الاجنبية المباشرة في ارتفاع مستمر منذ سنة 2005، ولكن بنسب ضعيفة جدا حيث بلغ سنة 2005 بـ 1.06 مليار دولار، لترتفع إلى 3.48 مليار دولار ، وذلك بإستثناء سنة 2011 التي انخفضت التدفقات الصافية لتبلغ 2.04 مليار دولار، وفي ظل تراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سنة 2009 و 2010 في الدول المتقدمة والدول النامية شهدت الجزائر العكس ارتفاعا محسوبا بين سنتي 2009 و 2010.

ويرجع الخبير الاقتصادي الدكتور مصطفى مقديش، أن زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة سنة 2009 و 2010 ، يخص فقط الجانب النقدي، حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر كشركات التأمين برفع

¹ بنك الجزائر، تطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، على الموقع الالكتروني : <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat.htm> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2012/12/16

رؤوس أموالها مما سمح بدخول حجم كبير للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا في إطار تقوية القاعدة المالية لتلك البنوك، خاصة وأن الجزائر تعتمد في تمويل استثماراتها على البنوك المحلية، وذلك تجنباً لعملية الاستدانة من الخارج¹.

وفي نفس السياق فقد أقر مجلس النقد والقرض بالجزائر النظام رقم 08-04 والمتعلق برفع رأسمال البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري على النحو الآتي²:

- بالنسبة للبنوك تقرر رفع رأس مالها عند تأسيسها من 2.5 مليار دينار سنة 2004 إلى عشرة ملايين دينار جزائري (10.000.000.000 دج) في مدة لا تزيد عن السنة أي بمعدل أربعة أضعاف، وبما يعادل مائة مليون أورو.

- بالنسبة للمؤسسات التأمين فقد تقرر رفع رأس مالها عند تأسيسها من 500 مليون دينار إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة مليون دينار جزائري (3.500.000.000 دج) في مدة لا تزيد عن السنة، أي زيادة تقدر بسبعة أضعاف، وبما يعادل 35 مليون أورو.

وتمثل الزيادة التي يلتزم بها كل بنك أو مؤسسة مالية تماشيها مع النظام الجديد بمثابة زيادة في الجانب النقدي للإستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الجزائر .

وفي أول التزام قررت أربع بنوك خاصة برفع رأس مالها بعد ما تحصلت على الترخيص من مجلس نقد القرض، ويتعلق الامر بالبنوك الآتية³:

- بنك ترست الجزائر : تم رفع رأسماله من 7.500.000.00 إلى 10.000.000.000.

- بنك الخليج بالجزائر : تم رفع رأسماله من 3.500.000.000 إلى 10.000.000.000.

- بي أن بي باريباز : تم رفع رأسماله من 5.50.000.000 إلى 10.000.000.000.

- سيتي بنك الجزائر : تم رفع رأسماله من 1.180.000.000 إلى 10.000.000.000.

أما فيما يتعلق بالجانب المادي فقد أكد وزير المالية السيد "كريم جودي" أن عدد المشاريع قد تراجع سنة 2009، من 102 مشروع سنة 2008 إلى 98 مشروع سنة 2009⁴.

ومن جهة أخرى فقد ساهمت القوانين الجديدة التي فرضتها الجزائر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تراجع حجم تلك الاستثمارات، حيث تم سن قانون يقضي بإلزامية أن تكون في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة

¹ حلیم بن دحمان، رفع رؤوس الاموال الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 29، فيفري 2011. ص 63.

² الجريد الرسمية، المادة 72، العدد الخامسة والأربعون، 24 ديسمبر 2008.

³ Strategica, Le Conseil de la monnaie et du credit autorise quatre banques à augmenter leur capital, Revue bimestrielle de busness et de finance n°53, Novembre-December 2009 , p19 .

⁴ حلیم بن دحمان، مرجع سابق، ص 66.

الوطنية على الأقل بنسبة 51%، وفي نفس السياق فقد تم اقرار عدم ممارسة أنشطة الاستيراد التي يقوم بها الأجانب بغرض إعادة بيع الواردات إلا عن طريق شراكة يساهم فيها الطرف الجزائري بنسبة 30%¹. وبناءا عليه فقد أرجع البعض أن هذه القاعدة (49/51). هي السبب وراء تراجع عدد المشاريع سنة 2009 ، وسيستمر أثرها بصفة أكبر خلال سنة 2010 ، وتجدر الاشارة الى عدد المشاريع المسجلة لدى المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار لم يتحقق كلها سنة 2009 ، حيث تراجعت العديد من الشركات عن المشاريع التي كانت تنوي القيام بها في الجزائر ، وذلك بسبب القرارات الجديدة والبيروقراطية، والتي تتعلق بطول فترة انعقاد المجلس الوطني للاستثمار وعدم إمكانية المستثمر الأجنبي استرجاع رأسماله إلا بعد 25 سنة من النشاط إلى جانب إلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار²، بالإضافة الى تدعيات أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو .

ثانيا : ميزان رؤوس الأموال الرسمية :

حقق ميزان رؤوس الاموال الجزائري سنة 2009، ولأول مرة منذ العديد من السنوات فائضا وذلك على نحو الذي يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (3-24): تطور ميزان رؤوس الأموال في الجزائر خلال الفترة (2005-2011). (مليار دولار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رؤوس الأموال (السحب)		1.41	0.98	0.51	0.84	2.20	0.58	0.09
رؤوس الأموال (الاهتلاك)		4.46 -	12.87 -	1.28 -	1.27 -	0.68 -	0.44 -	1.17 -
ميزان رؤوس الأموال الرسمية (صافي)		3.05 -	11.89 -	0.77 -	0.43 -	1.52	0.14	1.08 -

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- Banque d'algerie , **Rapport 2011**,Op Cit, p.50

- Banque d'algerie, **Rapport 2009**,Op.Cit .P70.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن رصيد ميزان رؤوس الأموال سجل على مدى خمس سنوات عجز بلغ أقصاه سنة 2006 بقيمة - 11.89مليار دولار ، وتراجع ذلك العجز إلى - 0.43 مليار دولار سنة 2008، ليتحول سنتي 2009 و 2010 إلى فائض بقيمة 1.52 و 0.14 مليار دولار على التوالي ، وسجل عجزا سنة 2011 بقيمة - 1.08 مليار دولار ، ومن شأن هذا الفائض لسنتي 2009 و 2010 تعزيز الميزان الرأسمالي وتعزيز ميزان المدفوعات، في ظل الآثار السلبية لأزمة الديون الأوروبية على التوازنات الخارجية للجزائر ، والتي أُلقت بظلال سنة 2011.

¹ الجريد الرسمية، المادة 58، العدد 44، يوليو 2009، ص 13.

² حليم بن دحمان، مرجع سابق، ص 64.

الفرع الثاني : ميزان السهو والخطأ والميزان الكلي :

تشير مختلف البيانات إلى أن الموازين الفرعية للميزان الجاري، كلها كانت في صالح الميزان الكلي ماعدا رصيد السهو والخطأ، الذي لم يكن في نفس الاتجاه ، وهذا بعد تسجيله عجزا سنة 2011 ، ولكن هذا العجز في تراجع مستمر .

أولا : ميزان السهو والخطأ :

للقوف على هذا ميزان نقوم بإدراج الجدول التالي :

الجدول رقم (3-25): تطور رصيد ميزان السهو والخطأ خلال الفترة (2005-2011). (الوحدة: مليار دولار)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
0.60 -	0.44 -	0.60 -	0.48	1.61 -	1.08 -	2.22 -	ميزان السهو والخطأ

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- Banque d'algerie ,**Rapport 2011**,Op Cit, p.50
- Banque d'algerie, **Rapport 2009**,Op.Cit .P70.

يتبين من خلال هذا الجدول أعلاه، أن رصيد ميزان السهو والخطأ يسجل عجزا متناقصا على مدى فترة محل الدراسة بلغت أقصاها سنة 2005 بقيمة - 2.225 مليار دولار، و أدناها سنة 2010 بقيمة - 0.44 مليار دولار ، وذلك بإستثناء سنة 2008 التي سجل فيها الميزان رصيذا موجبا قدره 0.48 مليار دولار ، ويمثل ميزان السهو والخطأ كافة العمليات التي تحتفظ السلطات الجزائرية نشر بياناتها حقيقية عنها كالمدفوعات التي تخص القطاع العسكري ، بالإضافة إلى حالات السهو والخطأ التي قد تحدث أثناء عمليات التقييم .

ثانيا : تطور رصيد حساب الرأسمالي :

للقوف على تطورات حساب الرأسمالي نقوم بإدراج الجدول الموالي :

الجدول رقم (3-26): تطور رصيد الحساب الرأسمالي (2005 - 2011) . (الوحدة: مليار دولار)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
2.04	3.48	2.55	2.49	1.39	1.76	1.06	الاستثمار الاجنبي الصافي
1.08 -	0.14	1.52	0.43 -	0.77 -	11.89 -	3.05 -	رؤوس الاموال الرسمية
0.60 -	0.44 -	0.60 -	0.48 -	1.61 -	1.08 -	2.22 -	الاسهم والخطأ والديون قصيرة الاجل
0.36	3.18	3.46	2.54	0.99 -	11.22 -	4.24 -	الرصيد الاجمالي

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- Banque d'Algérie, **Rapport 2011**,Op Cit, p.50.
- Banque d'Algérie, **Rapport 2009**,Op Cit,p. 70.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن رصيد الميزان الرأسمالي سجل ولأول مرة منذ سبعة سنوات محل الدراسة فائضا يقدر بـ 3.46 مليار دولار بعدما تميزت الفترة 2005 – 2007 بعجزا متذبذبا بلغ أقصاه سنة 2006 بقيمة – 11.22 مليار دولار ، وأدناه سنة 2007 بقيمة 0.99 مليار دولار ، وسجل الميزان فائضا سنة 2008 يقدر بـ 2.54 مليار دولار ، وسجل إنخفاض الفائض سنة 2011 بقيمة 0.36 مليار دولار ، ويعود السبب التي أدت إلى حدوث فوائض في الميزان بعدما كان يعاني من العجز، إلى الزيادة المعتبرة في رصيد ميزان رؤوس الأموال رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الثالث : إنعكاسات تدهور ميزان المدفوعات على حجم إحتياجات الصرف في الجزائر .

ما من شك أن أزمة الديون السيادية في المنطقة ، ستحدث آثار عميقة على ميزان المدفوعات الجزائري ، وقد كانت هذه الآثار أكثر وضوحا على الميزان التجاري ، بعدما حققت الجزائر فائض في ميزان مدفوعاتها قبل الأزمة، والتي عرفت حينها أوضاع اقتصادية داخلية وخارجية جد مواتية ، فقد تدهور ذلك الرصيد بداية من سنة 2009 ، ولهذا فإن بوابة التعامل مع الخارج للجزائر لازالت تعاني من هشاشة في أسسها الاقتصادية مما يحتم على الجزائر استغلال تلك الفوائض، والمتمثلة في احتياطات الصرف الاجنبي في تدعيم أسس معاملاتها مع الخارج .

الفرع الأول : مؤشرات رصيد المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2005 – 2011:

سجل ميزان المدفوعات في الجزائر تدهورا حادا بداية من سنة 2009 ، مما ساهم في تراجع معدل نمو الاحتياطات الصرف الاجنبي التي عرفت نمو بالغ الأهمية خلال الفترة 2005-2008.

أولا : تطور رصيد ميزان المدفوعات :

للقوف على تطور حجم ميزان مدفوعات الجزائر قبل وبعد أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، نقوم بإدراج هذا الجدول :

الجدول رقم (3 - 27): تطور رصيد ميزان المدفوعات والاحتياطات النقدية في الجزائر.

(الوحدة: مليار دولار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد ميزان المدفوعات		16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.33	20.06
معدل نمو رصيد ميزان المدفوعات		-	04.66	66.66	25.17	0.28	29.71	30.85
الاحتياطات النقدية		56.8	77.78	110.18	143.10	148.91	162.22	182.22
معدل نمو الاحتياطات النقدي		-	38.44	41.65	29.88	4.06	8.93	12.32

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- Banque d'Algérie, Rapport 2011, Op Cit, p.50.
- Banque d'Algérie, Rapport 2009, Op Cit, p. 70.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-27)، أن ميزان المدفوعات الجزائري تأثر بالصدمة الخارجية وهذا بتراجع رصيده من 36.99 مليار دولار سنة 2008 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2009، وهذا بعدما حقق معدل نمو بنسبة 66.66% سنة 2007 و 25.17% سنة 2008، إلا أن ذلك المعدل تراجع سنة 2009 إلى 0.28 %، وهو ما يمثل صدمة في المعاملات الخارجية للجزائر، وسجل ارتفاع طفيف بـ 15.33 و 20.06 مليار دولار سنتي 2010 و 2011، وكان هذا السبب تراجع حجم الفوائض التي كانت تساهم في زيادة احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي، حيث تراجع معدل زيادة هذا الأخير من معدل زيادة تقدر بـ 29.88 % سنة 2008 إلى 4.06% و 8.93% على التوالي سنتي 2009 و 2010 محققا بذلك ما قيمته 148.91 مليار دولار .

كما أشار الخبير الاقتصادي الدولي ارسلان شيخاوي، أن أثر الأزمة الأوروبية على الجزائر، يمكن أن تؤدي إلى انخفاض مداخيل المحروقات جراء تراجع استهلاك الطاقة في أوروبا وتشديد الإجراءات على تدفق الهجرة وفي الأخير زيادة الصادرات الأوروبية نحو بلدان الضفة الجنوبية من المتوسط ومنها الجزائر . وأضاف ذات الخبير أنه، وبسبب سياسات التقشف التي اعتمدها البلدان المتضررة من الأزمة، فإنه من المحتمل أن هناك انخفاض لإستهلاك الطاقة في تلك البلدان، مما تكون له أثر مباشر على صادراتنا من الغاز وبالتالي على مداخيلنا¹ .

وفي ذات السياق أشار الخبير الاقتصادي مصطفى مقيدش، أن ذلك سي طرح مشكلا كبيرا لمداخيلنا من العملة الصعبة في تلك المنطقة التي لدينا معها دوما حصص هامة من سوق الطاقة إلى أن موقعنا كمصدر للمحروقات سيتدهور لأن أسعار البترول يخشى أن تنخفض بشكل كبير في الوقت الذي يتم فيه تمويل عجز الميزانية من الجباية الخاصة بالمحروقات، ويجب أن نتذكر سنة 2008 التي عرفت فيها أسعار النفط انخفاضا حادا مما أدى إلى تدهور ميزان المدفوعات .

كما تؤدي الأزمة كذلك في ارتفاع فاتورة الواردات الجزائرية، مشيرا إلى أن فاتورات وارداتنا لاسيما الصناعة الغذائية سترتفع كثيرا بفعل آثار المضاربة المنحجرة عن الأزمة مع الاقتصادات الحقيقية الأوروبية² .

ثانيا : كفاية إحتياطات الصرف الأجنبي :

سجل رصيد الجزائر من الإحتياطات الصرف الأجنبي معدلات ارتفاع كبيرة خلال الفترة 2005-2008، وبخلاف ذلك شهد تراجع كبيرا في معدل الزيادة، إبتداء من سنة 2009، وذلك كما يبينه الجدول الموالي :

¹ بلقاسم عثمان، الإذاعة الجزائرية، على الموقع الإلكتروني:

² نفس المرجع السابق.

الجدول رقم (3- 28): تغطية إحتياطات الواردات . (الوحدة: مليار دولار)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	البيان / السنة
182.22	162.22	148.91	143.10	110.18	77.78	56.18	قيمة احتياطات الصرف
12.32	8.93	4.06	29.88	41.16	38.44	-	معدل زيادة الاحتياطات %
38.03	38.33	36.41	34.99	39.73	36.66	27.36	نسبة الاحتياطات الواردات (شهور تغطية)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- Banque d'Algérie, **Rapport 2011**, Op Cit, p.50.

- Banque d'Algérie, **Rapport 2009**, Op Cit, p.70.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن الاحتياطات في الجزائر ترتفع بمعدلات كبيرة حيث بلغت أقصاها سنة 2007 بمعدل زيادة يقدر بـ 41.73%، بلغت حينها قيمة الاحتياطات 110.18 مليار دولار، بعدما كانت سنة 2006 تقدر بـ 77.78 مليار دولار، ولكن هذه المعدلات شهدت تراجعاً بداية من 2008 حيث بلغت 143.10 مليار دولار، بمعدل ارتفاع يقدر بـ 29.88% والثانية الموالية بلغت قيمة 148.91 مليار دولار بمعدل ارتفاع يقدر بـ 4.06%، وشهدت سنتي 2010 و 2011 معدل ارتفاعاً محسوساً بـ 8.93% و 12.32% أي بقيمة 162.22 مليار دولار و 182.22 مليار دولار على التوالي . وعلى مستوى كفاية الاحتياطات للواردات الجزائرية فإن البيانات الموضحة في الجدول أعلاه تبين أن عدد الشهور المغطاة بواسطة تلك الاحتياطات تفوق بكثير عدد الشهور المعيارية والتي تقدر بـ 6 أشهر وابتداء من سنة 2007 فاقت تغطية تلك الاحتياطات الثلاثين شهراً، حيث بلغت أقصاها سنة 2007 بمعدل 39.73 شهراً لتتراجع من جديد سنة 2010 و 2011 إلى 38 شهراً.

ثالثاً : نسبة الاحتياطات إلى المديونية :

تبين البيانات الموضحة في الجدول أدناه بعض مؤشرات احتياطات الصرف منها نسبة الاحتياطات إلى المديونية وكذلك نسبة الاحتياطات إلى خدمة المديونية .

ومن خلال الجدول رقم (3- 29) ، أن نسبة الاحتياطات إلى إجمالي المديونية في تزايد مستمر مما يدل على سلامة الاقتصاد الجزائري وتراجع عبء المديونية فيه، حيث تلمح من خلال الجدول أن نسبة الاحتياطات إلى المديونية إرتفعت من 326.77 % سنة 2005 إلى 4136 % سنة 2011، وهذا راجع إلى زيادة الاحتياطات في الجزائر من جهة وإلى تراجع حاداً في قيمة الإجمالية لخدمة المديونية من جهة أخرى .

الجدول رقم (3-29): نسبة الاحتياطيات إلى المديونية . (الوحدة: مليار دولار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة احتياطيات الصرف		56.18	77.78	110.18	143.10	148.91	162.22	182.22
اجمالي المديونية		17.191	5.603	5.606	5.585	5.413	5.580	4.405
الاحتياطيات / المديونية %		326.79	1388.98	1965.39	256.26	2750.96	2917.62	4136.66
اجمالي خدمة الدين		53.87	13.314	1.431	1.218	1.00	6.670	6.179
الاحتياطيات لخدمات المديونية		9.57	5.84	77.05	117.29	148.91	24.32	-

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **Rapport 2011**, Op Cit, p.50.

- Banque d'Algérie, **Rapport 2009**, Op Cit, p.70.

- بنك الجزائر، نشر الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2010، ص 16.

- بنك الجزائر، نشر الإحصائية الثلاثية، مارس، 2012، ص 16.

الفرع الثاني: تأكل القيمة الحقيقية للإحتياطيات الصرف في الجزائر .

لم تقتصر آثار أزمة الديون السيادية الأوروبية من خلال تراجع الطلب على الصادرات (النفط) الجزائرية، ومن ثمة تراجع الأسعار النفط وقيمة إحتياطيات الصرف الاجنبي، هذه الأخيرة عرفت أيضا تراجعا في قيمتها نتيجة تراجع أسعار صرف الدولار أمام العملات الرئيسية .

- أثر تغيرات أسعار النفط على الاحتياطيات في الجزائر :

يوضح الجدول أدناه تطور احتياطيات الجزائر من الصرف الأجنبي مقارنة بأسعار النفط وذلك كما يلي :

الجدول رقم (3-30): تغيرات حجم الاحتياطيات ومتوسط سعر النفط.

السنوات	حجم الاحتياطيات (مليار دولار)	متوسط سعر النفط \$ للبرميل
1993	1.5	17.8
1994	2.6	16.3
1995	2.10	17.6
1996	4.20	21.7
1997	8.05	19.5
1998	6.84	12.7
1999	4.40	17.8
2000	11.9	28.5
2001	17.96	24.8

25.5	23.1	2002
29.03	32.9	2003
38.66	43.11	2004
54.64	56.18	2005
65.8	77.78	2006
74.95	110.18	2007
98.9	143.2	2008
62.35	148.91	2009
80.35	162.22	2010
112.9	182.22	2011

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- أويابة صالح، مرجع سابق، ص 179.

-Banque d'Algérie, **Rapport 2011**,Op Cit, p.50.

- Banque d'Algérie, **Rapport 2009**,Op Cit,p.70.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المستويات المرتفعة للاحتياطيات حققتها الجزائر في ظروف إرتفاع أسعار النفط، فمثلا نجد أن إرتفاع الاحتياطيات من 77.78 مليار دولار سنة 2006، إلى 182.22 مليار دولار، قد تحقق نتيجة إرتفاع أسعار النفط من 65.8 دولار للبرميل سنة 2006، إلى 112.9 دولار للبرميل.

الفرع الثالث : إدارة احتياطيات الصرف في الجزائر .

تتمثل إدارة احتياطيات الصرف فيما يلي :

أولا : إستخدام وتوظيف الاحتياطيات :

إن سلوك البنوك المركزية يختلف تماما عن سلوك المؤسسات الأخرى، التي تسعى إلى تعظيم الربح من خلال ما تملكه من موارد وأصول، فكيف يتصرف البنك المركزي أمام هذا الحجم المعبر من احتياطيات الصرف الأجنبي الذي يجوزه.

هناك العديد من الطرق المستعملة في إدارة هذه الاحتياطيات، ويعتبر البنك المركزي هو المسئول عن إدارتها وتوظيفها والمحافظة عليها وحمايتها من الاستنزاف والتآكل، فيمكن استخدام هذه الاحتياطيات في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية مثل تسديد الدين الخارجي، تنويع الصادرات ورفع مستواها خارج المحروقات، معالجة العجز في الميزان المدفوعات والتصدي للأزمات المالية، وقد قامت الجزائر على غرار مختلف الدول على توظيف جزء من الاحتياطيات في السندات الدولية للخزانة، وتضاربت الأنباء عن حجم الاحتياطيات الموظفة، وهي متعددة أغلبها في شكل سندات للخزانة الأمريكية بنسب فوائد لا تتعدى 4%،

لكنه تظل مؤمنة وبعيدة عن التقلبات التي تعرفها الاسهم والمؤشرات المالية، وأهم أنواع السندات التي تتكون منها محفظة استثمار الاحتياطيات بالنسبة للجزائر تتمثل على سندات الخزنة "Treasury bonds" والتي يطبق عنها معدل فائدة ثابت كل ستة أشهر، بالإضافة إلى أنه هناك نوع آخر يسمى "treasurybills" وهي سندات قصيرة الأجل مدتها لاتزيد عن 26 أسبوعا، يمكن شراؤها بحوالي 970 دولار وبيعها بـ1000 دولار، والحد الأقصى لها هو 5 مليون دولار، ويطبق على هذا النوع من السندات معدل فائدة ثابت كل ثلاثة أشهر ومدة استحقاقها تتراوح ما بين سنتين إلى أربع سنوات والمبالغ التي تصدر بها تتراوح بين 1000 دولار و5 مليون دولار¹.

ثانيا : التسديد المسبق للديون الخارجية :

أثبتت التجارب أن الدولة التي تمتلك احتياطيات معتبرة تستطيع مواجهة مشكلة الديون الخارجية بقدر أعلى أمانا من الدول التي تمتلك احتياطيات منخفضة. وفي هذا السياق أرتأت الجزائر أن تقوم بتسديد ديونها الخارجية التي أخذت تتراكم من سنة لأخرى ، ولإلقاء الضوء على التراكمات تلك الديون والتسديد المسبق لها في الجزائر نقوم بتقديم الجدول الآتي :

الجدول (3-31): الإطار الزمني لجدولة الديون الجزائرية .

الدول الدائنة	تاريخ توقيع الاتفاق	مبالغ التسديد
فرنسا	11 أيار/مايو 2006	1600
السويد		92
البرتغال	20 أيار /مايو 2006	20
هولندا	22 أيار /مايو 2006	45
بلجيكا	27 أيار/ مايو 2006	225
الدانمارك	06 حزيران / يونيو 2006	45.3
النمسا	21 حزيران/يونيو 2006	369
الولايات المتحدة	15 حزيران/يونيو 2006	625
كندا	24 حزيران / يونيو 2006	255
إسبانيا	22 حزيران / يونيو 2006	690
النرويج		15.6
فلندا	27 حزيران / يونيو 2006	11.8
المملكة المتحدة	28 حزيران / يونيو 2006	15.2

المصدر: زاير بلقاسم، إدارة الاحتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة البحوث العربية والإقتصادية، العدد 41، شتاء 2008، ص 25.

¹ زاير بلقاسم، إدارة الاحتياطيات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة البحوث العربية والإقتصادية، العدد 41 شتاء 2008، ص 25.

يتضح من خلال هذا الجدول أعلاه، أن الجزائر قامت باستخدام الاحتياطات في التسديد المسبق للديون الخارجية ، ففي عام 2004 قررت الجزائر الانطلاق في تسديد ديونها الخارجية وذلك بما يقارب 1.6 مليار دولار، وتسارعت وتيرة التسديد عندما وقعت الجزائر في 11 أيار/ مايو 2006 إتفاقا متعدد الاطراف مع نادي باريس، بحيث يسمح لها بالتسديد المسبق لديونها الخارجية والمقدرة بحوالي 7.9 مليار دولار، وفي ظرف 12 شهرا عقدت الجزائر أيضا اتفقا مع دائئها يتم بموجبه تسديدها مايقارب 4.3 مليار دولار مع نادي باريس، كما وقعت الجزائر اتفقا مع روسيا لتسديد 4.7 مليار دولار مقابل شراء الجزائر لتجهيزات روسية مختلفة .

ثالثا : المساهمة في تمويل النفقات العمومية وبرنامج الاقتصادي في الجزائر :

لقد تم تخصيص جزء كبير من تلك الاحتياطات الأجنبية لتنفيذ وتمويل برنامج الانعاش الاقتصادي والمخطط الخماسي في الجزائر واستخدامه في زيادة الاستثمارات المحلية، ويبدو أن هذا المجال سيحل جزئيا مشكلة المكون الأجنبي للاستثمار، الذي كان قد تشكل في السنوات الماضية بسبب قيد ندرة النقد الأجنبي عائقا أمام تنفيذ العديد من المشروعات الاستثمارية ، كما أنه يعمل على القضاء على معدلات البطالة ، إلا أننا نشير إلى أن ما يوجه من إتهامات إلى برامج الانعاش الاقتصادي في العديد من قضايا الفساد والإهمال وتبذير الاموال العمومية مما يتطلب العمل على تركيز إدارة رشيدة ورقابة فعالة وحازمة تجاه هذه السلوكيات .

كما أن استعمال الاحتياطات في تمويل نفقات الدولة يمثل شكلا من أشكال تمويل الدولة ، وهو معادل للتمويل النقدي ، أما عن طريقة التي تتم بها هذه العملية فهي كمايلي¹ :

يتمحور تمويل الخزينة التي تقوم بتعويض جزء كبير من هذه العملات الأجنبية على مستوى الأسواق ما بين البنوك للصرف، حيث يكون من دون شك المقابل الوحيد المتوفر هو "بنك الجزائر".

إن استعمال هذا القرض من العملات الأجنبية يترجم بتوسع نقدي ، وضغطا على أسعار الاستهلاك وارتفاع السيولة النظام المصرفي، وأيضا تفاوت ما بين مستوى العرض والطلب على مستوى بعض أسواق السلع، مثل البناء، الأشغال العمومية ، الاسمنت... الخ .

كما أن حيازة هذه الاحتياطات لدى السلطات النقدية من جهة وفي ظل نظام صرف معوم من جهة أخرى، يمكن الأعوان الاقتصاديين في الداخل من الحصول على العملات الأجنبية من أجل تمويل العمليات المسموح بها من طرف القوانين الموجودة والمعمول بها، وي طرح هنا مشكلة الأسواق الموازية بالعملات الأجنبية، وفي هذه الحالة تستدعي ضرورة فتح مكاتب الصرف الأجنبي من أجل مراقبة أحسن لعمليات الصرف، والقضاء على نشاط الأسواق الموازية، ويشير المحللون الاقتصاديون في هذا المجال الى أن الجزائر ربما تكون البلد الوحيد في العالم الذي يتوفر على احتياطات معتبرة، في ظل التقلبات العالمية والأوروبية.

¹ زاير بلقاسم، مرجع سابق، ص 25.

المبحث الثالث: إنعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الوضع المالي والنقدي في الجزائر.

عرفت التوازنات المالية والنقدية في الجزائر اختلالات حادة، نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط حيث بلغت سنة 2009 و 2010 على التوالي إلى 62.35 و 80.35 دولار للبرميل، بعدما كانت سنة 2008 بـ 98.96 دولار للبرميل . وهذا نتيجة تراجع الطلب على النفط كون النسبة الكبيرة من إيرادات الجزائر تتمثل في إيرادات المحروقات، من جهة أخرى أدت هذه التغيرات إلى تراجع كبير في المؤشرات النقدية التي تكتسي قوتها من غطاء احتياطي الصرف الأجنبي .

المطلب الأول : تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011).

واصلت الجزائر نفقاتها العمومية بوتيرة تكاد تكون ثابتة، بالرغم من التطورات الخارجية غير المواتية للأوضاع الاقتصادية في الجزائر، خلال سنتي 2009 و 2010. والتي انعكست بالسلب على الإجراءات العامة .

الفرع الأول : تطور الإيرادات الجزائرية .

شهدت الإيرادات العامة في الجزائر تراجعا معتبرا في قيمتها الإجمالية ، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات الجديدة مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي .

أولا : هيكل الإيرادات العامة :

وللوقوف عن أسباب تلك التطورات نحاول تحليل مكونات الإيرادات العامة على النحو المبين في الجدول الآتي :

الجدول رقم (3- 32): تطورات الإيرادات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة (2005-2011).

(الوحدة:مليار دينار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إيرادات المحروقات	2352.7	2799.0	2796.8	4088.6	2412.7	2905.0	3979.7	
إيرادات خارج المحروقات	724.2	840.5	890.9	1101.8	1263	1487.8	1723.7	
الهبات	5.7	0.3	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0	
الإيرادات الإجمالية	3082.6	369.8	3687.8	5190.5	3676	4392.9	5703.4	

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **Rapport 2011**, Op Cit, p 71.
- Banque d'Algérie, **Rapport 2009**, Op Cit, p108.

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن حجم الإيرادات العامة في تزايد مستمر منذ 2005 ، حيث بلغ إيرادات المحروقات ذروته سنة 2008، مسجلة بذلك 4088.6 مليار دينار، لتراجع سنة 2009 لتبلغ 2412.7 مليار دينار ، وسجلت إجمالي الإيرادات سنة 2009 قيمة 3676 مليار دينار . ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التراجع الحاد في الإيرادات المحروقات، وشهدت إرتفاع طفيف سنة 2010 قدرت بـ

2905 مليار دينار، وحيث قدر نسبة التراجع على التوالي بحوالي 41% و 30% ، وهذا إلى جانب الزيادة التي عرفتها الإيرادات خارج قطاع المحروقات، والتي بلغت أقصاها سنة 2011 بـ 1723.7 مليار دينار أي بنسبة زيادة قدرت بـ 36.44% مقارنة بالسنة 2009، مما ساهم من اثر التراجع على إجمالي الإيرادات حيث بلغت أقصاها سنة 2011 لتبلغ 5703.4 مليار دينار.

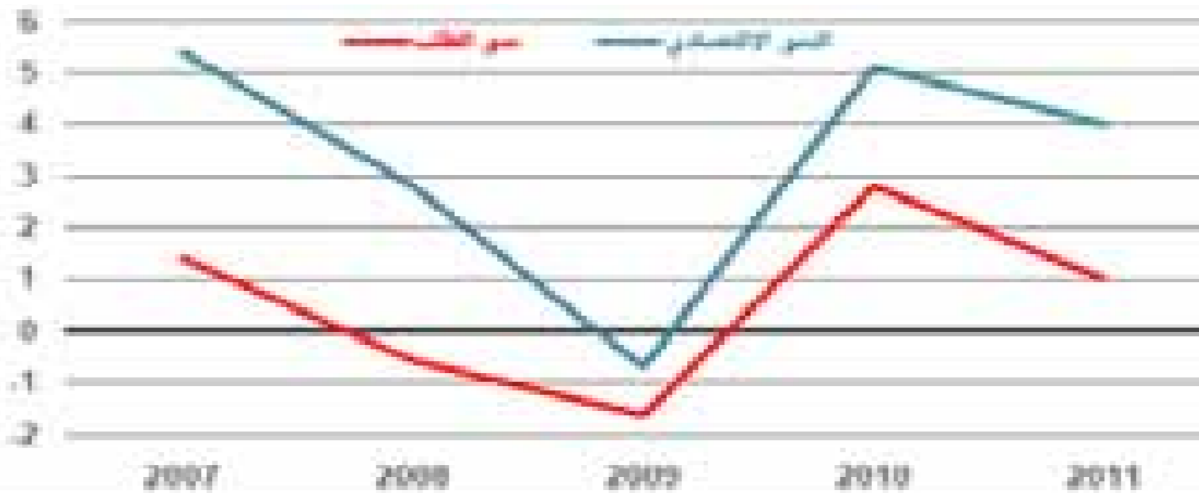
ويعزى التراجع الحاد في إيرادات المحروقات إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي، جراء الركود العالمي، من 3% سنة 2008 إلى (- 1.1%) سنة 2009، مما أدى إلى تقلص حاد في الطلب العالمي على النفط سنة 2009 بنسبة (- 1.6%)، بعدما كان في حدود - 0.3% سنة 2008¹.

شهد عام 2011 تباطؤ في معدلات نمو الاقتصاديات العالمية المختلفة، وخاصة خلال النصف الثاني من العام، ولكن بشكل متفاوت حسب الدول، مدفوعا بأزمة الديون السيادية في الدولة المتقدمة، وبخاصة في منطقة اليورو، بالإضافة إلى معدلات البطالة المرتفعة في الدول المذكورة والمخاوف من إرتفاع معدلات التضخم في الاقتصاديات الناشئة الرئيسية، بعد أن أصبح واضحا بأن تداعيات الأزمة المالية العالمية شملت الاقتصاد العالمي بأسره ولم تقتصر على الاقتصادات المتقدمة لوحدها.

وانخفض معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية، التي تستحوذ على نحو 52% من الاستهلاك العالمي للنفط من 3.1% عام 2010 إلى 1.6% عام 2011².

ولإبراز علاقة النمو الاقتصادي العالمي بالطلب العالمي على النفط نقوم بإدراج الشكل الموالي :

الشكل رقم (3- 18) : علاقة النمو الاقتصادي العالمي بالطلب العالمي على النفط .



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون ، سنة 2011، ص 46.

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون، سنة 2009، ص 35.

² منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون ، سنة 2011، ص 46.

ثانيا: نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الجدول أدناه، نحاول تتبع نسبة الإيرادات التي تتعلق بالحقوقات و خارج الحقوقات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام :

الجدول رقم (3- 33) : نسبة عناصر الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام .

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إيرادات الحقوقات/ إجمالي الناتج الداخلي		31.11	32.87	29.85	36.86	24.04	24.10	27.66
إيرادات خارج الحقوقات/ إجمالي الناتج الداخلي الخام		9.75	9.87	9.51	9.93	12.58	12.34	11.98
إيرادات الإجمالية/ إجمالي الناتج الداخلي		40.76	42.74	39.37	46.81	36.63	36.45	39.64
إجمالي الناتج المحلي الخام (مليار دينار)		7562	8514.8	9366.6	11090	10034.3	12049.4	14384.8

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- معطيات الجدول رقم (3- 32).

- البنك الجزائر ، النشرة الاحصائية الثلاثية ، مارس 2012 ص 26.

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام تدهورت من 46% سنة 2008 إلى 36% سنة 2010، ويعود ذلك أساس إلى تراجع نسبة إيرادات الحقوقات من 36.86% سنة 2008 إلى 24% سنة 2010 ، مقابل زيادة نسبة الإيرادات خارج قطاع الحقوقات من 9.93% سنة 2008 ، إلى 12% سنة 2010، ويفسر هذا التراجع في نسبة إجمالي الإيرادات إلى التراجع الكبير في إيرادات الحقوقات وإجمالي الناتج الداخلي معا، ومن جهة أخرى تنفرد الجزائر من بين الدول الرئيسية المصدرة للنفط والغاز في ارتفاع مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة، حيث تجاوزت هذه المساهمة 30 في المائة في عام 2009¹.

الفرع الثاني : تطور النفقات العامة في الجزائر.

عرفت النفقات العامة العمومية ارتفاعا أستمرا، حتى في ظل تراجع العائدات النفطية خاصة سنتي 2009 و2010، نتيجة التطورات التي حدثت في أوروبا وما يعرف بأزمة الديون السيادية الأوروبية، وفي هذا الفرع نقوم بتحليل اتجاه النفقات العمومية في الجزائر .

¹ نيبيل جورج ددح، تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدر للنفط والغاز الطبيعي، صندوق النقد العربي، (أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة)، 2010، ص 16.

أولا : هيكل النفقات العامة :

وللوقوف على هيكل النفقات الجزائرية ، نقوم بإدراج الجدول التالي :

الجدول رقم (3- 34) : تطور هيكل النفقات الجارية . (الوحدة : مليار دينار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإنفاق الجاري	1245.1	1437.9	1673.9	2217.7	2300	2659	3797.2	
الإنفاق الرأسمالي	806.9	1015	1434	1973.3	1946.3	1807.9	1934.2	
الإنفاق الإجمالي	2052	2453	3108.5	4191	4246.3	4466.9	5731.4	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- Banque d'Algérie, **Rapport 2011**, Op Cit, p 71.

- Banque d'Algérie, **Rapport 2009**, Op Cit, p. 99.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن حجم النفقات العامة عرف نموا كبيرا خلال فترة (2005-2011)، بلغ أقصاه سنة 2011 بمبلغ 3797.2 مليار دينار، وبنسبة نمو تقدر بـ 65% مقارنة بالسنة 2009، وبنسبة 42.8% مقارنة بالسنة 2010، وبلغ إجمالي نفقات الميزانية مبلغ 5731.4 مليار دينار بزيادة قدرها 28.3% مقارنة مع سنة 2010، مسجلة مبلغ 4466.9 مليار دينار .

ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة في التحويلات الجارية بـ 50.2% والتي وصلت 1712.4 مليار دينار سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، حيث وصلت إلى 1140.2 مليار دينار بزيادة تقدر بـ 572.2 مليار دينار، وبدرجة اقل تكاليف الموظفين (+45.0%)، حسب إسهام التحويلات الجارية إلى الزيادة النفقات الجارية بـ 50.3%، بالإضافة إلى خدمات الإدارة وذلك بدعم المستشفيات والمؤسسات العامة وكذلك دعم الأسعار المحلية .

أما النفقات الرأسمالية حيث ارتفعت إلى أعلى مستوى لها في سنة 2008 بمبلغ 1973.3 مليار دينار، بزيادة تقدر بـ 37.6% بمقارنة مع سنة 2007، وكذلك شهدت زيادة بنسبة 7% في عام 2011، ويعكس ذلك الصرامة في الرقابة التي أولتها الدولة لبرامج البنى التحتية العمومية، لا سيما الاقتصادية والإدارية منها والتي تشكل حوالي 40.1% سنة 2008، وارتفعت بنسبة 16.5% سنة 2009، وانخفضت بـ 6.7% في عام 2011 أي حصتها تقدر بـ 32% سنة 2011، في حين شهدت نفقات الفلاحة والري انخفاضا طفيفا وبقيت قطاع السكن ثابتة تقريبا¹.

ثانيا : نسبة النفقات إلى إجمالي الناتج المحلي:

تشير نسبة الإجمالية لنفقات إلى إجمالي الناتج الداخلي إلى التغير في هيكل النفقات على النحو المبين في الجدول الموالي:

¹ Banque d'Algeria , **Rapport 2011**, Op Cit, p.68

الجدول رقم (3- 35): نسبة الإنفاق العمومي إلى إجمالي الناتج المحلي الداخلي في الجزائر.

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإنفاق الجاري/إجمالي الناتج الداخلي		16.5	16.8	18.0	20.2	22.5	22.4	26.3
الإنفاق الرأسمالي/ إجمالي الناتج الداخلي		10.7	12.0	15.5	17.9	19.2	15.0	13.4
الإنفاق الإجمالي/ إجمالي الناتج الداخلي		27.2	28.8	33.5	38.1	41.7	37.4	39.7

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

- IMF Country Repert, **Algeria Statistical Appendia. International Monetary faound**, Décembre ,2011, P22.

- Banque d'Algérie, **Rapport 2011**, Op Cit, p71.

تبين من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي ارتفعت من 27.2% إلى 41.7% ما بين 2005 و 2009 ، وذلك بعد الزيادة التي عرفتتها كل من نسبة النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية إلى إجمالي الناتج الداخلي من 6.5% إلى 22.4% ثم النفقات الرأسمالية من 10.7% إلى 15% على التوالي وخلال نفس الفترة .

ويعكس ذلك التطور التحسن الواضح في معدل الاستيعاب والارتفاع كبير في مبلغ التجهيز على حد سواء، أما بخصوص سنة 2010، فإن تحسن النسبة الإجمالية يعود بالدرجة الأولى إلى تراجع إجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية¹ .

حيث قامت الجزائر بالحفاظ على نفس وتيرة الإنفاق العام، ويعكس ذلك حجم الاحتياطات النقدية التي تتمتع بها الجزائر والتي سمحت لها بالحفاظ على وتيرة مرتفعة في الإنفاق² .

وفي إطار تعزيز سياسة الإنفاق، فقد قامت الجزائر على غرار الدول العربية بخفض العبء الضريبي في الاقتصاد، وذلك لإطلاق الموارد المالية للأفراد والشركات لتمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري. بما يسمح من عكس اتجاه الدورة الاقتصادية السالبة والتي توقع الخبراء استمرارها سنة 2009، وهو ما يفسر تراجع الإيرادات الضريبية في الجزائر من 25.5% سنة 2008 إلى 13.6% في سنة 2009 ، ومن جهة أخرى فقد قامت الجزائر أيضا بمنح تسهيلات ضريبية لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والشباب، وكذلك دعم المستثمرين وتمديد فترات الإعفاء الضريبي من ثلاثة إلى خمس سنوات للشركات الجديدة التي تستخدم مائة ألف موظف فأكثر³ .

¹ Banque d' Algeria , **Rapport 2011**, Op Cit, p.68.

² أحمد بوبكر علي بدوي، **الحوافز المالية والنقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2010، ص 11.

³ نفس المرجع السابق، ص 19.

الفرع الثالث : مؤشرات رصيد الموازنة العامة .

تقوم الجزائر بضبط موازنتها العامة على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط ، وفي سنة 2004 أعتمد سعر 37 دولار/ للبرميل، كأساس يمكن خلاله ضبط حجم الإيرادات وبرمجة حجم النفقات التي يمكن للحكومة القيام بها خلال نفس السنة .

أولا : تطور رصيد الميزانية العامة :

لمعرفة تطورات رصيد الموازنة العامة في الجزائر تبعا للتغيرات التي شهدتها أسعار النفط والسعر المرجعي الذي تم تحديده نقوم بتقديم الجدول أدناه :

الجدول رقم (3- 36) : تطور رصيد الميزانية العامة. (الوحدة :مليار دينار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات الإجمالية		3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3676	4392.9	5703.4
النفقات الإجمالية		2052.0	2453	3108.5	4191	4246.3	4466.9	5731.4
رصيد الميزانية العامة		1030.6	1186.8	579.3	999.5	570.3 -	74 -	28 -
رصيد الميزانية العامة / إجمالي الناتج المحلي		13.6	13.9	6.1	9.01	5.6 -	0.6 -	0.19 -

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- معطيات الجدول رقم (3-32)، و الجدول رقم (3-34).

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن رصيد الموازنة العامة عرف فائضا طيلة الفترة الممتدة ما بين (2005-2008) ، حيث بلغ أقصاه سنة 2006 بمعدل زيادة تقدر بـ 15.15% و برصيد يبلغ 1186.8 مليار دينار، وشهدت رصيد الميزانية العامة تراجع ابتداء من سنة 2009، وذلك بسبب تراجع رصيد الإيرادات العامة بـ 29.17% سنة 2009، وبنسبة 15.36% سنة 2010،مقابل زيادة في حجم النفقات العمومية، حيث بلغت قيمتها بـ 55.3 مليار دينار و 275.9 مليار دينار، خلال سنة 2009 و 2010 على التوالي، مما أدى إلى تراجع معدل التغطية الإيرادات للنفقات العامة، من 1.23% إلى 0.87%، بالإضافة إلى تراجع نسبة الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي الداخلي من 13.9% سنة 2006 إلى - 5.6% سنة 2009.

ثانيا : تطورات الادخار العمومي:

لوقوف على تطورات الادخار العمومي في الجزائر ، نقوم بإدراج الجدول الموالي :

الجدول رقم (3- 37) : نسب الادخار العمومي خلال الفترة (2005-2011).

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2001
الادخار العمومي		1837.5	2201.9	2013.9	2972.8	1376	17339	1906.2
الادخار العمومي / الإيرادات الكلية		59.60	60.50	54.60	57.27	37.44	39.47	33.42
الادخار العمومي / الادخار الداخلي		44.32	45.30	38.00	47.22	27.60	29.09	24.63

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- معطيات الجدول رقم (3- 32) و الجدول رقم (3- 34).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن هناك ارتفاع في قيمة الادخار العمومي خلال الفترة (2005-2008) ، إلا أنه تراجع سنة 2009، حيث قدر سنة 2008 بـ 2972.8 مليار دينار، لينخفض إلى 1376 مليار دينار و 1733.9 مليار دينار في السنتين الموالتين وبنسب -55% و -52%، ومن جهة أخرى تراجعت نسبة الادخار العمومي إلى الإيرادات الكلية من 57.30% سنة 2008 إلى 33.42% سنة 2011، وذلك بالرغم من التراجع قيمة الإيرادات، وهذا ناتج عن تراجع الادخار العمومي الذي يعود بدوره إلى انخفاض عائدات النفط من جهة وإلى زيادة النفقات الجارية من جهة أخرى، مما أدى أيضا إلى تراجع نسبة الادخار العمومي إلى الادخار الوطني من 47.22% سنة 2008 إلى 24.63% سنة 2011، إلى جانب ذلك فقد أصبحت قيمة الادخار العمومي لا تغطي قيمة الاستثمار العمومي .

المطلب الثاني : تطور المؤشرات النقدية في الجزائر.

لقد أدى تدهور رصيد ميزان المدفوعات وتراجع المؤشرات المالية في الجزائر خلال سنتي 2009 و 2010 إلى تراجع مهم في عملية التوسع النقدي وبعض المؤشرات النقدية .

الفرع الأول : تطور هيكل الكتلة النقدية .

يتمثل تطور هيكل الكتلة النقدية فيما يلي :

أولا : نمو الكتلة النقدية :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3- 38)، أن هناك نمو محسوسا في الكتلة النقدية بلغ نسبة 23.51% مسجلا مبلغ قدره 6964.3 مليار دينار، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 40% مقارنة سنة 2009، حيث سجل تباطؤ في النمو في سنة 2009 مقارنة بالسنة 2008، وسجل تراجع بقيمة 51.1 مليار دينار، ويرجع تباطؤ النمو هذا إلى تراجع نمو حجم النقود والمقدرات (-0.3%)، بعدما بلغ نسبة 17.2% سنة 2008، والناتج أساسا عن تراجع في معدل نمو التداول النقدي خارج البنوك خاصة في سنة 2009 و 2010، حيث قدرت بـ 18.7% و 14.7% على التوالي، و هناك أيضا انخفاض في معدل نمو الودائع تحت الطلب في

البنوك من 15.35% إلى (- 14.27%)، وشهد إرتفاع كل من التداول النقدي خارج البنوك و الودائع تحت الطلب في البنوك سنة 2011 يقدر بـ 20%، كما عرفت ودائع الخزينة والصكوك البريدية نمو بنسبة 40% سنة 2011، حيث ساهم في تقليص تدهور نمو النقود، وهذا إلى جانب المكون الثاني تحت عنوان شبه النقود و الذي تراجع معدل نموه من 13.1% إلى 11.9% سنة 2009، وسجل معدل نموه ارتفاعا طفيفا سنة 2011 بنسبة تقدر بـ 10%، مما ساهم في انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية في سنة 2009، و ساهم في إرتفاع الكتلة النقدية سنة 2011.

الجدول رقم (3-38): هيكل الكتلة النقدية خلال الفترة (2005 - 2011). (الوحدة: مليار دينار)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النقود (M 1)		2437.5	3177.8	4233.6	4964.9	4949.8	5638.5	6964.3
التداول النقدي خارج البنك		992.0	1081.4	1284.5	1540.0	1829.3	2098.6	2571.5
الودائع تحت طلب في البنوك		1240.5	1760.6	2570.4	2965.2	2541.9	2804.4	3356.4
ودائع الخزينة والصكوك البريدية		276.0	335.8	378.7	459.8	578.6	735.4	1036.4
.. النقود		1632.9	1649.8	1761.0	1991.0	2228.9	2524.3	2787.5
النقود وشبه النقود M2		4070.4	4827.6	5994.6	6955.9	7178.7	8162.8	9751.8

المصدر : بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مرجع سابق، ص 11.

ثانيا : المؤشرات النقدية في الجزائر:

عرفت بعض المؤشرات النقدية تطورات هامة، مما جعلنا نقوم بالكشف عن دور مفرزات أزمة الديون الأوروبية من خلال تحليل البيانات المدرجة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (3-39): تطورات المؤشرات النقدية في الجزائر. (الوحدة : النسبة المئوية)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل السيولة (M2/ إجمالي الناتج الداخلي)		54.8	57.9	63.7	63.0	71.5	68.7	69
النقود/ إجمالي الناتج الداخلي		32.2	37.2	45.0	45.0	49.3	47.8	49.6
التداول خارج البنوك / إجمالي الناتج الداخلي		12.2	12.7	13.7	13.9	18.2	17.4	17.9
النقود / M2		58.4	64.2	70.6	71.4	68.9	69.5	71.9
التداول النقدي خارج البنوك / M2		22.2	21.9	21.4	22.1	25.5	25.3	25.9
المضاعف النقدي		3.6	3.7	3.5	3.6	3.2	3.2	3.2

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie, **Rapport 2011**, Op Cit, P 123.

- IMF Country Repert, Op Cit, P 25.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن المؤشرات النقدية في الجزائر عرفت تغيرات عديدة، حيث ارتفع معدل السيولة بين سنتي 2008 و 2009 من 63.8% إلى 71.6%، و سجل انخفاضاً طفيفاً سنوي 2010 و 2011 بـ 68.7% و 69%، كما عرفت خلال نفس الفترة ارتفاعاً في نسبة النقود إلى إجمالي الناتج الداخلي من 45% إلى 49.3%، وشهد انخفاض سنة 2010 بنسبة تقدر 47.8%، وسجل أعلى نسبة سنة 2011 بـ 49.6%، في حين عرفت نسبة التداول خارج البنوك تراجعاً سنوي 2009 و 2010 من 18.2% إلى 17.4%، كذلك النقود إلى M2 عرف هو أيضاً تراجعاً من 17.4 إلى 68.9 سنة 2009 و 69.5% سنة 2010، وشهد ارتفاعاً سنة 2011 بـ 71.9%، وفي المقابل تراجع المضاعف النقدي كذلك من 3.6% سنة 2008 إلى 3.2% سنة 2001.

الفرع الثاني : تطور محددات السيولة المحلية ومعدلات التضخم.

أولاً : محددات السيولة المحلية:

تتمثل محددات السيولة المحلية في كل من صافي الموجودات الداخلية و الائتمان المحلي، بالإضافة إلى صافي باقي البنود الأخرى، و للوقوف على مدى مساهمة هذه العوامل في نمو السيولة المحلية نقوم بإدراج الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-40) : مساهمة العوامل المؤثرة في نمو السيولة المحلية. (الوحدة: نسبة مئوية)

البيان	السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الموجودات الخارجية		28.4	32.1	38.5	47.2	9.2	15.5	23.3
الائتمان المحلي		- 17.9	- 5.9	- 11.9	- 17.1	8.8	3.9	5.4
حساب البنود الأخرى		0.6	- 7.5	- 5.1	- 14.1	- 14.8	- 3.9	- 8.7

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على :

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2011، مرجع سبق ذكره، ص 362.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2009، مرجع سبق ذكره، ص 388.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2012، مرجع سبق ذكره، ص 400.

يتبين من خلال الجدول رقم (3-40)، أن هناك تطور سلمي في معادلة مساهمة العوامل المؤثرة في نمو

السيولة المحلية، وذلك كما يلي¹:

أ- صافي الموجودات الخارجية:

بعد مساهمة الموجودات الخارجية في نمو السيولة المحلية خلال الفترة 2005-2008 بنسبة بلغت أقصاها

بـ 47.2% سنة 2008، عرفت هذه النسبة تراجعاً كبيراً خلال الفترة ما بين سنة 2009 إلى 2011،

¹ Banque d'Algérie, Rapport 2011, Op Cit, P 121.

حيث قدرت بـ 9.2% و 23.3% على التوالي، حيث سجلت صافي الأصول الأجنبية زيادة قدرها 15.5% في سنة 2010 مقارنة بالسنة 2009، حيث تراجع معدل التوسع النقدي M2 بمعدل (-1.13%)، وهو ما يمثل صدمة بالنسبة للوضع النقدي في الجزائر، حيث لم يسبق لها أن وقعت في مثل هذه الظاهرة مما يكشف أيضا أثر الصدمة الخارجية على الوضعية المالية لقطاع المحروقات التي تقلص مخزون إيداعها سنة 2009 و 2010 في ظل الحجم الهائل لبرنامج الاستثمارات في هذا القطاع، مما أدى إلى تقلص ودائع قطاع المحروقات بنسبة 40.5%، وهذا في ظرف تميز بتآكل صادرات المحروقات بنسبة 42.46%.

ب - الائتمان المحلي :

إذا كان مجمل الموجودات الخارجية الصافية لم يتم بتغذية إنشاء النقود في سنة 2010، فإن مجمل القروض الداخلية و بدرجة كبيرة القروض الموجهة للاقتصاد كانت المحدد الرئيسي في هذه العملية، وذلك بعد ارتفاع نسبة الائتمان المحلي من (-17.1%) إلى (3.9%). وذلك بسبب إنتعاش قروض للاقتصاد بنسبة 19.28%، والتي تتعلق بقروض وزعت مباشرة للزبائن أو أستثمرت في السندات المصدرة من طرف هؤلاء الزبائن، وبغض النظر عن أهمية حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص و المقدرة بـ 51%، فإن القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تبقى دون الهدف المرجو من التدابير المتخذة من طرف السلطة العمومية.

ب - صافي البنوك الأخرى :

يتعلق هذا العامل بجميع عناصر ميزانية السلطات النقدية والميزانية الموحدة للمصارف التي يتم تناولها ضمن البنوك المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية و الائتمان المحلي والإجماليات النقدية، والتي منها رأس المال والاحتياطيات، تعديلات التقييم... إلخ. ولقد كان هذا العامل أثار إنكماشية على السيولة المحلية، وذلك بتراجعته من قيمته (-3287.2) مليار دينار سنة 2009 إلى (-4290.61) مليار دينار سنة 2011¹.

ثانيا : معدلات التضخم :

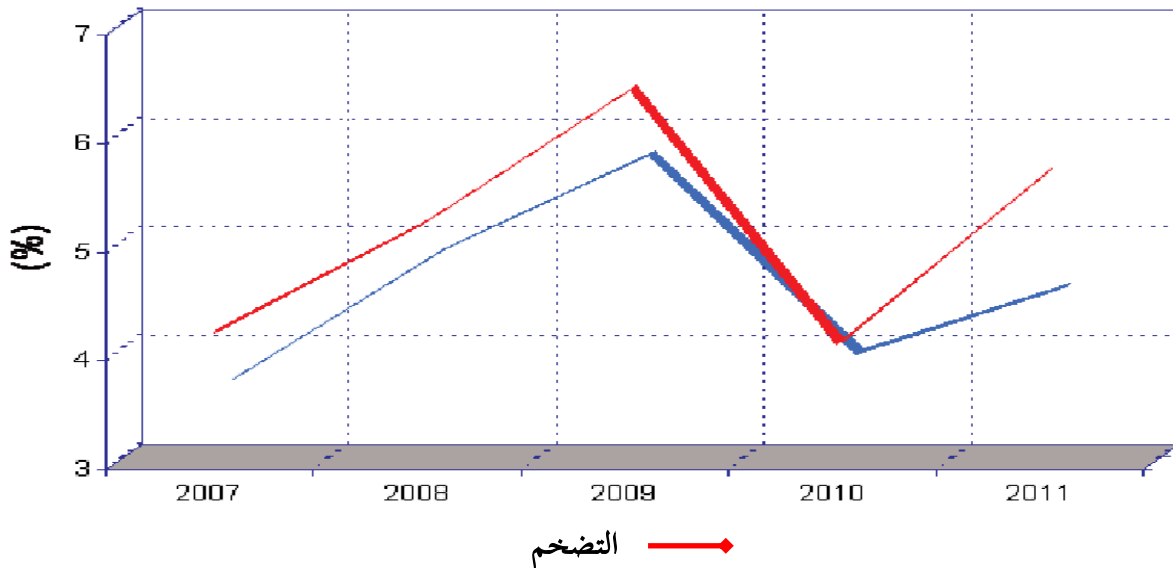
تشهد معدلات التضخم في الجزائر تصاعدا مستمر طوال الفترة الدراسية ، وذلك على النحو المبين في المنحى أو الشكل الآتي :

يبين من خلال الشكل أدناه، الاتجاه التصاعدي لمنحى التضخم في الجزائر من 2007 إلى 2009، حيث انتقل معدل التضخم في الجزائر من 1.5% إلى 5.7%، وعلى عكس توقعات السلطات النقدية في الجزائر، فقد انخفض معدل التضخم في الجزائر إلى 4.5% سنة 2010، أما في سنة 2011 شهد معدل التضخم ارتفاعا أي أخذ المنحى الاتجاه التصاعدي حيث قدر بـ 5.7% ، ويعتبر البعض أن هذا التضخم مستورد

¹ Banque d'Algérie, Rapport 2011, Op Cit, P 123.

انتقلت آثاره إلى الجزائر عن طريق ارتفاع أسعار المواد المستوردة، حيث ارتفع المؤشر السنوي لقيم الوحدات المستوردة، لكل المجموعات إلى 14.9%، حيث أن هذه المجموعات يمثل وحدها 29.7% من إجمالي التضخم في عام 2011 .

الشكل رقم (3- 19) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2007-2011).



Source : Banque d'Algérie, Rapport 2011, Op Cit. P40.

بالإضافة إلى ذلك حيث استقر التضخم في أسعار المواد الغذائية في ارتفاع يقدر بـ 4.2%، وسجل أسعار المواد الغذائية الصناعية تباطؤ في الارتفاع من 6.0% إلى 3.9%، في حين تضاعف منتجات الطازجة إلى 4.6% على الرغم من النبات الانتاجي الزراعي، بما في ذلك البطاطا بـ 17.2%، والخضروات الطازجة بـ 10.1% والحمضيات 40.9% . إلا أن أسعار المستهلك في المنتجات الطازجة، سجلت ارتفاعا كبيرا يقدر بـ 4.6% مقابل 2.1% في عام 2010 ، بلغ مساهمة مؤشر المجموعة الغذائية في التضخم بـ 35.7%، تشير بأن إرتفاع التضخم يتخذ الاتجاه التصاعدي قد يستمر التضخم في الأجل المتوسط¹ .

بالإضافة إلى ذلك، كشف " محمد لكصاسي" أن نسبة التضخم بلغت 5.7% سنة 2011، معتبرا أن ضعف تنوع الاقتصاد الوطني يجعل الاستقرار المالي للجزائر هشاً أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بالسوق العالمية للطاقة، وأكد أن ارتفاع نسبة التضخم في الجزائر هي معطلة داخلية " ليس لها عوامل خارجية"، مرتبطة بالاحتكار والهيمنة والمضاربة في أسعار السلع، مشيراً إلى أنه أصبح من الضروري التحكم في الأسعار، وإعادة النظر في التعاملات التجارية وإرساء قواعد شفافة وكشف بأن استمرار التضخم بالوتيرة الحالية خطر

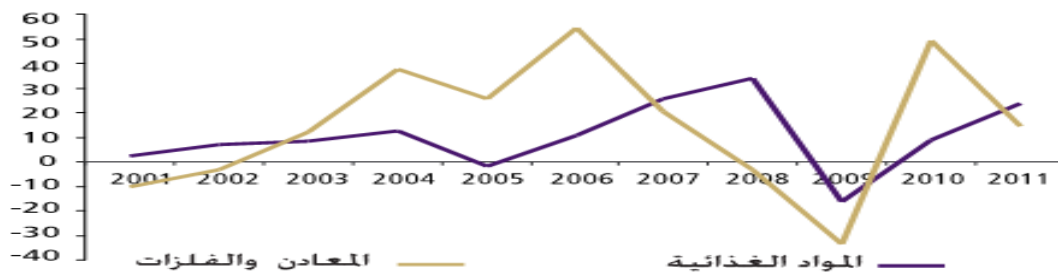
¹ Banque d'Algérie, Rapport 2011, Op Cit, P41-42.

على الاقتصاد الوطني¹.

كما كشف محافظ بنك الجزائر، أن الجزائر عرفت إرتفاعا في مواد الاستهلاك فاق 5% منذ 1998، كما أوضح أن التضخم قد ينخفض سنة 2013 ليستقر في حدود 4% إلى 5%، وبلغ مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر نسبة 9.9% خلال شهر أكتوبر من سنة الماضية، مقارنة بنفس الشهر من سنة 2011، مما زاد من وتيرة التضخم السنوي التي قدرت بـ 8.3 بالمئة، ويرجع هذا الارتفاع إلى إرتفاع المواد الفلاحية الطازجة بأكثر من 29.8%، ويرجع أسباب انخفاض التضخم سنة 2012، إلى عدم تمديد زيادات الأجر².

ولتوضيح حجم التطورات في الأسعار الغذائية العالمية، نقوم بإدراج الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-20) : معدل تغير الاسعار العالمية الغذائية خلال أزمة الديون السيادية الأوروبية .



المصدر : بنك المغرب ، مرجع سابق، ص 23.

يبين الشكل أعلاه، تغير أسعار المواد الغذائية ، حيث تابعت الأسعار الدولية للمواد الغذائية ارتفاعها خلال سنة 2011، حيث بلغت مستويات قياسية في بداية السنة تأثرها من الضغوط المتزايدة المسلطة على العرض، ومن المردود المرتفع نسبيا للخيارات في أسواق المواد الفلاحية، فزادت حدة ظاهرة المضاربة بتظافر هذه العوامل، أما بالنسبة للطلب فمازال يتسم بتأثيرات تغير انماط الاستهلاك في الاقتصاديات الصاعدة ، علاوة على ازدهار صناعة المحروقات البيولوجية في ظل يتسم بتصاعد أسعار النفط، وهو ما سلط ضغوطا على أسعار بعض المنتوجات كالقمح والسكر والزيوت، وهكذا شهدت أسعارها ارتفاعا حادا خلال سنة 2011، حيث عرفت أسعار السكر زيادة حادة حيث بلغت مستوى قياسيا قدره 609 دولارا للطن الواحد، بسبب المستوى الضعيف للمخزونات العالمية بسبب الجفاف والفيضانات، ونتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، قد أجم إرتفاع هذه المنتوجات الأساسية³.

ثالثا : معامل الاستقرار النقدي:

في محاولة لتفسير أسباب التضخم نعلم على مؤشر له علاقة مباشرة بالنقد، ويتعلق الامر بمعامل الاستقرار النقدي، والذي ينطلق من النظرية الكمية للنقود التي مفادها أن الزيادة في كمية النقود، التي لا تتزامن مع زيادة

¹ محمد لكصاسي، استمرار التضخم بالوتيرة الحالية خطر على الاقتصاد الوطني، متاح على الموقع الإلكتروني: تاريخ الاطلاع: 2012/12/24 <http://www.radioalgerie.dz/ar/2010-04-29-13-17-21/2012-10-30-09-48-12>

² محمد لكصاسي، وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع الإلكتروني:

تاريخ الاطلاع : 2012/12/24 <http://www.aps.dz>

³ البنك المركزي التونسي، مرجع سابق، ص 22.

في الناتج المحلي الخام الحقيقي، تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم، وذلك كنتيجة للاختلال بين الانفاق النقدي و التدفق الحقيقي للسلع والخدمات¹، وعليه يكون مدلول الفرق بين معدل نمو الكتلة النقدية والناتج المحلي الخام الحقيقي حسب الاحتمالات الثلاثة الآتية :

- B أكبر من صفر: أي معدل نمو الكتلة النقدية أكبر من معدل نمو الناتج، ويعني ذلك أن وجود ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

- B سالب: أي معدل نمو الكتلة النقدية أقل من معدل نمو الناتج، ويدل ذلك على توجه الأسعار نحو الانخفاض.

- B=0: أي تساوي معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج، ومعناها أنه هناك إستقرار. بالرغم من أن معامل الاستقرار لا يشير إلى ممارسة الكتلة النقدية لضغوة تضخمية على الأسعار، ويتعلق الأمر في مثل هذه الحالات بسرعة التداول النقدي، التي تلعب نفس دور الوحدة النقدية، وفيما يلي نقوم بإدراج الجدول الموالي الذي يوضح سرعة دوران النقود (M1.M2).

الجدول رقم (3- 41) : سرعة التداول لـ M1.M2.

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنة
1.44	1.45	1.39	1.6	1.6	1.76	1.86	الناتج الداخلي الخام / M2
2.0	2.1	2.0	2.2	2.2	2.6	3.1	الناتج الداخلي الخام / M1

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على: معطيات الجدول رقم (3-38).

تبين من خلال الجدول اعلاه، أن سرعة دوران M2 عرفت ثباتا سنتي 2007 و 2008 وكذلك سرعة دوران M1، فقد عرفت هي الأخرى ثباتا خلال نفس المدة بفعل النمو الكبير للمقبوضات التي هي بحوزة الافراد والودائع تحت الطلب بالإضافة إلى الموجودة لدى الخزينة العمومية والبريد، وما نستنتجه هو أن السبب في الزيادة التضخم من 3.5% إلى 5.4%، لم يكن الزيادة في الكتلة النقدية ونشأت الطلب كان من الزيادة في الانفاق العام والخاص وعجز العرض من السلع والخدمات عن مواجهة الطلب المتزايد نتيجة زيادة ما بحوزة الأفراد من ودائع تحت الطلب لدى المصارف والخزينة العمومية والبريد .

أما التضخم الذي بلغ معدله 5.7% فقد يشير معامل الاستقرار إلى زيادة معدل نمو الكتلة النقدية، بما يفوق معدل نمو الناتج الداخلي الخام، الذي سجل تراجعاً إلى -0.09%، مما أدى إلى دفع الاسعار نحو الارتفاع .

¹ بن عامر نبيل، تشخيص الوضع النقدي في الجزائر وفعالية السياسة النقدية ، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد 20، الجزائر، سنة 2009، ص ص 14- 15.

الفرع الثالث : إدارة السياسة النقدية في ظل أزمة الديون الأوروبية.

بأدرت الجزائر من خلال إجراءات وقائية إلى تصحيح بعض الاختلالات تحسبا لتبعات الأزمة الأوروبية، وفي هذا الفرع نحاول رصد أهم ما اتخذته الجزائر في هذا الخصوص.

أولا : تطور الإطار التنظيمي:

قام مجلس النقد والقرض بتدعيم الإطار التنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر خلال سنتي 2010 و 2011، بإعتباره الجهة المخولة قانونيا لمثل هذه الاجراءات حسب المادة 62 من الامر 03-11، وقد كان ذلك على علاقة بالتطورات المتعلقة بتبعات الأزمة الأوروبية ، وذلك كمايلي :

أ- سنة 2009:

حيث أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 02-2009 بتاريخ 26 ماي 2009 ، الذي حدد من خلاله عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر التي يقوم بها في السوق النقدية، وذلك على النحو الآتي¹ :

- تحديد الشروط التي تمكن البنوك من أن تكون مقابلات لعمليات السياسة النقدية في الجزائر، ومن بين تلك البنوك التي تخضع لتكوين إحتياطات إجبارية، والتي لا يشوب حالتها المالية أي تحفظ من طرف اللجنة المعرفية.

- كما تم تحديد الأوراق التي يقبلها البنك المركزي، كضمان في عمليات السياسة النقدية على شكل عمليات تنازل مؤقتة أو نهائي ، والتي تتعلق بـ :

* الاوراق العمومية المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة : وتتمثل في أذونات الخزينة قصيرة الاجل، وأذونات الخزينة المماثلة، والسندات المماثلة للخزينة، والاوراق العمومية المضمونة من طرف الدولة .

* الاوراق الخاصة القابلة للتفاوض .

* الاوراق الخاصة غير القابلة للتفاوض.

* أوراق التمويل المنشأة تمثيلا لقروض الخزينة .

* أوراق تمويل القروض متوسطة الاجل.

- تحديد أدوات السياسة النقدية وكيفية إدارتها لبلوغ الاهداف التي يتم تسطيرها في بداية كل سنة مالية، وذلك كمايلي :

* عمليات اعادة الخصم : تحديد من خلال الانظمة الخاصة بها .

* الحد الادنى للاحتياطات الاجبارية : تحدد من خلال الانظمة الخاصة بها.

* عمليات السوق المفتوحة : يتم تحديد معدل ثابت أو بتغير للتطبيق على هذه العمليات من طرف البنك المركزي، ويمكن لهذه العمليات أن تكون ذات فترات نضج من (7 أيام) إلى (12 شهرا) ، كما تم تحديد العمليات التي تدخل ضمن عمليات السوق المفتوحة كالاتي :

¹ الجريد الرسمية، العدد 53، سنة 2009، ص 17.

* عمليات التنازل المؤقت و العمليات المسماة استرجاع السيولة على بياض .
* التسهيلات الدائمة : تم تخصيصها فقط لتمويل أو سحب السيولة من البنوك وتضم كل من تسهيلات القروض الهامشية وتسهيلات الودائع المغلة للفوائد .
- كما تم توضيح كيفية حركة وتسوية الاموال الخاصة بالسياسة النقدية، التي يجب أن تتم عن طريق نظام " أرتس " .

ب - سنة 2010:

أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 04-2010 في أغسطس 2010، يعدل ويتم الأمر رقم 03-11 والمتعلقة بنظام استقرار الاسعار كهدف صريح للسياسة النقدية في ظل التطورات الخارجية، وذلك كمايلي :
- الحرص على الرصد الدقيق لعملية التضخم في الجزائر، وقد عمل البنك الجزائر على تطوير نموذج للتنبؤ على المدى القصير للتضخم .
- بالإضافة إلى ذلك نموذج لتحديد مستوى التوازن لسعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يستخدم لمحاكاة الهدف الاسمي لسعر الصرف الفعلي .
- العمل على تقليل الفجوة بين أي هدف التضخم على المدى القصير، وتوقعات التي أعتمدها مجلس النقد والقرض، وتعديل القيادة السياسة النقدية التشغيلية .
بعد تعديل الجهاز التنظيمي في سنة 2009، والمتضمن أدوات سير السياسة النقدية (إسترجاع السيولة، تسهيل الودائع المغلة للفائدة والاحتياطات الاجبارية) ، وذلك استخلاصا للدروس من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني في هذا المجال حيث تم وضع هدف التضخم كهدف أساس للسياسة النقدية، مع الحفاظ على الاهداف الكمية النقدية، وبالتالي يصبح هدف التضخم عنصرا محددًا مقارنة بالاستهداف النقدي الكمي المرن الساري المفعول، علما أن توقع التضخم على المدى القصير أصبح ذو أهمية خاصة .

وإثر ذلك الاجراءات الجديدة، هناك عدة إجراءات أخرى أهمها :

- قام بذلك الجزائر بتطوير أداة ملائمة، يتمثل في نموذج توقع التضخم على المدى القصير بعكس نظرة إستشرافية، من أجل توقع شهري لمعدل التضخم وتطوره على مدى سنة .
- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي حاسمة في الجزائر نظرا إلى هيمنة البنوك في النظام المالي الجزائري وتتعزز هذه المساهمة في :

* وضعية مميزة بالتسيير المرن لسعر الصرف تناغما مع هدف الاستقرار المالي الخارجي.

* التسيير الحذر لاحتياطات الصرف الرسمية، في مستوى يمكن من مواجهة صدمات خارجية محتملة، يندرج في إطار الهدف الاستراتيجي لتعزيز الاستقرار المالي .

* يصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصا أن لمفتشي بنك الجزائر، مهمة قيادة كل الرقابة على مستوى هذه الهيئات وبالاخص لحساب اللجنة المصرفية .

* كشف المبكر على النقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية.

* تعزيز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة المالية، بالموازاة مع إتمام النظام الجديد لتنقيط البنوك والمؤسسات المالية، مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية " إشراف موجه نحو المخاطر " .

وأخيرا عززت التدابير التشريعية الجديدة لشهر أوت من سنة 2010، بقوة جهاز الوقاية وحل " الأزمات " مع تركيز خاص على توجيه الاشراف المصرفي نحو المخاطر، أن تكثيف تبادل المعلومات بين مختلف الهيئات المشرفة على القطاع المالي (بنك الجزائر، اللجنة المصرفية، الخزينة العمومية، هيئة الرقابة شركات التأمين ولجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها) ، والذي يهدف إلى تدقيق معرفة مستوى مقاومة النظام المالي للدورات الظرفية، يسمح بكشف أفضل عما يهدد الاستقرار المالي، وفي هذا الاطار، تم في شهر ماي من سنة 2010 القيام بإختبار مقاومة النظام المالي، على مستوى كل هيئة وعلى مجمل النظام للصدمات المالية الداخلية والخارجية، بمساعدة خبراء من البنك الدولي، وتعلق الامر هنا بإجراء محاكاة لأزمة سمحت باختبار، على وجه الخصوص مستوى تبادل المعلومات بين مختلف هيئات الإشراف على النظام المالي ومدى التنسيق بينها في اتخاذ الاجراءات التصحيحية¹ .

ج - سنة 2011 :

قصد تطوير أكثر للإطار التنظيمي العملياتي للاستقرار المالي وفي تناغم مع المعايير الجديدة للجنة بازل، تم اصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011، يؤسس هذا النظام معامل السيولة أدنى يجب احترامه في أي وقت من طرف البنوك والمؤسسات المالية، يبين التقييم الذي قام به بنك الجزائر إعتبارا من جوان 2011، إمتثال بنوك لهذا الالتزام، إذ تتميز هذه السنة بسيولة مصرفية وافرة وموزعة بشكل واسع، كما أصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2011، نظاما ثانيا من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير السيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك وتحسين نوعية التقارير الاحترافية، ويؤسس هذا النظام جهاز رقابة داخلية، وكذا التحديد على أساس المقابلات، للقائم على القروض و الاقتراضات ما بين البنوك، خاصة تلك المتعاقدة عليها في السوق النقدية، والتي تلتزم البنوك والمؤسسات المالية بتطبيقها .

يساهم هذان الجهازان الجديدان، اللذان يدعمان أدوات الاشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري، كما يقويان عمليا الإطار العملياتي للتنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف

¹ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2011، على الموقع الالكتروني: تاريخ الاطلاع: 2012/12/28 <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat.htm>

بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسية النقدية، وفي هذا المجال، تبرز اليوم إلى الواجهة متابعة ورقابة التضخم تطبيقا للأحكام القانونية الجديدة المتعلقة بالنقد والقرض (أوت 2010).

ثانيا : الاتجاهات النقدية والمالية الجزائرية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية .

إن عدم التحكم في الترقبات على المستوى الكلي، وكذا الأحداث الأخيرة في منطقة اليور، وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، تركت أثرا سلبيا على النشاط الاقتصادي والوضعية المالية لبعض بلدان المنطقة، وتم هذا التأثير عن طريق إنكماش إيرادات السياحة، وتحويلات العمال بالخارج وتدفقات رؤوس الاموال والاستثمار، مما ساهم في تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع البطالة، في حين تزايدت الضغوطات التضخمية المرتبطة بارتفاع الاسعار العالمية للمواد الغذائية وللطاقة، فيما يخص الجزائر فإن الادخار الميزانية العام والارتفاع الملحوظ في احتياطات الصرف المرتبطة بالمستوى العالمي لأسعار البترول، يمنحان مرونة معتبرة .

في هذا الاطار، وبهدف دعم الطلب الداخلي وتخفيف تآكل القدرة الشرائية للأسر، تم اللجوء في الجزائر إلى رفع النفقات الميزانية الجارية، وفي الوقت الذي تواصل فيه التوسع في نفقات رأس المال، و تمثلت التدابير الميزانية المتخذة منذ 2011 أساسا في¹ :

- زيادة دعم الاسعار المواد الغذائية والتحويلات الاجتماعية، خاصة تجاه البطالين.
- الغاء الرسوم على بعض المواد الأساسية.
- الزيادة في الأجور، وزيادة في التشغيل في التوظيف العمومي، خاصة التوظيف المؤقت والتمويل المدعم للسكن .

تظهر مؤشرات الوضعية النقدية في نهاية 2011 ارتفاعا كبيرا في الكتلة النقدية 8.62% يرجع هذا أساسا إلى تنفيذ الموجودات الخارجية، وكذا إلى الزيادة المعتبرة بشكل عام في القروض للاقتصاد، يؤكد هذا الميل إستمرار حيوية القروض للاقتصاد، مما يضع الجزائر ضمن مجموعة البلدان الناشئة ذات النمو السريع للقرض، إضافة إلى ذلك ، يخص ارتفاع القروض (خارج السندات)، كل من البنوك العمومية بـ 11.29% والبنوك الخاصة بـ 16.44% في حين تتباين وتيرتها بين البنوك .

أخيرا إن الاجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية الرامية إلى تقليل أثر التضخم المستورد وكبح اختلالات السوق الداخلية، ساهمت بصفة واسعة في تخفيف أثر صدمة الاسعار في بداية السنة على المستوى العام للأسعار، تم هذا وإن بقيت الأسواق ضعيفة التنظيم في ظرف تميز بارتفاع المداحيل المغذاة عن طريق نفوذ الميزانية، وكذا التوسع في الادخارات المالية للأسر والمؤسسات الخاصة المرتبطة بارتفاع المداحيل .

¹ بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2011، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل نستنتج أن أزمة الديون السيادية الأوروبية أحدثت صدمة كبيرة على إقتصاديات دول المغرب العربي، وخاصة السياحة منها وذلك بتراجع الأرصدة الفرعية لميزان المدفوعات، حيث تراجع الميزان الجاري بمستويات كبيرة نتيجة تراجع مداخيل السياحة وتقلبات أسعار النفط، وهو ما يتجلى في حالة تونس والمغرب بالإضافة إلى حالة الجزائر، وكذلك لم يسلم ميزان رأس المال الذي شهد هو الآخر تراجعاً أقل حدة من الميزان الجاري، مما ساهم في تراجع ميزان المدفوعات .

وبالنسبة للجزائر فقد تراجع ميزان المدفوعات فيها بنسبة كبيرة سنة 2009 و 2010 ، نتيجة تراجع الميزان التجاري بالدرجة الأولى لكنها ولأول مرة منذ خمس سنوات شهدت فائضا في ميزان رأس المال، مما ساهم في تخفيف الصدمة الخارجية ولكن بنسبة محدودة جدا .

وقد أدى هذا الوضع إلى تراجع تغطية ميزان المدفوعات للاحتياطيات النقدية، من الصرف الأجنبي للجزائر مما أدى إلى تأثير على التوازن الداخلي، وفي هذا السياق عرفت الميزانية العامة عجزا لم تشهد الجزائر طيلة فترة طويلة، وذلك راجع إلى تراجع التغطية للإيرادات النفطية الناجمة عن الصدمة الخارجية، وبالمقابل إلى زيادة النفقات لتحريك النمو .

الخاتمة

الخاتمة

لقد أدت الاضطرابات المالية التي مرت بها منطقة اليورو، وتفاقم مشكلة الديون السيادية اليونانية، مما ساهم في تزايد المخاوف من مدى قدرة البلدان على تثبيت دينها العام، بشكل سيؤدي بلا مفر إلى خفض جديد في التدفقات النقدية، ولهذا تشير التنبؤات إلى توقع انخفاض كبير في النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض حركة التبادل التجاري العالمية، وترسخ مظاهر خلل جديد في النظام المصرفي، وإضطرابات الأسواق المالية، مما يتوقع أن يقود في نهاية المطاف إلى وصول الاقتصاد العالمي لحالة سلبية من الركود، ما لم تتمكن الدول الأوروبية وخاصة دول منطقة اليورو من توافق على سياسات أكثر رشدا فيما يخص الانفاق المحلي، فينبغي على دول منطقة اليورو تقوية القطاع المصرفي لتجنب انخفاض نسب تمويل الديون، كما ينبغي زيادة الجهود لتوفير المزيد من رؤوس الأموال الاحتياطية الوقائية، والتوصل إلى توازن صحيح بين أوضاع المالية العامة وإصلاحها هيكليا، وبين الدعم الخارجي.

وفي نفس السياق فقد عرفت مختلف دول النامية تزايد حجم العجز في ميزان المدفوعات، ومعدلات نمو ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى، وتأتي دول المغرب العربي في مقدمة الدول المتضررة من أزمة الديون السيادية الأوروبية وذلك على جبهتين مختلفتين، وبأكثر حدة نجدها تضررت من تراجع إيرادات قطاع السياحة، وحركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر، وتأتي في مقدمتها تونس، و بالنسبة لدول المغرب العربي الأخرى نجد أيضا أن المغرب قد تضررت من الجانبين أيضا سواء بالنسبة لعائداتها من قطاع السياحة، كما شهدت أيضا حركة رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا ما ساهم من وقع الأزمة على ميزان المدفوعات المغربي.

أما بالنسبة للجزائر فقد تراجع ميزان مدفوعات بنسبة كبيرة بداية الأزمة وقد تزامن ذلك مع حجم النفقات الضخمة التي خصصها الجزائر للمخططات الحماسية مما زاد فاتورة الغذاء بالإضافة إلى التراجع الذي سجلته الصادرات الجزائرية جراء هذه الأزمة متمثلة أساسا في تراجع الطلب العالمي على النفط مما أدى إلى تراجع أسعاره إلى مستويات لم يشهدها سوق النفط منذ سنوات في بداية أزمة الديون السيادية سنة 2009، وقد انعكس ذلك على الوضعية المالية والنقدية في الجزائر كون إيرادات المحروقات تراجعت بنسبة كبيرة مما يؤثر حتما على نمو احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

إختبار الفرضيات :

دفعتنا هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج بخصوص الفرضيات المقدمة، وتتلخص تلك النتائج فيما يلي:

- بالفعل ساهمت الممارسات الغير الشفاف في إحصائيات والمؤشرات الاقتصادية المقدمة من اليونان، وبعض دول منطقة اليورو الأخرى في انفجار هذه الأزمة، وهذا في ظل التسهيلات التي تمنحها السلطات الاتحاد

الأوروبي بالإضافة إلى تراجع شروط نظام الرقابة على البنوك والمؤسسات المصرفية الأوروبية مما عجل بانتهائها، وأدت أزمة اليونان إلى إنتقال الأزمة إلى دول أوروبية أخرى مثل إيرلندا، والبرتغال، وإسبانية، وإيطاليا. وهو ما يثبت الفرضية الأولى.

- يشكل ميزان المدفوعات في الدول المغرب العربي بوابة للتعاملات الخارجية التي تجريها تلك الدول مع باقي دول العالم وخاصة دول الأوروبية، وأمام اعتماد تلك الدول على المواد الأولية في صادراتها فإنها لم تستطيع مجابهة الأزمة بسبب تدهور شروط التبادل التجاري من جهة وتزايد فاتورة الواردات من جهة أخرى مما أدى إلى العجز في الحساب الجاري، وتدهور رصيد ميزان المدفوعات. وهو ما يثبت الفرضية الثانية.

- لقد أدت أزمة الديون السيادية إلى ركود اقتصادي في أوروبا مما أدى إلى تراجع الطلب عن اليورو الشيء الذي عجل بتراجع قيمته مقابل الدولار، وإنكماش الطلب على النفط، وقد أدى هذا الوضع الكارثي إلى تدهور قيمة الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة كاد أن يتحول حينها الفائض في الميزان التجاري إلى عجز.

وهو ما يثبت الفرضية الثالث .

- لم تكن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات أهمية من البداية في الجزائر وذلك لأسباب أمنية والمناخ غير الملائم، وبالتالي فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان انخفاضه محدودا ولم يتأثر من أزمة الديون لعدم نشاط الأسواق المالية، ومن جهة أخرى فإن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول المغرب العربي عرفت تراجعا محدودا مقارنة بالدول المتقدمة. وهو ما يثبت الفرضية الرابعة.

- بعد التراجع الذي شهدته الصادرات النفطية الجزائرية والتي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات أصبح رصيد ميزان المدفوعات يغذي الاحتياطيات الدولية من الصرف الأجنبي في الجزائر بقيمة قليلة من الدولارات، وتجلى هذا في سنة 2009 في بداية أزمة الديون، لم تشهد تلك الاحتياطيات معدلات ارتفاع كبيرة كتلك التي عرفت في السنوات الماضية. وهو ما يثبت الفرضية الخامسة .

وبعد إستعراض جملة نتائج الدراسة نخلص إلى مجموعة من التوصيات :

- تنوع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات، فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة، الصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكناً جداً بتضافر جهود الجميع ضمن استراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير ريعي.

- على إثر الفوائض المالية التي حققتها الجزائر من جراء استمرار ارتفاع أسعار البترول، فإن إحدى أهم التحديات التي تواجهها هي تعظيم الاستفادة من هذه الفوائض من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات الاستراتيجية، والتي يمكن أن تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية، وذلك من أجل التقليل من الواردات وتخفيف الضغوط الناجمة عنها.

- تحسين المناخ الاستثماري، بوضع نصوص قانونية واضحة خالية من كل غموض لتشجيع الاستثمار، والتسهيل في الاجراءات الإدارية.
- إصلاح القطاع المصرفي الذي يعتبر عصب الاقتصاد المفتوح في أي بلد غنيا كان أم فقير.
- إعادة النظر في طبيعة وكفاءة الإطارات الساهرة على تخصيص، توجيه وتسيير الأموال ، مع الإلحاح على استشارات أهل الاختصاص في ذلك بما فيهم الباحثين الاقتصاديين.
- تطوير الأسواق المالية لتمكين الجزائر من الاعتماد على الاقتصاد التمويلي، ومن ثم مساندة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية، وبذلك تتمكن من استقطاب الرساميل لتساهم في التنمية وجميع جوانبها.

آفاق الدراسة :

- يشهد إنتباه المتتبع لهذه الدراسة العديد من الفوائض لو توفرت في الدول المغرب العربي والجزائر بصفة خاصة لأظهرت هذه الأخير صلابة في مواجهة التحديات الخارجية، وتمكن تلك الملاحظات في مجموعة من المجالات يمكن إيجازها فيما يلي:
- آليات وسبل ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
 - تطوير إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية.
 - دور السياسة المالية والنقدية في تفعيل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

قائمة المراجع

أ. المراجع باللغة العربية :

أولاً : الكتب :

1. أقاسم قادة، قدي عبد المجيد، الوجيز في المحاسبة الوطنية، أطلس للنشر، الجزائر، 1996.
2. الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، 1991.
3. أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة الشباب الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009.
4. إيمان عطية ناصف، محمد جابر حسن، الاقتصاد الدولي، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
5. الفار إبراهيم محمد، سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1987.
6. السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر، 2008.
7. بكرى كامل، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعة، بيروت، 1986.
8. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
9. بلعباس عبد الرزاق سعيد - ما معنى الأزمة؟ - كتاب الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي - مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز -، ط1، جدة، المملكة العربية السعودية، 2009.
10. جون هندرسون، وآخرون: ترجمة طه عبد الله منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
11. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1998.
12. حسام علي داود وآخرون، إقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2002.
13. دومينيك سلفاتور، ترجمة محمد رضا العدلي، الاقتصاد الدولي - نظريات ومسائل -، دار ماكجر وهيل للنشر، 1984.
14. رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
15. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1999.
16. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
17. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع، ط1، مصر، 2001.
18. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، دار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة، 1993.
19. صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
20. عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية وإمكانات التحكم (عدوى الأزمات المالية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
21. عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية أزمة Sub-prime، ليجند للنشر، الجزائر، 2009.
22. عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي ومتطلبات تطويرها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
23. عمرو محي الدين، أزمة النمر الآسيوية (الجدور والآليات والدروس المستفادة)، دار الشروق، ط1، القاهرة، 2000.
24. عبد الغني إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، كلية العلوم التجارية، جامعة أسيوط، مصر، بدون سنة النشر.

25. علي عبد العزيز سليمان، العرب وتحديات ما بعد الأزمة المالية العالمية، المكتبة الأكاديمية، ط1، القاهرة، 2010.
26. عبد الهادي عبد القادر السويقي، التجارة الخارجية، دار الجامعة، أسبوط، مصر، 2007.
27. علي حافظ منصور، أحمد الصفي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1996.
28. عبد الحميد عبد المطلب، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية (أزمة الرهن العقاري الأمريكية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
29. فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
30. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
31. مهنا محمد، إدارة الأزمات " قراءة في المنهج "، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2004.
32. محمود جاد الله، إدارة الأزمات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
33. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر - نظرية التجارة الدولية - النظام الجديد للتجارة العالمية، دار الجامعة الجديد، الاسكندرية، 2007.
34. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال - مشكلات البورصات وانعكاساتها على البلدان النامية - الجزء الثاني - ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
35. منير إبراهيم الهندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، دار المعارف، مصر، 1999.
36. مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية والإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة النشر.
37. محمود يونس، اقتصاديات دولية، دار الجامعة، (الاسكندرية، مصر)، 2007.
38. مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار الجامعة، بيروت، لبنان، 1990.
39. مجدي محمود شهاب، سوزي علي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، بدون سنة نشر.
40. نعم إبراهيم عبود، مشاكل وأزمات اقتصادية تقلق العالم، دار النشر "غير مذكورة"، سوريا، 2005.
41. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1988.
42. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
43. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.
- ثانيا : المنتقيات والندوات والتظاهرات العلمية :**
44. آيت زيان - إيفي محمد، تحليل وتشخيص الأزمة المالية العالمية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (محاولة لاستنباط الدروس واستخراج الحلول)، المنتدى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر في يومي 5-6 ماي 2009.
45. بوخاري لولو - عايب وليد، مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، المنتدى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر يومي 26-27 فيفري 2012.

46. راضية بوزيان، الأزمة المالية العالمية وآثارها على اقتصاديات العالم العربي الأسباب والتداعيات...التأثيرات وآفاق التغيير على الاقتصاد العالمي والجزائري، الملتقى العلمي الدولي بجامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.
47. محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوة "الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية"، جامعة الأزهر، 11 أكتوبر 2008.
48. عبد الكريم عبيدات - علي بوعمامة، مستقبل الاتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادى، الجزائر يومي 26-27 فيفري 2012.
49. زايد عبد السلام - مقران يزيد، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية - دراسة حالة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر - الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر في يومي 5-6 ماي 2009 .
50. رحمان موسى - بوصبيح صالح رحيمة، الأزمة اليونانية بين الانتشار والانحسار الأوروبي "قراءة في خطط وحلول الأزمة"، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادى، يومي 26-27 فيفري 2012.
51. موساوي عمر - عدنان محريق، أزمة منطقة اليورو وآثارها على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي بالوادى، يومي 26-27 فيفري 2012.
52. فوزي محريق، عقبة عبد اللاوي، "مصيدة السيولة الكينزية" كأحد حلول الأزمة...بين: وصمة من انتكاس رأسمالي ووصفة من طرح إسلامي، الملتقى الدولي الثاني، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، مركز الجامعي خميس مليانة، يومي 5-6 ماي 2009.
- ثالثا : مذكرات ماجستير وأطروحات دكتوراه :**
53. أوكيل نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من اثارها - مع دراسة حالة أزمة جنوب شرق آسيا - رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2008.
54. أويابة صالح، أثر التغيرات في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، سنة 2011.
55. بن ثابت غلال، الأسواق المالية في ظل العولة بين الأزمات ومظاهر التجديد، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2002-2003.
56. بوصبيح صالح رحيمة، التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية "دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر، 2010/2011.
57. يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، جوان 2001.
58. محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي - التجربة الجزائرية - رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999-2000.

59. سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان مدفوعات الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2006.
60. العيد خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائر خلال الفترة 1990-2000، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002.
61. الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2001/2000.
62. وافي بن صالح بن شليويح الزلفي، إدارة الأزمات لدى مديرية مدارس التعليم، رسالة ماجستير، قسم الإدارة والتربوية و التخطيط في كلية التربية، جامعة أم القرى، السعودية، 1432 هـ.
- رابعا : مجالات و الدوريات :**
63. آمال فحارية، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 3، ديسمبر 2005.
64. أوكيل نسيم، طبيعة الأزمات التي ضربت الاقتصاديات الناشئة وإمكانية التنبؤ، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، العدد رقم 3، جوان 2008.
65. أوكار غورلار، انعكاسات إصدار العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على اقتصادات البلدان الأعضاء في منطقة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2003.
66. زياد بن علي عربية، المديونية العربية الخارجية أسبابها وانعكاساتها على عملية التنمية في الوطن العربي، مجلة المال والصناعة، العدد 13، بنك الكويت الصناعي، 1995.
67. ناجي توني، الأزمات المالية - سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأفطار العربية - السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط العدد 29، كويت، ماي 2004.
68. شريط عابد، معدل الفائدة ودورية الأزمات في الاقتصاد الرأسمالي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثامن والأربعون والتاسع والأربعون، القاهرة، خريف 2009-شتاء 2010.
69. عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، العدد 46، ربيع 2009.
70. عبد الرحمان تومي، قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 13، سبتمبر 2009.
71. يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية : الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 365، تموز/يوليو 2009.
72. بديعة لشهب، الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 52، خريف 2010.
73. نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 48-49، خريف 2009-شتاء 2010.

74. منير الحمش، السياسات الاقتصادية الكلية في ظل الأزمة العالمية الراهنة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 48، القاهرة، صيف 2009.
75. نبيل حشاد، الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي: من الفكرة إلى اليورو، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت، العدد 55، 1998.
76. فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو: النشأة، والتطور، والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61، الكويت، 2000.
77. رضا الشكندي، الاقتصاد التونسي بين تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو، مجلة المغرب الموحد، العدد الثامن، تونس، 01 سبتمبر 2010.
78. أحمد السيد علي، أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل، مجلة تداول (مجلة السوق المالية السعودية)، العدد 41، السعودية، مارس 2010.
79. مصطفى صايح، انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري، مجلة المغرب الموحد، العدد الثامن، تونس، 01 سبتمبر 2010.
80. ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009.
81. جبري كليف، أزمة اختبار تواجه أوروبا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009.
82. سالي ماكنمارا، جي دي فوستر، من أسباب ضعف خطة الإنقاذ المالي لليونان، منشورات مركز هيريتيج، الولايات المتحدة الأمريكية، 6 ماي 2010.
83. باري ايشنجرين، اختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009.
84. مارتن شيهاك، سروبونا متيرا، أوروبا تفقد هالتها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 2، يونيو 2009.
85. عبد الحافظ الصاوي، الاقتصاد العالمي.. الأزمة وآفاق الحل، تقارير شبكة الجزيرة للدراسات الاقتصادية، قطر، 16 أكتوبر 2011.
86. أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية... أسباب إخفاق اقتصاد السوق الحرة من القيود، سلسلة عالم المعرفة، العدد 371، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، يناير 2010.
87. حليم بن دحمان، رفع رؤوس الاموال الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 29، فيفري 2011.
88. زاير بلقاسم، إدارة الاحتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة البحوث العربية والإقتصادية، العدد 41 شتاء 2008.
89. بن عامر نبيل، تشخيص الوضع النقدي في الجزائر وفعالية السياسة النقدية، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، العدد 20، الجزائر سنة 2009.

خامسا : التقارير ونشريات المؤسسات:

90. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي "التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، واشنطن، أكتوبر 2010.
91. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ، الطبعة الخامسة ، واشنطن، 1993.
92. نشرة صندوق النقد الدولي، برنامج اليونان" الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع، واشنطن، 09 ماي 2010.
93. نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، واشنطن، 02 ماي 2010.
94. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2011.
95. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2009.
96. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2012.
97. البنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2009.
98. البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي الواحد والخمسين لسنة 2009.
99. البنك المركزي التونسي، نشر الظرف الاقتصادي، جانفي 2012.
100. البنك المركزي التونسي، نشر الظرف الاقتصادي، جويلية 2012.
101. بنك المغرب، التقرير السنوي، لسنة 2009.
102. بنك المغرب، التقرير السنوي، لسنة 2011.
103. بنك المغرب، التقرير السنوي، لسنة 2007.
104. بنك المغرب، التقرير السنوي، لسنة 2006.
105. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون، سنة 2009.
106. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوبك)، تقرير الأمين العام السنوي الثامن والثلاثون ، سنة 2011.
107. منظمة العمل العربية، آثار الأزمة الاقتصادية على العملة الوطنية والعربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، مايو 2011.
108. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو ، التقرير الاحصائي السنوي 2011.
109. مؤسسة جدوى الاستثمار، أزمة اليورو وتداعياتها على السعودية، المملكة العربية السعودية، ماي 2010.
110. مركز بحوث والدراسات الاقتصادية، التقرير الاقتصادي "الاقتصاد العالمي رهن الديون الأمريكية والأوروبية، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض السعودية، إصدار سنوي العدد 19 لعام 2011.
111. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية 10 أكتوبر 2008.
112. محمد عبد الحليم عمر، العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، سلسلة المنتدى الاقتصادي، اللقاء السادس، القاهرة، 22 مارس 1999.
113. عبد اللطيف درويش، الأزمة المالية اليونانية .. جذورها وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو/حزيران 2012.

114. نبيل جورج دحدح، **تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدر للنفط والغاز الطبيعي**، صندوق النقد العربي، (أبوظبي، الامارات العربية المتحدة)، 2010.
115. الجريدة الرسمية، العدد 52، سنة 2009.

ب. المراجع باللغة الأجنبية :

Frist : Book:

116. François Descheemakere. **Mieux comprendre L' EURO Paris**:d' organisation.1998.
117. Muhamed Akram, **The Greek Sovereign Debt Crisis: Antecedents, Consequences and Reforms Capacity**, Journal of Economics and Behavioral Studies Vol. 2, No. 6, pp. 306–318, June 2011, p 307.
118. Bernard Guilothon, Annie Kawecki, **Economie Internationale : Commerce Et Macroéconomie**, Dunod, Paris, 5 éms Edition, 2006.
119. Rechar E. Caves, Jeffrey. A Frankel, Ronald W. Gones, **Commerce Et Paiement, Internationaux**, Boeck Universite, 1 rs Edition, 2003.
120. Tahar Ben Merzouka, Mongi Safra, **Monnaie Et Finance Internationales**, Ed, L'Harmattan, Paris, 1994 .
121. Parent Antoine, **Balance des Paiement et Politique Economique**, Nathan, France, 1996.
122. Amir N. R. Armanious, **The Sovereign Debt Crisis in EU and MENA: Mechanisms and Challenges**, Cairo University, Cairo, 2010.
123. Raymond J. Ahearn, James K. Jackson, **The Future of the Eurozone and U.S. Interest**, Congressional Research Service, January 2012
124. Dadush, U., **Paradigm Lost “ The Euro in Crisis”**, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010.
125. Yaici Farid, **Precis de Finance Internationale**, E.N.A.G, Algerie, 2008.

Second: Les Mémoir:

126. Mohamed Messai, **Taux de change, Regime de change, Et effetes Macro Economiques- Le cas de pays de devloppement-**, mémoire de majistere en analyse economique, Universite d'Alger, 2005/2006.

Fouth : Reports:

127. Report Special Dun& Bradstreet Limited, **The Euro Debt Crisis**, One Year On, Decide with Confidence, July 2011.
128. Rymond J. Ahearan and others, **the future of the euro and the US interests**, Congressional research service: CRS reported congress, January 10, 2011, p10 .
129. Commission Européenne Publications (Mars). 1999.p.14.
130. Uri Dadush and Bennett Stancil, **“Europe’s Debt Crisis: More than a Fiscal Problem,”** in Paradigm Lost: The Euro inCrisis, ed. Uri Dadush and Contributors (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2010).

131. The International Monetary Fund (IMF), **World Economic Outlook Database**, September 2011.
132. Juan Carlos Conesa, **Chronic Sovereign Debt Crises in the Eurozone**, Federal Reserve Bank of Minneapolis, May 2012.
133. Agenda for European Union in NTU Model United Nation, **European Debt Crisis**, 2012
134. Pierre BERNARD-REYMOND et Richard YUNG, **Rapport D.'information, fait au nom de la commission des affaires européennes (1) sur la gouvernance économique européenne**, sénat, session ordinaire DE 2010-2011.
135. The International Monetary Fund (IMF), **World Economic Outlook Database**, September 2011.
136. Centre for Economic Policy Research, **Spain and the Euro Area Sovereign Debt Crisis, Paper prepared for Resolving the European Debt Crisis**, a conference hosted by the Peterson Institute for International and Bruegel, Chantilly, France, September 13-14, 2011.
137. Christoph SCHMIEDEL, et autres, **Gouvernance de la zone euro – Quelques idées pour la réforme de la gestion de crise financière: Quel est l'avenir de la gestion de crise?**, european parliament, Septembre 2010.
138. European Commission, Excessive Debt Procedure Notification.
139. Bank of Greece.
140. Sony Kapoor, **Création D'un Cadre de Gestion des Crises**, european parliament, affaires économiques et monétaires, Septembre 2010.
141. Rebecca M. Nelson, Paul Belkin, Derek E. Mix, **Greece's Debt Crisis: Overview Policy Responses and Implications**, Congressional Research Service, USA, April 27- 2010.
142. European Commission, **European Economic Forecast**, Luxembourg, Spring 2011.
143. Katinka Barysch, **New Europe And There Economic Crisis**, Centre for European Reform, London, February 2009.
144. Direction Générale Des Douanes, **Statistiques Du Commerce Extérieur de L'Algerie**, Année 2011.
145. Bank of Algeria, **Bullentin Statistique Trimestriel**, Juin 2012.
146. Ministre Des Finances, **Rapport de Présentation de Projet de la Loi de Finances pour 2009**.
147. Banque d'algerie, **Evolution Economique Et Monetaire en Algerie**, Rapport 2011.
148. Banque d'algerie, **Evolution Economique Et Monetaire en Algerie**, Rapport 2009.
149. Strategica, **Le Conseil de la monnaie et du credit autorise quatre banques à augmenter leur capital**, Revue bimestrielle de busness et de finance n°53, Novembre-Décembre 2009.
150. IMF Country Repert, **Algeria Statistical Appendia**. International Monetary faound, Décembre 2011.

ج. المواقع الالكترونية :

151. <http://www.merriam-webster.com/dictionary/crisis>.
152. http://www.askoxford.com/concise_oed/crisis?view=uk.
153. Jason voss, **European Sovereign Debt Crisis: Overview, Analysis, and Timeline of Major Events**, CFA Institute Enterprising Investor, <http://blogs.cfainstitute.org/investor/30/05/2012>.
154. European Financial Stability Facility, EFSF July 2012, p p 1-2.
www.efsf.europa.eu/attachments/faq_en.pdf- 08/07/2012.
155. طلفاح أحمد، الأزمة المالية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، على الموقع: www.arab-api.org.
156. <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=6>
157. محمد إبراهيم السقا، السيناريوهات المستقبلية لليورو، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية، مقال متاح على موقع :
http://www.aleqt.com/2011/01/07/article_488411.html
158. ستيفن ثيل، البورو لن ينهار، السبت 13 فيفري 2010، متاح على موقع : تاريخ الاطلاع: 2012-06-05 :
www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=13022010&id=7ff74167-3d3f-4a8d-b02d-3eadbd926f28
159. جريدة القدس الدولية، اتفاق قادة أكبر خمس اقتصاديات صاعدة في العالم " بريكس " حول قضايا الاقتصاد والتمويل، متاح على الموقع :
<http://www.alquds.com/news/article/view/id/257353>. 2012-06-05 تاريخ الاطلاع :
160. محمد ولد عبد الدائم، آثار أزمة اليورو على اقتصادات عربية، الجزيرة نت، تم الاطلاع بتاريخ 2012/12/10
www.aljazeera.net/eissues/pages/60fd3058-6034-4e90-0025-b4e6b4e0ec83
161. إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، على الموقع الالكتروني: تاريخ الاطلاع: 2012/12/08
www.algex.dz/content.php?artID=1600&op=544
162. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع الالكتروني :
<http://www.andi.dz/ar/?fc=b-commerce>
163. إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية، على الموقع الالكتروني:
<http://www.douane.gov.dz>
164. وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية، مجلة شهرية، العدد 10 - مارس 2009.
165. بنك الجزائر، تطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر، على الموقع الالكتروني :
<http://www.bank-of-algeria.dz/communicat.htm>
166. بلقاسم عثمان ، الاذاعة الجزائرية، على الموقع الالكتروني:
<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=815521>
167. بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2011، على الموقع الالكتروني: تاريخ الاطلاع: 2012/12/28
<http://www.bank-of-algeria.dz/communicat.htm>
168. Wikipedia , European sovereign-debt crisis- Wikipedia
http://en.wikipedia.org/wiki/European_sovereign-debt_crisis
169. Getting Nashty, Greece Debt Crisis, Midterm,p1.

<http://www.guardian.co.uk/business/2010/may/05/greece-debt-crisis-timeline>

170. OPEC, **Annual stistical Belletin** 2012,.

171. الديوان الوطني الاعلام الآلي و الإحصائيات ، متاح على الموقع الالكتروني: [./http://www.ons.dz](http://www.ons.dz)

172. محمد لكصاسي، استمرار التضخم بالوتيرة الحالية خطر على الاقتصاد الوطني، متاح على الموقع الالكتروني: تاريخ

الاطلاع: <http://www.radioalgerie.dz/ar/2010-04-29-13-17-21/2012-10-30-09-2012/12/24> 48-12

173. محمد لكصاسي، وكالة الأنباء الجزائرية، على الموقع الالكتروني:

<http://www.aps.dz> تاريخ الاطلاع : 2012/12/24

174. سمير بهيج، سياسة كبح الواردات خفضت فاتورة الغذاء والسيارات، متاح على الموقع الالكتروني :

تاريخ الاطلاع : www.djazairess.com/elhiwar/18114 2012/12/09 .

الفهرس

الصفحة	المحتويات
IV	الإهداء.....
V	كلمة شكر وتقدير.....
VI	الملخص.....
VII	قائمة الجداول.....
X	قائمة الأشكال البيانية.....
أ- و	المقدمة.....
70 -1	الفصل الأول: أزمة الديون السيادية الأوروبية (المفاهيم ، التطورات، النتائج).....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: الإطار النظري والتاريخي للأزمات المالية.....
3	المطلب الأول : ماهية الأزمات المالية وأنواعها.....
9	المطلب الثاني : أسباب وقنوات انتشار الأزمات المالية.....
16	المطلب الثالث : ملامح لبعض الأزمات المالية السابقة.....
23	المبحث الثاني : أزمة الديون السيادية الأوروبية « أزمة منطقة اليورو ».....
23	المطلب الأول : منطقة اليورو : النشأة والتطور ومعايير الانضمام.....
32	المطلب الثاني: أزمة الديون السيادية اليونانية: قراءة في الأزمة، والتسلسل الزمني لأهم الأحداث.....
46	المطلب الثالث : تطور أزمة الديون في باقي دول منطقة اليورو " أزمة إيرلند ، البرتغال، إيطاليا، إسبانية "
51	المبحث الثالث : خطط الإنقاذ الأوروبية ونتائجها على الاقتصاد العالمي.....
51	المطلب الأول: خطط الإنقاذ الأوروبية والحلول المقترحة لحل الأزمة.....
61	المطلب الثاني: مستقبل منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية.....
64	المطلب الثالث : تداعيات أزمة الديون السيادية على الدول المتقدمة والدول النامية.....
70	خلاصة الفصل الأول.....
119 -71	الفصل الثاني : ميزان المدفوعات وآليات وسياسات تصحيح الاختلال فيه.....
72	تمهيد.....
73	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.....
73	المطلب الأول : ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته.....
82	المطلب الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....
86	المطلب الثالث : معايير تقدير حجم إختلال ميزان المدفوعات.....
90	المبحث الثاني : آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.....

90المطلب الأول: آليات التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية.
97المطلب الثاني: آليات التسوية في ظل نظرية الكنتزية.
101المطلب الثالث: تفاعل تغيرات الأسعار وتغيرات الدخل في توازن ميزان المدفوعات " مدخل الإستيعاب "
107المبحث الثالث : سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.
107المطلب الأول : سياسة الرقابة على الصرف.
109المطلب الثاني : دور السياسة المالية والنقدية في تسوية الإختلال الداخلي والخارجي.
115المطلب الثالث : أدوات السياسة التجارية.
119خلاصة الفصل الثاني.
192-120الفصل الثالث: إنعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على موازين المدفوعات دول المغرب العربي (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011)
121تمهيد.
122المبحث الأول : آثار أزمة الديون السيادية الأوروبية على ميزان مدفوعات دول المغرب العربي... " تونس، المغرب " نموذجاً
122المطلب الأول: الميزان الجاري في تونس والمغرب.
134المطلب الثاني: الحساب الرأسمالي في تونس والمغرب.
140المطلب الثالث: انعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على رصيد ميزان المدفوعات في تونس و المغرب
147المبحث الثاني: تطورات رصيد ميزان المدفوعات الجزائري في ظل أزمة الديون السيادية الأوروبية
147المطلب الاول : تطور الميزان التجاري في الجزائر.
164المطلب الثاني : تطور الميزان الرأسمال في الجزائر.
168المطلب الثالث : انعكاسات تدهور ميزان المدفوعات على حجم احتياطات الصرف في الجزائر.
175المبحث الثالث: إنعكاسات أزمة الديون السيادية الأوروبية على الوضع المالي والنقدي في الجزائر. المطلب الأول : تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011)
175المطلب الثاني : تطور المؤشرات النقدية في الجزائر.
181المطلب الثاني : تطور المؤشرات النقدية في الجزائر.
192خلاصة الفصل الثالث.
193خاتمة.
197قائمة المصادر والمراجع.
208الفهرس.